

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد 25 مارس 2018

ISSN : 2392- 5418 الورقي
ISSN:2520- 7423 الالكتروني
الإيداع القانوني 24352015

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد 25 مارس 2018

ISSN : 2392- 5418 الورقي
ISSN:2520- 7423 الالكتروني
الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

هيئة التحكيم العلمي:

- أ.د. فرنسوا بونو فرنسا
- أ.د. جون بيار ديتري فرنسا
- أ.د. وليام أنطوني الولايات المتحدة الأمريكية
- أ.د. فليب جيمس الولايات المتحدة الأمريكية
- أ.د. خليل الرفاعي جامعة البلقاء التطبيقية الأردن
- أ.د. أمين نخاري ثالث جامعة الملك فهد السعودية
- أ.د. عبد الحميد مانع الصبيح جامعة صنعاء اليمن
- أ.د. محمود الوادي جامعة الزرقاء الأردن
- أ.د. عبد الرزاق الشحادة جامعة الزيتونة الأردن
- أ.د. سماح سيد محمد المرسي جامعة القاهرة مصر
- أ.د. رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت
- أ.د. حيدر عباس جامعة دمشق سوريا
- أ.د. ماضي بلقاسم جامعة عنابة الجزائر
- أ.د. فريد كورتل جامعة سطيف 1 الجزائر
- أ.د. كمال رزيق جامعة البليدة الجزائر
- أ.د. رامز الطنبور جامعة الجنان لبنان
- أ.د. درمان سليمان جامعة الموصل العراق
- أ.د. إبراهيم توهامي جامعة الشارقة الإمارات
- أ.د. عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا الإمارات
- أ.د. سالي محمد فريد جامعة القاهرة مصر
- أ.د. وائل جبريل جامعة عمر المختار ليبيا
- أ.د. شاهر عبید جامعة القدس المفتوحة فلسطين
- أ.د. خالد الخطيب مركز رماح الأردن

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث ، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث و الكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط Times (New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات و يعرض في أسفل الصفحة : المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاغو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها . -يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع -ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي: remah@remahtrainingjo.com أو khalidk_51@hotmail.com

أو confino2016@gmail.com إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن هاتف 00962795156512 أو 00962799424774:

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية : قاعدة ISI على الموقع:

<http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707>

قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: <http://www.ebsco.com>

قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع www.mandumah.com

قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com

قاعدة ASKZED على الموقع www.ASKZED.com

قاعدة معرفة على الموقع www.maarifa.com

قاعدة بوابة الكتاب العلمي: <http://www.theleambook.com>

افتتاحية العدد

يصدر العدد 25 ومجلة رماح للبحوث والدراسات تخطو خطوة عملاقة نحو العالمية ،لقد تم بحمد الله الدخول للقاعدة الدولية للعلوم والفهرسة الأمريكية :

ISI

(International Scientific Indexing)



وبالتالي أصبح للمجلة عامل أثر 1.201 Impact Factor Value ، وهذا فخر واعتزاز لكل أسرة مجلة رماح ،زيادة على ذلك وصلنا للمراحل النهائية من أجل الدخول لقاعدة طومسون رويترز الأمريكية.

والطاقم الساهر على المجلة عاقد العزم على المضي بالمجلة لمصاف المجلات العالمية ، ستكون رماح دوما متميزة بفضل جهود طاقمها، و الباحثين الذين فضلوا لنشر ابحاثهم الجادة والمتميزة.

ستكون رماح منبرا علميا متميزا لكل الباحثين بشتى بقاع المعمورة ، وستبقى رمز وصرحا علميا جادا دوما.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
10	واقع الإدارة الالكترونية الضريبية في فلسطين أ.د. طارق الحاج منذر خالد /جامعة النجاح الوطنية/ نابلس - فلسطين	1.
19	الإفصاح البيئي ودوره في الحد من المخاطر الإدارية للشركات الصناعية دراسة استطلاعية على شركات القطاع الصناعي في العراق د.محمد حازم إسماعيل الغزالي /جامعة الموصل العراق	2.
53	المصارف الأجنبية وأهمية تواجدها في السوق المصرفي بالدول النامية اعداد: أ.عازة يوسف محمود الحصادي / جامعة عمر المختار /ليبيا	3.
68	العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان " الدكتور عمر فريد شقور جامعة الزرقاء الأردن	4.
85	واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك دراسة تحليلية د. هويدا آدم الميع د. أمانى عبدالله السيد السعودية	5.
119	أثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الكليات الجامعية المتوسطة على رضا الطلبة دراسة تطبيقية على كلية القدس فرع الزرقاء الأردن د.سمير حسين الوادي كلية القدس الأردن	6.
138	عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر: نموذج بطاقة الشفاء. د. شكلاط زيوش رحمة جامعة مولود معمري تيزى وزو الجزائر	7.

158	تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام نموذج logit ونموذج الاشارة	8.
	أ.د. حسين بلعجوز أ. هدوقة حسيبة جامعة مسيلة جامعة قسنطينة الجزائر	
181	دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية (دراسة ميدانية)	9.
	الدكتور ملوكي أوس جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر	
199	دور الأدوات المالية الإسلامية (الأسهم والصكوك الإسلامية) في تنشيط السوق المالية الإسلامية.	10.
	اعداد: د. شافية كتاف د. ذهبية لطرش جامعة سطيف 1 الجزائر	
215	اثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري.	11.
	اعداد: بن حملاوي نونة جامعة الجزائر 3 الجزائر	
235	تصور نظري لنموذج محاسبي لتقييم الأداء من خلال التكامل بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة ونموذج بطاقة العلامات المتوازنة	12.
	الباحثة سارة عزازية جامعة باجي مختار عنابة الجزائر	
244	دعم الابتكار الوطني كآلية لتطوير الصناعات المعرفية دراسة حالة الدول العربية. عنان فاطمة	13.
	الزهراء جامعة باجي مختار عنابة الجزائر	
267	الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية بين الاستمرارية	14.
	الاستقلالية و النمو د. كربوش محمد/ أ. تليسة أمينة / د. بلميمون عبد النور جامعة معسكر الجزائر	
289	الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية المستدامة في منظمات	15.
	الاعمال د. بوراس فايذة جامعة باتنة 1 الجزائر	

309	النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 أ.حميد عبد الله الحرتسي/ د.شعبان فرج / أ.علي توبين الجزائر	16.
328	تقييم آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ا.نوري سميحة /أ.د.هوام جمعة جامعة عنابة الجزائر	17.
347	دراسة تقييميه للسياسات والقرارات الاقتصادية الأخيرة للجزائر، في ظل مسعاها لتحقيق تنوع اقتصادي أ.عبد السلام فريدة/ أ.سعدي سكيمة ايمان جامعة سطيف 1 الجزائر	18.
361	دراسة تقييمية لواقع التنمية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي أ/ قروي صباح أ.د/ ماضي بلقاسم الجزائر	19.
384	أثر عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء السعودية د. محمد بن سعد اليحيى (دراسة تطبيقية)	20.

واقع الإدارة الالكترونية الضريبية في فلسطين
The reality of electronic tax administration in Palestine

الأستاذ الدكتور طارق الحاج

منذر خالد

جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين

Pr. Tarek El Hajj

Munther Khalid

An - Najah National University Nablus Palestine

ملخص

تهدف هذه الدراسة التعرف الى واقع الادارة الالكترونية الضريبية في فلسطين , والتعرف الى اهمية الخدمات الضريبية الالكترونية , وعوائق تطبيقها , وخصائصها , ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان على المصادر الثانوية للحصول على المعلومات.

اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها , غياب تشريعات قانونية خاصة بالوثائق الالكترونية , والخلل في البنية التحتية للبرامج الالكترونية المستخدمة , وعلى ضوء ذلك اقترح الباحثان بضرورة تشريع قانون للخدمات الضريبية الالكترونية وتعزيز البنية التحتية للنظام الالكتروني.

الكلمات المفتاحية : الادارة الضريبية . الادارة الإلكترونية

Abstract

This study aims to identify the reality of electronic tax administration in Palestine, and to identify the importance of electronic tax services, and obstacles to their application, and characteristics, and to achieve this, the researchers relied on secondary sources to obtain information.

The most important conclusions reached were the absence of legal legislation related to electronic documents and defects in the infrastructure of the electronic programs used. Depend on this, the researchers proposed the necessity of legislating a law on electronic tax services and strengthening the infrastructure of the electronic system.

Keywords: Tax Administration Electronic Management

مقدمة

ان للتطورات التكنولوجية المتسارعة والتقدم الهائل في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات دور بارز في احداث تغييرات في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وظهرت هذه التطورات في شبكة الانترنت والتوسع الهائل في استخدام الشبكات الالكترونية في جميع المجالات الأمر الذي أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية في انجاز المعاملات إلى الأساليب الالكترونية ال.

كثيرا من الدول بدأت ومنذ زمن بعيد في تطوير سياساتها بما يتناسب مع متطلبات العصر وبما يكفل أداء وظائفها بأعلى كفاءة ممكنة وخاصة في القطاع الحكومي الذي اتصف دوما بالبيروقراطية والتعدد والتعقيد في الإجراءات المطلوبة، ومع دخول عصر الثورة المعلوماتية أصبح لزاما على الدول أن تقوم بإعادة هيكلة مؤسساتها العامة بما يتواءم مع متطلبات الثورة الرقمية تهيئة للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تتزايد فيه حدة المنافسة، ومن ثم بدأ التفكير في التحول نحو الحكومة الالكترونية لكي تتغير الأساليب التقليدية لأداء العمل الحكومي لتتحول إلى أساليب ممكنة تستخدم التقنيات الحديثة التي تتطور دوما في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم تقديم الخدمة الحكومية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحاول الحكومات السير جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات للمواطنين بشكل الكتروني فيما يعرف "بالحكومة الإلكترونية ويعد تطبيق الحكومة الالكترونية في مجال الخدمات الضريبية أحد الاستخدامات الهامة للتكنولوجيا وشبكات الانترنت وهو ضرورة ملحة تطلبه ضرورات العصر الحالي، وهذه الدراسة تسعى إلى التعرف على واقع الخدمات الضريبية الالكترونية المقدمة من قبل الدوائر الضريبية في فلسطين وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ما أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية ؟
2. ما هي المعوقات التي تواجه تقديم الخدمات الضريبية بشكل الكتروني ؟
3. ما هو واقع الحكومة الالكترونية في فلسطين؟
4. ما هي خصائص الخدمات الضريبية الالكترونية؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في إظهار وتبيان أهمية موضوع جديد يكتنفه الغموض وهو فوائد الخدمات الالكترونية في مجال الضرائب سواء كان ذلك للدوائر الضريبية أو للمكلفين الذين يقع على عاتقهم واجبات ضريبية يجب أن يؤديها وذلك من خلال مواكبة التطور التكنولوجي كما وتبرز أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات والأبحاث التي تتعلق في هذا الموضوع فهي دراسات قليلة في فلسطين.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية ؟
2. التعرف على المعوقات التي تواجه تقديم الخدمات الضريبية بشكل الكتروني ؟
3. التعرف على واقع الحكومة الالكترونية في فلسطين؟
4. التعرف على خصائص الخدمات الضريبية الالكترونية؟

الاطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري

أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية:

إن التطور الحاصل في التكنولوجيا والثورة الرقمية أعطى زخماً كبيراً للخدمات المقدمة بشكل مباشرة من خلال الشبكة العنكبوتية، حيث سعت الدول المتقدمة ومن خلفها الدول النامية الغنية والفقيرة لوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات التي يطلبها المواطنون بشكل سريع وفعال، ويمكن تلخيص أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية كما يلي:

1. تحقيق أكبر قدر ممكن من الضبط الإداري بما يضمن سرعة وسرية الإجراءات والمعلومات.
2. تقديم الخدمات الضريبية إلى أكبر قدر ممكن من المكلفين خلال وقت واحد وإزالة الحواجز الزمانية والمكانية.
3. تفعيل قاعدة الاقتصاد في الجباية: وذلك من خلال توفير عدد أقل من الموظفين اللازمين لتقديم الخدمة الضريبية للمكلف.

4. إتاحة معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار لمتخذي القرار، وبشكل يضمن الشفافية في التعامل وعرض المعلومات وذلك من خلال الالتزام بمعايير موحدة تلتزم بها الجهات الضريبية ذات العلاقة منعاً للتضارب في المعلومات.

5. تحقيق التكامل بين الدوائر العامة للضريبة في وزارة المالية الفلسطينية من جهة وبين المكلفين من جهة أخرى بحيث لا تتعارض الإجراءات، ويتم الابتعاد عن الازدواجية في التعامل كون الخدمة تقدم من خلال بوابة واحدة مترابطة مع بعضها، بحيث يتاح للمكلف الحصول على كافة الخدمات التي يحتاج إليها

6. الحد من التصرفات غير القانونية والمبنية على التقديرات الشخصية للموظفين بحيث يتم إعادة هندسة إجراءات العمل بشكل الكتروني وهيكله كافة العمليات الضريبية وتحديد مواقع العاملين في الدوائر الضريبية.

عوائق تطبيق الخدمات الضريبية الالكترونية.

ان مواكبة التطور ليست بالسلسلة الظاهرة للعيان إذا تعلق الأمر بخدمات تقدم بشكل الكتروني للمواطنين، فهناك تحديات تواجه هذا التطبيق ومن هذه التحديات:

1. عوائق تشريعية: تعتبر التشريعات القانونية الناضجة للخدمات الالكترونية حجر الزاوية في تصميم الأنظمة الالكترونية لتقديم الخدمات الالكترونية، فلا يوجد قانون فلسطيني للتوقيع الالكتروني، قانون المعاملات الالكترونية، فهو ما زال مشروع قانون لم ير النور بعد.

2. عوائق فنية: ان تطبيق أنظمة خدمات ضريبية الكترونية يحتاج إلى بنية تحتية متطورة وثابتة لتطبيق الخدمات الضريبية الالكترونية ومن هذه المعوقات الفنية:

* كثرة حجم المعدات المتطورة التي تظهر وبشكل مستمر والتي تعمل على إلغاء سابقاتها من المعدات يجعل من الصعب اللحاق بهذا التطور.

* الأعطال التي قد تصاحب تطبيق هذه الخدمات والحاجة الضرورية والملحة للصيانة بشكل دوري ووقائي وذلك منعا لتوقف الخدمة الالكترونية.

* الاختراقات المتكررة للحواسيب في دول كبيرة ومتطورة تجعل الخوف لدينا أشد وأكبر على البيانات. الحاجة الضرورية لوجود أكثر من مكان لحفظ البيانات وخاصة في ظل وجود الاحتلال وعدم اليقين من مصادرة أجهزة حفظ المعلومات من قبل الاحتلال.

3. عوائق مالية: ويمكن توضيح هذه المعوقات من خلال الآتي:

* السرعة الكبيرة في التطور التكنولوجي التي تجعل مواكبة هذا التطور يحتاج إلى موازنات ضخمة كون التغيير التكنولوجي قد يصاحبه تغييرات في الأنظمة والإجراءات.
* الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية تجعل أولوية منخفضة لتوفير المخصصات المالية لمثل هذا التطوير.

* ضعف الحوافز المالية للموظفين الحكوميين يجعل الأعمال تسير ببطء وبلا مبالاة.

4. عوائق بشرية: إن بناء أي نظام سواء كان يدوي أو الكتروني يعتمد بشكل أساسي على الكوادر البشرية، فلا يمكن أن يتحقق الهدف المرجو من أي نظام مهما توافرت الآلات والمعدات المتقدمة دون وجود كادر بشري قادر على تحمل أعباء العمل ومتابعة تطويره، ومن المشكلات البشرية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق نظام خدمات ضريبي الكتروني:

* الخوف من التغيير وتبني التكنولوجيا حيث يعتبر بعض الموظفين أن التغيير سيحدد من صلاحياتهم وقوتهم في مؤسساتهم.

* الخوف من إعادة هيكلة الموظفين العاملين في الضريبة بسبب تبني أنظمة الكترونية تعمل بشكل تلقائي.

* نقص الوعي لدى بعض الموظفين بأهمية أمن وحماية المعلومات.

واقع الحكومة الالكترونية في فلسطين

تعتبر بداية الحكومة الفلسطينية هي مركز الحاسوب الفلسطيني الذي واكب ظهوره البدايات الأولى لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حيث أخذ على عاتقه تحمل هذه المسؤولية وذلك باعتباره المصدر الرئيسي للمعلومات التقنية، وتصميم وتنفيذ وإدارة الشبكة الحكومية الفلسطينية والتي ترتبط كافة مؤسسات السلطة الفلسطينية ببعضها البعض وبالشبكة المعلوماتية العالمية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة مع التركيز على ضمان الأمن والحماية الكبيرتين للمعلومات، لكن وبسبب الظروف في أراضي السلطة الفلسطينية فقد تعثرت مسيرة هذا المركز، الأمر الذي أدى إلى قيام الوزارات بفصل شبكتها عن الحاسوب الحكومي والانتقال إلى شبكات المزودين المحليين وذلك إلى حين انتظام عمل هذا الجهاز بالكفاءة المطلوبة التي تلي احتياجات الوزارات.

في فلسطين يوجد ما يسمى بالجزر المحوسبة التي توفر خدمات للجمهور بصورة متفاوتة في معظم الأحيان دون أن يكون هناك ترابط بين الخدمات المقدمة، وعليه فإن تطبيق الحكومة الالكترونية هو في إطار

الخطط والمبادرات الذاتية دون أن يكون هناك أي تواصل من قبل بعض المؤسسات، فهي جزر محسوبة لها برمجيات غير مرتبطة مع بعضها البعض لا يمكن أن تتربط فيما بينها، وان العمل جاري حالياً على تهيئة الوضع فنياً وإدارياً بين الوزارات لتبادل المعلومات فيما بينها نتيجة ربط الوزارات؛ فيتم تقديم خدمات لبعضها وخدمات للمواطنين وخدمات للشركات، تم عمل الشبكات الحكومية وإطلاق إطار التبادل البيني لتفهم الوزارات على بعضها البعض خلال تبادل البيانات، عمل قانون لتبادل البيانات بين الوزارات وقد تم صياغة مسودة قانون المعاملات الالكترونية.

خصائص الخدمات الضريبية الالكترونية

تعمل الخدمات الضريبية على تلبية احتياجات المواطنين الفعلية من الدوائر الضريبية والدوائر الأخرى التي لها علاقة بدوائر الضريبة والخدمات الضريبية الالكترونية سمات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. أن الخدمات الالكترونية الضريبية هي عبارة عن خدمات ذاتية تعتمد على كفاءة المكلفين في التعامل الالكتروني وذلك لتحقيق أقصى درجة من الاستفادة من هذه الخدمات.
2. لا يوجد ارتباط بين الخدمات الضريبية الالكترونية وبين شخصية موظف الضريبة وقدراته وفهمه، حيث ينتفي دور مقدم الخدمة في التأثير في جودة الخدمة حيث يكون الاعتماد الكلي على قوة الشبكة والموقع الالكتروني وكفاءتهما.
3. استبدال التفاعل الشخصي ما بين مقدم الخدمة ومتلقيها إلى التفاعل الآلي على الخط بين طالب الخدمة والموقع الالكتروني.
4. يقوم المكلف بتحديد الزمان والمكان المناسبين لحصوله على الخدمة وفقاً لاحتياجه دون التقيد بالحدود المكانية والزمانية حيث تقدم الخدمة على مدار 24 ساعة لمدة 7 أيام في الأسبوع ومن أي مكان في العالم.
5. العدالة و المساواة وتكافؤ الفرص أمام كافة المكلفين في الحصول على الخدمة الالكترونية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة نبيل إبراهيم: (2010):

وهي بعنوان "إطار مقترح لتقويم أداء الخدمات الضريبية الالكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء (دراسة ميدانية)"

هدفت الدراسة إلى وضع إطار لتقويم أداء الخدمات الضريبية الالكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء لترشيد تكلفة الخدمات المقدمة للممولين إلكترونياً، وزيادة عوائد الإيرادات من خلال تحسين جودتها المقدمة عبر بوابة الحكومة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى :

- تقديم برامج تدريب تتفاعل مع البيئة الالكترونية للإدارة الضريبية لمواجهة التنافسية العالمية والتي أوشكت على استخدام أجهزة المحمول في جميع التعاملات الحكومية.
- الاهتمام الدائم بتطوير العاملين بالإدارة الضريبية وتفعيل نظم متطورة للمكافآت والترقيات لنمو الدافعية والتحفيز لدى العاملين، وزيادة درجة الانتماء الوظيفي لهم على النحو الذي يتطلب قياسه بصفة دائمة وتنمية هذا الدافع بتقديم برامج سيكولوجية بالجامعات والمعاهد التعليمية وإعداد دراسات من خلال المعهد القومي للدراسات الاجتماعية .
- ضرورة رفع كفاءة العمليات الداخلية للإجراءات الضريبية من فحص وتحصيل من خلال تخفيض زمن الإجراءات الداخلية لتنفيذ العمليات الضريبية من لحظة استلام الإقرارات الضريبية حتى تقديم المخالصات الضريبية.
- الاطلاع على نظم الفحص الحديثة والمستحدثة بالدول المقارنة والمتقدمة التي سبقتنا في ذلك، وخاصة التجربة الأمريكية والكندية واليابانية، لمواكبة التطور الدولي في هذا المجال .
- ضرورة تغيير مفهوم الرقابة الداخلية لجهاز التوجيه الفني بما يتناسب مع الفكر الالكتروني في التعاملات الضريبية .

2.دراسة مؤسسة ديلويت (Deloitte Research, 2000) وهي بعنوان " المواطن كعملاء:

تقرير عن الحكومة الالكترونية" فقد أجرت مؤسسة ديلويت دراسة عالمية حول الحكومة الالكترونية في خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، وتناولت الدراسة توضيح آراء المسؤولين في الإدارات العليا في (250) مؤسسة حكومية في تلك الدول حول تطلعاتهم وخططهم في مواجهة التحول نحو الحكومة الالكترونية وتوصلت الدراسة إلى أن :

1-الحكومات التي قدمت الخدمات للمواطنين مستخدمة أساليب الحكومة الالكترونية حققت فوائد عديدة أهمها توفير الخدمات بطريقة أسهل وتحقيق إنتاجية أعلى وتوفير المعلومات بصورة أفضل وتقليل عدد شكاوى المواطنين.

2-ان تحقيق التحول نحو تطبيق الحكومة الالكترونية يتطلب من المؤسسة تطبيق ست خطوات هي:

*توسيع المشاركة بالمعلومات وتوفيرها للمواطنين باستخدام التكنولوجيا المناسبة.
*تبادل المعلومات والاتصالات. *تبني مداخل متعددة الأغراض. *تنوع الخدمات وفقاً لرغبات المواطنين. *تجميع الخدمات التي تشترك فيها مؤسسات حكومية مختلفة في جهة موحدة.
*الدمج الكامل لنظم المعلومات بين مختلف أجهزة الدولة الحكومية.

3.دراسة أحمد خليل: (2012):وهي بعنوان " استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في

دعم نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) "هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النظام الضريبي المتاح والمعمول به في مدينة اربيل ومدى تلبية هذا النظام لحاجات الدوائر الضريبية، ومدى الاستفادة من شبكة المعلومات والاتصالات في مجالي حصر المكلفين والحصول على معلومات عنهم والآلية التي تطبقها للحصول على هذه المعلومات وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إفتقار الدوائر الضريبية إلى نظام معلومات متكامل وسليم ويمكن الاعتماد عليه بوصفه أساساً في عمليتي حصر المكلفين والحصول على المعلومات عن المكلفين بضريبة الدخل للمكلفين.
- تقدم تقانة شبكة المعلومات والاتصالات مجالاً واسعاً للاستفادة من تطبيقات هذه التقانة في تدعيم عملية التحاسب الضريبي وخاصة في مجالي حصر المكلفين والحصول على معلومات عنهم وذلك من خلال ربط الدوائر الضريبية بشبكة معلومات مع الجهات والأطراف الداخلية والخارجية والتي يمكن التعاون معها للحصول على شتى المعلومات والتي تؤيد وقوع العمليات المالية التي قام بها المكلفون.
- يشوب عملية التحاسب الضريبي التقليدية العديد من التعقيدات الناتجة عن كثرة الإجراءات الروتينية التي تحول دون انسيابية تدفق المعلومات بالنوعية والتوقيت المناسبين.
- إن استخدام الدوائر الضريبية لتقانة شبكة المعلومات والاتصالات سوف يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي عملية التحاسب الضريبي فضلاً عن زيادة مستوى التفاعل بين الطرفين كما أنه سوف يسهل الإجراءات الروتينية المصاحبة لهذه العملية.

• رغم المزايا الكثيرة التي يمكن تحقيقها من استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات فأن هناك مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق مثل هذه التقانة وهي : التكلفة المالية، الاعتبارات القانونية والتشريعية، والإجراءات المتعلقة بالكادر الوظيفي وقدرته على تشغيل وإدامة النظام، مدى تقبل المكلفين للتعامل مع هذه التقانة.

الاستنتاجات

على ضوء ما سبق فقد تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. غياب التشريعات القانونية الخاصة التي تخص الوثائق الالكترونية وعدم إطفاء الصبغة القانونية عليها
2. طبيعة التعامل بين المواطنين ومقدمي الخدمات الضريبية هي أقرب إلى الصراع والتذكي والتصيد، فمقدم الخدمات الضريبية يحاول تضيق الخناق على المواطنين أو على الأقل يشعر المواطنين بذلك، وفي المقابل يتهرب المواطن من دفع الضرائب المترتبة عليه أو يحاول تقليص الضرائب إلى أقل حد ممكن، كما أنّ هناك تدني في فهم النظام الضريبي سواء من المواطن أو مقدم الخدمة الضريبية.
3. يُعاني النظام الضريبي الحالي من خلل كبير في البنية التحتية ، فعلى صعيد البرامج الالكترونية المستخدمة، فهي منفصلة عن بعضها، فالمعاملة الضريبية الواحدة بحاجة إلى أكثر من برامج لإنجازها.

مقترحات

على ضوء الاستنتاجات يقترح الباحثان:

1. تشريع قانون للخدمات الضريبية الالكترونية
2. بناء ثقافة ضريبية
3. تعزيز البنية التحتية للنظام الالكتروني

المراجع

1. الأحمد، نجم، العلي، مهند الناصر، انعكاسات الحكومة الالكترونية على أداء الإدارة العامة، بحث منشور ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 33، عدد 5، 2011.
2. الشريف، طلال بن عبد الله بن حسين، الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.. دراسة تطبيقية على الأجهزة الحكومية المركزية في مدينة الرياض.. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإدارية، "الدراسات العليا".(1423هـ).
3. المسعودي، سميرة مطر، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية ، المملكة المتحدة، 2010.
4. لطفي، علي، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي، 2007.
5. العريشي، جبريل حسن، الحكومة الإلكترونية واستراتيجيات تطبيقها ، مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير 2008

الإفصاح البيئي ودوره في الحد من المخاطر الإدارية للشركات الصناعية"

دراسة استطلاعية على شركات القطاع الصناعي في العراق

**Environmental Disclosure and its Role in Reducing Management
Risks for Industrial Companies "Survey study on companies in the
industrial sector in Iraq**

د. محمد حازم إسماعيل الغزالي

جامعة الموصل العراق

Dr. Mohammed Hazem Ismail Al-Ghazali
University of Mosul, Iraq
mhialgazale@yahoo.com

ملخص

هدف البحث الى بيان دور الافصاح المحاسبي البيئي وذلك من خلال التركيز على معلومات التكاليف البيئية والافصاح عنها كونها جزء رئيسي لا يتجزأ من الافصاح المحاسبي بالإضافة الى بيان دور واهمية الكشف عن التكاليف البيئية والتعامل مع تلك التكاليف بأنها تضيف قيمة الى المعلومات المقدمة الى ادارة الشركات الصناعية للحد من المخاطر التي تؤثر على القرارات الادارية في المستقبل القريب لشركات القطاع الصناعي المعنية بتلوث البيئة. كما ركز البحث عن مشكلة عدم الافصاح عن التكاليف البيئية او الحسابات الخاصة بالعمليات الصناعية والتي تحدث ورائها اثار بيئية مدمرة حيث إن للإفصاح البيئي دور مهم في تقليل المخاطر التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيارات التي تعاني منها الشركات الصناعية كونها تخفي تلك الحقائق تهرباً من الضرائب البيئية وقد يؤدي ذلك الاخفاء من المعلومات الى غلق المصانع في فترة معينة وبالتالي قد تفرض عليها غرامات مالية، كما أن على الشركات الصناعية غير المدركة لهذا الخطر والتي يجب عليها أن تعمل على عرض المعلومات البيئية بشكل شفاف، وأن يرتقي دور الافصاح في الشركات الصناعية الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية والبيئية، وتوفير المعلومات البيئية للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح مع تحديد المخاطر الادارية ومن ضمنها مخاطر الادارة البيئية التي تواجه تلك الشركات مع متابعة كيفية علاجها. واهتم البحث بالكشف عن التكلفة البيئية للمنتج وتحديد الأنشطة البيئية التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة، مع حذف الأنشطة البيئية التي لا تضيف قيمة وبالنتيجة تؤدي إلى خفض التكاليف بشكل عام ويجعل المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملائمة والتي تزيد من الرقابة على أداء الشركات الصناعية لقليل المخاطر واستشراف المستقبل بصورة واضحة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتمد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارات الاستبانة على افراد وتحليلها في البرنامج الاحصائي لعينة الدراسة في شركات القطاع الصناعي. ولقد استنتج الباحثون وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وادارة المخاطر حيث يؤثر الإفصاح عن التكاليف البيئية إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى، بالإضافة الى أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية والتي تساعد ادارة المخاطر على اتخاذ القرارات رشيدة المبنية على معلومات عادلة. وتوصل الباحث الى اهم التوصيات منها إلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وتقييم إدارة المخاطر وتدعيم دور التدقيق البيئي ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية البيئية وبالتالي حماية البيئة و الآخرين من أصحاب المصلحة

Abstract

The research aims to indicate the role of accounting disclosure of environmental and by focusing on the environmental costs of information and disclosure as a key part of the inalienable of accounting disclosure in addition to the statement of the role and the importance of disclosure of environmental costs and deal with those costs that it adds value to the information provided to the management of industrial companies to reduce risks affecting the administrative decisions in the near future for the industrial sector companies involved contamination of the environment. As research on the problem of lack of disclosure of environmental costs or private industrial processes accounts that occur behind environmental effects of a devastating focused as environmental disclosure an important role in reducing the risks that came to represent the appropriate solution to address the causes of breakdowns experienced by industrial companies as hide those facts evasion of taxes environmental this concealment of information could lead to the closure of factories in a given period and therefore may impose fines, and that non perceived this risk industrial companies must work on display environmental information in a transparent manner, and to live up the role of disclosure in industrial companies to direct operations towards success by revealing assessment of financial, administrative, operational and environmental activities, and the provision of environmental information management at all levels to assist in the implementation of this strategic plan correctly with administrative risk identification, including environmental management faced by those companies with the follow-up to how to treat the risks. And is interested in search detects the environmental cost of the product and to identify environmental activities that add value and activities that do not add value, with the deletion of environmental activities which do not add value, and consequently lead to lower costs in general and makes accounting information more accurate and appropriate and that increases the control over the performance of the industrial companies to low-risk and look to the future clearly. The researcher used the descriptive approach in building the theoretical base of the search through reference books and published scientific research related to the topic. And then relied on the analytical method by distributing the questionnaire forms to individuals and analyzed in the statistical program for the study sample in the industrial sector companies. The researcher concluded the existence of a positive relationship between the disclosure of environmental costs and risk

management, where disclosure of the positive environmental costs in risk management affects by providing necessary data and information about the threat to the institution, and the ease of dealing with risk and minimizing the effects to a minimum, in addition to the disclosure of accounting information and environmental risk management that helps to make decisions rationally based on fair information. The researcher found the most important recommendations, including requiring industrial companies to disclose environmental information and risk management evaluation and to strengthen the role of environmental auditing and audit committees who play a vital role in achieving confidence in the environmental accounting information and therefore environmental protection and other stakeholders.

مقدمة

إن للإفصاح البيئي دور مهم في بيان وتحديد ممارسات الشركات الصناعية بالحفاظ على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية للحد من المخاطر الملحقه بالإدارات التي تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيارات والازمات التي تترتب عليها العديد من التحديات الاقتصادية والعالمية التي واجهتها الشركات الصناعية بشكل مكرر كالانهيارات المالية والمحاسبية وهذا مما اوجب التوجه الى الإفصاح عن التكاليف البيئية لتقليل المخاطر لما لها دور بالقضاء على المخاطر التي تواجه الشركات الصناعية فضلاً عن دورها في الإفصاح عن التكاليف البيئية والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي هي أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها تقييم إدارة المخاطر، حيث إن عدم الإفصاح عن تلك المعلومات البيئية والتضليل عن تلك المعلومات كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو ضعف في مستونالكشف المخاطر الادارية وتقييم ادائها والذي يؤدي إلى خلق ضمانات ضد المخاطر المحاطة بالقطاع الصناعي الذي يقوم بإحداث عمليات تلوث نتيجة المخلفات التي يلقيها بالبيئة المحيطة به، إذ أن التقارير المالية البيئية تعمل على توفر حوافز دافعية للمدراء لإدارة الشركات الصناعية والابتعاد عن إخفاء المعلومات السيئة والإفصاح عن حجم الكلف البيئية والتي تعظيم الثروة الإدارية نحو تطوير اداء الشركة باتجاه حماية البيئة والشركة في الأمد الطويل وحماية اصحاب الحقوق من المخاطر المحدقة بالشركة في المستقبل، إذ ينبغي أن يرتقي دور الإفصاح في الشركات الصناعية الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات التكاليف البيئية والادارة البيئية، وتوفير المعلومات المالية للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور الإفصاح عن التكاليف البيئية بالاطلاع على هذه الاستراتيجية لمنحه تحقيق الاهداف المرجوة مع تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها.

اشكالية البحث

لقد مر الإفصاح المحاسبي بالعديد من التطورات للحد من المخاطر في العمليات المحاسبية وكانت من تلك المخاطر هي مخاطر عدم الإفصاح عن التكاليف البيئية او الحسابات الخاصة بالعمليات الصناعية والتي تحدث ورائها اثار بيئية مدمرة حيث إن للإفصاح البيئي دور مهم في تقليل المخاطر التي جاءت

لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانخيارات التي تعاني منها الشركات الصناعية كونها تخفي تلك الحقائق تهرباً من الضرائب البيئية وقد يؤدي ذلك الاخفاء الى غلق المصانع في فترة معينة وبالتالي قد تفرض على الشركات الى غرامات مالية، وبالتالي على الشركات الصناعية غير المدركة لهذا الخطر ان تعمل على عرض المعلومات بشكل شفاف، و أن يرتقي دور الافصاح في الشركات الصناعية الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية والبيئية، وتوفير المعلومات البيئية لإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح مع تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها.

هدف البحث

التأكيد على الإفصاح البيئي من خلال التركيز على الإفصاح على التكاليف البيئية كونه جزء رئيسي لا يتجزء من الإفصاح المحاسبي بالإضافة الى بيان دور واهمية الكشف عن التكاليف البيئية والتعامل مع تلك التكاليف بانها تضيف قيمة الى المعلومات المقدمة الى ادارة الشركات للحد من المخاطر التي تؤثر على القرارات الادارية في المستقبل القريب لشركات القطاع الصناعي المعنية بتلوث البيئة.

أهمية البحث

ان للإفصاح البيئي دور مهم في الكشف عن التكلفة البيئية للمنتج والتي بدورها تعمل الشركات بالبحث عن هذه التكاليف التي تكون مستترة ضمن بنود التكاليف الاخرى، وتحديد الأنشطة البيئية التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة، وبالتالي حذف الأنشطة البيئية التي لا تضيف قيمة مما يؤدي إلى حذف كلفها وبالنتيجة تؤدي إلى خفض التكاليف بشكل عام ويجعل المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملائمة والتي تزيد من الرقابة على أداء الشركات الصناعية لقليل المخاطر واستشراف المستقبل بصورة واضحة.

فروض البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها " ان للإفصاح المحاسبي البيئي دوراً فعالاً في تقليل المخاطر الادارية ".

وتتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الإفصاح البيئي وبين مخاطر الاعمال.
- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الإفصاح البيئي وبين المخاطر الامن الصناعي.
- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الإفصاح البيئي وبين المخاطر المركبة.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتمد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارات الاستبانة على افراد وتحليلها في البرنامج الاحصائي لعينة الدراسة في شركات القطاع الصناعي.

المطلب الاول: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

لقد انصب الاهتمام على الإفصاح البيئي ولكنه اقتصر على الشركات في الدول المتطورة مثل الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، بينما الدول النامية ما زالت تعاني شركاتها من ممارسات الإفصاح البيئي الا انه وبشكل عام زادت كمية ونوعية الإفصاح الذي تقدمه الشركات عالمياً في تقاريرها السنوية وخصوصاً خلال الفترة الاخيرة وزاد مؤشر الإفصاح البيئي النوعي نسبة أكبر من غيره من أنواع الإفصاح الأخرى¹.

حيث قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكية Financial Accounting Standard Board (FASB) بإصدار معيار المحاسبة الأمريكي رقم (5) بعنوان "المحاسبة عن الطوارئ" تم من خلاله التنبيه على أهمية القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية². وأن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) قام بإصدار معيار رقم 1/96 لمعالجة الالتزامات البيئية، وأبرز هذا المعيار أهمية الدور المتنامي لمهنة المحاسبة والمراجعة في إعداد التقارير البيئية، كما اهتم هذا المعيار بمعالجة الالتزامات البيئية بحيث تتضمن الميزانية الأصول الثابتة المتعلقة بمعالجة الالتزامات البيئية، وتتضمن قائمة الدخل المصروفات البيئية خلال الفترة³.

اولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي البيئي.

إن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والالتزامات البيئية أمر مهم لتوضيح البنود في الميزانية العمومية وقائمة الدخل أو لزيادة شرحها ويمكن ادراج المعلومات التي يتم الكشف عنها. أما في هذه البيانات المالية أو في الإيضاحات حول البيانات المالية أو في بعض الحالات في جزء من التقرير الذي يتصل بالبيانات المالية ذاتها، وعند تقرير الكشف عن بند من بنود المعلومات أو عن مجموعة من هذه البنود يجب النظر فيها إذا كان البند بنداً مادياً، وعند تحديد مادية البند يجب النظر ليس فقط في أهمية المبلغ بل كذلك في أهمية طابع البند وبالتالي يمكن أن نعرف الإفصاح البيئي " بأنه العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية والناجمة عن ممارسة المنظمة لأنشطتها اليومية، وبيان

⁽¹⁾ المغاريز، زيد بشير، (2014)، " مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للتكاليف البيئية للشركات الصناعية الأردنية"،

كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، اطروحة دكتوراه، لبنان، ص150.

⁽²⁾ عثمان، إسماعيل. (2005): "سعيًا إلى بيئة أكثر نظافة"، مجلة البيئة اليوم، العدد السادس عشر، جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، مصر.

⁽³⁾ عثمان، إسماعيل. (2005): مرجع سبق ذكره.

مدى استجابة المنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات ألا زمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء"⁴.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي البيئي.

يتمثل المنهج التقليدي للإفصاح المحاسبي بعرض المعلومات الضرورية وبالشكل الذي يجعلها غير مضللة حيث ينصب الاهتمام نحو عرض المعلومات المالية بالكمية والنوعية اللازمة ويلاحظ ضرورة شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية. حيث ان هدف الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة والمهمة لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم على التنبؤ بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح وتحديد الالتزامات وتخفيض حالة عدم التأكد بشأن الاحداث المستقبلية. ويوجد هناك عدة مفاهيم للإفصاح وهي كالآتي⁵:

1. **الإفصاح الكامل:** و هو يعني عرض كافة المعلومات الملائمة وذات التأثير في قرارات مختلف الاطراف.
2. **الإفصاح العادل:** وهو الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية.
3. **الإفصاح الكافي:** وهو أكثر المفاهيم شيوعاً ويفترض أدني حد من الإفصاح يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة.
4. **الإفصاح الثقيفي:** وهي المعلومات البيئية التي تنشر على شكل تقارير إعلامية من اجل شرح او اعلام جهة معينة بحالة معينة.
5. **الإفصاح الوقائي:** وهي التقارير التي تصدر مسبقاً لغايات تلاقي او تضليل في المعلومات المحاسبية البيئية.
6. **الإفصاح الملائم:** وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة المستخدمين للبيانات المالية وغير المالية بما فيها البيئية وتكون ذات قيمة ومنفعة لقرارات المستثمرين والدائنين ويناسب البيئة الداخلية للمؤسسة ونشاطها.

⁽⁴⁾ السيد، وسلطان، ويوسف، (2009)، "الحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد-دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصنفي البصرة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص11.

⁽⁵⁾ المغاريز، زيد بشير، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص157.

7. الإفصاح الشامل: وهو الإفصاح الذي يبين كافة الاحداث الاقتصادية في المنشأة بما فيها الاحداث

الاقتصادية البيئية ويكون لها تأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

8. الإفصاح المثالي: وهو الذي لا يتحقق بتحقيق الشروط التالية⁶:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
- أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصادقية.
- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

9. الإفصاح الواقعي: وهو الذي يركز على الموازنة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من

المعلومات وبين كلفة نشر تلك المعلومات، و يمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، ونلاحظ أن هناك اتجاهها نحو زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية وخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار" بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية⁷:

- المبادئ والأصول المحاسبية.
- السياسات الإدارية.
- توجيهات ولوائح الإشراف والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر ان الإفصاح المحاسبي قد يكون افصاحاً وقائياً او افصاحاً تثقيفياً او اعلامياً، حيث يشير الإفصاح الوقائي الى الاتجاه التقليدي للإفصاح والذي يعتمد في طريقة عرضه للمعلومات على سمة الموضوعية أكثر من اعتماده على عرض المعلومات الملائمة وهو يهدف الى حماية كل جهة لها علاقة مع الوحدة أي مصلحة ولها قدرة محدودة في الاستفادة واستخدام المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، اما الإفصاح الاعلامي فهو الاتجاه الحديث الذي يوسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة بالإضافة

بتاريخ: 2015/7/12، الساعة: 10:21 مساءً، www.kantakji.com/media/1405/917.doc ⁶⁾

بتاريخ: 2015/7/12، الساعة: 10:21 مساءً، www.kantakji.com/media/1405/917.doc ⁷⁾

الى المعلومات التي تتمتع بعنصر الموضوعية وهي معلومات تتعلق اساساً بتحقيق التوازن في سوق الاوراق المالية من تنبؤات مالية وتغيرات في مستويات الاسعار وتقارير مرحلية وقطاعية ويتضح مما سبق ان التوسع في الإفصاح قد جاء للإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ولتغطية أكبر قدر ممكن من احتياجات المعلومات المطلوبة من قبل اطراف اخذت تتعدد وتنوع مع ازدياد حجم التطور الذي انعكس على تلك الاحتياجات من المعلومات البيئية.

ثالثاً: طرق الإفصاح عن التكاليف البيئية.

هنالك عدة طرق للإفصاح عن المعلومات البيئية إلا أنه يمكن إيجازها في طريقتين وهما الأكثر استخداماً في الحياة العملية⁸:

1. طريقة فصل التقارير البيئية: تعتمد هذه الطريقة بالأساس على فصل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية وبالتالي الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير منفصلة اما تقارير وصفية او تقارير تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع او تقارير تفصح عن التكاليف البيئية فقط.

2. طريقة دمج التقارير: تعتمد هذه الطريقة على ان الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلوماتية المترتبة عن الأنشطة البيئية يجب ان يكون في تقرير واحد واعتمد أصحاب هذه المدرسة على فرضية ان الأنشطة البيئية في النهاية هي أنشطة مالية تتحملها الشركة وتأثر على أدائها المالي بشكل عام وتسهل عملية مقارنة البيانات المالية والتكامل بين المعلومات.

رابعاً: فوائد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية.

لقد زادت خلال السنوات الاخيرة الهيئات الحكومية مثل (EPA) والمحاسبية مثل (FASB) الضغط على الإدارات لتسجيل التكاليف والمطلوبات البيئية والإفصاح عنها في الكشوفات المالية وإيجاد الطرائق لتقليلها، إذ ترى في التقارير الخارجية أنها أداة قوية لتسليط الضوء على الآثار البيئية من ناحية ومن ناحية أخرى لتؤكد لصانعي القرارات إن متابعة قراراتهم تسمح أو تمنع من حصول التلوث وسوف يفصح عنها لعامة الأطراف الخارجية. وينصب الإفصاح عن إجراءات حماية البيئة في ثلاثة محاور هي⁹:

- الإفصاح عن السياسات والأنشطة البيئية.

⁽⁸⁾ المغاريز، زيد بشير، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص160.

⁽⁹⁾ الشعباني، صالح، الناصر، خالص، (2011)، " دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، الموصل.

• الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بقضايا البيئة.

• الإفصاح عن التكاليف والمطلوبات البيئية.

تقتضي الحاجة إعداد تقرير سنوي مدقق يعكس التغيرات في نوعية البيئة ويستكمل الكشوفات المالية السنوية التقليدية، لإعطاء صورة دقيقة عن المركز المالي ولتكون الرؤيا الاستراتيجية الخاصة بحماية البيئة والحد من التلوث وتكون ذات فائدة أكثر إذا ما تم الإفصاح عن الأعمال التي تسببها، والأساس في الإفصاح هو تحديد الأهداف والمعايير للمستويات المقبولة، حتى يستطيع مستخدمو الكشوفات المالية الاطلاع على المعلومات التي تبين الأداء البيئي للشركة. بالإضافة الى تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط الشركة، فقيام الشركة باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة وفي الوقت نفسه حماية البيئة من الآثار الضارة للتلوث يساعدها على زيادة الأرباح. وإن الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليرؤوا بوضوح السياسات التي تطبقها الشركة لحماية البيئة، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالشركة¹⁰.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من أهم الموضوعات البارزة في الثقافة المحاسبية البيئية الجديدة على المستوى العالمي وخصوصاً في اعقاب الازمات المالية التي حدثت في عدد من دول العالم للشركات الصناعية خلال السنوات الماضية، مما أدى الى الاهتمام بأسباب هذه الازمات البيئية على المستوى المحاسبي لمعرفة اسبابها وطريقة الافصاح عنها ومعالجتها، إضافة الى اهتمام مسؤولي الوحدات الاقتصادية، إذ أدى تحرير القطاع الصناعي والتقلبات في الاسواق المالية وزيادة المنافسة من خلال الانتاج الاخضر الى تعرض المؤسسات الى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام المؤسسات الاقتصادية بتبني طرق ابتكارية لإدارة اعمالها وما هي المخاطر المصاحبة لها لكي تستطيع ان تحافظ على حصتها السوقية وتستمر في دائرة المنافسة الانتاج الاخضر، حيث إن مسؤوليات المحافظة على النظام المحاسبي اصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الاطراف الذين يديرون المؤسسة حيث يمثل مجلس الادارة الطرف الرئيس في عملية إدارة المخاطر والذي يجب عليه توجيه الأوامر للكشف عن تلك المخاطر.

¹⁰ (الشعبي، صالح، الناصر، خالص، (2011)، " دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، الموصل، ص6.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً إلى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعية من قبل الإدارة، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فإن إدارة المخاطر هي "احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ امر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق"¹¹، واستناداً إلى Pickett فإن المخاطر كلمة مشتقة من كلمة إيطالية بمعنى التجرؤ (to dare) ونعني بها الاختيار بدلاً من المقياس المطابق¹².

ويرى بعض المحاسبين ان عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وان هذا المفهوم يجب ان لا ينظر إليه على انه مفهوم سلبي (خطر) وانما النظر إليه باتجاه ايجابي أي ان الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وان التحكم المؤسسي يعتبر استجابة استراتيجية من قبل المنظمة للخطر، وعليه فان كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب ان يتكون من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها والمتمثلة بالحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة واجراءات الرقابة¹³، ومما لاشك فيه ان هذا الاطار المتكامل للرقابة الداخلية التي وضعتها لجنة Committee of Sponsoring Organization (COSO) يهدف الى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات او تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر¹⁴:

1. مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة.
2. تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية.
3. تأكيد أكبر في الوصول الى الأهداف الرئيسية للمشاريع.

11) Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA

12) Pickett, K. H. Spencer, 2005, The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd

13) جمعة ، احمد حلمي، (2003)، التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر (13 العلمي المهني الخامس – تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، 24-25 ايلول ، عمان ، الاردن

14)Coso, Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, 1992. www. Tread way commission.org.

4. التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة.
5. تحسين رقابة الخسائر.
6. تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال.
7. زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها.
8. تقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة او المحتملة.

ثانياً: تحديد وتقييم المخاطر

تعد عملية تحديد المخاطر عملية نظامية تقوم بها الوحدة الاقتصادية باستمرار لتحديد المخاطر وحالات عدم التأكد وان تحديد الانشطة او الفعاليات تقود الى الحصول على معلومات واسعة حول مصادر الخطر والمجازفة وعوامل. الخطر والكشف عن الخسارة التي تساعد في تقدير النتائج الايجابية والسلبية وكما ينبغي ان يتم تحديد المخاطر بطريقة منهجية حيث يتم تحديد كافة الانشطة والعمليات المهمة وكذلك كافة المخاطر المتدفقة منها مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات الهامة المرتبطة بهذه الانشطة. ومن الامثلة على اساليب تحديد المخاطر، (استمارة الاستبانة، المقارنة المرجعية في الصناعة، ورش عمل تقييم المخاطر، التدقيق والتفتيش)¹⁵.

حيث بعد عملية التحدي تتم عملية تقييم تلك المخاطر عبر قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية والاستثمارية والمخاطر ذات العلاقة بإنجاز اهداف الوحدة الاقتصادية بغرض تحديد الاسلوب الامثل للإدارة لتقدير أهمية الخطر الذي قد تم تحديده والذي يدور حول الاخذ بنظر الاعتبار ارجحية فالأخطار ليست متساوية من حيث امكانية الحدوث والنتائج المحتملة لحدوث الخطر. ونتائج حدوثها، وتصنف المخاطر استناداً لذلك الى ثلاث مستويات هي (عالية، متوسطة، واطمة) على التوالي تقييم، ولغرض الوصول الى تقييم أفضل فهناك من يصنفها الى خمس مستويات وهي على التوالي (مؤكدة، محتملة، ممكنة، غير محتملة، نادرة) و(عالية جداً، عالية، متوسطة، واطمة، واطمة جداً)¹⁶.

15) The Institute of Internal Auditors، Risk Management Standard,2002,www.iaa.org.uk، p:2.

16) Griffiths, David , Risk Based internal Auditing , three views on implementation : 2006 WWW. Interalaudit. biz, p:18.

وعليه وبعد عملية التحديد يتم الاستجابة على تلك المخاطر من خلال وضع اجراءات وقائية مناسبة للحد منها. ان النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب ان يسمح للإدارة بالتحكم في المخاطر التي تتعرض لها الشركات, كما يجب ان يتأكد من ان الاوضاع التي تتعدى المستويات التيتم ولغرض تسهيلها وتقديرها من قبل حائزة على اهتمام الإدارة الفوري. ويتم التعامل مع المخاطر والتحكم بها يفترض ان يتم توزيع المخاطر وفق الآتي¹⁷:

1. المخاطر التي يجب تجنبها وهي المخاطر الواقعة خارج قدرة وقابلية المؤسسة على تحملها.
 2. المخاطر التي يمكن اشراك أطراف اخرى في تحملها وذلك باستخدام إجراءات وتدابير مختلفة للقيام بمهام محددة كالتدقيق الداخلي أو الانظمة المعلوماتية وغيرها.
 3. المخاطر التي يجب التخفيف من وطأتها ولكن يمكن تحملها ولكنها بحاجة الى اتخاذ تدابير واجراءات وانظمة ضبط داخلي للتحكم بها.
 4. المخاطر المقبولة ومعايير قبولها.
- وعليه ومما تقدم هناك بعض الاجراءات الوقائية التي تمكن الادارة من القيام بها لحماية المؤسسة من المخاطر والحد من الاثار السلبية التي يمكن ان يتعرض لها ومن اهم هذه الإجراءات¹⁸:
- الرقابة، وتتمثل في وضع اجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر او تقليلها الى أدنى حد ممكن.
 - التنوع، ويقصد بذلك تنوع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
 - المشاركة، اي مشاركة أطراف اخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين والكفالات.
 - النقل، توزيع المخاطر بنقلها الى طرف اخر.
 - قبول الخطر، اي قبول الادارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون اثار المخاطر السلبية قليلة وكلف معالجتها عالية.
 - الإفصاح عن التكاليف البيئية عن جميع البيانات والمعلومات لكي يتم اتخاذ جميع التدابير.
 - تجنب المخاطر، اي تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

17 (الرمحي، زاهر. (2006)، " الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

18 (هندي، منير إبراهيم. (1996)، "ادارة البنوك التجارية/مدخل اتخاذ القرارات.

ثالثاً: انواع المخاطر

تتمثل المخاطر المالية والمخاطر الأخرى للأعمال الاقتصادية أمام المؤسسات، نتيجة لعدم الإفصاح عن المعلومات بشكل عام وعن الإفصاح عن التكاليف البيئية الجيد بشكل خاص، وبإمكان المؤسسات التصدي لهذه المخاطر إذا ما قررت تحديد تلك المخاطر وتحويطها وللتعرف على أنواع المخاطر في المؤسسات والتي تندرج وفق الآتي¹⁹:

1. المخاطر المالية، وتشير الى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في اسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة.
2. مخاطر الأعمال، مثل فقدان حصة الشركة في السوق او وضع أسعار سوق خاطئة، كشف المعلومات للمنافسين عن سياسة التسعير ونسبة المشاركة في السوق، الاستراتيجية والوسائل الخاصة للتعامل مع الزبائن.
3. الكوارث البيئية التي تسبب الاضرار بالممتلكات.
4. الأمن الصناعي وهذه تتطلب سلامة بيئة العمل والتقييد بتعليمات وقواعد السلامة العامة.
5. المخاطر المركبة، تكون العمليات ضمن المخاطر المركبة متكاملة في عملية القرارات الادارية.
6. المخاطر الكبيرة، وهي المخاطر البيئية التي يمكن ان تؤدي الى خروج الشركة خارج نطاق الأعمال بسبب تقادم منتجاتها.

وعليه فإن تقييم الخطر البيئي يتم من خلا سؤال متى؟ واين؟ يمكن ان يحدث ذلك الخطر، إذ يتضمن التخطيط المحاسبي البيئي للعملية رسم الخريطة في تقييم الخطر البيئي والذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك التعرف على إطار عملية تحليل الخطر وتحديد نقاط الضعف والقوة، والذي يكون أيضاً عبر الإفصاح عن التكاليف البيئية في هذه المرحلة حيث يتم التعرف على المخاطر التي تكون ذات الأهمية النسبية العالية ومن ثم البحث عن الادنى، كما أن تحديد المخاطر يكون بطرق مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، ويمكن التحكم بالخطر من خلال الافصاح عن جميع العمليات البيئية و الإدارية والمحاسبية الكفيلة بتقليل او منع الضرر والتي يجب أن تجرى في عملية

19 (العمري، اديب، والملكاوي، إبراهيم الخلوف. (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

تقييم الخطر البيئي من حيث شدته في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. وعليه تكمن صعوبة تقييم المخاطر البيئية في القطاع الصناعي في تحديد معدل حدوثها وماهي الصعوبة لتحديد الموجودات غير المادية للأضرار البيئية التي تلحقها العمليات الانتاجية، لذلك يلتم اللجوء الى تحليل الخطر بعد التعرف على المخاطر وتقييمها وهنالك وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر في محاولة تجنب النشاطات البيئية التي تؤدي إلى حدوث ذلك الخطر والتقليل من حدة الخسائر الناتجة عند حدوثها.

المطلب الثالث: دور الإفصاح البيئي للحد من المخاطر التي تواجه الشركات الصناعية.

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية جوهر العمليات الواردة في التقارير المالية والتي هي من أهم الوسائل لتقليل المخاطر البيئية وآلياتها الداخلية، وإن توفير المعلومات للتكاليف البيئية والإفصاح عنها يعمل على ترشيد القرارات ومساعدة الشركة بالتنبؤ بالأخطار البيئية الملحقة بالشركة، حيث إن تحسين البيئة المحاسبية يعمل على تعزيز الثقة في التقارير المالية والذي يساعد على حماية حملة الأسهم وتوفير معلومات للأطراف الخارجية، بالإضافة الى الكشف عن الحالة المالية للشركة، وكما تساعد مستخدميها من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في تقييم المركز المالي للشركة وخاصة فيما يتعلق بالسيولة واحتساب معدل العائد على الاستثمارات وتقييم هيكل رأس المال وتحديد درجة المخاطرة للشركة والقضاء على أسباب الفساد المالي والإداري في الشركة والذي يعد من أهم أهداف تقليل المخاطر. فضلاً عن تمكنهم من الحصول على العديد من المؤشرات المالية وغير المالية لغرض تقويم أداء الشركة وتحقيق المساءلة، ويعد الإفصاح عن التكاليف البيئية المفتاح الرئيسي لتقييم المخاطر، وينبغي إن يكون في الترتيب المناسب والدقة والكفاية مع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق²⁰. وعليه إن الإفصاح عن التكاليف البيئية ينفذ من خلال آليات الرقابة الداخلية بفاعلية وكالاتي:

1. الإفصاح عن المعلومات للتكاليف البيئية لرسم استراتيجيات الشركة.
2. الإفصاح عن التكاليف البيئية في تدعيم عمل لجان التدقيق البيئي للإدارة المخاطر.
3. الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية لتقليل المخاطر.

²⁰) Bahaa – Eldin z., legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority, 2003, p4.

المطلب الرابع: دارسه ميدانية في الشركات الصناعية.

بعد استعراض الجانب النظري للدراسة وما يتعلق بمفهوم وأشكال الإفصاح عن التكاليف البيئية والمخاطر الادارية والمحاسبية والتعرف على علاقة الإفصاح عن التكاليف البيئية بإدارة المخاطر. فإننا سنحاول في إيجاد علاقة الإفصاح عن التكاليف البيئية بإدارة المخاطر خلال الدراسة الميدانية في بعض الشركات الصناعية العراقية، وتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بغية الوصول إلى أهم أساليب المقاومة لعملية الإفصاح عن التكاليف البيئية التي تقف في وجه الإبداع ومن ثم وضع أبرز التوصيات للتغلب على هذه المعوقات. لذلك سيقوم الباحث بإجراء عمليات فحص في بعض الشركات الصناعية التي قد تواجه بطبيعة البيئية الخارجية المحيطة بها مخاطر ادارية وقد تكون هذه التغيرات جذرية.

اولاً: وصف مجتمع الدراسة وعينتها.

تعيش حالياً الانظمة الادارية المحاسبية في العراق ومعظم المدن العربية في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد الذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية أن تستعد لتحمل أدوات ومسؤوليات محورية غير تقليدية، ومع امتداد سنوات القرن العشرين حدثت تغيرات وتطور في الأفكار والمفاهيم بشأن دور الإفصاح عن التكاليف البيئية وإسهامه المتوقع في التقليل من المخاطر الادارية، وقد صاحب هذا التطور تغيرات عديدة في دور الدولة وادارتها للتقليل من تلك المخاطر الادارية وظهرت جهود مستمرة لتطوير ورفع كفاءة وقدرات الأجهزة المحاسبية والإدارية. ان الانظمة المحاسبية الإدارية في الشركات الصناعية العراقية ومعظم المدن العربية تعيش حالياً في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد والذي نادى بالمحافظة على البيئة والذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية الحديثة، حيث إن معظم الانظمة المحاسبية الإدارية الصناعية في المدن العربية المعنية بتنمية معلوماتها المحاسبية ولاسيما الكلف البيئية وتطويرها. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه "طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها، وفي هذا المنهج تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة وإيجاد العلاقات الترابطية وقياس نسبة المساهمة والمسؤولية بالإضافة الى تجانس المتوسطات لمتغيرات الدراسة لمعرفة دور الإفصاح البيئي للحد

من مخاطر الشركات الصناعية العراقية، وذلك من خلال الاستجابات التي تم تفرغها من أداة الدراسة. كما تم استخدام الإحصاء التحليلي المتمثل في التوصل إلى النتائج المتعلقة بالفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة وكذلك التوصل إلى العلاقة الارتباطية بين الإفصاح البيئي والمخاطر المحدقة بالمنشآت الصناعية.

ثانياً: مبررات اختبار موقع الدراسة

لقد تم اختيار المنشآت الصناعية كونها إحدى أهم تشكيلات وزارة الصناعة العراقية عينة عشوائية بسيطة كون البحث يبحث عن دور الإفصاح البيئي في الحد من المخاطر المحدقة بالمنشآت الصناعية وإن تقصد الاختيار وقع على هذه الشركة كونها تعمل على تلوث البيئة مقابل ما تقدمه من منتجات وإن المنافسة الشديدة التي تواجهها منتجات المنشآت الصناعية تحتم القيام بدراسة العوامل البيئية المؤثرة عليها بغية تحسين مركزها التنافسي في السوق المحلية.

ثالثاً: المجتمع المستهدف:

تم التركيز على رأس الهرم والإدارة العليا والوسطى والدنيا في المنشآت الصناعية العراقية التي تم اختبارها، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها (100)، فرداً موزعين على كافة الأقسام والفروع وتختلف درجاتهم ومسئولياتهم الوظيفية والإدارية، حيث تم اختبار الموظفين المعنيين عبر توزيع (100) استبانة واستردادها جميعاً منهم وهو ما يشكل (100%) من العينة مجتمعة.

رابعاً: كيفية قياس المتغيرات:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعرف على أنه، "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع سياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها" ويتم اللجوء إلى هذا المنهج عند معرفة مسبقة بجوانب وأبعاد ظاهرة معينة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان للوصول إلى المعلومات.

خامساً: اختبار صدق الاستبيان:

1- الصدق والثبات باستخدام التحليل الإحصائي

لاختبار مدى استفادة الشركات الصناعية من الافصح البيئي للتقليل من المخاطر البيئية حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على منتسبي الشركات الصناعية والجهات الساندة لها لبيان انعكاسها على صناع القرار، وكانت نتائج تحليل الاستبيان وفق الآتي:

الصدق: يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في المحاسبة وإدارة الأعمال، وكانت نسبة الاتفاق للخبراء على فقرات المقياس (100%).

الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (100) استمارة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (22) فقرة إلى نصفين وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين فبلغ (0.95) وهي علاقة قوية بين المتغيرين.

ب- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (100) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ معامل ثبات المقياس (0.971) ويعد المقياس متسقاً داخلياً، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً وفق الجدول رقم(2).

اختبار قوة الترابط بين متغيرات الدراسة.

يبين الجدول (1) قوة الارتباط بين المحاور والعبارات التي تقع ضمن هذ المحاور وهل العبارات الموجودة في كل المحور تتلاءم معه ككل أم لا، حيث دلت النتائج على وجود علاقات تراوحت ما بين علاقات قوية جداً ومتوسطة وقد تراوحت أرقام الارتباطات ما بين (**0.988) وأدنى قيمة (**0.797) وعند الرجوع إلى الأرقام الموجودة في الجدول (1) والنظر إلى الجدول الخاص بمستوى الدلالة (sig) يمكن ملاحظة أن جميع الارتباطات بين المحور وعباراته لا يمكن أن تحدث بالصدفة وبدلالة احصائية أقل من

(0.05) أي نسبة الخطأ فيها اقل من 5%، وبالتالي يمكن أن تكون النتائج التي حصلنا عليها دليل على ملائمة المحور المتعلق بالتغيير في المنظمة على القياس بغية الوصول إلى تطبيق الافصاح البيئي لتقليل المخاطر في القطاع الصناعي. **الجدول (1)** الترابط بين كل محور والاستبانة بشكل عام.

علاقات الارتباط					
		الافصاح البيئي	الاعمال البيئية	مخاطر الامن الصناعي	المخاطر المركبة
الافصاح البيئي	Pearson Correlation	1	0.79 7**	0.92 1**	0.93 3**
	Sig.		0.00 0	.000	0.00 0
الاعمال البيئية	Pearson Correlation	0.79 7**	1	0.89 8**	0.90 0**
	Sig.	0.00 0		0.00 0	0.00 0
مخاطر الامن الصناعي	Pearson Correlation	0.92 1**	0.89 8**	1	0.98 8**
	Sig.	0.00 0	0.00 0		0.00 0
المخاطر المركبة	Pearson Correlation	0.93 3**	0.90 0**	0.98 8**	1
	Sig.	0.00 0	0.00 0	0.00 0	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).					

وبهذا نلاحظ أن الاستبانة متماسكة وصالحة للتوزيع وجمع المعلومات، وهذا ما دلت عليه أرقام الترابطات والتي تفاوتت بين قوي جداً ومتوسط، بالإضافة إلى قوة الترابط بين كل محور مع الاستبيان

بشكل عام وهذا ما يدعم رأي المحكمين بصلاحيته وقدرة هذه الاستبانة على الحصول على المعلومات اللازمة. سادساً: اختبار صدق الاستبانة (**Reliability**).
الجدول (2) معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.971	22

إن ثبات الأداة يقصد به في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، أي أن الإجابة ستكون واحدة إلى حد ما في حال تكرار تطبيقها على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة (ولا يقصد بذلك أن النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام (100%) ولكن من الممكن أن تكون قريبة إلى النتائج السابقة، وبعد تطبيق مؤشر الفا كرونباخ على جميع الاسئلة والتي بلغت (22) كانت النتيجة معامل ألفا كرونباخ (0.971)، مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

سابعاً: التحليل الإحصائية لفقرات الدراسة. المتغير المستقل:

أ- الافصاح البيئي: تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افراد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات الخاصة بالأنظمة الالكترونية وسيتم شرحها كالآتي وفق جدول رقم (3):
جدول رقم (3)، يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات الأنظمة الالكترونية.

ت	فقرات الدراسة	الاجابات	1	2	3	4	5	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	t قيمة
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	الى حد ما	اتفق	اتفق تماماً							
1	X1	التكرار	0	1	40	41	18	100	3.76	0.75	80%	20%	75%	5.52
		الاهمية النسبية	0%	1%	40%	41%	18%	100%						
2	X2	التكرار	0	1	44	40	15	100	3.69	0.73	80%	20%	74%	5.15

						100.0%	15.0%	40.0%	44.0%	1.0%	0.0%	الاهمية النسبية				
5.73	76%	21%	79%	0.78	3.82	100	16	57	20	7	0	التكرار	X3	3		
						100.0%	16.0%	57.0%	20.0%	7.0%	0.0%	الاهمية النسبية				
7.28	80%	19%	81%	0.75	4.00	100	27	47	25	1	0	التكرار	X4	4		
						100%	27%	47%	25%	1%	0%	الاهمية النسبية				
5.03	75%	22%	78%	0.84	3.77	100	18	49	25	8	0	التكرار	X5	5		
						100%	18%	49%	25%	8%	0%	الاهمية النسبية				
8.07	79%	17%	83%	0.66	3.97	100	19	60	20	1	0	التكرار	X6	6		
						100.0%	19.0%	60.0%	20.0%	1.0%	0.0%	الاهمية النسبية				
5.85	0.75	0.19	0.81	0.70	3.75	100	13	51	34	2	0	التكرار	X7	7		
						100%	19%	60%	20%	1%	0%	الاهمية النسبية				
8.09	0.79	0.16	0.84	0.65	3.96	100	18	61	20	1	0	التكرار	X8	8		
						100%	18%	61%	20%	1%	0%	الاهمية النسبية				
6.34	0.77	0.19	0.81	0.73	3.84	المعدل العام للمحور										

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

وبين الجدول رقم(3) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات الأنظمة الالكترونية، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (4.08) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدل الافصاح المحاسبي (3.84) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.73) كما بلغ الوزن النسبي (77%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (81%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان أكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (19%) وفق مقياس ليكرات الخماسي وبلغت القيم التائية المحسوبة = 6.34 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة > 0.05 عند مستوى حرية 100 وهذا يدل ان جميع افراد العينة متفقين على ضرورة تطبيق الافصاح البيئية.

ب- تحليل العبارات للبيانات الخاصة بالمتغير التابع المخاطر الادارية:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افراد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات الخاصة بالمخاطر الادارية وسيتم شرحها كالاتي وفق جدول رقم(4):

جدول رقم (4) يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات المخاطر الادارية.

ت	فقرات الدراسة	الاجابات	1	2	3	4	5	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	قيمة t
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	الى حد ما	اتفق	اتفق تماماً							
1	y1	التكرار	0	2	24	63	11	100	3.83	0.64	83%	17%	77%	7.14
		الاهمية النسبية	0%	2%	24%	63%	11%	100%						
2	y2	التكرار	0	4	31	52	13	100	3.74	0.73	80%	20%	75%	5.53
		الاهمية النسبية	0%	4%	31%	52%	13%	100%						
3	y3	التكرار	0	5	20	66	9	100	3.79	0.67	82%	18%	76%	6.45

						100.0%	9.0%	66.0%	20.0%	5.0%	0.0%	الاهمية النسبية		
6.91	77%	18%	82%	0.68	3.86	100	15	58	25	2	0	التكرار	y4	4
						100.0%	15.0%	58.0%	25.0%	2.0%	0.0%	الاهمية النسبية		
5.06	75%	21%	79%	0.79	3.73	100	16	46	33	5	0	التكرار	y5	5
						100%	16%	46%	33%	5%	0%	الاهمية النسبية		
5.64	75%	19%	81%	0.71	3.73	100	12	52	33	3	0	التكرار	y6	6
						100%	12%	52%	33%	3%	0%	الاهمية النسبية		
7.86	80%	18%	82%	0.71	4.02	100	22	62	12	4	0	التكرار	y7	7
						100%	22%	62%	12%	4%	0%	الاهمية النسبية		
4.91	75%	22%	78%	0.81	3.73	100	18	41	38	2	1	التكرار	y8	8
						100%	18%	41%	38%	2%	1%	الاهمية النسبية		
4.70	73%	20%	80%	0.75	3.64	100	15	35	49	1	0	التكرار	y9	9
						100.0%	15.0%	35.0%	49.0%	1.0%	0.0%	الاهمية النسبية		
4.58	74%	22%	78%	0.83	3.69	100	16	44	33	7	0	التكرار	y10	10
						100.0%	16.0%	44.0%	33.0%	7.0%	0.0%	الاهمية النسبية		
7.72	81%	18%	82%	0.73	4.03	100	27	50	22	1	0	التكرار	y11	11
						100%	27%	50%	22%	1%	0%	الاهمية النسبية		
5.56	77%	21%	79%	0.82	3.83	100	18	55	19	8	0	التكرار	y12	12
						100%	18%	55%	19%	8%	0%	الاهمية النسبية		

8.24	80%	16%	84%	0.65	3.98	100	19	61	19	1	0	التكرار	y13	13
						100.0%	19.0%	61.0%	19.0%	1.0%	0.0%	الاهمية النسبية		
5.25	0.74	0.20	0.80	0.72	3.69	100	13	45	40	2	0	التكرار	y14	14
						100%	19%	61%	19%	1%	0%	الاهمية النسبية		
6.11	0.76	0.19	0.81	0.73	3.81	المعدل العام للمحور								

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم (4) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات المخاطر الادارية، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (4.08) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

ويمكن الآن ملاحظة قيمة وتوجه إجابات أفراد العينة تجاه كل عبارة من عبارات بيانات بالمخاطر الادارية، وكانت النتائج وفق الاتي حيث معدل المتوسط الحسابي (3.81) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.73) كما بلغ الوزن النسبي (76%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (81%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون جميع العبارات وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان أكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (19%) وبلغت القيم التائية المحسوبة = 6.11 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة $0.05 >$ عند مستوى حرية 100 وهذا يدل ان جميع افراد العينة متفقين على ضرورة تطبيق الافصاح البيئية للحد من المخاطر الادارية.

سابعاً: اثبات الفرضية: العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع من خلال معرفة العلاقة والاثربين الافصاح المحاسبي وخصائص المخاطر الادارية وفق الاتي:

جدول (5) إثبات مقدار العلاقة بين متغيرات الدراسة

T-TEST التجانس والاختلاف بين متوسطات الدراسة			التباين والتغاير ANOVA لقيمة F الحسوبة		R2 معامل الانحدار الخطي	R معامل الارتباط	المتغير التابع	المتغير المستقل
Sig	T	معامل بيتا B	Sig	F				
0.000	9.45	1.536	0.000	87.79	62%	0.79	مخاطر الاعمال	الافصاح المبني
0.000	6.918	1.619	0.000	28.47	35%	0.59	مخاطر الامن الصناعي	
0.000	5.256	1.060	0.000	84.91	61%	0.78	تقليل المخاطر الادارية	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

{قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية (1، 100) = 1.960}

{قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية (1، 100) = 9.55}

عليه نجد أنّ معامل الارتباط بين التفرد على الإفصاح المحاسبي وتقليل المخاطر الادارية كان (0.78)، مما يشير الى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية قوي ووثيقة بين التفرد على الإفصاح المحاسبي وتقليل المخاطر الادارية، كما كانت نسبة المسؤولية والاثّر بين البعدين بلغت (R2=61%)، أي أنّ الإفصاح المحاسبي لها مساهمة مؤثرة بنسبة (23%) إذ ان كل وحدة واحد من الإفصاح تؤثر على تقليل المخاطر الادارية وفق

معامل بيتا والذي بلغ (1.060) وهو قريب على خط الانحدار بمقدار واحد وان التغيير الحاصل في تقليل المخاطر الادارية تأثير بمقدار 1.760 وهو تأثير جيد. وقد تم اختبار جدول ANOVA لقيمة F المحسوبة حيث بلغت قيمتها المحسوبة بدرجة (84.91) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند دلالة احصائية اقل من (0.05) وهذا يعني بان هنالك تجانس وتباين مقبول بين كلا المتغيرين كما ان نسبة (T) المحسوبة بلغت (5.256) وهي أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة هي أكبر من القيمة المعيارية (2) عند دلالة احصائية أصغر من 0.05 ويتبين ان هنالك تجانس وتباين بين متوسطات البعدين.

الاستنتاجات:

1. وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وادارة المخاطر حيث يؤثر الإفصاح عن التكاليف البيئية إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.
2. إن لتقليل المخاطر المساهمة الفاعلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك الشركات الصناعية و التي ستؤدي إلى تحقيق المصدقية في التقارير المالية.
3. إن تطبيق القواعد والتشريعات القانونية في الشركات الصناعية يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والذي ينعكس على كفاءة الأداء الإداري للشركة ويعزز ثقة المجتمع بها.
4. إن الإفصاح عن التكاليف البيئية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عن طريق التلاعب بإتباع طرائق وإجراءات محاسبية غير السليمة وغير الموحدة التي يمتد أثرها إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية.
5. إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة.

التوصيات:

1. الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجهها المنظمة أول بأول.
2. ضرورة تدريس موضوع تقييم إدارة المخاطر من خلال مناهج الكليات ولمختلف الاختصاصات مثل المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة، القانون، لتوعية المجتمع بأهمية المخاطر التي يجب اخذ النظر فيها.

3. أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات الصناعية بقواعد تقييم إدارة المخاطر وتشكيل لجان تتولى مراقبة عملية التطبيق.
4. إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم الى عملية تقييم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم، والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق البيئي المتبعة في الدول المتقدمة.
5. إلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وتقييم إدارة المخاطر وتدعيم دور التدقيق البيئي ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية البيئية وبالتالي حماية البيئة والآخرين من أصحاب المصلحة.

المصادر والمراجع

- 1- زيد بشير المغازيز، (2014)، "مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للتكاليف البيئية للشركات الصناعية الأردنية"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، اطروحة دكتوراه، لبنان.
- 2- إسماعيل عثمان، (2005): "سعيًا إلى بيئة أكثر نظافة"، مجلة البيئة اليوم، العدد السادس عشر، جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، مصر.
- 3- السيد، وسلطان، ويوسف، (2009)، "المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد-دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- 4- ليلي ناجي مجيد محمد الفتلاوي، (2006)، "المحاسبة عن الاداء البيئي ومدى تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، رسالة الماجستير، العراق.
- 5- صالح الشعباني، خالص الناصر، (2011)، " دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، الموصل.
- 6- احمد حلمي جمعة، (2003)، التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس - تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، 24-25 ايلول ، عمان ، الاردن
- 7- زاهر الرمحي، (2006)، " الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- 8- منير إبراهيم هندي، (1996)، "ادارة البنوك التجارية/مدخل اتخاذ القرارات، المكتبة الحديثة، الاسكندرية.
- 9- اديب العمري، إبراهيم الخلوف والملكاوي، (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- 10- محمد نجيب صادق حسن، (2006)، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد - وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، الأردن.
- 11- محمد، سمير كامل (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية - العدد رقم (1) المجلد رقم 45.
- 12- الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 22 ع 1، ص 193.
- 13- أموري هادي كاظم، وآخرون، (2013)، " الاحصاء التطبيقي، أسلوب تحليلي باستخدام (SPSS).".

المراجع الأجنبية:

- 1- Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA
- 2- Pickett, K. H. Spencer, 2005, The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd
- 3- Coso, Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, 1992. www. Tread way commission.org.
- 4- The Institute of Internal Auditors ،Risk Management Standard,2002,www.iiia.org.uk ،p:2.
- 5- Griffiths, David , Risk Based internal Auditing , three views on implementation : 2006 WWW. Interlaudit. biz, p:18.

- 6- The Institute of Internal Auditors ،Risk Management Standard,2002,www.iaa.org.uk ،p:13.
- 7- Bahaa – Eldin z., legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority, 2003, p4.

الانترنت:

- 1- . بتاريخ: 2015/7/12، الساعة: www.kantakji.com/media/1405/917.doc 10:21 مساءً
- 2- . بتاريخ: 2015/7/12، الساعة: www.kantakji.com/media/1405/917.doc 10:21 مساءً

الملاحق

استمارة الاستبيان

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الافصاح البيئي					
1	الإفصاح عن المعلومات البيئية لحماية حقوق حملة الأسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية					
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشركة					
4	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية الأسهم للمالكين والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد					
5	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.					
6	الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الاداء الإدارية					
7	تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية					

8	مساعدة الشركة في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم				
	الافصاح عن الاعمال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	إن الإفصاح المحاسبي عن الاعمال في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.				
2	لا يتم الإفصاح عن السياسات العملية المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.				
3	يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية والعلمية .				
4	يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي				
5	إن القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار				
6	هنالك تغيرات محاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.				
7	الافصاح عن الاعمال الادارة البيئية في القوائم المالية المنشورة تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها				

	مخاطر الامن الصناعي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توجد جهات خارجية مختصة بالأمن والسلامة البيئية المهنية تعمل بالرقابة البيئية على المنشأة.					
2	لالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالسلامة والصحة المهنية على صعيد المؤسسات الرقابية والصناعية.					
3	كل فترة التي تقوم فيها الجهات الخارجية بالرقابة على .وملائمة كافية تكون المهنية والصحة السلامة البيئية					
4	المراقبون الخارجيون مؤهلون في مجال السلامة والامن الصناعي.					
5	يقوم المراقبون الخارجيون بأداء أعمالهم بصورة جيدة في مجال الامن الصناعي					
6	توجد داخل المنشأة جهات مختصة بالرقابة على أعمال المهنة					
7	تطوير المنشأة للأنظمة والقوانين يعمل على التقليل من حوادث وإصابات العمل					

المصارف الأجنبية وأهمية تواجدها في السوق المصرفي بالدول النامية
Foreign banks and the importance of their presence in the banking market
in developing countries"

الاستاذة : عازة يوسف محمود الحصادي

جامعة عمر المختار ليبيا

Aza Yousef Alhasadi

Member of the faculty of Omar Al - Mukhtar University - Libya

azaalhasadi@yahoo.com

ملخص:

شهدت العقود الثلاث الأخيرة توسع نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي والآخذ بآليات السوق والتوجه نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية نتيجة لنمو تيار العولمة المالية ، لذا هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدي اهمية تواجد المصارف الاجنبية بالدول النامية وتم استخدام اسلوب التحليل الوصفي من خلال استقراء ماورد في الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وتوصلت هذه الدراسة الي ان الدول النامية تسعى جاهده لجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي من أجل تحسين وتحديث النظام المصرفي وجعل أداؤها أكثر فاعلية لتتمكن من القيام بدور فعال في إعادة توزيع تدفق رؤوس الأموال على القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية .

الكلمات المفتاحية: المصارف الاجنبية ،السوق المصرفي ، الدول النامية

Abstract:

The most of the world countries in the last three decades have seen major changes that represented in adoption of reform programs, economic transformation, and take market mechanisms, also liberalization of trade in financial services due to the growth of the financial globalization trend. Therefore, this study aimed at finding out the importance of the presence of foreign banks in developing countries. The study concluded that the developing countries are striving to attract foreign investments to the banking sector in order to improve and modernize the banking system and make its performance more effective to be able to play an effective role in the redistribution of the flow of capital to the most productive economic sectors.

Keywords: foreign banks, banking market, developing countries.

مقدمة :

إن المصارف باعتبارها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي ، ونظراً لأن هذه المصارف تعمل في بيئة تنافسية متنامية ، فقد ساهمت تلك البيئة المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط المصارف الأجنبية واتجاهها للعمل في الدول النامية كنتيجة طبيعية لتوسع حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد شهدت العقود الثلاث الأخيرة توسع نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي والآخذ بآليات السوق والتوجه نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية نتيجة لنمو تيار العولمة المالية .

لذا توجهت العديد من البلدان النامية لفكرة نفاذ المصارف الأجنبية لاسواقها المحلية لما ستساهم به مصارف الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان ، وقد جاءت تلك الفكرة نتيجة تبني العديد من دول العالم برامج لخصخصة جهازها المصرفي وتوسيع قاعدة ملكية البنوك العامة ، وقد أشارت العديد من البحوث التجريبية إلى أن نمط وتوقيت دخول المصارف الأجنبية يعتمد على الدرجة التكامل الاقتصادي بين البلد الأصلي للبنك الأجنبي والبلد المضيف، وفرص السوق المتاحة في البلد المضيف، وقيود الدخل والانظمة الاخرى (بما في ذلك المعاملة الضريبية). وحجم البنك، والكفاءة، والقيود المفروضة على الخدمات المصرفية .

مشكلة البحث :

نظراً لواجهة القصور التي تعاني منه المصارف المحلية في الدول النامية في مواجهه تحديات العولمة المصرفية والابتكار المالي وعجزها في تغطية احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية ، لذا توجهت العديد من البلدان النامية لفكرة نفاذ المصارف الأجنبية لاسواقها المحلية لمعرفة مدى اهمية المصارف الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية . لذا فان مشكلة البحث يمكن طرحها في التساؤل الآتي:

- ما مدى اهمية تواجد المصارف الأجنبية بالدول النامية ؟

وعليه يمكن طرح الفرضية التالية :

" يعتبر تواجد المصارف الأجنبية مهم بالنسبة للدول النامية من اجل تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي " .

أهمية وأهداف الدراسة :

تكمن أهمية البحث في زيادة الاهتمام بالمصارف الأجنبية باعتبارها أحد الجهات المقدمة للخدمات المالية للعملاء وقد ازداد الاهتمام بها خلال التسعينات من القرن العشرين نتيجة عمليات التحرر المالي وعمليات الخصخصة للبنوك المملوكة للدولة كل ذلك ساهم في تشجيع دخول المصارف الأجنبية ، ونظرا للدور الذي تلعبه المصارف الأجنبية في تخفيف أوجه القصور الذي تعاني منه المصارف المحلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمثل المصارف الأجنبية حافز للتنمية المالية وذلك من خلال الخبرات المتفوقة التي تمتلكها تلك المصارف وقدرتها علي توفير مصادر التمويل الجيدة وكذلك قدرتها تقليل تكاليف الاقتراض من خلال خفض هوامش الفائدة ، كل ذلك شجع البلدان النامية علي زيادة دخول المصارف الأجنبية إليها من أجل تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مجال الأعمال المصرفية والاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.

وفي هذا الاطار تهدف هذه الدراسة للتعرف علي :

- التعرف علي مفهوم المصارف الأجنبية و طرق نفاذها للسوق المصرفي بالدول النامية .
- التعرف علي الاشكال التنظيمية لدخول المصارف الأجنبية للاسواق المحلية .
- التعرف علي عوامل تواجد المصارف الأجنبية وأهم المؤشرات التي تستند عليها للنفاذ للاسواق المصرفية المحلية.
- التعرف علي اثر تواجد المصارف الأجنبية علي اداء المصارف المحلية ومقارنة ادائها بإداء المصارف المحلية .

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة ومتغيراتها وذلك بالاعتماد علي كل ما ورد في الكتب العربية والأجنبية والدوريات ومواقع الانترنت وذلك للتعرف علي اهم المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث .

الدراسات السابقة:

دراسة أمين محمد تبحث هذه الدراسة في واقع البنوك الأجنبية في اليمن وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات وظيفية، وهي الأصول والثقة و الائتمانات ومقارنة هذه المؤشرات مع البنوك المحلية. وتوصلت هذه الدراسة الي انخفاض موجودات البنوك الأجنبية مقارنة بحجمها هذه البنوك في النظام المصرفي. وعلاوة على ذلك، الودائع بالعملة الأجنبية تأخذ الدرجة الأولى في هيكل البنوك الأجنبية بنسبة 44.81%.

علي الرغم من انخفاض العائد عليها مقارنة بالبنوك الأجنبية ، وكذلك ينخفض الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في مقارنتها بالائتمان المقدم للحكومة.

دراسة قشي مريم (2016) ، تتعلق هذه الدراسة بمعرفة دور البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية وقد طبقت هذه الدراسة علي بنكسوسيتب جنرال الجزائر وتوصلت هذه الدراسة الي ان بنك سوسيتي جنرال يتوفر فيه كل المزايا التي تمكنه من المساهمة في التنمية الاقتصادية وخاصة بعد سماح قانون النقد والقرض 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري.

دراسة حاتم الاحمر (2008) هدفت هذه الدراسة للتعرف علي دور البنوك الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان وتوصلت هذه الدراسة الي ان دور البنوك الأجنبية كان واضح في القطاع الخدمي حيث ساعدت مساعدة فعالة في تنمية القطاع الخدمي وذلك عن طريق المراجحات المصرفية ، اما بالنسبة للقطاع الصناعي وجدت الدراسة ان البنوك الأجنبية كانت مساهمتها غير كافية للقطاع الصناعي حيث تركز اغلب الصرف فقط علي استيراد المواد الخام وفيما يخص نقل التكنولوجيا فتوصلت الدراسة الي عدم مساهمة البنوك الأجنبية في تنمية وتطوير الصناعة المحلية وكذلك الامر فيما يخص القطاع الزراعي فانها لم تساهم في تطويره .

دراسة stijin وآخرون ، اهتمت هذه الدراسة بتحليل اثر دخول البنوك الأجنبية الي السوق المصرفي المحلي وتأثيره علي كفاءة البنوك المحلية من خلال تطبيقها علي عينة من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية وتوصلت هذه الدراسة إلي أن زيادة دخول البنوك الأجنبية الي السوق المصرفي المحلي سوف يؤدي الي زيادة درجة منافسة وكفاءة البنوك المحلية وايضا أن نسبة عدد البنوك الأجنبية الي اجمالي عدد البنوك في السوق المحلي له تأثير جوهري علي كفاءة البنوك المحلية وان هامش الفائدة والربحية بالنسبة للبنوك الأجنبية كانت اكبر من مثيلتها من البنوك المحلية في حالة الدول النامية والعكس في حالة الدول المتقدمة .

دراسة Niels & Robert ، قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر دخول البنوك الأجنبية إلي السوق المصرفي المحلي علي كفاءة البنوك المحلية وذلك بتطبيقها علي 26 دولة نامية خلال الفترة 1990-1996 ، وتوصلت الدراسة الي ان دخول البنوك الأجنبية الي السوق المصرفية المحلية ادي الي زيادة الدخل والارباح والتكاليف للبنوك المحلية .

ونلاحظ هناك اختلاف بين هذه الدراسة وسابقتها ويرجع ذلك إلي ان تأثير البنوك الأجنبية علي أداء البنوك المحلية في الدول النامية يختلف عن الدول المتقدمة ويرجع السبب إلي عدم تطور السوق المالي في

الدول النامية مما يضع ضغوطاً كبيرة علي البنوك المحلية تتمثل في زيادة اتفاقها علي الاستثمار في تطبيق الفنون المصرفية والإدارية الحديثة لكي تتمكن من منافسة المصارف الأجنبية وبهذا تزداد تكاليف تشغيل البنوك المحلية في الفترة القصيرة .

مفهوم البنوك الأجنبية:

تعرف البنوك الأجنبية بأنها المصارف التي تشترك مباشرة في الاعمال المصرفية خارج دولتها الام وتكون منظمة بموجب قوانين دولة اجنبية وتستحوذ هذه البنوك علي اكثر من 50% من ملكية الاسهم، أي ان نسبة الاسهم المملوكة للاجانب في بلد الاقامة تحدد ما اذا كان المصرف اجنبي ام لا²¹.

طرق نفاذ البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية :

يتم السماح لموردي الخدمات المالية الأجانب بالنفاذ للسوق المحلي للدولة المضيفة وتمتعهم بنفس المعاملة الوطنية من خلال الآتي (1) :

1- طرق توريد الخدمات المالية Banking services delivery :

حددت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (4) طرق لتوريد الخدمات المصرفية وهي :

- التجارة عبر الحدود **Gross-boarder** : ويتم ذلك من خلال مورد الخدمة المصرفية من دولة معينة (B) بتقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين في دولة أخرى (A) عبر الحدود ، وهذه التجارة لا تنطوي فقط على خدمة مالية أو مصرفية ولكنها تنطوي أيضاً على تدفق لرأس المال .
- التواجد التجاري **Commercial presence**: حيث يقوم مورد الخدمة المصرفية من الدولة (B) بتقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين في الدولة (A) من خلال موقعه الدائم في سوق الدولة (A) .
- الاستهلاك في الخارج **Consumption abroad** : حيث يقوم مستهلك الخدمة المصرفية من الدولة (A) بالسفر إلى مورد الخدمة المصرفية في الدولة (B) لإتمام عملية الحصول على الخدمة المصرفية .

1- William Goulding and Daniel E. Nolle, Foreign Banks in the U.S.: A primer, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers Number 1064, November 2012, P 03,.

(1)-Business Guide to the Uruguay Round International Trade Centre UNCTAD , WTO , 1995 , P270.

• **تحركات الأشخاص الطبيعية Movement of natural persons** : حيث يتم تقديم الخدمة

المصرفية في الدولة (A) من خلال استيراد العملة المصرفية من الدولة (B) .

ويعتبر نمط التجارة عبر الحدود والتواجد التجاري هما أهم نمطين في التجارة الدولية في الخدمات المصرفية ، أما باقي طرق توريد الخدمات المصرفية فهي نادرة ، ويعد التواجد التجاري هو الشكل الأكثر انتشاراً في التجارة الدولية في الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة .

وفي هذه الحالة يتم تقديم الخدمات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة المالية في الدول الأجنبية ، ويحدث ذلك في شكل إنشاء فروع أو وكالات أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل .

2- **الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي** ²² :

• **مكاتب التمثيل** : تتميز بكونها أسهل أشكال دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي بالدولة المضيفة ، حيث تقتصر وظيفتها على بعض الأنشطة مثل إجراء دراسات واختبارات للسوق المصرفي المحلي بالدولة المضيفة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة دون أن تمتد لعمليات الإقراض أو تلقي الودائع ، ويتميز هذا الشكل بالقيام بوظيفة دراسة السوق المحلي واقتناص فرص الربحية .

• **الوكالات** : إن دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي للدولة المضيفة في شكل وكالات يعتبر أكثر أشكال التواجد التجاري تكلفه ، ويستطيع الوكيل الأجنبي منح القروض التجارية والصناعية ولكنه لا يستطيع منح القروض الاستهلاكية أو تلقي الودائع .

الفروع : تعد فروع البنوك الأجنبية عنصراً مكماً للبنوك الأصلية وتخضع هذه الفروع لإشراف البنك الرئيسي في البلد الأم وتعد هذه البنوك مسئولة قانوناً عن الأزمات المالية للفروع ، ويمكن لتلك الفروع أن تقوم بالعمليات المصرفية بما فيها الإقراض .

بنوك تابعة : يتم إنشاء بنوك تابعة للبنك الرئيسي من خلال تأسيس كيانات مصرفية منفصلة قانوناً عن البنوك الأصلية ولها رأس مالها الخاص بها ولها حدود للإقراض تتماشى مع رأس مالها وتخضع لإشراف السلطات الرقابية المحلية ، أي أن هذه البنوك تتعامل بنفس الأسلوب الذي تتعامل به البنوك المحلية .

²² - محمد علي محمد علي عبيد ، اثر الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات (GATS) على كفاءة النشاط المصرفي بالدول النامية مع التطبيق على مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، 2008 ، ص ص 97-98 .

وتتميز البنوك التابعة للبنك الأجنبي الرئيسي في قدرتها على تقديم تشكيكه أكبر من الخدمات المصرفية - مقارنة بفروع البنوك الأجنبية - إلى بعض المنشآت غير المالية التي توجد في سوق الدولة المضيفة بالإضافة إلى خدمة عملائها الذين يأتون من الدولة الأم للبنوك التابعة .

عوامل تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المصرفية الخارجية :

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق الخارجية أهمها ³ :

1- خدمة العملاء بالخارج :

تعد خدمة العملاء بالخارج هدفاً أساسياً لتوسع البنوك الأجنبية في الخارج ، ولتحديد مدى جدوى دخول البنوك الأجنبية لأسواق الدولة المضيفة فإنها تعتمد في ذلك على قيمة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات غير المالية حيث تركز هذه البنوك على عدد من الأنشطة المربحة كتمويل السلع والخدمات.

2- القيود المنظمة لعملية دخول البنوك الأجنبية :

تتحكم الروابط المؤسسية والثقافية والاقتصادية بين الدولة الأم والدولة المضيفة في عملية دخول البنوك الأجنبية حيث تقف القيود أو الحواجز التنظيمية عائق أمام دخولها وتفضل البنوك الأجنبية الاستثمار في الدول ذات القيود التنظيمية الأقل على الأنشطة المصرفية ، هذا بالإضافة إلى مدى توافق البيئة التنظيمية والمؤسسية .

بالإضافة إلى ذلك هناك دوافع خاصة بالدول المضيفة تتمثل في التغير في توجهات السوق نحو الانفتاح تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومدى وجود الأزمات المصرفية والحاجة إلى تطوير أداء البنوك المحلية وتوسيع قاعدة الملكية بها ومدى تبني برامج للخصخصة في القطاع المصرفي .

المؤشرات التي تستند إليها البنوك الأجنبية للدخول إلى الأسواق المصرفية :

هناك ثلاث مؤشرات رئيسية يتم الاستناد إليها للدخول إلى الأسواق وهي ²³:

1- مؤشر حقوق الملكية Property Rights :

³ - البنك الأهلي المصري ، دور البنوك الأجنبية في الدول النامية ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، المجلد الستون ، العدد الأول ، 2007 ، ص ص 14- 15 .

²³ - عبد المنعم محمد الطيب ، اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية ، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2004 ، ص 18 .

تمثل حقوق الملكية سنداً قوياً للمصارف في حال تعرضها لخسائر عند ممارستها للأنشطة المصرفية المختلفة لذا فان هذا المؤشر يقيس مستوى القيود على حماية الملكية الخاصة في الدولة .

2- المؤشر المصرفي Banking Index :

عند فتح فروع للبنوك الأجنبية أو شركات تابعة فإن حجم القيود المصرفية التي تفرضها كل دولة على دخول البنوك الأجنبية يمكن قياسها باستخدام هذا المؤشر ، ويؤكد هذا المؤشر على أن الأسواق الأكثر فرضاً لمثل هذه القيود هي الأقل جذباً للبنوك الأجنبية ، لذا يوجد علاقة عكسية بين هذا المؤشر وتواجد البنوك الأجنبية .

3- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي The long of GDP :

من خلال مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن قياس أداء الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي وعليه يؤكد هذا المؤشر على أن الأسواق المحلية الكبيرة ذات النمو المتسارع أكثر جذباً للبنوك الأجنبية ، أي أن هناك علاقة طردية بين تواجد البنوك الأجنبية وهذا المؤشر .

أما بخصوص تحديد أسس الرقابة والإشراف المصرفي ولضمان عدم إفلات أي بنك أجنبي مهما تعددت فروع ومؤسساته التابعة من الخضوع للإشراف والرقابة اللازمين للتأكد من سلامة أدائه ، فإن الأمر يتطلب إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية في الدول المختلفة²⁴.

ونظراً إلى أهمية تدعيم الرقابة والإشراف على البنوك دولية النشاط فإن الأمر يتطلب وضع إطار تنظيمي لعمل تلك البنوك وذلك من خلال لجنة " بازل " للإشراف المصرفي وقد تمثلت جهود لجنة " بازل " في تحديد أسس توزيع مسؤوليات الإشراف المصرفي في مجالات السيولة والملاءة وموقف النقد الأجنبي بين السلطات الرقابية في كل من البلد المضيف والبلد الأم ، حيث تم تحديد مسؤولية الرقابة على البنك الأجنبي - أيًا كان شكله القانوني - تكون ضمن مسؤولية السلطات الرقابية ، وذلك فيما يتعلق بالسيولة²⁵.

أما فيما يتعلق بالملاءة وموقف النقد الأجنبي فإن الأمر يتوقف على الشكل القانوني للبنك ، حيث يوكل الأمر بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية إلى السلطات الرقابية في البلد الأم . ويمكن للسلطات الرقابية المحلية الإشراف على فروع البنوك الأجنبية فيما يتعلق بموقف النقد الأجنبي طالما كان ذلك يرتبط

²⁴ - رمضان الشروح ، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 29 .

²⁵ - نفس المرجع السابق ، ص 30 .

باعتبارات السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، ويعني ذلك أن السلطات الرقابية المحلية هي المسئولة الأساسية عن الإشراف والرقابة على البنوك الأجنبية العاملة على أرضها²⁶.

أثر تواجد البنوك الأجنبية على تطور أداء البنوك المحلية في الدول النامية :

إن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والسماح بتزايد دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي من المتوقع أن يكون له تأثير كبير على كفاءة وتنافسية البنوك المحلية ، فزيادة درجة المنافسة بين البنوك الأجنبية والمحلية تؤدي إلى قيام البنوك المحلية بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها وتحسين طرق تقديمها للعملاء²⁷.

كما تستطيع البنوك المحلية من خلال احتكاكها مع البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي معرفة الفنون المصرفية والأساليب الإدارية والمحاسبية التي تستخدمها تلك البنوك ، كما يساعد تواجد البنوك الأجنبية في السوق المحلي على تحسين مستوى الإدارة المصرفية خصوصاً إذا قامت البنوك الأجنبية بالمشاركة بشكل مباشر في إدارة البنوك المحلية كما في حالة البنوك المشتركة .

بالإضافة على ذلك قد تطلب البنوك الأجنبية من السلطات التنظيمية والتشريعية في المجتمع بتعديل بعض نظم الرقابة والتنظيم المصرفية التي من شأنها تحسين الأداء المصرفي مما يساهم في النهاية في تحسين مستوى جودة وكفاءة البنوك المحلية²⁸.

كذلك تؤكد العديد من التجارب على أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري الموجود في النظام المصرفي المحلي ، لأن تطوير الخدمة المصرفية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المصرفية ستظل نتائجها محدودة ما لم يتواكب معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يضمن

26 - أحمد شعبان محمد علي ، محمد ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2007 ، ص 188 .

27 - عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 41 .

28 - محمد علي محمد علي عبيد ، مرجع سابق ، ص 121 .

رفع مستوى تقديم الخدمة وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك²⁹ ، ويتم ذلك من خلال عدة قنوات :

- عندما يقوم البنك الأجنبي بالحصول على احتياجاته من العمالة الماهرة والمديرين ذوي الخبرة العالية في مجال إدارة البنوك من الخارج للعمل في فروع البنك الأجنبي ، فإن ذلك يؤدي إلى اكتساب المديرين والموظفين المحليين لهذه الخبرات من خلال الاحتكاك بهذه الفئة .
- تشترط بعض الدول على البنوك الأجنبية عند دخولها للسوق المصرفي المحلي أن تقوم بالإنفاق على برامج إعداد وتدريب موظفي ومديري البنوك المحلية لرفع الكفاءة والمهارة المصرفية مما يساهم في زيادة المعرفة المصرفية وتحسين مستوى ونوعية رأس المال البشري الذي يعمل في النظام المصرفي المحلي³⁰ .
- وبناء على ما سبق فإن تأثير البنوك الأجنبية على البنوك المحلية في الدول النامية يأخذ شكل حرف U المنعكس ، ففي البداية مع تزايد دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف ، أرباح ودخول البنوك المحلية ، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصل عدد البنوك الأجنبية لحد معين فإن درجة المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية تتزايد وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف وربحية ودخول البنوك المحلية وتزداد كفاءة النشاط المصرفي .

مقارنة أداء فروع البنوك الأجنبية بأداء البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية :

إذا رغبت البنوك الأجنبية في الدخول إلى السوق المصرفي المحلي لأي دولة فإنها تقوم بعملية مفاضلة بين إنشاء فروع أو شركات تابعة وبين عملية الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة بالفعل . وعليه يمكن ملاحظة أن البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية عن طريق خصخصتها أي بيعها للبنوك الأجنبية ، تكون أكثر كفاءة من فروع البنوك الأجنبية التي تم إنشائها داخل نفس هذه الدول ، كما إن ربحية وأداء البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية تكون أقل من ربحية وكفاءة فروع البنوك الأجنبية .

²⁹ - Claessens, Demirguc-Kunt, A, and Huizinga , H., "How Dose Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market" , Journal of Banking and Finance , vol .25 , No .5 , 2001 , p 891.

³⁰ - بنك الإسكندرية ، التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي ، النشرة الاقتصادية ، الإسكندرية ، المجلد الرابع والفلاتون ، 2002 ، ص ص 14-15 .

إن دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي من خلال إنشاء فروع جديدة سوف يكون أكثر تكلفة من دخول السوق المحلي من خلال عمليات الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة وذلك في ظل ظروف عدم التأكد المتعلقة بمستقبل الظروف الاقتصادية والتجارية وعدم توافر المعلومات الكاملة، أما في حالة توافر معلومات كاملة عن مستقبل الظروف الاقتصادية والتجارية داخل الدولة المضيفة لن يكون هناك اختلاف في تكلفة الدخول إلى السوق المصرفية وفقاً لأي شكل من الأشكال³¹.

وبناءً على ما سبق يمكن توضيح مزايا وعيوب عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي سواء من خلال إنشاء فروع جديدة أو الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة :

- دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي من خلال إنشاء فروع جديدة يساعد هذه البنوك المحلية على تجنب مشكلة نسبة القروض الرديئة ، والتي سوف تتحملها البنوك الأجنبية إذا قامت بالاستحواذ على البنوك المحلية التي تعاني من هذه المشاكل .
 - إن تواجد المصارف الأجنبية قد يحفز البنوك المحلية إلى تطوير خدماتها ، الأمر الذي قد يحسن كفاءة الوساطة المالية للنظام المالي المحلي .
 - تساعد المصارف الأجنبية في تحسين الإدارة للمصارف المحلية , خصوصاً إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشايخ المشتركة والاستحواذ . وعلى الجانب الآخر إذا قررت البنوك الأجنبية الدخول للسوق المصرفي المحلي عن طريق إنشاء فروع جديدة بدلاً من عملية الاستحواذ على البنوك القائمة ، فإن البنوك الأجنبية سوف تعاني من ارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بمستقبل عملية التوسع في السوق المصرفي المحلي لان النمو الطبيعي لفروع البنوك الأجنبية يأخذ وقتاً طويلاً نسبياً حيث يجب أن تكتسب سمعة حسنة من جانب العملاء ، وذلك على عكس ما يحدث في حالة الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة ؛ حيث أن هذه البنوك لها عملائها المرتبطون بها ، ومن ثم فإن فرصة نجاح البنوك الأجنبية في التوسع من الممكن أن تكون أفضل³² .
- النتائج :**

³¹- Mohie din , M., "on Bank Market Structure and Competition in Egypt " , Arab Economic Journal ,www.iceg.org/ne/projects/financial/structure.pdf.

12- Buch,C.M , "Why do banks go abroad Evidence from German data " , Financial Markets , Institutions and Instruments, Vol. 9 , No. 1, February, 2000, PP:33-67.

-الدول النامية تسعى جاهده لجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي من أجل تحسين وتحديث النظام المصرفي وجعل أدائها أكثر فاعلية لتتمكن من القيام بدور فعال في إعادة توزيع تدفق رؤوس الأموال على القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية.

- تستند البنوك الأجنبية على عدة مؤشرات للدخول إلى الأسواق المصرفية المحلية منها المؤشر المصرفي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حقوق الملكية، حيث تؤثر مساهمة البنوك الأجنبية في الدول النامية على الكفاءة والمنافسة، الاستقرار المصرفي، وكذلك سياسات منح الائتمان.

- تتمثل الأشكال التنظيمية التي يتم من خلالها دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي في مكاتب التمثيل، الوكالات، الفروع والبنوك التابعة.

-ان تواجد البنوك الاجنبية بالدول النامية له دور مهم في تطوير القطاع المصرفي حيث تساعد في تحسين اداء الإدارة للمصارف المحلية, خصوصا إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة والاستحواذ مما سيساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

-أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري الموجود في النظام المصرفي المحلي ، لأن تطوير الخدمة المصرفية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المصرفية ستظل نتائجها محدودة ما لم يتواءم معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك .

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها سيتم طرح التوصيات الآتية :

• إن تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع المصرفي سوف يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي في توظيف الموارد ورفع مستويات النمو خصوصاً إذا تم تشجيع هذه المصارف لتمويل مشروعات التنمية .

• فتح المجال أمام المصارف الأجنبية للتواجد في السوق المالي لأن تواجدها سينجم عنه زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل .

- ينبغي إحداث تغييرات داخلية في بيئة أعمال المصرف للتكيف مع المستثمر الأجنبي ويتم ذلك من خلال استحداث إدارات جديدة ودمج بعض الوحدات القائمة وكذلك ضرورة استحداث منظومة متطورة للاتصالات وذلك لربط الإدارة العامة بالفروع التابعة لها .
- ينبغي تطوير نظم الإدارة المصرفية والارتقاء بمستوى التدريب مع التدقيق في اختيار القيادات المصرفية والاعتماد على الخبرات العالمية لمواجهة متطلبات التوسع والنمو والتطوير .
- ضرورة تعديل النظم الرقابية وتطويرها واستخدام أسلوب جديد يركز على مراقبة الأوضاع المالية للمصارف .
- تشجيع زيادة الاستثمار في التقنيات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات للموارد البشرية المحلية .

قائمة المراجع

- البنك الأهلي المصري ، دور البنوك الأجنبية في الدول النامية ، القاهرة : النشرة الاقتصادية المجلد الستون ، العدد الأول ، 2007 .
- الشروح رمضان ، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 29 .
- الاحمر ،حاتم (2008) ، اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- الطيب ، عبد المنعم محمد ، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية ، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، السعودية : جامعة أم القرى ، 2004 .
- بنك الإسكندرية ، التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي ، النشرة الاقتصادية ، الإسكندرية ، المجلد الرابع والثلاثون ، 2002 .
- عبد الحميد، عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2001 .
- عبيد، محمد علي محمد علي ، أثر الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات (GATS) على كفاءة النشاط المصرفي بالدول النامية مع التطبيق على مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، 2008 .
- علي، أحمد شعبان محمد ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2007 .
- محمد محي الدين، أمين (2005)، واقع البنوك الاجنبية في الجمهورية اليمنية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، صنعاء ، العدد الثالث عشر.
- مريم، قشي ، دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر " دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر " ، 2016 ، مجلة دراسة اقتصادية ، جامعة قسنطينة 2 ، العدد الثالث .

المراجع الأجنبية :

- Business Guide to the Uruguay Round International Trade Centre UNCTAD, WTO, 1995.
- Buch .C.M , " Why do banks go abroad Evidence from German data "(2000) , Financial Markets , Institutions and Instruments, Vol .9 , No .1 .
- Mohie din , M., "**on Bank Market Structure and Competition in Egypt** " , Arab Economic Journal ,www.iceg.org/ne/projects/financial/structure.pdf.
- Niels Hermes; Robert Lensink (2001), The Impact of Foreign Bank Entry on Domestic Banking Markets; A Note, from the home page: <http://som.eldoc.ub.rug.nl/FILES/reports/themeE/2001/01E62/01e62.pdf>.
- Stijin Claessns; S. Demirguc-kunt ,A, and Itemizing ,H.(2001), "How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market" , Journal of Banking and Finance , Vol .25 , from the home page: http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2000/02/24/000009265_3980625102840/Rendered/PDF/multi_page.pdf.
- Robert Cull and María Soledad (2007), Foreign Bank Participation and Crises in Developing Countries, World Bank Policy Research Working Paper 4128.
- William Gouling and Daniel E. Nolle, Foreign Banks in the U.S.: A primer, Board o f Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers Number 1064, November 2012, P 03,

العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة

في بورصة عمان"

**The Factors Affecting in the Internal Audit Quality "An Empirical
Study on the Industrial Companies listed in ASE"**

الدكتور عمر فريد شقور

جامعة الزرقاء الأردن

Dr. Omar Fareed Shaqqour

Zarqa University Jordan

oshaqqour@zu.edu.jo

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بدراسة أثر مجموعة من العوامل في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية، وتمثل هذه العوامل في حجم مجلس إدارة في الشركة ونسبه الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة في الشركة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة ونسبة الملكية المؤسسية في الشركة ونسبة الملكية العائلية في الشركة ونسبه تركيز الملكية في الشركة.

تم قياس كفاءة المراجعة الداخلية عن طريق اعداد استبانة تقيس مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركة، أما بيانات المتغيرات المستقلة فقد تم جمعها من التقرير المالي لسنة 2015 لكل شركة، وتتكون عينة الدراسة من عشرين شركة اختيرت عشوائيا من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان لسنة 2015، وتم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في التعرف على الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليل بياناتها، وكما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة وزيادة الملكية المؤسسية وزيادة تركيز الملكية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير حجم مجلس الإدارة وتغير نسبة الملكية العائلية.

الكلمات الدالة للبحث: المراجعة الداخلية، آليات حوكمة الشركات، محددات الملكية

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting in the internal audit quality **on the** industrial companies listed at the ASE, and to achieve this goal, the researcher studying the effect of some factors in the internal audit quality, these factors are the board size, the percentage of independent members of the board, the number of the audit Committee meetings, institutional ownership, family ownership, ownership concentration.

The company's internal audit quality was measured by measuring the extent of application Internal audit standards in the company, and the researcher prepare a questionnaire, that measures the extent of application Internal audit standards in the company, where data of independent factors *was collected from the financial year report 2015.*

The sample of the study consists of twenty companies randomly selected from the industrial companies listed on the ASE, which have data on the ASE for the year 2015, and the study used Excel program and Statistical Package for Social Sciences to identify the descriptive characteristics of the variables of the study, and analysis of their data, and was also used regression analysis method to test hypotheses of the study.

Study results that the internal audit quality increased with increasin of the independent members ratio, the number of meetings of the audit committee, institutional ownership, and ownership concentration, and the results of the study also showed that the quality of the internal audit was not affected by the change in the size of the board of directors and changing the percentage of family ownership.

Keywords: Internal audit quality, Corporate governance mechanisms, Ownership determinants.

مقدمة:

نتيجة ما حدث من أزمات وفضائح مالية التي حدثت في عدد من المؤسسات المالية في العالم، فإن أهمية المراجعة الداخلية أخذت بالازدياد كوسيلة ووظيفة تساعد الإدارات بمختلف المستويات الإدارية في عملية الرقابة، حيث أن المراجعة الداخلية تلعب دور مهم في الرقابة الداخلية في الشركة، فهي تعتبر من المقومات الأساسية لتوفير نظام رقابة قوي وفعال في الشركة، كما أن تطوير وظيفة المراجعة الداخلية ترفع من ثقة المستثمرين في عدالة وشفافية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية وتسهل إمكانيات الحصول على ما تحتاجه من تمويل (Lin and Liu, 2009)، وكذلك وجدت العديد من الأبحاث أن المراجعة الفعالة والقوية والتي تمتاز بكفاءة عالية تؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال (Pittman and Fortin, 2004; Hartarska, 2009; Knechel et al., 2008).

إن تحسين فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية أوجب على المعاهد والهيئات والجمعيات المختصة بالمراجعة والرقابة، إيجاد معايير ومقاييس لضبط عملية ووظيفة المراجعة الداخلية، فمثلاً قام معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بإعداد مجموعة من المعايير التي تضبط وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تقسم إلى جزئين الجزء الأول يختص بالصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذي يؤدون أعمال المراجعة الداخلية ويطلق عليها معايير الخواص، والجزء الثاني يختص بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتحدد مقاييس الكفاءة التي تقيس أدائه ويطلق عليها معايير الأداء (IIA, 2009).

إن توفر مراجعة داخلية فعالة وذات كفاءة عالية مهم للشركات، لأن ذلك يسهل على الشركة الحصول على التمويل الذي تحتاجه لتحقيق أهدافها والقيام بأنشطتها، حيث وجدت العديد من الدراسات أن طلب الشركات على خدمات المراجعة عالية الكفاءة يرتبط باحتياجاتها التمويلية (Knechel et al., 2008)، ورافعتها المالية (Broye and Weill, 2008). وكذلك، تشير الدراسات السابقة إلى أن كفاءة المراجعة ترتبط بكل من حوكمة الشركات (Hay et al., 2006; Lin and Liu, 2009)، وهيكل الملكية في الشركات (Hay et al., 2006; Knechel et al., 2008).

تعتبر حوكمة الشركات مفهوم يصف دور أصحاب المصالح المعنيين بالرقابة على الشركة والإشراف عليها وتوجيهها بهدف تحقيق الأهداف والتي تتمثل بعدالة ومصداقية البيانات المالية وشفافيتها، بالإضافة إلى تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات، والالتزام بالقوانين (ذنبيات، 2013)، وتشمل حوكمة الشركات عدد من العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما أن

حوكمة الشركات توجد الهيكل الذي يحدد كيفية الرقابة على الأداء، ويحدد أهداف الشركة، ووسائل تحقيقها (OECD 2004). وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الآليات التي تتضمن كل من حجم مجلس الإدارة ونسبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، بينما تشمل محددات الملكية، نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

إن رفع كفاءة المراجعة الداخلية، هو من الأمور المهمة والحيوية لأي مؤسسة أو شركة، لأنها تساعد في التأكد من مدى التزام الموظفين بالسياسات والاجراءات التي وضعتها الادارة بالشكل المطلوب والصحيح، وكذلك فإن رفع كفاءة المراجعة الداخلية يعطي المستثمرين والمقرضين ثقة أكبر في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركة، وتعتبر آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية من الطرق الحديثة التي وجدت لمعالجة الازمات والفضائح المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة. وبناء على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتلخص في التعرف على أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في رفع كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وتكشف عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما أثر آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟
2. ما أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

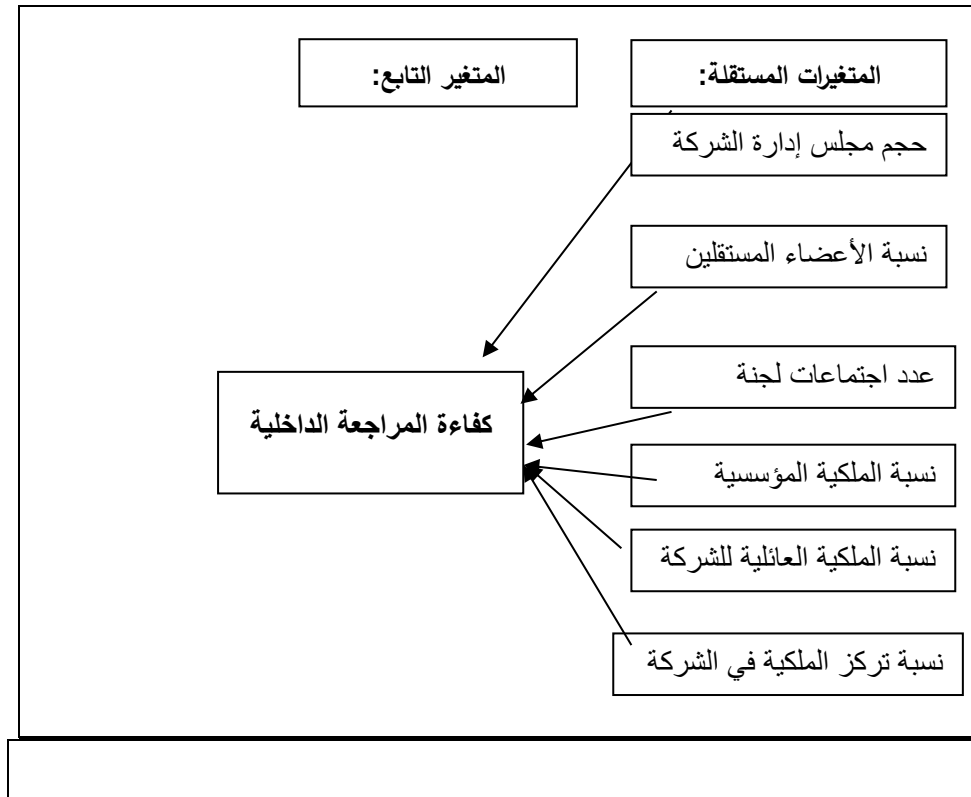
1. قياس أثر آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2. قياس أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
أهمية الدراسة:

يعد موضوع حوكمة الشركات ومحددات الملكية أحد المواضيع البحثية التي ركز عليها الباحثون في المجال المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، وتظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة وتحليل ما تقوم به آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية من دور في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

فالباحث سيوفر للمستفيدين في الأردن بعض النتائج والتوصيات الميدانية التي تتعلق بأثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.

أنموذج الدراسة:



متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو كفاءة المراجعة الداخلية ومتغيرات مستقلة هي حجم مجلس إدارة الشركة ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة ونسبة الملكية المؤسسية في الشركة ونسبة الملكية العائلية في الشركة وتركيز الملكية في الشركة.

(1) المتغير التابع: كفاءة المراجعة الداخلية:

تم قياس كفاءة المراجعة الداخلية، من خلال قياس مدى تطبيق الشركة لمعايير المراجعة الداخلية، حيث قام الباحث بإعداد استبانة لقياس مدى تطبيق الشركة لمعايير المراجعة الداخلية. حيث قام معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بإعداد مجموعة من المعايير التي تضبط وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تقسم إلى جزئين الجزء الأول يختص بالصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذي يؤدون أعمال المراجعة الداخلية ويطلق عليها معايير الخواص، والجزء الثاني يختص بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتحدد مقاييس الكفاءة التي تقيس أدائه ويطلق عليها معايير الأداء (IIA, 2009).

(2) المتغيرات المستقلة:

- عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة.
- عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس إدارة الشركة.
- عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة خلال العام.
- * نسبة الملكية المؤسسية في الشركة: نسبة عدد الأسهم المملوكة من شركات إلى عدد الأسهم في الشركة.
- نسبة الملكية العائلية في الشركة: نسبة عدد الأسهم المملوكة لأشخاص من عائلة واحدة إلى عدد الأسهم في الشركة.

- تركيز الملكية في الشركة: عدد الأشخاص الذين يملكون 5% فأكثر من الأسهم في الشركة.

فرضيات الدراسة: تتكون الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مجلس إدارة الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية العائلية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لتركز الملكية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع كفاءة المراجعة الداخلية وآليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية، ومن هذه الدراسات، دراسة (Jamil, et al, (2016 بعنوان تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء الشركات في باكستان، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء الشركات الثابت، وتمت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة كراتشي، ووجدت النتائج أن المستثمر الذي على شكل شركة له أثر موجب على أداء الشركة. أما المستثمر الحكومي فأثره سالب على أداء الشركة وكذلك بالنسبة لنسبة الدين إلى حقوق الملكية وحجم مجلس إدارة الشركة. وبالنسبة للمتغيرات الثلاثة الأخرى (حجم الشركة، والتنفيذي الثاني، والمدير المستقل وغير التنفيذي) فليس لها علاقة هامة مع أداء الشركة، أما دراسة (Peters, George, (2014 والتي كانت بعنوان آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في نيجيريا، فقد كانت تهدف إلى التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركة، حيث كانت عينة الدراسة الشركات المدرجة في نيجيريا (دراسة حالة لعامي 2010 و 2011)، وبينت النتائج أن مجموعة عناصر وآليات حوكمة الشركات قد تم الكشف عليها في الشركات محل الدراسة. وكما أظهرت النتائج أن قطاع البنوك كان الأكثر إفصاحاً عن حوكمة الشركات بين القطاعات موضوع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن نوع السيطرة على الشركة يؤثر على القرار بالإفصاح عن المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت عن حوكمة الشركات في نيجيريا، ؛ ولا يوجد فرق بين الشركات التي لا يوجد فيها حوكمة الشركات وتلك التي يوجد فيها حوكمة الشركات على أدائها المالي، فيما كانت دراسة Beisland, Mersland and

(Strom, 2013) بعنوان كفاءة المراجعة وحوكمة الشركات: أدلة من مشروعات التمويل الصغيرة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وآليات الحوكمة، كانت عينة الدراسة عبارة عن عدد من المؤسسات تم جمعها بشكل يدوي من مؤسسات التمويل الصغيرة من 73 دولة من الدول النامية، وتم قياس جودة المراجعة عن طريق هل مراجع الشركة الخارجي هو من المراجعين الأربعة الكبار وهل يوجد مراجع داخلي في الشركة، و أظهرت لدراسة أن هذان المقياسين تركزان على جوانب مميزة من جودة المراجعة. حيث أن وجود مراجع داخلي للحسابات هو مؤشر على صرامة وحزم الإدارة، ولكن استخدام المراجعين الأربعة الكبار ليس له علاقة بآليات الرقابة الأخرى، وقد تناولت **دراسة العبدلي، (2012)** أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي، حيث قاست في تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي، وكانت عينة الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، وأظهرت النتائج أن عناصر الحوكمة المؤسسية تؤثر بشكل فردي وبشكل جماعي على جودة التدقيق الداخلي، فيما بحثت **دراسة (Mangena & Pike, 2005)** في أثر مساهمة لجنة المراجعة والخبرة المالية على الإفصاحات المالية المرحلية، حيث ركزت على معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح، عن طريق دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح في التقارير المرحلية، حيث شملت عينة الدراسة 262 شركة مدرجة في المملكة المتحدة، وتم قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال مساهمة أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضائها وخبرتها المالية، ووجدت الدراسة وجود علاقة سالبة بين مساهمة أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وكما بينت النتائج وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح والخبرة المالية للجنة المراجعة، فيما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وقد قامت **دراسة نجم، بان، ، (2013)** بدراسة الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، حيث كان الهدف من الدراسة معرفة دور المراجعة كأساس لحوكمة الشركات في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، والمساهمة في تقييم أنشطة الرقابة الداخلية، واسناد الإدارة بالبيانات والمعلومات من جل مساعدتها في القيام بوظائفها، وخلصت نتائج الدراسة إلى الحاجة لمراجعة قوانين الشركات العراقية لتتسق مع الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وأخيرا، فقد بحثت **دراسة جمعة (2004)** في إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة المراجعة الداخلية وتأثيرها على دور المراجع الداخلي، حيث كان غرض الدراسة إلى معرفة واجبات المراجعة الداخلية في شركات الأعمال، وخلصت

نتائج الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين في هذا القرن يجب عليهم مراجعة كل شيء في الشركة، وأن المراجعة الداخلية أصبحت مهنة كاملة، حيث أنها امتلكت مجموعة متكاملة من المعرفة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وتم اختيار عينة عشوائية من 20 شركة صناعية، وتم توزيع الاستبانة على مراجع داخلي لكل شركة. وقد تم توزيع (40) استبانة، فيما تم استلام (29) أي ما يمثل (72.5%).

طرق تحليل بيانات الدراسة:

- 1- تم وضع أوزان رقمية (1 - 5) لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- 2- تم استخدام المعادلة التالية لتحديد مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية: $\text{مدى التطبيق} = \text{مجموع قيم اجابات اسئلة المتغير} / \text{عدد اسئلة المجال}$
- 3- تم استخدام مقياس (ليكرت)، حيث تم تحديد المتوسطات التالية:
(5-4.25) تعني وجود درجة عالية جدا من التطبيق،
(4.24-3.50) تعني وجود درجة عالية من التطبيق،
(3.49-2.75) تعني وجود درجة متوسطة من التطبيق،
(2.74-2) تعني وجود درجة منخفضة من التطبيق
(أقل من 2) تعني وجود درجة منخفضة جدا من التطبيق.

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل تحليل البيانات التي جمعت من الاستبيان، وتم استخدام الأساليب التالية:

1. تم استخدام أسلوب اختبار (ألفا Cronbach-Alpha) لمعرفة مدى مصداقية الاستبيان وللحكم على مدى تجانس البنود المستخدمة في قياس المتغيرات.
2. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد خصائص الأفراد الذين أجابوا على الأسئلة التي تضمنتها استبيان الدراسة.
3. تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) وتحليل تباين الانحدار (ANOVA) لقياس اثر العوامل المستقلة على كفاءة المراجعة الداخلية.

اختبار صدق وثبات الأداة:

يعتبر التناقس الداخلي لفقرات الاستبانة وثباتها من الأمور الهامة الواجب توفرها في الإستبيان وللتحقق من ذلك فقد تم استخدام اختبار (ألفا Cronbach-Alpha)، حيث أن إيجاد معامل الثبات باستخدام معامل كرون باخ ألفا يشير إلى الثبات والاستقرار والاعتماد إلى حد كبير. وعند تطبيق اختبار (ألفا Cronbach-Alpha) على الأسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة والبالغة 20 سؤال، بلغت قيمة ألفا ما قيمته 0.8678، وهذا يبين ان هناك ارتباط علي وثبات لجميع الأسئلة.

مناهج البحث ومصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع البيانات هي:

(أ) **المصادر الثانوية:** تم الحصول على معلومات وبيانات الدراسة من مراجعة الكتب والبحوث والدوريات المنشورة والدراسات النظرية والميدانية التي لها علاقة بالدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت.

(ب) **المصادر الأولية:** تم الحصول على البيانات من التقارير المنشورة للبنوك في دليل بورصة عمان وعبر موقع بورصة عمان على شبكة الإنترنت، كما تم استخدام اسلوب المسح الميداني للشركات الصناعية الأردنية، للتعرف على مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية، حيث قام الباحث باعداد استبانة الدراسة والتي اشتملت على كافة جوانب الدراسة، وهدفت استبانة الدراسة الى قياس مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

من أجل تحليل بيانات الدراسة والتعرف على خصائص عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ومن أجل اختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ويبين الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	العدد	القيمة الصغرى	القيمة العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كفاءة المراجعة الداخلية	29	1.95	4.70	3.4845	.73292
عدد أعضاء مجلس إدارة في الشركة	29	8.00	13.00	10.9000	1.68273
نسبة الأعضاء المستقلين في الشركة	29	.23	.62	.4015	.11220
عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة	29	3.00	6.00	3.9500	1.09904
الملكية المؤسسية في الشركة	29	33.	89.	148.3	01.284
الملكية العائلية في الشركة	29	2.0	14.	6.125	71.195
تركز الملكية في الشركة	29	.030	6.00	4.1250	41.2472

جدول رقم (2) اختبار فرضيات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	كفاءة المراجعة الداخلي
عدد أعضاء مجلس إدارة في الشركة	P-value sig.	.760
	F-value	.096
	P-value sig.	.013

7.546	F-value	نسبة الأعضاء المستقلين في الشركة
.004	P-value sig.	عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة
11.070	F-value	
.001	P-value sig.	الملكية المؤسسية في الشركة
14.249	F-value	
.374	P-value sig.	الملكية العائلية في الشركة
.819	F-value	
.006	P-value sig.	تركز الملكية في الشركة
8.957	F-value	

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لعدد أعضاء مجلس الإدارة كانت 8 أعضاء وبلغت القيمة الكبرى 13 عضواً، بينما كان الوسط الحسابي 10.9، وكان التشتت 1.68.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر حجم مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة P-value sig. 0.760، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة كانت 0.23، وبلغت القيمة الكبرى 0.62، بينما كان الوسط الحسابي 0.40، وكان التشتت 0.11.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig.}$ 0.013، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة كانت 3 اجتماعات، وبلغت القيمة الكبرى 6 اجتماعات، بينما كان الوسط الحسابي 3.95 اجتماعات، وكان التشتت 1.10.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig.}$ 0.004، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الملكية المؤسسية كانت 0.33 وبلغت القيمة الكبرى 0.89، بينما كان الوسط الحسابي 0.48، وكان التشتت 0.21.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية المؤسسية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig.}$ 0.001، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية المؤسسية تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية العائلية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الملكية العائلية كانت 0.02، وبلغت القيمة الكبرى 0.41، بينما كان الوسط الحسابي 0.13، وكان التشتت 0.12.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، وبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية العائلية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig.}$ 0.374، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية العائلية لا تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لتركز الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة

الصغرى لتركز الملكية كانت 3، وبلغت القيمة الكبرى 6، بينما كان الوسط الحسابي 4.13، وكان التشتت 1.24.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر تركيز الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة $P\text{-value sig.}$ 0.006، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن تركيز الملكية تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- 2- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- 3- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة الملكية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- 4- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة تركيز الملكية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- 5- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير حجم مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- 6- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير نسبة الملكية العائلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

أخيراً يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- 1- ضرورة زيادة الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بأهمية تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.
- 2- ضرورة إيجاد التشريعات التي تسمح بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات، لما لها من دور في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.

- 3- ضرورة توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات اللاحقة، بحيث لا يقتصر على قطاع الصناعي في الأردن، بل يتعدى ذلك القطاعات الأخرى في الأردن ليشمل (قطاع البنوك، والجامعات، والمستشفيات، والتأمين، والاتصالات، وقطاعات أخرى).
- 4- زيادة الاهتمام بحقوق الأقلية من المساهمين من خلال تقييد دور الأكثرية في اختيار السياسات المحاسبية بشكل يحقق مصالحهم.

المراجع:

- جمعة، أحمد، (2004)، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العالمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة.
- ذنيبات، علي، (2011)، معايير التدقيق الدولية، الجزء الثالث JCPA.
- العبدلي، محمد، (2012)، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- نجم، بان، (2013)، الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 24.

- Beisland, Mersland and Strom, (2013), Audit Quality and Corporate Governance: Evidence from the Microfinance Industry[Online] Internet Address: <https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/>
- Broye, G., & Weill, L. (2008). Does leverage influence auditor choice? A cross-country analysis. Applied Financial Economics, 18
- Hartarska, V. (2009). The impact of outside control in microfinance. Managerial Finance, 35
- Hay, D. C., Knechel, W. R., & Wong, N. (2006). Audit Fees: A Meta-analysis of the Effect of Supply and Demand Attributes. Contemporary Accounting Research, 23
- Jamil, Sulaman, et al (2016), The impact of corporate governance mechanisms on firm performance in Pakistan, Journal of Economics and Finance Volume 7, Issue 3. Ver. III
- Knechel, Niemi, & Sundgren, (2008). Determinants of Auditor Choice: Evidence from a Small Client Market. International Journal of Audit, 12
- Lin & Liu. (2009). The impact of corporate governance on auditor choice: Evidence from China. Journal of International Accounting, Audit & Taxation, 18

Mangena & Pike, (2005), The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures, [Accounting and Business Research](#), Volume 35, Issue 4

OECD, (2004), Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development Publications Service [Online] Internet Address: [http:// www.oecd.org](http://www.oecd.org).

Peters, George, (2014), Corporate Governance Mechanisms and Financial Performance of Listed Firms in Nigeria, Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Audit and Business Ethics Vol: 1 Issue 2

Pittman, J. A., & Fortin, S. (2004). Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms. Journal of Accounting & Economics, 37

The Institute of Internal Auditors, (2009), Available on line: www.theiia.org

واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك دراسة تحليلية

**The application of knowledge management processes at Tabuk
University(analytical study)**

د. هويدا آدم الميع د. أماني عبدالله السيد السعودية

Dr.. Hoyeda Adam elmaia dr amani abedelah elsaid

KSA

halmaia@yahoo.com

ملخص:

هدفت الدراسة الى تحليل واقع تطبيق ادارة المعرفة في جامعة تبوك وذلك من خلال دراسة مستوى عملية توليد المعرفة، و تخزين المعرفة، و تطبيق المعرفة، ونشر وتوزيع المعرفة، ثم معوقات تبادل المعرفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة للدراسة توصلت الدراسة الى أن واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة بدرجة متوسطة، وأن أهم معوقات تطبيق إدارة المعرفة تتمثل فيعدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة، وعدم الادراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة بين منسوبي الجامعة، كذلك ضعف توثيق المعرفة الضمنية. أوصت الدراسة بضرورة تخصيص أوقات وأساليب مختلفة لتشارك المعرفة، وعقد دورات تدريبية في لنشر إدارة المعرفة بين العاملين في الجامعة، كذلك العمل على توثيق المعارف الضمنية، وتجنب الاعتماد على المستندات الورقية كوسيلة لحزن المعرفة، بل ضرورة التركيز على التخزين الالكتروني لسهولة استرجاعه ونشره.

الكلمات المفتاحية: المعرفة ، إدارة المعرفة، عمليات إدارة المعرفة، تطبيق المعرفة، المعرفة الضمنية.

Abstract:

The study aimed at analyzing the reality of the application of knowledge management at Tabuk University by studying the level of knowledge generation process, storing knowledge, application of knowledge, dissemination and distribution of knowledge, and the obstacles facing the exchange of knowledge. The study used the analytical and descriptive method as a tool of study. The study concluded that the reality of the application of knowledge management processes is medium. The most important obstacles to the application of knowledge management are the lack of time allocated for knowledge sharing, the lack of awareness of the concept of knowledge management among university employees, . The study recommended the need to allocate more time and using different methods to share knowledge, and to hold training courses in order to spread knowledge management among university employees, and also to work on

documenting implicit knowledge and avoid relying on paper documents as a means of storing knowledge.

Keywords: knowledge, knowledge management, knowledge management processes, application of knowledge, implicit knowledge.

1. الإطار العام للدراسة:

1-1 مقدمة:

إن التقدم العلمي الذي يشهده هذا العصر خصوصاً في المجال الإلكتروني، وما تبعه من تنمية معلوماتية قد أثر على كافة مناحي الحياة ومناشطها، وغيّر كثيراً من أنماط الحياة وأساليبها، ولم تكن الجامعات استثناءً من ذلك، إذ تأثرت عمليات ونظم إدارة الجامعات بكافة مراحلها بالتطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات مما تطلب ضرورة المواكبة ورفع مستوى نظم الإدارة في ظل اقتصاد المعرفة. إدارة المعرفة هي إحدى أهم الأدوات التي تساعد في الاندماج في اقتصاديات المعرفة. يقصد بإدارة المعرفة التقنيات والأدوات والموارد البشرية المستخدمة لجمع وإدارة ونشر واستثمار المعرفة ضمن مؤسسة ما. ينظر إلى إدارة المعرفة على أنها إدارة ما يمتلكه الأفراد من مهارات تستند إلى المعرفة. أخذت إدارة المعرفة أهمية كبيرة من خلال أثرها الواضح في تخفيض التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري. أما استخدام إدارة المعرفة في المؤسسات الأكاديمية يأتي من أهمية الجامعات في التعليم والتدريب الذين يمثلان عنصراً أساسياً في كل من اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة في ظل انفتاح أسواق العمل على حراك واسع النطاق. وبما أن المملكة العربية السعودية قد وضعت الخطط للتحويل إلى مجتمع المعرفة والاندماج في اقتصاديات المعرفة أصبح إلزاماً على الجامعات السعودية أن تقوم بالدور المنوط بها إزاء نشر ثقافة التحول وتوفير مقومات التحول المتمثل في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيق إدارة المعرفة. تأتي هذه الدراسة لتصب في معين التوجه الوطني للمملكة وللمساهمة في تحليل واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك.

1-2 أهداف البحث :

للدراسة هدف رئيس يتمثل في دراسة واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة تبوك وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- مستوى عملية توليد المعرفة في جامعة تبوك.
- 2- مستوى خزن المعرفة في جامعة تبوك.
- 3- مستوى تطبيق المعرفة في جامعة تبوك.
- 4- مستوى نشر وتوزيع المعرفة في جامعة تبوك.
- 5- معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك.

1-3 مشكلة البحث :

تسعى إدارة جامعة تبوك سعيًا حثيثاً لتتبوأ مراتب متقدمة ضمن التصنيفات المحلية والأجنبية ويظهر ذلك من الجهود المبذولة في مجال الدعم البحثي والشراكات المجتمعية والسعي لاستيفاء معايير الجودة. لذلك تضم الجامعة العديد من الكفاءات البشرية وفي تخصصات متنوعة. هذين المكونين جديرين بتحقيق الأهداف المنشودة إذا ما تم توظيف الإمكانيات المتاحة في أفضل خياراتها. وتمثل عمليات إدارة المعرفة أسلوب الإدارة الأمثل في هذه الحالة، وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال سؤال رئيس وهو:

ما هو واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو مستوى تطبيق عمليات توليد المعرفة في جامعة تبوك ؟
2. ما هو مستوى عملية خزن المعرفة في جامعة تبوك ؟
3. ما هو مستوى تطبيق المعرفة في جامعة تبوك ؟
4. ما هو مستوى عمليات نشر وتوزيع المعرفة في جامعة تبوك ؟
5. ما هي معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك ؟

1-4 منهج البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، في الجزء النظري يتم دراسة موضوع إدارة المعرفة وفق ما ورد في الكتب والمراجع والدوريات المتخصصة التي تناولت الموضوع من حيث دراسة مفهوم إدارة المعرفة وأهمية إدارة المعرفة وأبعاد إدارة المعرفة، كذلك الدراسات السابقة. أما في الجانب التطبيقي للدراسة فيتم من خلال تصميم استبانة للإجابة على تساؤلات الدراسة والتي يتم تحليل واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة تبوك من وجهة نظر العاملين في الجامعة من أكاديميين وإداريين.

الإطار النظري:

2-1 تعريف إدارة المعرفة (Knowledge Management):

تعرف إدارة المعرفة بأنها عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة والحصول عليها واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها. وقد يقصد بها أيضاً التقنيات والأدوات والموارد البشرية المستخدمة لجمع وإدارة ونشر واستثمار المعرفة ضمن مؤسسة ما. ينظر إلى إدارة المعرفة على أنها إدارة ما يمتلكه الأفراد من مهارات تستند إلى المعرفة،

وليس فقط ما هو موثق في مستندات المؤسسة. الهدف من إدارة المعرفة يرتبط بعملية اتخاذ القرار (Decision-making) في المؤسسات.

كانت إدارة المعرفة ضمن مجالات الإدارة العامة ثم صُنفت في فترة لاحقة ضمن إدارة الأعمال ثم ارتبطت بنظم المعلومات الإدارية. أصبحت إدارة المعرفة مجالاً مستقلاً منذ عام 1991، تطور استخدام إدارة المعرفة ليشمل مختلف المجالات الانتاجية والخدمية على حد سواء. تعتبر إدارة المعرفة الآن ضرورة كأسلوب للإدارة الأنشطة المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي.

و ينظر البعض إلى أن إدارة المعرفة تعبر عن حقل معرفي جديد لا يزال في مرحلة التطور والاكتشاف لذا فان التأطير المفاهيمي لها لم يكتمل بعد.

يجب ذكر ان ادارة المعرفة ولدت داخل الصناعة وليس داخل المؤسسات الاكاديمية ولا حتى داخل المنظمات المعرفية مما يؤكد أن ادارة المعرفة هي ضرورة تطبيقية قد فرضها الواقع. ولا تتعلق ادارة المعرفة بإدارة الموارد فقط بل تتعدى ذلك الى ادارة العمليات الخاصة بهذه الموارد مثل (تطوير المعرفة، الحفاظ على المعرفة، استخدام المعرفة، تقاسم المعرفة).

2-2 نشأة إدارة المعرفة:

أول من استخدام مصطلح إدارة المعرفة (Knowledge Management) هو Don Marchand في بداية الثمانينيات من القرن الماضي على أنها المرحلة النهائية من "الفرضيات" المتعلقة بتطور نظم المعلومات، وفي المرحلة ذاتها تنبأ رائد الإدارة Drucker إلى أن العمل النموذجي سيكون قائماً على المعرفة وأن المنظمات ستتكون من صناعات المعرفة، لكن في تلك الفترة لم يقتنع الكثيرون بإدارة المعرفة وتأثيرها على عملية الأعمال، حيث بدأ التأثير الاستراتيجي لإدارة المعرفة عام (1997)³³.

2-3 أبعاد إدارة المعرفة:³⁴

1- البعد التكنولوجي Technology Dimension: ومن أمثلة هذا البعد محركات البحث ومنتجات الكيان الجماعي البرمجي وقواعد بيانات إدارة رأس المال الفكري والتكنولوجيات المتميزة، والتي نعم جميعها

<http://www.3almani.org> إدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية - ترجمة أحمد جميل حمودي- تم الاطلاع عليه

بتاريخ 20-9-2014

³⁴Information and knowledge management: dimensions and approaches-Christian Schlögl-Graz, Austria-2005- 10 أكتوبر 2014 من موقع: بتاريخ
<http://www.informationr.net/ir/10-4/paper235.html>

على معالجة مشكلات إدارة المعرفة بصورة تكنولوجية، ولذلك فإن المنظمة تسعى إلى التميز من خلال امتلاك البعد التكنولوجي للمعرفة.

2- البعد التنظيمي واللوجستي للمعرفة Organizational and Logistical Dimension:

يعبر هذا البعد عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وإدارتها وتخزينها ونشرها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها. يتعلق هذا البعد بتجديد الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فعالة من أجل كسب قيمة اقتصادية.

3- البعد الاجتماعي Social Dimension:

يركز هذا البعد على تقاسم المعرفة بين الأفراد، وبناء جماعات من صناعات المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناعات المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد، وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة.

2-4 أهمية إدارة المعرفة :

تتضح أهمية إدارة المعرفة من خلال ما يلي³⁵ :

- 1- تساعد إدارة المعرفة في تخفيض التكاليف ورفع الموجودات الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.
- 2- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء التنظيمي المعتمد على الخبرة والمعرفة، وتحسينه.
- 3- تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.
- 4- تعتبر إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة لاستثمار رأسمالها الفكري، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.
- 5- تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.
- 6- تسهم في تحفيز المنظمات لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة.
- 7- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة والداعمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.
- 8- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

الضويحي، فهد بن عبدالله - إدارة المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات: النظرية والتطبيق - 2009 - ص 4.35

9- تساهم في تعظيم القيمة عبر التركيز على المحتوى.

1-5 أهداف إدارة المعرفة :

وفيما يتعلق بأهداف إدارة المعرفة، فقد أشارت الدراسات إلى أنها تهدف إلى ما يلي³⁶ :

- 1- توفير المعرفة من مصادرها وتخزينها وإعادة استعمالها.
- 2- جذب رأس المال الفكري لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه المنظمة.
- 3- خلق البيئة التنظيمية التي تشجع كل فرد في المنظمة على المشاركة بالمعرفة لرفع مستوى معرفة الآخرين.
- 4- تحديد المعرفة الجوهرية وكيفية الحصول عليها وحمايتها.
- 5- إعادة استخدام المعرفة وتعظيمها.
- 6- بناء إمكانات التعلم وإشاعة ثقافة المعرفة والتحفيز لتطويرها والتنافس من خلال الذكاء البشري.
- 7- التأكد من فاعلية تقنيات المنظمة ومن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة وتعظيم العوائد من الملكية الفكرية عبر استخدام الاختراعات والمعرفة التي بحوزتها والمتاجرة بالابتكارات.
- 8- تحول المنظمات من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة)، وأن تعمل كشبكة للأنشطة، بحيث تسهم في التحويل نحو الشبكات الاقتصادية الواسعة والتجارة الإلكترونية.
- 9- تعمل على جمع الأفكار الذكية من الميدان، وتسهم في نشر أفضل الممارسات في الداخل.
- 10- تهدف إلى الإبداع والوعي والتصميم الهادف والتكيف للاضطراب والتعقيد البيئي والتنظيم الذاتي والذكاء والتعلم.
- 11- خلق القيمة للأعمال من خلال التخطيط، وإدارة وتطوير العاملين وإدارة الزبائن وتقييم الإنتاج.

2-6 العناصر الأساسية لإدارة المعرفة :

يشير الكثير من الباحثين إلى أن العناصر الأساسية لإدارة المعرفة هي (الاستراتيجية، الأشخاص، التكنولوجيا، العملية)، فعند تفاعلها يُحدد شكل وطبيعة المعرفة وحجم الاحتياج لها، والتي يمكن شرحها فيما يلي³⁷:

1- الاستراتيجية :

الكبيسي - صلاح الدين - إدارة المعرفة - القاهرة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية - 2005 - ص 43-44.³⁶

الضويحي، فهد بن عبدالله - مرجع سبق ذكره ص 6-8.³⁷

تعتبر الاستراتيجية احدى العناصر الاساسية لإدارة المعرفة في أي مشروع لأنها تمثل خطة العمل لتحقيق رسالة وأهداف المشروع آخذةً في الاعتبار الفرص والتهديدات وكذلك نقاط القوى ونقاط الضعف مع وضع رؤى لتبني الخيارات الملائمة في التوقيت المناسب.

2- القوى البشرية :

يمثل العنصر البشري أهم عناصر إدارة المعرفة, لكونه يتضمن الأساس الذي تنتقل عبره المنظمة من المعرفة الفردية إلى المعرفة التنظيمية. وهنا ترتفع خصائص العنصر البشري فإدارة المعرفة تتطلب مهارات اضافية غير شهادات التخرج من أهم مقوماتها سرعة التواءم والتفاعل مع المتغيرات المحيطة وزيادة فاعلية المتغيرات الايجابية وتثبيط المتغيرات السلبية، كذلك اثارة روح العمل الجماعية.

3- التكنولوجيا :

تؤدي التكنولوجيا دوراً مهماً في إدارة المعرفة, سواء في تكوين المعرفة واكتسابها أو نشرها أو الاحتفاظ بها فهي تؤدي دوراً كبيراً بالتنسيق مع الموارد البشرية في الكثير من التطبيقات كمعالجة الوثائق وأنظمة دعم القرارات، والأنظمة الخبيرة.

وقد ساهمت التكنولوجيا في اتاحة المعرفة عبر قنوات الاتصال فأصبحت متاحة بحجم ومستوى يصعب التعامل معه وتوظيفه مما تطلب تولد معارف جديدة للاستفادة من هذه المعلومات ووفرت التكنولوجيا وسائل اتصال سهلت من تكوين ورش العمل المشتركة في مناطق جغرافية مختلفة

يلاحظ انه مع الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات أن هذه التكنولوجيا تستطيع التعامل بكفاءة مع البيانات والمعلومات ولكن ليس مع المعرفة. بل أنها في أحسن الأحوال ولكي تستطيع أن تمارس دوراً في إدارة المعرفة لابد من أن تحول المعرفة إلى معرفة صريحة كبيانات صلبة وصيغ منطقية وهنا يأتي دور خبراء المعرفة في التعامل مع هذا الزخم المعرفي وتوظيفه لخدمة قضايا معينة أو ما يعرف اصطلاحاً بإدارة المعرفة.

4- العملية :

تتمثل العملية في مجموع الأنشطة التي تساهم في فاعلية تبادل المعلومات والترابط بين فريق العمل وذلك من خلال تطوير برامج العمل الرسمية وغير الرسمية والتي توفر الآلية لمتابعة التقدم في تنفيذ البرامج واعطاء المؤشرات وقياس النتائج بغرض التقييم والمتابعة وتحقيق التغذية الراجعة في اقصر فترة زمنية وباقل تكلفة ممكنة.

1. نبذة تعريفية بجامعة تبوك:

تقع جامعة تبوك في مدينة تبوك والتي تقع في الشمال الغربي من المملكة العربية السعودية تأسست عام 1427 هـ - 2006م بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. مثل إنشاء جامعة تبوك عام 1427 هـ 2006 م، تعبيرا صريحا للرؤية الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله في نشر التعليم العالي في جميع مناطق المملكة، وتسعى الجامعة لأن تكون منارة في مجالات التعليم والتطوير. وتشتمل الجامعة على **الكليات** التالية: (كلية الشريعة والأنظمة- كلية إدارة الأعمال- كلية الهندسة - كلية العلوم الطبية التطبيقية - كلية العلوم - كلية الحاسبات وتقنية المعلومات - كلية التربية والآداب - كلية الاقتصاد المنزلي - كلية المجتمع - الكلية الجامعية في محافظة ضباء - الكلية الجامعية في محافظة الوجه - الكلية الجامعية في محافظة أملج - الكلية الجامعية في محافظة حقل - فرع الجامعة في محافظة تيماء). هذا بالإضافة إلى أن الجامعة تحتوى على (عمادة شؤون القبول والتسجيل - عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين - عمادة شؤون الطلاب - عمادة البحث العلمي - عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر - عمادة الدراسات العليا - عمادة شؤون المكتبات - عمادة التطوير والجودة - عمادة الخدمات الأكاديمية). وتبلغ **مساحة الحرم الجامعي** للمدينة الجامعية 12 مليون متر مربع، وقد بدأ العمل فعليا في المدينة الجامعية، وحتى يتم الانتهاء من مشاريع المدينة الجامعية، قامت الجامعة ببناء العديد من القاعات الدراسية والمرافق لتلبية احتياجات الأقسام الأكاديمية والكليات والإدارات المختلفة. ويعد الحصول على **الاعتماد الأكاديمي** من مؤسسات وطنية ودولية معتبرة مؤشرا هاما على جودة العملية التعليمية. حيث تسعى الجامعة هي هذا الجانب إلى تطبيق معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة. وقد حصلت كلية المجتمع على اعتماد برامجها " برامج التعليم التقني والوظيفي لمرحلة ما قبل البكالوريوس" في شهر ذي القعدة من عام 1431 هـ الموافق لشهر أكتوبر من عام 2010 م من مجلس الاعتماد الأكاديمي، وهو مجلس معتمد من وزارة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما انه مجلس مستقل ومعترف به كهيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم التقني والوظيفي. وتنفذ الجامعة العديد من **الأبحاث والدراسات** التي تهم المنطقة داخليا وعبر شراكات عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وألمانيا واليابان وبلغاريا والهند وتركيا وغيرها. كما تتبنى الجامعة عدد من الجوائز المدعومة سنويا³⁸.

بتاريخ 20 ربيع الأول 1439 هـ <https://www.ut.edu.sa/ar/web/university/history>³⁸

4. **منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية :** يشتمل هذا الجزء على التحليل الاحصائي لأداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي تم بموجبها يتم تحليل البيانات واستخراج النتائج. وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول يشمل البيانات الشخصية والمعلومات العامة لعينة الدراسة.

القسم الثاني ويشمل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على أسئلة الدراسة من خلال أربعة محاور. تمّ اختيار عينة عشوائية عن طريق توزيع الاستبيان إلكترونياً عبر إدارة الجامعة، وعلى مستوى واسع، بلغ عدد الردود (278) فرداً.

1-4 قياس أهمية كل فقرة وعبرة:

تم تصميم الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي والتي تبدأ بدرجة التوافق التام الى الرفض التام أو عدم الموافقة التامة. وتم إعطاء وزن معين لكل عبارة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1-4) يوضح عبارات التوافق وأوزانها

عبرة التوافق	وزن العبرة
أوافق تماماً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق تماماً	1
الوسط الحسابي	$15/5 = 3$

المصدر: جودة، محفوظ التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام SPSS-2009م - ط2- ص23

وقد تم تفسير درجة الاتفاق بناءً على عدد الخيارات والفئات في المقياس والمدى، وبما أن أعلى قيمة هي 5 وأدنى قيمة هي 1 ومن ثم فإن المدى يساوي 4. أما حساب طول الفئة فقد تم بتقسيم المدى على عدد الفئات أو الخيارات $4/5 = 0.80$

ويمكن توضيح درجة أهمية كل مقياس من مقاييس ليكرت في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4) يوضح درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق

درجة الأهمية	المتوسط المرجح
موافق عالية جداً	5 – 4.21
موافقة عالية	4.20 – 3.41
موافقة متوسطة	3.40 – 2.61
موافقة ضعيفة	2.60 – 1.81
موافقة ضعيفة جداً	1.80 - 1

المصدر: عبد الفتاح، عز حسن، مقدمة في الاحصاء الوصفي SPSS - 2017م - ط1 - ص541 والاستدلالي ب

2-4 تقييم أدوات القياس:

يقصد بتقييم أدوات القياس، قياس صدق أو صلاحية أداة القياس وقدرتها على قياس ما صممت من أجله. والصلاحية التامة تعني خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة. اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة العبارات المستخدمة في التعبير عن فرضيات الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهومنا "معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى.

وفيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) اختبار صدق محتوى المقياس:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى للعبارات الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (10) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة للتأكد من ملاءمتها لموضوع الدراسة ومجتمع الدراسة، وكذلك لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً لرأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، قد ساهم تنوع تخصصات المحكمين في الإضافة العلمية للاستبيان ، وبذلك تم تصميم الاستبيان في صورتها النهائية.

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات بما يعزز من استخدام النتائج المستنبطة من العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن دليل على انخفاض الثبات الداخلي. الجدول التالي يوضح تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبيناً قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاوَر الدراسة: جدول رقم (3-4) يوضح تحليل ألف كرونباخ.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.963	.964	20

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يتضح ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ والتي تساوي 963. مما يؤكد درجة ثبات عالية للإستبانة. وعند اختبار أثر حذف كل عبارة من العبارات الداخلية على الثبات والاستقرار للمقياس، فقد أثبت التحليل عدم تأثير المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان فقد تجاوزت قيمة ألفا كرونباخ 95. وهي قريبة من الواحد الصحيح. ويتضح ذلك في الجداول التالية:

الجدول رقم (4-4) يوضح اختبار الثبات للعبارات المقابلة لأسئلة الدراسة

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted

state31 1	63.72	186.845	.891	.960
state31 2	63.54	199.159	.434	.965
state31 3	63.61	186.441	.891	.960
state31 4	63.75	185.667	.802	.961
state31 5	63.55	186.393	.826	.960
state32 1	63.90	187.766	.702	.962
state32 2	63.86	187.413	.791	.961
state32 3	63.46	211.795	-.122-	.971
state32 4	63.69	187.471	.791	.961
state32 5	63.51	187.652	.841	.960
state33 1	63.58	187.068	.911	.959
state33 2	63.51	188.446	.896	.960
state33 3	64.47	189.463	.626	.963
state33 4	63.90	181.484	.848	.960
state33 5	63.97	187.681	.862	.960
state34 1	63.72	182.988	.870	.960
state34 2	63.47	188.236	.860	.960
state34 3	63.58	189.148	.912	.960
state34 4	63.29	197.967	.409	.965

state345	63.61	186.975	.913	.959
state421	62.50	125.825	.404	.872
state422	62.18	128.045	.279	.876
state423	62.35	128.763	.237	.878
state424	62.26	128.577	.275	.876
state425	62.32	127.323	.328	.875
state426	61.96	128.259	.291	.876
state427	62.10	130.159	.168	.880
state428	62.72	119.785	.538	.868
state429	62.68	121.794	.398	.874
state4210	62.10	123.687	.428	.872

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي - ربيع الثاني 1439 هـ

يمثل الجدول رقم (3-2) قيمة ألفا كرونباخ المقابلة لعبارات المحور الثالث كل على حدا حيث أن هذه القيمة أعلى من 87% لجميع عبارات الدراسة مما يقود الى ثبات واستقرار العبارات ، ويتأكد ذلك بشكل أكبر من القيمة الإجمالية لقيمة ألفا كرونباخ للعبارات مجتمعة فكانت تعادل 96.3%

3-4 تحليل البيانات الشخصية والمعلومات العامة:

شمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وفق المحاور الآتية: النوع ، العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص ، سنوات الخبرة ، المجال الوظيفي. والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع والفئة العمرية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمجال الوظيفي وسنوات الخبرة:

الجدول (5-4) توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

البيانات	الفئات	العدد	النسبة %	الإجمالي
1	النوع	ذكر	66.9	278
		أنثى	33.1	92
2	العمر	سنة فأقل 30	4.0	11
		سنة 31-40	42.1	117
		سنة 41-50	28.8	80
		سنة 50 أكبر من	25.2	70
3	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	.7	2
		بكالوريوس	5.4	15
		ماجستير	17.3	48
		دكتوراه	76.3	212
		أخرى	.4	1
4	التخصص العلمي	إدارة الأعمال والاقتصاد المنزلي	18.7	52
		العلوم الحاسب	36.0	100
		الطب والعلوم الطبية والصيدلة	15.5	43
		التربية الآداب وكليات المجتمع	15.1	42
		الهندسة	8.3	23
		الشريعة والأنظمة	6.5	18
5	المجال الوظيفي	هيئة تعليمية	71.6	199
		هيئة إدارية	10.4	29
		وظيفة قيادية في الجامعة	10.4	29

		4.0	11	مكتبات وتقنية المعلومات		
		3.6	10	أخرى		
278	6	27.3	76	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	
		39.9	111	من 5-10 سنوات		
		2.2	6	من 11-15 سنة		
		30.6	85	أكثر من 15 سنة		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي - ربيع الثاني 1439 هـ

عند تحليل الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. يتضح من توزيع أفراد العينة حسب النوع، أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (66.9)% من أفراد العينة، وبلغ عدد الإناث نسبة (33.1)%.
 2. أما توزيع أفراد العينة حسب العمر، يتضح أن غالبية أفراد العينة الفئة العمرية بين (31-40 سنة) بنسبة (42.1) %، تليها الفئة العمرية بين (41-50 سنة) بنسبة (28.8)، بينما أقل فئة عمرية من المشاركين في الاستبيان هم من الفئة العمرية (30 سنة فأقل) بنسبة (4)%.
 3. أما عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، يلاحظ أن غالبية أفراد العينة من درجة الدكتوراه بنسبة (76.3)%، يليها الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة (17.3) %.
 4. أما توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي الغالبية من تخصص العلوم الحاسب بنسبة (36)%، يليها تخصصي إدارة الأعمال والاقتصاد المنزلي بنسبة (18.7)%.
 5. أما توزيع أفراد العينة حسب المجال الوظيفي، يتضح أن غالبية أفراد العينة من الهيئة التعليمية أو الأكاديميين بنسبة (71.6)%، يليها المكلفين بوظائف قيادية في الجامعة، والوظائف الإدارية بنسبة (10.4) لكل منهم.
 6. عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، يتضح أن غالبية أفراد العينة تنحصر خبرتهم بين (5-10 سنوات) بنسبة (39.9)%، تليها الفئة التي خبرتها أقل من 5 سنوات (27.3)%.
- 3-4 التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لمخاور الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات بالتدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتراوح بين أوافق بشدة الى لا أوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول رقم (2-3). وبناء على درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق ومقارنته بالمتوسط المرجح للعبارة يتم ترتيب عبارات كل محور من الدراسة حسب حصولها على أعلى درجة توافق من أفراد العينة. جدير بالذكر أن الدراسة اشتملت على أربعة محاور ويحوي كل محور على عدد من العبارات والجدول التالي يوضح محور كل دراسة وعدد العبارات المقابلة لها.

جدول رقم (6-4) محور كل دراسة وعدد العبارات المقابلة لها

رقم	محاور الدراسة	الفقرات	عدد العبارات
1	المحور الأول توليد المعرفة	1-5	5
2	المحور الثاني خزن المعرفة	1-5	5
3	المحور الثالث تطبيق المعرفة	1-5	5
4	المحور الرابع نشر وتوزيع المعرفة	1-5	5
5	المحور الخامس معوقات تبادل المعرفة	1-10	10
	المجموع		30

المصدر: إعداد الباحثان - ربيع الأول 1439 هـ.

عند دراسة مدى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في الجامعة، وتحليل آراء أفراد العينة المقابلة لعبارات كل محور من محاور الدراسة جاءت نتائج التحليل كما يلي: جدول رقم (7-4) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	الانحراف المتوسط	الترتيب	الدلالة

1	توجد في الجامعة برامج وأنشطة تحفز منسوبي الجامعة للمساهمة في توليد المعرفة.	.891	3.32	4	مت وس طة
2	ساهمت الأبحاث التي أجريت في الجامعة في عمليات توليد المعرفة.	.782	3.50	1	عالية
3	ساهمت عمليات توليد المعرفة في الجامعة في تحسين عمليات التعليم والتعلم.	.907	3.43	3	عالية
4	العاملون في الجامعة لديهم تفاعلاً إيجابياً لتحويل المعرفة الكامنة في أذهانهم إلى معرفة صريحة تعزز الأداء في الجامعة.	1.03 5	3.28	5	مت وس طة
5	تحرص إدارة الجامعة على تكوين فرق العمل لإنجاز الأعمال وتراعي في تكوينها مختلف التخصصات.	.975	3.49	2	عالية

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة العبارات للمحور الأول تراوحت بين العالية والمتوسطة.
2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية ، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.50-3.43)، وكان عددها (3) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.50) وانحراف معياري (0.782). والتي تقابل العبارة (ساهمت الأبحاث التي أجريت في الجامعة في عمليات توليد المعرفة)، تليها العبارة (تحرص إدارة الجامعة على تكوين فرق العمل لإنجاز الأعمال وتراعي في تكوينها مختلف التخصصات) وتقابلها قيمة المتوسط (3.49) وانحراف معياري (0.975).
4. أقل قيمة متوسط كانت (3.28) وانحراف معياري يساوي (1.035) وكانت تقابل العبارة (العاملون في الجامعة لديهم تفاعلاً إيجابياً لتحويل المعرفة الكامنة في أذهانهم إلى معرفة صريحة تعزز الأداء في الجامعة).

أما عند دراسة المحور الثاني جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7-4) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	توجد في الجامعة مكتبات لخدمة خزن المعرفة ونشرها وتوزيعها.	1.063	3.14	5	متوسطة
2	تجري إدارة الجامعة عمليات تبويب وتصنيف المعرفة المرتبطة بالأنشطة والممارسات الجيدة.	.970	3.18	4	متوسطة
3	تعتمد الجامعة على المستندات الورقية كوسيلة أساسية لخزن المعرفة.	.939	3.57	1	عالية
4	يتم تخزين المعرفة بطريقة تسهل استرجاعها.	.967	3.35	3	متوسطة
5	تعمل إدارة الجامعة على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة.	.906	3.53	2	عالية

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة للعبارة للمحور الثاني تراوحت بين العالية والمتوسطة.
2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية ، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.57-3.53)، وكان عددها (2) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.57) وانحراف معياري (0.939). والتي تقابل العبارة (تعتمد الجامعة على المستندات الورقية كوسيلة أساسية لخزن المعرفة)، تليها العبارة (تعمل إدارة الجامعة على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة) وتقابلها قيمة المتوسط (3.53) وانحراف معياري (0.906).
4. أقل قيمة متوسط كانت (3.14) وانحراف معياري يساوي (1.063) وكانت تقابل العبارة (توجد في الجامعة مكتبات لخدمة خزن المعرفة ونشرها وتوزيعها).

أما عند دراسة المحور الثالث جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7-4 ج) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	يتم تطبيق المعرفة المبتكرة في الجامعة لحوال مشاكل واتخاذ القرارات.	.864	3.46	2	عالية
2	يتم استخدام المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة توافرها.	.822	3.53	1	عالية
3	تشجع إدارة الجامعة حضور المؤتمرات الخارجية وتحليل مخرجاتها.	1.085	2.56	5	ضعيفة
4	تمارس الجامعة أعمالها مع توفير إدارة جيدة للوقت والتغذية الراجعة "المرتدة".	1.160	3.14	3	متوسطة
5	يتم تحديد فجوات المعرفة بالجامعة عبر إجراءات محددة ومعروفة للجميع.	.885	3.06	4	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة للعبارات للمحور الثالث تراوحت بين العالية والمتوسطة والضعيفة.
2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية ، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.53-3.46)، وكان عددها (2) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.53) وانحراف معياري (0.822) والتي تقابل

العبارة (يتم استخدام المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة توافرها)، تليها العبارة (يتم تطبيق المعرفة المبتكرة في الجامعة لحل المشاكل واتخاذ القرارات) وتقابلها قيمة المتوسط (3.46) وانحراف معياري (0.864).

4. أقل قيمة متوسط كانت (2.56) وانحراف معياري يساوي (1.085) وكانت تقابل العبارة (تشجع إدارة الجامعة حضور المؤتمرات الخارجية وتحليل مخرجاتها).

أما عند دراسة المحور الثالث جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7-4 د) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الرابع

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	يساعد الهيكل التنظيمي في الجامعة على انسياب المعرفة بين قمة الهرم والقاعدة.	1.071	3.31	5	متوسطة
2	تسعى إدارة الجامعة الى نشر المعرفة عن طريق تعميم وسائط النشر.	.863	3.56	2	عالية
3	يتشارك منسوبي الجامعة الأفكار والرؤى لمعالجة الصعوبات التي تواجههم.	.781	3.46	3	عالية
4	يعتمد منسوبي الجامعة على نشر المعرفة بين الطلاب عن طريق التلقين المباشر.	.916	3.75	1	عالية
5	تتخذ الجامعة كافة الاجراءات الضرورية بهدف ضبط تدفق المعلومات.	.866	3.42	4	عالية

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة للعبارات للمحور الرابع تراوحت بين العالية والمتوسطة.

2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية ، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.75-3.42)، وكان عددها (4) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.75) وانحراف معياري (916). والتي تقابل العبارة (يعتمد منسوبي الجامعة على نشر المعرفة بين الطلاب عن طريق التلقين المباشر)، تليها العبارة (تسعى إدارة الجامعة الى نشر المعرفة عن طريق تعميم وسائل النشر) وتقابلها قيمة المتوسط (3.56) وانحراف معياري (0.863).
4. أقل قيمة متوسط كانت (3.31) وبانحراف معياري يساوي (1.071) وكانت تقابل العبارة يساعد الهيكل التنظيمي في الجامعة على انسياب المعرفة بين قمة الهرم والقاعدة).
- وعند حساب المتوسط العام لجميع عبارات محاور عمليات إدارة المعرفة جاءت النتائج كما في الجدول التالي: جدول رقم(8-4) يوضح المتوسط العام لعبارات محاور عمليات إدارة المعرفة

الترتيب	الدلالة	المتوسط	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط العام لمحاور الدراسة ومكوناتها الفرعية
-	متوسطة	3.3520	.05684	.25418	مدى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في الجامعة:
2	متوسطة	3.4040	.04456	.09965	1 توليد المعرفة
3	متوسطة	3.3540	.08767	.19604	2 خزن المعرفة
4	متوسطة	3.1500	.17274	.38626	3 تطبيق المعرفة
1	عالية	3.5000	.07423	.16598	4 نشر وتوزيع المعرفة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

ومن خلال مقارنة المتوسط العام الذي تم حسابه من متوسط كل عبارة والذي يمثل توزيع المعاينة للوسط، تلاحظ أن درجة الموافقة لعبارات محاور عمليات إدارة المعرفة ، لا تختلف في العبارات الفرعية عنها في حال استخدام توزيع المعاينة للوسط الحسابي، يلاحظ كذلك أن جميع المحاور جاءت بمستوى دلالة متوسطة ما عدا محور نشر وتوزيع المعرفة كانت مستوى دلالة عالية.

المحور الخامس والخاص بمعوقات تبادل المعرفة في الجامعة، وقد تم تناوله من خلال (10) عبارة، والجدول التالي يدرس مستوى دلالة العبارات وترتيبها تنازلياً.

جدول رقم (9-4) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الخامس

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	عدم وجود استراتيجية لإدارة المعرفة في الجامعة.	.927	3.01	8	متوسطة
2	ضعف التدريب الخاص بإدارة المعرفة.	.967	3.33	4	متوسطة
3	غياب آليات المشاركة في الجامعة أدت إلى ضعف فرص تبادل المعرفة.	.990	3.15	7	متوسطة
4	عدم وجود تكامل بين نشاطات الجامعة المتعلقة بإدارة المعرفة.	.909	3.24	5	متوسطة
5	ضعف الثقافة التنظيمية القائمة على الاتصال المفتوح بين الأعضاء بما يعزز توليد وتشارك المعرفة.	.930	3.18	6	متوسطة
6	عدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة ضمن جدول ساعات العمل الرسمية.	.909	3.54	1	عالية

7	عدم الادراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة ومحتواها بين منسوبي الجامعة.	1.014	3.40	م2.5	متوسط
8	لا يرغب الأعضاء في الجامعة في مشاركة ما يملكون من معارف مخافة أن يؤثر ذلك على مراكزهم.	1.181	2.79	10	متوسط
9	يرجع عدم تبادل المعرفة الى الخوف من فقدان الوظيفة لاعتقادهم بأن تأمين وظائفهم مرتبط بما يملكونه من خبرة ومعرفة شخصية.	1.316	2.83	9	متوسط
10	ضعف توثيق المعارف الضمنية (الخبرة والمهارات والإبداع).	1.076	3.40	م2.5	متوسط

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

عند تحليل معلومات الجدول أعلاه والخاص بدراسة بمعوقات تبادل المعرفة في الجامعة فقد جاءت نتائج التحليل الوصفي لدرجة الموافقة كما يلي:

1. عند تحليل عبارات المحور الخامس، يلاحظ أن مستوى الدلالة تراوح بين العالية والمتوسطة، وأن غالبيتها كانت متوسطة بعدد (9) عبارات من أصل (10) عبارات.

2. أن العبارة التي كانت بدرجة موافقة عالية ، عبارة واحدة من أصل (10) عبارات، وحصلت على وسط حسابي (3.54)، وكانت العبارة هي (عدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة ضمن جدولة ساعات العمل الرسمية).

3. أقل قيمة متوسط كانت (2.79) وبانحراف معياري يساوي (1.181) وكانت تقابل العبارة (لا يرغب الأعضاء في الجامعة في مشاركة ما يملكون من معارف مخافة أن يؤثر ذلك على مراكزهم) وعند حساب المتوسط العام لجميع عبارات المحور الخامس جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم(10-4) يوضح المتوسط العام لعبارات المحور الخامس

المتوسط العام للمحور الخامس	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط	الدلالة
معوقات تبادل المعرفة في الجامعة	.24864	.07863	3.1870	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ
يلاحظ أن المحور الخامس كانت قيمة متوسطه عام (3.1870) بمستوى دلالة متوسطة.

5-4 قياس معامل الارتباط بين عبارات محاور الدراسة

يحتوي هذا القسم على قياس مستوى الدلالة الاحصائية لمحاور الدراسة، وهي المحاور التي من خلالها يتم الإجابة على أسئلة الدراسة. تم تحليل البيانات الأساسية للدراسة لمناقشة محاور الدراسة وذلك باستخدام تحليل العينة الواحدة One sample T test
أولاً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الأول (مستوى عملية توليد المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم (11-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الأول

Correlations		state311	state312	state313	state314	state315
state311	Pearson Correlation	1	.388**	.809**	.838**	.798**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state312	Pearson Correlation	.388**	1	.557**	.444**	.357**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
state313	Pearson Correlation	.809**	.557**	1	.789**	.796**

	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
state314	Pearson Correlation	.838**	.444**	.789**	1	.661**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state315	Pearson Correlation	.798**	.357**	.796**	.661**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي - ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الأول تتراوح درجة الارتباط بين 84% وأعلاها بين العبارة الأولى والعبارة الرابعة، وأدناها بدرجة 39% بين العبارة الأولى والعبارة الثانية. وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%.

ثانياً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الثاني (مستوى خزن المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم (12-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الثاني

Correlations		state321	state322	state323	state324	state325
state321	Pearson Correlation	1	.884**	-.263**	.783**	.776**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state322	Pearson Correlation	.884**	1	-.159**	.852**	.835**
	Sig. (2-tailed)	.000		.008	.000	.000
state323	Pearson Correlation	-.263**	-.159**	1	-.306**	-.272**
	Sig. (2-tailed)	.000	.008		.000	.000
state324	Pearson Correlation	.783**	.852**	-.306**	1	.838**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state325	Pearson Correlation	.776**	.835**	-.272**	.838**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	

****.** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي - ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين غالبية عبارات المحور الثاني تتراوح درجة الارتباط بين 88% أعلاها بين العبارة الأولى والعبارة الثانية، وأدناها بدرجة 77% بين العبارة الأولى والعبارة الخامسة. وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%. لكن يوجد ارتباط سالب بين العبارة الثالثة (والتي تنص على أن الجامعة تعتمد على المستندات الورقية كوسيلة لحزن المعرفة)، وبقية عبارات المحور ويمكن عرض درجة العلاقة وتفسيرها فيما يلي:

1- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على المكتبات كخزن المعرفة ونشرها وتوزيعها بدرجة (26-)%.

2- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على عمليات تبويب وتصنيف المعرفة المرتبطة بالأنشطة والممارسات الجيدة (16-)%.

3- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على سهولة استرجاع المعرفة (31-)%.

4- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة (27-)%

ثالثاً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الثالث (مستوى تطبيق المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم (13-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الثالث

Correlations		state331	state332	state333	state334	state335
state331	Pearson Correlation	1	.954**	.594**	.791**	.797**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state332	Pearson Correlation	.954**	1	.578**	.783**	.831**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
state333	Pearson Correlation	.594**	.578**	1	.733**	.665**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
state334	Pearson Correlation	.791**	.783**	.733**	1	.864**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state335	Pearson Correlation	.797**	.831**	.665**	.864**	1

	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي - ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الثالث تتراوح درجة الارتباط بين 95% أعلاها بين العبارة الأولى والعبارة الثانية، وأدناها بدرجة 59% بين العبارة الأولى والعبارة الثالثة. و أن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%.

رابعاً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الرابع (مستوى نشر وتوزيع المعرفة في جامعة تبوك (جدول رقم(14-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الرابع

Correlations		state341	state342	state343	state344	state345
state341	Pearson Correlation	1	.765**	.807**	.301**	.856**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state342	Pearson Correlation	.765**	1	.882**	.455**	.871**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
state343	Pearson Correlation	.807**	.882**	1	.516**	.926**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
state344	Pearson Correlation	.301**	.455**	.516**	1	.499**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state345	Pearson Correlation	.856**	.871**	.926**	.499**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي - ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الرابع تتراوح درجة الارتباط بين 92% أعلاها بين العبارة الثالثة والعبارة الخامسة، وأدناها بدرجة 30% بين العبارة الأولى والعبارة الرابعة. و أن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%.

خامساً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الخامس (معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك)
جدول رقم(15-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الخامس

Correlations											
		state 4 21	state 4422	state 4 23	state 4 24	state 4 25	state 4 26	state 4 27	state 4 28	state 4 29	state 4 210
state4 21	Pearso n Correl ation	1	.758* *	.738* *	.679* *	.790* *	.681* *	.685* *	.559* *	.409* *	.569 **
	Sig. (2- tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
state422	Pearso n Correl ation	.758* *	1	.698* *	.727* *	.772* *	.619* *	.746* *	.532* *	.495* *	.767 **
	Sig. (2- tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
state423	Pearso n Correl ation	.738* *	.698* *	1	.798* *	.828* *	.711* *	.799* *	.271* *	.125* *	.512 **
	Sig. (2- tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.037	.000
state424	Pearso n Correl ation	.679* *	.727* *	.798* *	1	.797* *	.716* *	.871* *	.468* *	.310* *	.447 **
	Sig. (2- tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000

state425	Pearson Correlation	.790*	.772*	.828*	.797*	1	.779*	.875*	.525*	.318*	.604**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
state426	Pearson Correlation	.681*	.619*	.711*	.716*	.779*	1	.862*	.275*	.078	.441**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.194	.000
state427	Pearson Correlation	.685*	.746*	.799*	.871*	.875*	.862*	1	.309*	.157*	.540**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.009	.000
state428	Pearson Correlation	.559*	.532*	.271*	.468*	.525*	.275*	.309*	1	.833*	.488**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
state429	Pearson Correlation	.409*	.495*	.125*	.310*	.318*	.078	.157*	.833*	1	.528**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.037	.000	.000	.194	.009	.000		.000

state4 210	Pearson Correlation	.569*	.767*	.512*	.447*	.604*	.441*	.540*	.488*	.528*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي - ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الخامس تتراوح درجة الارتباط بين 88% أعلاها بين العبارة الخامسة والعبارة السابعة، وأدناها بدرجة 13% بين العبارة الثالثة والعبارة التاسعة. وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% و 5% كما موضح في الجدول أعلاه.

النتائج:

بعد تحليل الاستبيان و الدراسة المستفيضة لآراء أفراد عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-توافق جميع أفراد العينة على أن نشر وتوزيع المعرفة هي أكثر عمليات إدارة المعرفة تطبيقاً في جامعة تبوك وكان مستوى التوافق عليها بدرجة عالية بقيمة متوسط تساوي (3.500) وخطأ معياري يساوي (0.07423)، وعند تحليل العبارات التي توافق عليها غالبية أفراد العينة في هذا المحور هما:

(يعتمد منسوبي الجامعة على نشر المعرفة بين الطلاب عن طريق التلقين المباشر)، تليها العبارة (تسعى إدارة الجامعة الى نشر المعرفة عن طريق تعميم وسائط النشر).

2- يري معظم أفراد العينة أن عملية تطبيق المعرفة هي الحلقة الأضعف في عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك وكان مستوى التوافق عليها بدرجة متوسطة بقيمة متوسط تساوي (3.150) وخطأ معياري يساوي (0.17274)، وعند تحليل العبارات التي توافق عليها غالبية أفراد العينة في هذا المحور هما:

(يتم استخدام المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة توافرها) تليها العبارة (يتم تطبيق المعرفة المبتكرة في الجامعة لحل المشاكل واتخاذ القرارات).

3- يري معظم أفراد العينة أنهم معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك تتمثل في الآتي:

أ. عدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة ضمن جدول ساعات العمل الرسمية.

ب. عدم الادراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة ومحتواها بين منسوبي الجامعة.

ج. ضعف توثيق المعارف الضمنية (الخبرة والمهارات والإبداع).

4- اتضح من خلال تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط سالب بين العبارة الثالثة (والتي تنص على أن الجامعة تعتمد على المستندات الورقية كوسيلة لحزن المعرفة)، وبقية عبارات المحور ويمكن عرض درجة العلاقة وتفسيرها فيما يلي:

1- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على المكتبات كخزن المعرفة ونشرها وتوزيعها بدرجة (-26%).

2- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على عمليات تبويب وتصنيف المعرفة المرتبطة بالأنشطة والممارسات الجيدة (-16%).

3- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على سهولة استرجاع المعرفة (-31%).

4- يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة (-27%).

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يخلص البحث إلى التوصية التالية:

1- تطوير طرق التدريس في الجامعة وتجنب طريقة التلقين المباشر لما لها من أثر سالب في توليد وتشارك المعرفة بين الطلاب.

2- تشجيع العاملين في الجامعة لتطبيق المعرفة، والسعي نحو إدارة المعرفة لدى العاملين.

3- تخصيص أوقات وأساليب مختلفة لتشارك المعرفة مثل عقد سماعات شهرية في الكليات والأقسام الأكاديمية والإدارية.

4- عقد دورات تدريبية في مجال إدارة المعرفة ونشر ثقافتها بين العاملين في الجامعة.

5- العمل على توثيق المعارف الضمنية (الخبرة والمهارات والإبداع).

6- تجنب الاعتماد على المستندات الورقية كوسيلة لحزن المعرفة، بل ضرورة التركيز على التخزين الإلكتروني لسهولة استرجاعه ونشره.

1. المراجع العربية:

1 جودة، محفوظ، 2009م، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، خوارزم العلمية، ط1.

2- الضويحي، فهد بن عبدالله - 2009 - م إدارة المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات: النظرية والتطبيق.

3- بويعة عبد الوهاب- دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-ماجستير-جامعة منتوري.

4-الهاشمي، عبد الرحمن وفائزة عزوي-2007م - المنهج واقتصاد المعرفة- عمان- دار المسيرة- ط1.

5- برنامج الأمم المتحدة -2016م - تقرير التنمية الإنسانية العربية.

6-تقرير المعرفة العربي- 2016 م- الإمارات العربية المتحدة.

7-نحو مجتمع المعرفة (مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية)-1425 م - جامعة الملك عبد العزيز- الإصدار الأول.

2. المراجع الأجنبية:

1- Application of knowledge management in management education-
www.jatit.org-jayanthiRanjanand others2007.

تم الطلاع عليه بتاريخ 25-8-2017

2- Aframework for characterizing knowledge management methods, practices, and technologies- Brian Newman- bo
newman@km-forum.org

تم الطلاع عليه بتاريخ 26-9-2017

3- Information and knowledge management: dimensions and approaches-
Christian Schlögl-Graz, Austria-2005<http://www.informationr.net/ir/10-4/paper235.html>

تم الطلاع عليه بتاريخ 22-9-2017

4- National strategy for transformation into knowledge society – 1434.

3. الرسائل والأوراق العلمية:

1. آل عثمان، عبد العزيز،(2013م) واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (المعوقات وسبل التطوير)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير.

2. مساعدة، ماجد عبد الميدي، والزبيدين، خالد عبد الوهاب، تطبيق متطلبات إدارة المعرفة في التدريس الجامعي.

3.رشيد، صالح عبد الرضا، والعطوي، عامر علي حسين، العلاقة بين استراتيجيات إدارة المعرفة ورأس المال البشري في المؤسسات التعليمية.

4. الجهنّي، أريج، (2010م)، واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة الملك سعود، مشروع تخرج ماجستير .
5. جبران، علي والمنصوري، أحمد، (2015م)، درجة تطبيق إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 10، العدد 2.
6. شماخي، خولة (2016م) دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق الجودة في التعليم العالي، جامعة قاصديمرباح، الجزائر، رسالة ماجستير.

أثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الكليات الجامعية المتوسطة على رضا الطلبة
(دراسة تطبيقية على كلية القدس فرع الزرقاء الأردن)

**The impact of the quality of educational services provided by the
faculties of the university on the satisfaction of students (Applied
Study on Al Quds College, Zarqa Jordan Branch)**

د. سمير حسين الوادي كلية القدس الأردن

**Dr. Sameer H. Al Wadi
Al Quds Collège, Zarqa Jordan**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات التعليمية على رضا الطلبة . وذلك من خلال اختيار متغير مستقل جودة الخدمات التعليمية ويشمل كفاءة العاملين ، الرسوم الجامعية ، الملموسية ، الاستجابة ، الضمان ومتغير تابع هو رضا الطلبة . فقد تم أخذ عينة ملائمة (150) استبانة وزعت على الطلاب في كلية القدس فرع الزرقاء بمختلف التخصصات الأكاديمية والتقنية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لجودة الخدمات التعليمية بأبعادها المختلفة على رضا الطلبة في كلية القدس فرع الزرقاء عند مستوى دلالة (0.05) وأن هناك ضعفا في مجال المظهر الخارجي والبيئة المادية والتي تشكل أهمية بالنسبة للطلبة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين كفاءة العاملين والذي ينعكس بشكل ايجابي على رضا الطلبة وولائهم. وأوصت الدراسة على أهمية تطوير المظهر الخارجي والداخلي للكلية وزيادة أسباب الراحة. **الكلمات المفتاحية:**جوده الخدمه ،الكفاءة ،الكليات الخاصه،الأردن.

Abstract

This study aims to examine the impact of educational services quality on the satisfaction of the students. by choosing a variable independent quality educational service that includes efficient employees, university fees, tangibility, responsiveness, collateral and dependent variable is student satisfaction. An appropriate sample has been chosen which are (150) questionnaires. There were distributed among the students at al-Quds College in various academic and technical majors.

The study concluded that there is a clear impact of the quality of educational services in its different dimensions on the satisfaction of the

students that that there is a weakness in a physical environment and appearance aspects which are important according to the students. The study found that there is a strong relation between the efficiency of employees, which reflect positively on the satisfaction of students and their loyalty, The study recommended that its important to development the physical environment in the College .

مقدمة

لذا بات من الضروري أن يتم النظر إلى جودة الخدمات على أنها أمرًا ملحقًا وضروريًا لا يمكن الاستغناء عنه أو إهماله في كافة المؤسسات, فصناعة الخدمات تلعب دورا متزايدا الأهمية في اقتصاد العديد من الأمم في عالم المنافسة في الوقت الراهن, وهذا مما يجعل جودة الخدمة المفتاح , فلم يعد يكفي مجرد الإيمان (Firdaus,2006,p31), للنجاح وإنما يتطلب سعي الإدارة إلى الاهتمام بشكاوى العملاء واقتراحاتهم ومعرفة انطباعاتهم عن الخدمة المقدمة, وتطوير جودة الخدمة والارتقاء بمستواها, حتى تصل إلى التميز الذي يطمح إليه مقدمو الخدمة والمستفيدون منها على حد سواء.

وتعتبر الكليات الجامعية المتوسطة جزءا من مؤسسات التعليم العالي في الاردن والتي تشكل ملاذا للكثير من الطلبة لاكمال دراستهم الجامعية وجسر عبور لهم للتجسير للجامعات وكذلك تعتبر هذه الكليات جزءا من الاقتصاد الوطني الاردني والتي تساهم في رفع قيمة الدخل القومي بالاضافه الى المحافظة على حقوق المالكين لهذه الكليات واذا استطاعت هذه الكليات نيل رضا الطلبة يصبح الطالب مروجاً ناجحاً بحيث ينعكس ذلك ايجاباً على زيادة عدد الطلبة المحتملين وكذلك يعزز قدرتها على المنافسة وتحقيق الميزه التنافسيه .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لوحظ في الفترة الاخيرة من خلال المقابلات الشخصية والاستكشافية للباحث في المجال التعليم المتوسط تراجع رضا الطلبة عن الخدمات التعليمية المقدمه لهم .

وتتمثل مشكله الدراسه في الاجابه على مجموعه الاسئله التاليه .

1 – هل هناك اهتماما لدى ادارة كليه القدس فرع الزرقاء بنطوير جوده الخدمات التعليميه ؟

2- الى اي مدى تؤثر جوده الخدمات التعليميه على رضا الطلبة في كليه القدس فرع الزرقاء ؟

ويتفرع عنها مجموعه من الأسئلة الفرعية التالية :

1.هل هناك تأثير لعامل كفاءة العاملين على رضا الطلبة ؟

2. هل هناك تأثير لعامل الرسوم الجامعية على رضا الطلبة؟

3. هل هناك تأثير لعامل الملموسية على رضا الطلبة ؟

4. هل هناك تأثير لعامل الاستجابة على رضا الطلبة ؟

5. هل هناك تأثير لعامل ضمان الخدمة على رضا الطلبة ؟

أهمية الدراسة:

نعتبر الكليات المتوسطة من القطاعات التعليمية الهامة التي تساهم في توفير الخدمات التعليمية للطلبة خاصة لتلك الفئة من الطلاب الذين نجحوا في امتحان التوجيهي بمعدلات منخفضة او للذين لم يحالفهم الحظ والتحقوا ببرنامج الدبلوم التطبيقي , بالاضافة الى ان هذه الكليات تساهم في تنمية الاقتصاد الاردني باعتبارها جزءا منه.

تعتبر هذه الدراسة مهمة لعدة أطراف:

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

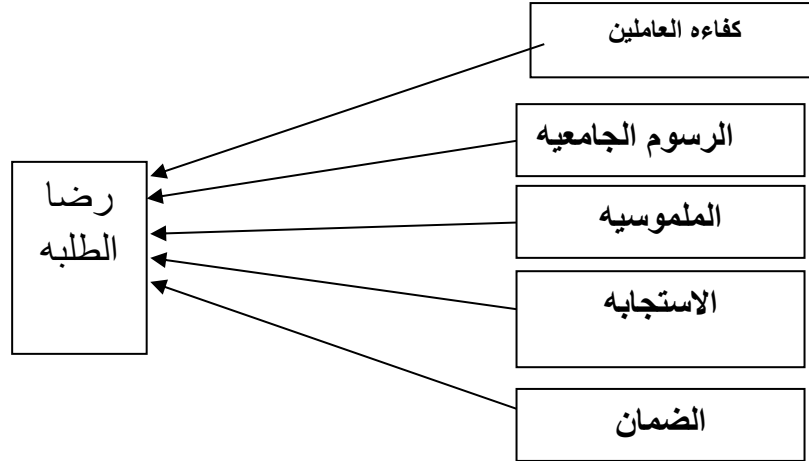
1 - التعرف على جودة الخدمات التعليمية بابعادها المختلفة (كفاءة العاملين ، الرسوم الجامعية , الملموسية, الاستجابة , الضمان) ودورها في رضا الطلبة .

2 - التعرف على مدى رضا الطلبة عن الخدمات التعليمية المقدمة لهم .

أنموذج الدراسة

بناء على فرضيات الدراسة ومشكلتها قام الباحث بوضع النموذج التالي وبعد الرجوع إلى دراسة (حمدان ، 2012) ودراسة داوود الخدابي وهدى قشوة (2009) تم صياغة النموذج التالي :

المتغير المستقل المتغير التابع جودة الخدمات التعليمية رضا الطلبة



فرضيات الدراسة

HO: الفرضية الرئيسة الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الكليات الجامعية المتوسطة على رضا الطلبة. وينبثق عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

- H01: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين في كلية القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة.
- H02: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرسوم الجامعية في كلية القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة.
- H03: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملموسية في كلية القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة.
- H04: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستجابة في كلية القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة.
- H05: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضمان الخدمة التعليمية في كلية القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة.

التعريفات الاصطلاحية

كفاءة العاملين: وهي تقديم الخدمات للعملاء بكفاءة ومهارة ومستوى أداء عالي من قبل أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية (كورتل، فريد، 2009)

الرسوم الجامعية: وهي تلك الرسوم التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية مقابل منفعة التعليم (حسام داود، ومعن النور، 2016)

الملموسية: وهي العنصر الوحيد الملموس في المزيج الخدمي بحيث يستطيع العملاء مشاهدته وتكوين صوره ذهنيه عنه كالألوان والديكورات والحدائق والقاعات الدراسية وهذه الصوره الذهنيه تلعب دورا هاما في الحكم على جودة الخدمات المقدمة للعملاء (الوادي، سمير، الشيخ، مصطفى، 2016).
الاستجابة: وهي استعداد مقدم الخدمة وقدرته على تقديم خدمه بالسرعه الممكنه كالجاهزيه الدائمه من قبل التسجيل او الاداره او الهيئه التدريسيه للاستجابه لطلبات الطلاب .

(Parasuraman & Berry, 1990)

الضمان : وهو الاطمئنان من قبل الزبائن بان الخدمه المقدمه لهم تخلو من الخطأ او الشك شاملا الاطمئنان النفسي والمادي والقدره على بناء الثقه وكسبه (Ellen, 99)
رضا الطلبة: هو ذلك الانطباع الايجابي او السلبي الذي يشعر به عميل ما اتجاه تجربه شراؤه أو استهلاكه وهو ناتج عن مقارنة بين توقعات العميل اتجاه منتج ما وادائه المدرك فهناك رضى العميل المبني على تبادل تجاري ورضا العميل التراكمي (كوتلر، 2012).

الدراسات السابقة :

1 - دراسة (مدثر عزالدين والعرومطي، 2016)، بعنوان درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية - دراسة حالة جامعة ابوظبي - فرع العين هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة رضا الطلبة في جامعة أبوظبي فرع العين نحو الخدمات التعليمية المقدمه لهم وتمثلت نتائج الدراسة بوجود ارتباط قوي بين أبعاد جودة الخدمات التعليمية المقدمه من الجامعة ودرجة رضا الطلبة نحو هذه الخدمات .
ومن التوصيات التي أوصت بها هذه الدراسة هو ضرورة أن تحرص ادارة الجامعة على تحسين المرافق الصحيه واستراحة الطلبة وكذلك أوصت الدراسة بضرورة أن تولي الجامعة اهتماما في الجانب الترفيهي للطلبة من خلال اجراء المزيد من الرحلات الجامعيه والاحتفالات الطلابيه.

2- دراسة (الشعبي والشهراي، 2014) بعنوان : تقييم جودة الخدمات التعليمية بجامعة الملك خالد من وجهة نظر الطلاب. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تقييم الطلاب لجودة الخدمات التعليمية في جامعه الملك خالد وتحديد نقاط القوه والضعف فيها ، وتمثلت اهميه الدراسة في كونها من البحوث القليله التي تناولت جودة الخدمات التعليميه في الجامعات السعوديه ومن اهم التوصيات التي توصلت

اليها الدراسة ضرورة قيام اعضاء الهيئه التدريسيه في تطوير مهاراتهم الاتصالية للتواصل مع الطلبة والعمل على توعية الهيئه التدريسيه بضرورة زيادة مساحه الحريات للطلبة وتفهم ارائهم وهمومهم.

3- دراسه (القضاة محمد , خليفات عبدالفتاح, 2013) بعنوان : درجه رضا طلبة جامعه مؤته عن الخدمات التعليميه من وجهة نظرهم .هدفت الدراسه الى تفصي درجه رضا الطلبة عن الخدمات الجامعيه المقدمه لهم وتوصلت الدراسه الى أن هناك درجه رضا متوسطه للطلبة على ادارة الجامعه ومجالاتها وكشفت النتائج عن فروقات ذات دلالة احصائية في درجه رضى الطلبة عن الخدمات المقدمه من قبل جامعه مؤته على الخدمات المكتبيه, وظهرت فروقات ذات دلالة احصائية عن الاداء ككل تعزى لتفاعل الكليه مع المعدل التراكمي لصالح طلبة الكليات الانسانيه ممن معدلهم ممتاز ولصالح طلبة الكليات العلميه ممن معدلهم جيد ومقبول ولم تظهر الدراسه فروقات ذات دلالة تعود لعامل الجنس .

4 - دراسه (خالد بني حمدان 2012) بعنوان جوده الخدمات التعليميه واثرها على رضا الطلبة (دارسه تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة) وتمحورت مشكله هذه الدراسه بلاجابه عن السؤال التالي؟

إلى أي مدى تؤثر جودة الخدمة التعليمية على رضى طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة؟
توصلت إلى عدد من النتائج من أبرزها ارتفاع مستوى جودة الخدمة التعليمية والذي إنعكس في ارتفاع مستوى رضى الطلبة. و قد قدمت الدراسة عدة توصيات من أهمها استمرار الجامعة بالتأكيد على الالتزام والتطوير المستمر للخطة التعليمية وتحسين البرامج المتبينة من قبل الجامعة لزيادة جودة عمليتها التعليمية.

الدراسات الاجنبية:

1 - دراسه (2016)

Edward Tanui

Educational Service Quality and Students' Satisfaction in Public Universities in Kenya

جودة الخدمات التعليميه واثرها على رضا الطلاب في الجامعات الكينية.وقد هدفت هذه الدراسه الى التعرف على علاقه بين أبعاد جودة الخدمات التعليميه في الجامعات العامه الكينية وبين رضا الطلبة عن هذه الخدمات ,

وتوصلت الدراسة الى أن أبعاد جودة الخدمة التعليمية كاليئة المادية والمكتبية وتوفير خدمات الانترنت وتوفر الكتب الجامعية و موثوقية الامتحانات و موضوعيتها لها ارتباط مباشر وتأثير على رضا الطلبة , وأوصت الدراسة الى ضرورة أن تقوم وزارة التربية بتمويل الجامعات من أجل المساعدة في تطوير خدماتها التعليمية وعلى الجامعات العمل على تدريب العاملين لتحسين أدائهم وخدمة الطلبة بشكل فعال وكذلك القيام بتطوير المناهج التعليمية بشكل مستمر لما يتلائم مع حاجة الطلبة وسوق العمل .

2 – دراسة (Bedman&John 2015) بعنوان: Customer Satisfaction With Rrtail Banking Services Quality In Ghanna

هدفت هذه الدراسة الى معرفه العلاقة بين العملاء ورضاهم عن جودة الخدمة في جمهورية غانا بما يتعلق بأبعاد جودة الخدمة وقد صممت استبانة لتحقيق هذا الهدف ووزعت على 650 عميلا وكان من نتائج الدراسة انه يوجد علاقة ايجابية بين ابعاد جودة الخدمة الملموسية والخدمة الجوهرية وتعكس رضا العملاء في قطاع التجزئة والافراد في المصارف الموجودة في غانا .

3 – دراسة (Hashim2015) بعنوان IMPACT OF Service Quality ,Corporate Image and Customer Satisfaction Towarde Customers Perceived Value in the banking sector in Pakistan

هدفت هذه الدراسة الى معرفه تأثير جودة الخدمات ورضا العملاء في القطاع المصرفي في باكستان , وطور النموذج لإظهار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة وزعت على المدن الكبرى في باكستان وكان من نتائج الدراسة وجد ان هناك علاقة ايجابية بيت جوده الخدمة ورضا العملاء والصورة المؤسسية تظهر بان لديها تأثيرا كبيرا على ادراك قيمة العملاء .

الإطار النظري

جودة الخدمات التعليمية

مفهوم جودة الخدمات

فالبعض تعني الجودة بالنسبة لهم الأفضل أو الأكثر ملائمة للغرض , وفي المقابل فان رجال الأعمال يتوقعون منه أن يتحدث معهم بشكل مهني وان يتم عملية المبادلة بشكل أسرع وأكثر فعالية (علي الزعبي ,2009). وعرفت الجودة بانها مدى المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذا نوعيه جيدة (جودة,محفوظ,2012).

ادارة الجدوى الشاملة:

حيث تمثل أعلى مرحلة من مراحل تطور إدارة الجودة والتي تتضمن جودة العمليات بالإضافة إلى جودة المنتج ويتركز على العمل الجماعي وتشجيع مشاركة العاملين بالإضافة إلى التركيز على العملاء فتطور مفهوم الجودة من اكتشاف الخطأ إلى منعه من الحدوث ومن الاهتمام بالإنتاج إلى الاهتمام بالزبون ويمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة هي ثقافته تعزز مفهوم الالتزام الكامل تجاه رضا العميل من خلال التحسين المستمر والابتداع في جميع نواحي العمل. (1992, N LOGOTHERS).

مفهوم جودة الخدمات التعليمية

أن مفهوم الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأطراف يجب أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته كالمناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمياني، والمرافق، والادوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير للجودة متفق عليها دولياً (اليونسكو، 1998).

كلية القدس الزرقاء:

تأسست كلية القدس فرع الزرقاء سنة 1979 في مدينة الزرقاء والمنطقة المحيطة بها حيث تكونت من مجموعته من الأقسام الأكاديمية والمهنية والتقنية. وقد انضمت كلية القدس فرع الزرقاء إلى مجموعته لومينوس لتصبح فرع كلية القدس في الزرقاء لتبدأ مرحله الجديدة في خدمه الوطن وشبابه من خلال توفير بيئة تعليمية ترتقي بمستوى الخريجين بإدارة جديده ورساله ورؤيه جديده ليصبح التعليم فيها امتدادا لرساله كلية القدس (التعليم من أجل التشغيل) وذلك بتقديم تعليم تقني ونوعي يلبي احتياجات السوق المحلي والاقليمي ووفقا لأسس مراقبه ومتابعه تضمن جودة مخرجات البرامج ومطابقتها للمعايير المحلية والدولية حيث يشرف على متابعه الخطط الدراسية والبرامج وتقييم الطلبة هيئه اعتماد برامج التعليم العالي ,حيث يستطيع الطالب متابعه دراسته للحصول على برنامج البكالوريوس (الكتاب السنوي ,2017).

منهجية الدراسة :

أسلوب الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل التعرف على أبعاد جودة الخدمات في التعليم ودورها في رضا الطلبة وكذلك المنهج التحليلي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الطلبة على مقاعد الدراسة في كلية القدس فرع الزرقاء ، حيث بلغ عدد الطلبة في كلية (386) طالبا موزعين على مختلف الاقسام وقد تم أخذ عينة ملائمة حجمها (150) طالبا ، حيث تم توزيع الاستبانة على الاقسام المختلفة في الكلية بشكل عشوائي .
أداة جمع البيانات: تم جمع بيانات الدراسة الأولية باستخدام استبانة أعدت من قبل الباحث . والتي تقيس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على رضا الطلاب في الكلية . **معامل ثبات الفا كرونباخ:**

اختبار الفا كرونباخ	
N of Items	Cronbach's Alpha
38	.908

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	Df	مجموع المربعات	Model	
.000 ^b	855.136	192.459	1	192.459	Regression	1
		.225	148	33.309	Residual	
			149	225.768	Total	
Sig.	F	Mean Square	Df	مجموع المربعات	Model	
.000 ^b	2037.759	210.481	1	210.481	Regression	2
		.103	148	15.287	Residual	
			149	225.768	Total	

Sig.	F	Mean Square	Df	مجموع المربعات	Model	
.000 _b	1965.083	209.956	1	209.956	Regression	3
		.107	148	15.813	Residual	
			149	225.768	Total	
Sig.	F	Mean Square	Df	مجموع المربعات	Model	
.000 _b	2833.890	214.563	1	214.563	Regression	4
		.076	148	11.206	Residual	
			149	225.768	Total	
Sig.	F	Mean Square	Df	مجموع المربعات	Model	
.000 _b	3618.836	216.898	1	216.898	Regression	5
		.060	148	8.870	Residual	
			149	225.768	Total	

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	2037.759	210.481	1	210.481	Regression
		.103	148	15.287	Residual
			149	225.768	Total

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الثاني

اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار Anova لاختبار الفرضيات بالشكل التالي:

الفرضية الاولى:

H01: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين في كليه الزرقاء الأهلية على رضا الطلبة.
 بما ان قيمة $f = 855.136$ وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكد ان قيمة $\text{sig } f = 0$ وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لكفاءة العاملين على رضا الطلبة

الفراضيه الثانية: H02 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرسوم الجامعية في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة بما ان قيمة $f = 2037.759$ وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكد ان قيمة $\text{sig } f$

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	855.136	192.459	1	192.459	Regression
		.225	148	33.309	Residual
			149	225.768	Total

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الاول

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	1965.083	209.956	1	209.956	Regression
		.107	148	15.813	Residual
			149	225.768	Total

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الثالث

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	2833.890	214.563	1	214.563	Regression
		.076	148	11.206	Residual
			149	225.768	Total

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الرابع

$0 =$ وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد

تأثير ذو دلالة احصائية للرسوم الجامعيه في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة

الفرضية الثالثة:

H03: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملموسية في كليه الزرقاء الأهلية على رضا الطلبة.

ان قيمة $f = 1965.083$ وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكد ان قيمة $\text{sig } f = 0$ وهذه القيمة

اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة

احصائية للملموسية في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة .

H04: الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستجابة في كليه الزرقاء الأهلية

على رضا الطلبة.

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	3618.836	216.898	1	216.898	Regression
		.060	148	8.870	Residual
			149	225.768	Total

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الخامس

ان قيمة $f = 283.890$ وهي قيمة دالة احصائيا وهذا ما يؤكد ان قيمة $\text{sig } f = 0$ وهذه القيمة اقل

من 0.05 لذلك نرفض الفرضية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية

للاستجابة في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة

الفرضية الخامسة:

H05: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضمان الخدمة التعليمية في كليه الزرقاء الأهلية على رضا

الطلبة.

ان قيمة $f = 3618.836$ وهي قيمة دالة احصائية وهذا ما يؤكد ان قيمة $\text{sig } f = 0$ وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لضمان الخدمة التعليمية في كلية القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة .

مناقشة النتائج والتوصيات

على ضوء التحليل الإحصائي للدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من المتوقع أن تفيد الكليات الجامعية المتوسطة وكلية القدس فرع الزرقاء بشكل خاص والارتقاء بواقع خدماتها التعليمية إلى الأفضل على صعيد العاملين والطلبة وإدارة الكلية :

1. تبين من خلال التحليل الإحصائي أن نسبة 54.7% من العينة هم من طلبة السنة الثانية موزعين بنسب متقاربة على الاقسام مما يدل على خبرة العينة وقدرتهم على التقييم.
- 2 - وتبين من خلال مصفوفه ارتباط بيرسون لمعرفه ثبات وترابط كل محور من محاور الأسئلة أن جميع الأسئلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقته 1%.
- 3- وتم استخدام اختبار Anova لاختبار الفرضيات جميعها حيث تم رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة وهذا ما يؤكد أن قيمه $\text{sig } f = 0$ في كل الفرضيات وهي أقل من 0.05.
- 4 - أكدت الدراسة وجود علاقة قوية بين جودة الخدمات التعليمية ورضى الطلاب وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة خالد بنى حمدان 2012 .
- 5 - أكدت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير لكفاءة العاملين على رضى الطلبة وهذه النتيجة اختلفت مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة Edward Tanui والتي أكدت أهمية كفاءة أداء العاملين على رضا الطلبة وعلى أهميه توفر الانترنت بالجامعة على نيل رضا الطلبة.
- 6 - وأكدت نتائج الدراسة بانه يوجد تأثير للرسوم الجامعية على رضى الطلبة وتبين من خلال مناقشه بعض الأسئلة ان هناك رضى عن الرسوم التي يدفعونها لكن لا يوجد سياسه خصم حقيقه في الكلية .
- 7 - وأكدت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير للبيئة المادية للكلية على رضى الطلبة وبشكل عام تبين عدم رضا الطلبة عن المظهر لعام للكلية وعن الأجهزة والمختبرات وكذلك عدم رضا عن نظافة المرافق كالحمامات, ودراسة واتفقت مع دراسة Bedman&John 2015 . وكذلك اتفقت مع نتائج مدثر عزالدين والعروطي أيمن, 2016 .

8 - وأكدت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير للاستجابة على رضى المرضى وقد تبين من خلال مناقشه بعض الأسئلة ضعف الاستجابة من قبل الادارة لطلبات الطلاب وأسئلتهم وضعف التواصل معهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

9 - وأكدت نتائج الدراسة ايضا بأنه يوجد تأثير لضمان الخدمة التعليمية ورضى الطلبة .

10 - وفي ما يتعلق بالرضى بشكل عام كان هناك رضى مرتفع عن أداء الهيئة التدريسية ورضا متوسط عن أداء الهيئة الإدارية وعدم رضا عن جودة الخدمات .

ثانيا:التوصيات

بناءا على النتائج السابقة التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بضرورة الأخذ بما يلي :

1 يوصي الباحث بالعمل على تطوير المظهر الخارجي والداخلي للكلية وزيادة اسباب الراحة لدى الطلاب.

2 - عمل برامج تدريبية متطورة تتناسب مع احتياجات العاملين بحيث تؤدي إلى تنمية مهاراتهم وإكسابهم خبرات ومعلومات جديدة .

3 - انشاء حدائق متنوعة الاغراض وتطوير الكافتيريا والعمل على انشاء صالات العاب متطورة لجعل الحياه في الكلية ممتعه.

4 - تطوير البرامج اللامنهجية لتنمية المعرفة والمهارة وملئ الفراغ بما هو مفيد.

5 - العمل على تطوير المرافق ومتابعه نظافتها.

6 - اتباع سياسه الباب المفتوح واستقبال الطلبة باي وقت للاستماع الى مشاكلهم وهمومهم واقتراحاتهم .

المراجع:

1 -مدثر عزالدين والعروطي أيمن, 2016 , (درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليميه,دراسة على

جامعة أبوظبي -فرع العين.) , دراسات العلوم التربويه , مجلد 43, ملحق 3 , 197.

2 -محمد الشعبي وسعيد الشهراني, 2014,(تقييم جودة الخدمات التعليميه بجامعة الملك خالد من

وجهة نظر الطلاب.) مجله ذمار للدراسات والبحوث, عدد 19 , ص 316 .

- 3- محمد القضاة ,وعبدالفتاح خليفات , 2013, (درجه رضا طلبه جامعه مؤته عن الخدمات التعليميه من وجهة نظرهم . مجله المنارة , مجلد 19 , عدد 1 , ص 33.
- 4- خالد بني حمدان 2012, جوده الخدمات التعليميه واثرها على رضا الطلبة (دارسه تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة) المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي جامعة العلوم التطبيقية - المملكة الأردنية الهاشمية.
- 5- داود , حسام والنسور ,معن (2016) **مبادئ الاقتصاد الكلي**, عمان ,دار المسيره للنشر والتوزيع , ط 3, ص 78.
- 6- الوادي , سمير حسين و الشيخ , مصطفى سعيد (2016) **تسويق الخدمات الصحية** , عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع , ص 169 .
- 7- كورتل ,فيرد,(2009), **تسويق الخدمات** , عمان :دار الكنوز للمعرفة والنشر, صص 362 – 363.
- 8 _ علي الزعي , **إدارة التسويق** , (2009), عمان : دارالبازوري للنشر والتوزيع , ط 1, ص 399.
- 9- جودة,محفوظ , **ادارة الجودة الشاملة** .(2012), عمان : دار وائل للنشر , ط 6, ص 19.
- 10-الزيادات, محمد عواد والعوامرة, محمد عبدالله (2012), "إستراتيجيات التسويق", عمان:دار الحامد للنشر, ص 319.
- 11- القزاز ,إسماعيل إبراهيم, 2010 ,**تدقيق أنظمة الجودة** , الطبعة الأولى , دار دجلة , عمان , المملكة الأردنية الهاشمية.
- 12- ابونبعه,عبدالعزیز, **دراسات في تحديث الاداره الجامعيه**, عمان ,دار الوراق للنشر والتوزيع, 2004.
- 13- العلي ,عبدالستار .(2010), **تطبيقات في ادارة الجودة الشاملة** , ط 2, عمان دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعه , ص 15.
- 22 - مؤتمر اليونسكو للتعليم, باريس , 9 اكتوبر 1999.
- 23 -الكتاب السنوي , كلية القدس فرع الزرقاء , 2017 .

المراجع الأجنبية

- Customer Satisfaction With(Bedman, Narteh&John,Kuada, 20151- – 1
,University Of channa Business School , Department Of Marketing
Thunderbird **International Business Review** ,Vol,56,No,4,p,58.)Rrtail
Banking Services Quality In Ghana
- 2- HashimZameer ,Anam Tara ,UzmaKausar ,Aisha Mohhsin(2015)
IMPACT OF Service Quality ,Corporate Image and Customer Satisfaction
Towarde Customers Perceived Value in the banking sector in
Pakistan,International**Journal Of Bank Marketing** ,Vol.33 Iss,4,p,455.
elleng.,Marks.,(99), TheDifferent Roles Of Satisfaction,Trust, 3-
Andcommitment in Customer Relationships,**Journal Of
Marketing**,Vol.18,N,4 ,pp,36-44
- 4 - Edward Tanui, Ph.D(2016)Educational Service Quality and Students'
Satisfaction in Public Universities in Kenya.**International Journal of
Education and Social Science** www.ijessnet.com Vol. 3 No. 10;
- 5-ParasuramanA,Zeithmal,(1990), V,&Berry,L,L,A Conceptual Model of
Service Quality And 2 Its Implications For Future
Research,3th,ed,(**US:Journal Of Marketing**),p 94
- 6-Kotler&Bowin&Makency(2011),**Marketing
Hospitality&Tourism**,5th,ed,(New Jersey: Prentice Hall, p344.
- 7-Kotler Philip and Keller Kevin Lane (2012)**Marketing management**
14th –edution Pearson – Hall ,No:65.
- 8-Dee --davey,(2009) **services marketing is different of
peopleUS:factor**,griffioen Consulting Group News feed.p4
- 9- Edward Tanui,(2016) Educational Service Quality and Students'
Satisfaction in Public Universities,International Journal of Education and
Social Science www.ijessnet.com Vol. 3 No. 10, Nairobi, Kenya

الملحق

السادة المحترمين:

تحية طيبة وبعد،، نود إعلامكم بأننا بإجراء دراسة ميدانية حول " اثر جوده الخدمات التعليميه المقدمه من الكليات الجامعيه المتوسطة على رضا الطلبة (حاله دراسيهكلييه القدس - فرع الزرقاء)، من خلال التعرف على آرائهم حول الموضوع. نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستمارة المرفقة بكل صدق وموضوعية، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسريّة تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ونذكركم بأنه لا داعي لذكر اسمكم ،
واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

د. سمير حسين الوادي

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (x) عند الإجابة الملائمة:

الجزء الاول :

- 1- الجنس: () ذكر () أنثى
 - 2- التخصص: () محاسبه () اداره اعمال () تمريض () صيدله
() هندسه () تصميم () دبلوم تقني () اخرى
 - 3 - الجنسية (اردني) (غير اردني)
 - 4 - المرحلة الجامعيه (سنه اولى) (سنه ثانيه)
- الجزء الثاني: يرجى التكرم بوضع إشارة (x) على درجة وافقتكم على كل من العبارات التالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
العبارات الخاصة بكفاءة العاملين						
1	يتمتع الاداريون بالكلية بالمعرفة الكافية للاجابة عن اسئلتني					
2	يعرض المدرس المادة العلمية بشكل واضح ومتربط					
3	ينوع المدرس في اساليب التدريس ويتبع اسلوب ينمي التفكير لدى الطلبة					
4	يشرح لي المرشد الاكاديمي بدقة خطوات التسجيل					
5	يتواجد العاملون في اماكن عملهم وباستمرار					
6	تؤدي دائرة التسجيل خدماتها بطريقة صحيحة ولأول مره					
7	يتعامل العاملون والهيئه التدريسيه بشفافيه وعدم التمييز					
العبارات الخاصة بالرسوم الجامعيه						
8	الرسوم التي ادفعها مناسبه لدخلي					
9	استطيع الحصول على الخصومات المقدمه من قبل الكلية					
10	الرسوم التي ادفعها تناسب جودة الخدمه التي احصل عليها					
11	استطيع الحصول على قرض جامعي بسهولة					
العبارات الخاصة بالملئوسيه واسباب الراحة						
12	المظهر العام للكلية جذاب والممرات واسعه ومريحه					
13	الاضاءة واللوان الجدران في القاعات الصفيه تشعرني بالراحه والهدوء					
14	تتميز اجهزه الكلية ومختبراتها المختلفه بالنظافه والحداثه والترتيب					
15	اذا شعرت بالملل استطيع الجلوس بحديقته الكلية المتناسقه					
16	المرافق العامه نظيفه وكافيه					

17	تقدم الكلية خدمه الانترنت المجانيه للطلبة				
18	يتمتع اداريو ومدرسو الكلية بالمظهر الحسن				
العبارات الخاصة بالاستجابة والتعاطف					
19	احصل على الخدمات التي اريد بسرعه وسهوله				
20	احصل على اهتمام واضح من قبل الادارة عن استفساراتي ومشاكلي				
21	يتم التواصل معي عبر وسائل التواصل المختلغه لاعلامي باخر المستجدات والقرارات				
22	يتعامل معي المدرس باحترام وتقدير واتعامل معه باريحيه				
23	يتم وضع اسئله الامتحانات بشكل شمولي وعادل				
24	اشعر بالاعتزاز والانتماء لكلية الزرقاء				
العبارات الخاصة بضمان الخدمه					
25	يحافظ العاملون على سريه وخصوصيه بيانات الطلبة				
26	لا مكان للواسطه المحسوبيه في كليه الزرقاء				
27	اشعر بالامان عندما اتعامل مع العاملين بالكلية				
28	أكون مطمئن لمقدرتي المستقبلية على التجسير				
29	اطمئن لمصادقة شهاداتي من التعليم العالي				
30	استفيد من سياسه متابعه الخريجين من قبل ادارة الكلية				
العبارات الخاصة برضى الطلاب					
31	أني غير راضي عن ادارة الكلية				
32	اني راضي عن الخدمات التعليميه المقدمه لي				
33	اني راضي عن اداء الهيئه التدريسيه				
34	اني راضي عن اداء الهيئه الاداريه				

عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر: نموذج بطاقة الشفاء.

Modernization of the social security sector in Algeria: the chifa card model.

د. شكلاط زبوش رحمة

جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر

Dr. chaklat Zayouch Rahma
University of Mouloud Moameri Tizi Ouzou
Algeria

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع منظومة الضمان الاجتماعي و المستجدات الجديدة التي أفرزتها العولمة و التطورات التكنولوجية و نظام المعلومات، و من ثم أضحى من الضروري مسايرة القطاع مع التغيرات و التطورات العالمية. شملت هذه الدراسة نموذج معين من الخدمات التي يقدمها مرفق الضمان الاجتماعي، بعد إدخال و تعميم الإعلام الألى على مستوى مختلف المصالح، و تمثل في البطاقة الالكترونية، "بطاقة الشفاء"، التي كانت من بين البرامج الهامة التي حظيت بعناية خاصة من قبل الحكومة، و نتيجة لعصرنة القطاع تطلب تدخل عدة جهات و تنسيق محكم من قبل الهيئات الفاعلة، و الذي أدى لتحسين نوعية الأداء من قبل مصالح الضمان الاجتماعي، و ترشيد الانفاق و تطوير و تنمية الموارد البشرية من خلال عمليات التكوين و التدريب بهدف رفع قدراتهم و تنمية مهاراتهم. كما توصلت الدراسة إلى أن بطاقة الشفاء تم إعدادها وفق المعايير الدولية العام، وسمحت بتعريف المؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق، و توفير بنك للمعلومات التي يمكن تحيينها كلما اقتضى الأمر. كما أدى نظام الشفاء لبروز نوع جديد من الجرائم و المتمثلة في الجريمة الالكترونية المعاقب عليها

الكلمات الدالة: نظام الشفاء- عصرنة القطاع- المؤمن له اجتماعيا- تنمية و تطوير الموارد البشرية- هيئات الضمان-، الجريمة الالكترونية- العولمة- التنسيق- التكوين- المهارات-

Résumé :

L'étude portera sur la réalité du système sociale en 'Algérie qui est l'aboutissement d'un long processus nécessitant la contribution de divers acteurs sociaux.

L'instauration de la carte électronique « **carte chiffa** » a pour objectif la modernisation et l'optimisation de la gestion du service public et la rationalisation de la dépense publique.

La carte chiffa a été conçue selon les normes internationale, et permet d'identifier les assurés et leurs ayant droits et d'améliorer la qualité des prestations rendues, et de constituer une banque des données qui peuvent être actualisées. ; et de promouvoir la gestion des ressources humaines, par des formations adéquates, et le perfectionnement.

Malgré, les efforts consentis, de nouveau délit sont apparus, tel que le délit électronique qui est punis par la loi.

Mot clés : carte chiffa- modernisation-l'assuré- ressources humaines- structure électronique-formation- coordonner.

مقدمة

تسعى الدول على اختلاف أنظمة الحكم فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تشكل المحور الأساسي و العمود الفقري الذي تستند عليه، إلا أن ذلك لا يكفي لبلوغ التنمية المستدامة و يستوجب الأمر ضرورة توفر حماية اجتماعية لتلبية رغبات أفراد المجتمع مهما كان وضعهم الاجتماعي ، أي عمال أجراء أو ممارسين لمختلف المهن ، أو غير ممارسين، و لن يتحقق ذلك، إلا من خلال وجود نظام الضمان الاجتماعي، من ثم تعمل الدول جاهدة لإيجاد و تحديد الأولويات. و الجزائر من بين الدول التي شرعت في عصنة كل القطاعات منها قطاع الضمان الاجتماعي ، من خلال تبني نظام الشفاء " بطاقة الشفاء" استنادا على تجارب بعض الدول منها فرنسا التي تحتل الصدارة في ذلك.

و مشكلة الدراسة: تتمثل في دراسة ما مدى فعالية نظام الشفاء لتحسين الخدمات و تنمية و تطوير الموارد البشرية، و ترشيد الإنفاق؟.

للإجابة على الإشكالية نحاول معالجة ذلك ضمن المحاور التالية:

1- مفهوم الحماية الاجتماعية في الجزائر:

2- مضمون بطاقة الشفاء و الآثار المترتبة عليها:

فرضيات الدراسة:

*تبني نظام الشفاء نتيجة لعصنة قطاع الضمان الاجتماعي، لتحسين الأداء من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية.

*بروز عوائق تحد من فعالية النظام مثل الجرائم الالكترونية التي اتخذت بصدها تدابير و إجراءات محددة.

أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الموضوع في أن مسألة الحماية الاجتماعية تعد الركيزة الأساسية لكل مجتمع على اختلاف تركيبته ،لكون العنصر البشرى يعد من المقومات الهامة للنهوض بالاقتصاد، و لما له من تأثير فعال على طريقة العمل و من ثم صحته تعنى تحقيق مردودية و عدم تكبد الدولة لنفقات

- و الجزائر تعد من بين الدول التي اهتمت بالحماية الاجتماعية بأشكالها المختلفة، و وضعت إطار قانوني لضبط الموضوع تجسد ذلك في صدور ترسانة قانونية متنوعة و تم إحداث بطاقة الكترونية امتدت لكل الفئات الاجتماعية دون استثناء.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء حول واقع المنظومة الاجتماعية و التطورات التعديلات الجوهرية التي أدخلت لإصلاح هيئات الضمان الاجتماعي في إطار عصنة مختلف القطاعات منها القطاع الاجتماعي.

*تحديد أهم المراحل التي مر بها نظام الشفا و الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة لتفعيله.

*توضيح الطرق الكفيلة و الإجراءات المتبعة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة .

*كيفية المحافظة على التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي.

-الجوانب الايجابية و السلبية لتبنى نظام الشفاء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية .

*التدابير القانونية و الإدارية المتخذة للتصدى للتعسف في استعمال بطاقة الشفاء.

منهج الدراسة:

*لمعالجة الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة ،تكون الدراسة وفق منهج وصفي تحليلي لمختلف النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع ، ثم رصد النتائج التي توصلت اليها مع تقديم الاقتراحات المناسبة.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: مفهوم الحماية الاجتماعية في الجزائر.

المحور الثاني: مضمون نظام الشفاء والآثار المترتبة عليه.

المحور الأول: مفهوم الحماية الاجتماعية في الجزائر:

تتمثل الحماية الاجتماعية (نظام الضمان) في مختلف الآليات و السبل المتبعة من قبل هيئات متخصصة لإقامة التضامن و التكافؤ في أوساط أفراد المجتمع منهم العمال المتعاقدين أو ذوى

الاحتياجات الخاصة، و حمايتهم و تأمينهم ضد الأخطار التي تعترضهم كحوادث العمل والمرض ، و الأمومة و العجز و الوفاة، و تقديم التعويضات الضرورية منها النقدية و العينية.¹

1. تعريف الحماية الاجتماعية

تعد مسألة إعطاء تعريف دقيق لمصطلح الحماية الاجتماعية من بين المسائل الشاملة والمتشعبة نظرا لتعلقها بمواضيع عديدة و متشابهة ، لذلك نسجل أن المشرع الجزائري أولى موضوع الحماية أهمية بالغة تجسدت في النصوص القانونية لاسيما القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.³⁹ خاصة ما تعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية و تم توسيع نطاق التكفل و التغطية الاجتماعية، إضافة الى الشروط و الظروف التي ترتب مسؤولية هيئات الضمان الاجتماعي، سواء عند وقوع حادث عمل أو مرض مهني، أو خطأ من صاحب العمل ، أو من العامل ، أو من الغير، و ذلك حماية لحقوق العامل المتضرر⁴⁰، و من ثم أصبح التأمين إجباريا و تساهميا، كما تم تحديد الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها مختلف صناديق الحماية الاجتماعية، كصندوق الضمان الاجتماعي، صندوق التأمين عن البطالة، حماية المرأة و صندوق التقاعد، و حماية المعوقين و ذوى الاحتياجات الخاصة.

1.1. أهداف الحماية الاجتماعية:

³⁹ - قانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، المعدل و المتمم بالقانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 يناير 2008 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 04 و المعدل و المتمم بمقتضى القانون رقم 15-05 مؤرخ في 01 أبريل 2015 ، و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد 07، و قانون رقم 08-08 مؤرخ في 23 فبراير 2008 يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي الجريدة الرسمية، عدد 11، و

- عبد الرحمن خليفى، **الوجيز في منازعات العمل و الضمان الاجتماعي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص.ص 106 و 107.

-أهمية سليمان، آليات تسوية منازعات العمل و الضمان الاجتماعى في القانون الجزائرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.ص 179 و 180.

⁴⁰ - أهمية سليمان، آليات تسوية منازعات العمل و الضمان الاجتماعي في القانون الجزائرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.ص 179 و 180.

تعتبر الحماية الاجتماعية الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية ذات الأبعاد المختلفة اقتصادية واجتماعية و تهدف لتحقيق مايلي :

*تعد آلية ناجعة للمحافظة على الموارد البشرية و ترسيخ قيم التضامن في المجتمع وتحسين الظروف الاجتماعية، و من ثم إقامة العلاقات بين مختلف الشرائح الاجتماعية،

*تهدف الحماية لإعادة توزيع الدخل عن طريق اقتطاع مبالغ من أصحاب الدخل المرتفعة و إعادة توزيعها على ذوى الدخل المنخفض كالمستفيدين ،أو منعدى الدخل الفقراء،

*كما تسعى لتحقيق الاطمئنان و بعث الثقة في نفوس العمال لتطوير و تنمية قدراتهم و المحافظة على تحديد قدراتهم الفكرية و العضلية⁴¹ .و الحد من المخاطر.

*كما تمتد أهداف الحماية للعمل على تدعيم أسس التضامن و بلوغ التنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للعمال.

2.1.تقنيات الحماية الاجتماعية:

تتجسد الحماية الفعلية من خلال الدور الذي تلعبه مختلف الصناديق ، منها:

*الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، و الصندوق الوطني للضمان لغير الأجراء، و الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يعتبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نظام كامل و شامل للحماية الاجتماعية ويسمى بالغطاء الاجتماعي لكونه يغطي مجمل الأخطار الاجتماعية، منها حوادث العمل، والأمراض المهنية، و البطالة، و الأمومة، و التقاعد و الوفاة، و يسعى دائما لترقية السياسة الوقائية. لقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة في إطار عصنة قطاع الضمان الاجتماعي المندرجة ضمن الإصلاحات الواسعة تم إحداث آلية جديدة تسمى بنظام الشفاء لتحسين نوعية الخدمات المتكفل بها للمؤمن لهم اجتماعيا و ذوى الحقوق، إلى جانب تسهيل و تبسيط الإجراءات الضرورية للحصول على تعويضاتهم في وقت وجيز بعدما كانت تستغرق مدة طويلة مما يرهق كاهل المستفيدين. كما استهدفت الوزارة من خلال العملية لإقامة التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي ، بهدف ترقية القطاع و الحفاظ على استمراريته و دعمته..

المحور الثاني: مضمون نظام الشفاء و الآثار المترتبة عليه:

⁴¹ - عبد الرحمن خليفى، الوجيز في منازعات العمل و الضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص 106.

1. مضمون نظام الشفاء:

تعد الجزائر السباقة للعمل بنظام الشفاء الذي يستند و يعتمد على استعمال تقنيات عالية و تكنولوجيا متطورة و دقيقة التي تسمح بإنتاج نوعية خاصة من البطاقات الالكترونية يطلق عليها بطاقة الشفاء⁴²، و ذلك تطبيقا لنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116. و تسمى في بعض الدول كالأردن بطاقة الصحة، أو بطاقة الحياة كما هو عليه الحال في فرنسا carte vitale.

تتضمن هذه البطاقة جملة من المعلومات منها الخاصة بالمؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق، بالإضافة لمعلومات تتعلق بطبيعة المرض و خصوصية العلاج، مما يجعل النظام ذو طابع مميز . لنجاح المشروع الاجتماعي حرصت وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي على التكفل به عبر ثلاثة مراحل أساسية.

1.1. مميزات نظام الشفاء:

يعد نظام الشفاء من بين الدعامات الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي التي تسعى لتحسين الأداءات المقدمة و طبيعة و نوعية التعويضات المستفيد منها، - يعتبر أهم حلقة من حلقات تنظيم و سير هيئات الضمان الاجتماعي، لكونه رابطة قوية بين المؤمن لهم اجتماعيا و مختلف الصناديق من جهة و العلاقة بين المهنيين كالصيادلة و الأطباء و بنك المعلومات⁴³. - فهو نظام دقيق يحتاج لتخصص محدد بحيث يستوجب ضرورة الإلمام الجيد و التخصص العلمي و العملي في عدة مجالات منها مجال الإعلام الآلي و الاتصالات السلكية و اللاسلكية. - يمتاز بالبساطة في الإجراءات و السرعة لتقديم التعويضات سواء كانت نقدية أو معنوية، كاستفادة من خدمات الحمامات المعدنية من ناحية ، إلى جانب تخفيف مدة دراسة الملفات . - نظام يسعى للتحكم في التسيير إما عن طريق القوة الإنتاجية و الدقة في عملية المراقبة، بالإضافة لمكافحة مختلف التجاوزات و أشكال الغش من قبل الأعوان المتدخلين كالمؤمن له و ذوى حقوقهم، والصيادلة والأطباء

42 - المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 18 أبريل 2010، يحدد مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا و المفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج و المهني الصحة و شروط تسليمها واستعمالها و تجديدها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 26.

43 - قرار وزاري المشترك مؤرخ في 27 سبتمبر 1995 يتضمن نموذج الاتفاقية و الملحق المبرمة بين هياكل الضمان الاجتماعي و المراكز العامة الصحية، الجريدة الرسمية، عدد 16.

- يعد نظام ذو أبعاد اقتصادية و اجتماعية ، بحيث من خلاله يمكن تحقيق التنمية الحقيقية ، بالتالي المحافظة على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي للاستقرار و تدعيم التضامن الاجتماعي.

1. 2. مراحل إحداث بطاقة الشفاء: لقد مر برنامج نظام الشفاء بثلاثة مراحل و هي:

1-المرحلة الأولى: امتدت من 14 أوت إلى غاية سبتمبر 2006 ، حيث كانت البداية بنشر الإعلان عن المناقصة⁴⁴ وفق الإجراءات المقررة في المرسوم رقم 10-236 والمتضمن قانون الصفقات العمومية⁴⁵ مع تجسيد و العمل بمبدأ المنافسة النزيهة، ثم استلام العروض ، ثم انتقاء المتعامل المستوفى لمختلف الشروط القانونية.

وانطلقت الدراسات التقنية الخاصة بمركز الشخصية الذي تم استلامه و تدشينه في 19 أفريل 2007 ، ويحتل مكانة هامة في العملية كونه ذو طابع وطني، يتمتع بصلاحيات واسعة .

3.1: اختصاصات مركز الشخصية :

يحتل مركز التشخيص مكانة هامة في هيكل المنظومة الاجتماعية، نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به و استجابته للمعايير الدولية المعمول بها، لقد خولت لهذا المركز صلاحيات واسعة منها:

- التكفل بإنتاج بطاقات الشفاء وفق المقاييس الدولية المعمول بها، و مفاتيح مهني الصحة، و قد تصل قدرة إنتاجه 500 بطاقة في الساعة الواحدة مما يعبر عن أهميته و مكانته في الدولة .

- يعد من بين المراكز المجهزة بأحدث الوسائل و مختلف المعدات الضرورية التي من شأنها أن تضمن التكفل الجيد و النوعي لعمليات التشخيص الكهربائي و البياني للبطاقات الالكترونية (بطاقة الشفاء) و مفاتيح مهني الصحة ، و موظفي صندوق الضمان الاجتماعي، و ينتج أكثر من 500 بطاقة في الساعة.

44 -الملتقى الوطني لمدرء الوكالات و هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء ، يوم 20 فبراير 2014، الجزائر.

45 -مرسوم رئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07/ أكتوبر 2010 يتضمن الصفقات العمومية، ج.ر عدد58 المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 11-98 ، ج.ر عدد14 المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 18 يناير 2012 ، ج.ر عدد4 المعدل و المتمم للمرسوم رقم 13-01 المؤرخ في 13 يناير 2013، ج.ر عدد2، المعدل و المتمم.

2- المرحلة الثانية: لقد كانت انطلاقا المرحلة الثانية سنة 2007 ، وانصبت على وضع المبادئ و المعايير المستند عليها نظام الشفاء ،بالإضافة لضبط الآليات و الأدوات التي تضمن السير الحسن و الفعال للنظام سواء تعلق الأمر بمختلف التجهيزات ، و إحداث الشبكة المعلومات، و استمرت العملية إلى غاية 2007، حيث تم توزيع البطاقات الأولية على المؤمن لهم اجتماعيا و ذوى الحقوق و كانت مرحلة تجريبية شملت بعض الولايات منها بومرداس، عنابة ، وأم البواقي و تلمسان ، إلى جانب استلام الفواتير الالكترونية ، كما امتدت العملية لتوسيع الاستفادة من نظام الدفع من طرف الغير للمواد الصيدلانية الى مجمل فئات المؤمن لهم اجتماعيا الحائزين على بطاقة الشفاء في اقليم الولاية.

3- المرحلة الثالثة: كانت انطلاقا المرحلة الثالثة يوم 03 فبراير 2013 و توسع استعمال بطاقة الشفاء عبر كل ولايات الوطن ، و أصبح لكل مؤمن له اجتماعيا حق استعمال البطاقة لاقتناء الدواء من أى صيدلية متعاقد معها مهما كانت الولاية التي يقطن بها. كما امتد ليشمل كل من العمال الأجراة غير الأجراة، و مختلف الأمراض مزمنة أو غير ذلك.

مما لاشك فيه أن هذا الإجراء وفر على المؤمن له تعب التنقل من ولاية لأخرى كلما احتاج لشراء الدواء ، إضافة لتخفيف من ثقل التكاليف التي تزيد من عنائه، و السرعة للحصول على التعويضات ، التي كانت تستغرق وقتا طويلا و الانتظار لساعات بل لأيام في بعض الأحيان في حالة ما إذا كانت الدواء يحتاج لخبرة طبية، و هو الأمر الذي لقي استحسان أفراد المجتمع.

كما عملت الدولة على إحداث مركز احتياطي لتعزيز و تدعيم مركز الشخصية الذي يحتل الصدارة، و ذلك لتفادي أي اختلال أو تأخر في تأدية و تلبية خدمات المؤمن له في حالة تعطل المركز الأول . كما يسهر المركز من خلال تأدية وظائفه على ضمان الحماية و تأمين جل المعطيات التي تخزن بصفة مستمرة و انتظام كل يوم. إلى جانب تأمين معطيات القاعدة المركزية (الشبكة المعلوماتية المدعمة بالألياف البصرية و مختلف المعطيات التي ترسل مباشرة عبر الشبكة المعلوماتية الداخلية للصندوق الوطني للضمان. كما تم إدخال المعلومات المتعلقة بالمؤمن له ،

و ذوى الحقوق و تلك الخاصة بالمهنيين، إلى جانب الجزاءات المقررة لمستعملي البطاقة.⁴⁶

46 - قانون رقم 01-08 مؤرخ في 23 يناير 2008 يعدل و يتمم القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية ، عدد 04.

يعتبر القانون رقم 08-01 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية أهم النصوص الذي تضمن أحكام تتعلق بكيفية استعمال البطاقة الى جانب تقرير المسؤولية الجزائية لمرتكبي المخالفات. وقد تم تحديد فترة ثلاثة سنوات (03) لتطبيق القانون بصفة تدريجية ، و تركت بعض الأمور للتنظيم كتحديد تسمية البطاقة، و مضمونها، و طرق الحصول عليها و كيفية استعمالها من قبل المؤمن له و مهني الصحة من أطباء و صيادلة و مخابر التحاليل الطبية و المستشفيات ، و الأطباء المستشارين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و مختلف أعوان الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، كما تضمن القانون جملة من التدابير الخاصة بطرق تجديد البطاقة و تحيينها و تعويضها في حالة الضياع. ذلك ما تجسد بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 18 أفريل 2010 ، المحدد لمضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا و المفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج و لمهني الصحة و شروط تسليمها و استعمالها و تجديدها.⁴⁷

يشترط للحصول على بطاقة الشفاء ضرورة تقديم لمركز الدفع ملف كامل يشمل الوثائق التالية: نسخة مطابقة لبطاقة التعريف الوطنية، و صورتين شمستين ،بالإضافة لنسخة من فصيلة الدم. تتضمن بطاقة الشفاء معلومات هامة منها الإدارية و الطبية، و تتخذ عدة صور.

3.: محتوى بطاقة الشفاء :

بالرجوع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-116 يتضح أهم المعلومات الواجب توافرها في بطاقة الشفاء سواء كانت فردية أو عائلية ، تتمثل في المعلومات الإدارية و الطبية، و أخرى تتعلق بطبيعة التعويض⁴⁸ ، إلى جانب وجود ثلاثة أنواع من البطاقة.

47 - مرسوم تنفيذي رقم 10-116 مؤرخ في 18 أفريل 2010 ، يحدد مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا و المفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج و لمهني الصحة و شروط تسليمها و استعمالها و تجديدها، الجريدة الرسمية، عدد 26.

48 - المواد 8 و 9 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

تسمح المعطيات المرئية المدرجة في البطاقة و تلك المخزنة في التركيبة الالكترونية بالتكفل بمختلف الأداءات الطبية المقدمة للمؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق.⁴⁹

1-المعلومات الإدارية: تتمثل في تلك الخاصة بالحق في أداءات الضمان الاجتماعي، منها رقم تسجيل المؤمن له اجتماعيا، تاريخ الميلاد اسمه و لقبه باللغة العربية و الفرنسية ، تاريخ الميلاد مع الإشارة الى حرف (I) الذي يشير للطابع الفردي للبطاقة، إلى جانب الإشارة للرقم التسلسلي على ظهر البطاقة ، و رقم الطبعة، مدة صلاحيتها، و معلومات خاصة بكل مستفيد من البطاقة ذوى الحقوق الاسم و اللقب و الترتيب ، و مفاتيح حماية المعطيات التي تساعد للوصول للمعطيات المعطيات المخزنة، و مفاتيح التوقيع و التوقيع الالكتروني⁵⁰، و الرمز السري .

تجدر الإشارة إلى حق المؤمن الاطلاع على المعلومات الواردة في البطاقة ، وتعيينها⁵¹ و إدخال التغييرات اللازمة لدى مصلحة الضمان الاجتماعي في حالة الإغفال، أو تغيير للحالة العائلية أو الصحية، عن طريق تقديم المستندات الثبوتية، قد تكون إدارية أو طبية . الى جانب إمكانية تجديد البطاقة بعد انتهاء مدة الصلاحية، من خلال تقديم شهادة عمل تثبت أن وضعية العامل لم تتغير⁵² ، أي عدم انقطاع علاقة العمل بسبب الاستقالة ، أو غير ذلك.

49 - قانون رقم 83-11 ، مؤرخ في 2 جويلية 1983 ، و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية ، عدد28 المعدل و المتمم بمقتضى القانون رقم 15-05 مؤرخ في 01 نوفمبر 2015 ، الجريدة الرسمية ، عدد07.

50 - يتمثل التوقيع الالكتروني في العديد من الضوابط و الإجراءات التقنية التي من شأنها أن تساعد على تحديد شخصية من تعينه هذه الإجراءات ، و قبوله لمحتوى التصرفات محل التوقيع.

لم يعرف المشرع الجزائري للتوقيع الالكتروني ، واقتصره على الإمضاء فقط ، تطبيقا لنص المادة327 من القانون المدني . بينما ذهب المشرع المصري للقول بإمكانية التوقيع بمختلف الأشكال ،منها الإمضاء أو بالخطم أو ببصمة الأصابع . و يشمل الإمضاء الاسم الكامل أو المختصر لمن يصدر منه الإمضاء، كما يتضمن أي إشارة خطية يتم اختيارها من قبل صاحبها بإرادته المنفردة للتعبير عن صدور المحرر منه و التصديق و الموافقة على مضمونه مع الالتزام به.

بودالى محمد، التوقيع الالكتروني ، مجلة إدارة تصدر عن المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، عدد26، 2003، ص52.

- قانون رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، يتضمن القانون المدني ، الجريدة الرسمية ، عدد 78.

51 - المادتان 25 و 26 من القانون رقم 10-116.

52 - المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

نظرا لأهمية بطاقة الشفاء ، كونها إحدى الوسائل الهامة الالكترونية التي تسمح بإثبات صفة المؤمن ، حرص المشرع على تقرير جملة من التدابير الجزائية التي تكفل الحماية، و من ثم يقع على عاتق المؤمن في حالة الضياع أو السرقة التبليغ الفوري لدى مصالح الضمان الاجتماعي ، تفاديا لسوء الاستعمال. و في هذا الصدد ميز المشرع بين حالتين⁵³، حالة إذا كان سبب الضياع أو السرقة أو الإتلاف خارج عن إرادة و نطاق المؤمن ، فهنا تجدد البطاقة مجانا، أما إذا كان تدخل و يد للمؤمن في حصول السرقة أو الضياع ، يتم تسليم نسخة من البطاقة مقابل دفع تكلفة الاستنساخ تطبيقا لنص المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

2.المعلومات الطبية: تتعلق بالمؤمن له اجتماعيا، فصيلة الدم، رمز المرض أو الأمراض التي تخول له نسبة معينة من التعويضات ،أو التعويض الكامل، و الفحوصات التي قام بها مع تحديد تاريخها، و المعلومات الخاصة بالأعمال الطبية المعوضة ، رمز الطبيب الذي قدم العلاج ، بالإضافة للمعلومات تتعلق بالفاتورة ، تاريخها، المجموع الاجمالي للأداء المقدمة، و طبيعة المرض مزمن أو طويل المدة ,وحالات الاستعجال.

3.المعلومات الخاصة بالحق في التعويض: اشترط القانون للحصول على التعويضات ضرورة تحديد نوعية و طبيعة الأداءات التي يمكن لذوى الحقوق الاستفادة منها، وتاريخ نهاية الحق من الاستفادة، دون إغفال نسبة التعويضات.⁵⁴ و هيئة الانتساب أي الضمان الاجتماعي الذي ينتسب إليه ، و الصنف و معلومات حول الهيئة المستخدمة ، و مداخل المؤمن له اجتماعيا.

1.3.أنواع بطاقة الشفاء:

بالرجوع لأحكام القانون رقم 10-116 ، نص على نوعين من البطاقة و المعلومات الواجب توافرها فيها، و هي:

1.البطاقة العائلية:

تشمل البطاقة العائلية كل معلومات دقيقة تتعلق بالمؤمن و ذوى الحقوق، أي كل فرد من أفراد العائلة الذين لهم حق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي. -بطاقة ذوى الحقوق الخاصة بالعائلة: يمنح هذا النوع من البطاقة للعائلة التي يكون عدد أفراد المستفيدين من الخدمات أكثر من ستة(06) بالإضافة الى المؤمن له اجتماعيا.

53 المادتان 22و23 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

54 - المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116

2. البطاقة الشخصية:

يشترط منح البطاقة الشخصية ضرورة توفر شرطين أساسيين :

أ- إذا كان المريض مصاب بمرض مزمن،

ب- ضرورة أن يقيم كل من المؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق في مناطق مختلفة.

تسمح بطاقة الشفاء من تحديد هوية المؤمن، إمضائه و ذوى الحقوق، كما تعمل على حفظ مختلف البيانات الإدارية كنسبة الاستفادة من التعويض، و رمز المرض الذي يخول حق الاستفادة من التعويض 100 % تطبيقا لأحكام القانون المتعلق بالتأمينات لسنة 1983. إلى جانب العمليات القابلة للتعويض، و المعلومات الطبية و التقنية الخاصة بالعملية التي قام بها الاخصائي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن المدونة الواردة في القانون لقائمة الأمراض التي تستحق التعويض مائة بالمائة حصرية جدا ، بحيث يوجد العديد من الأمراض التي تستدعى استعمال أدوية مكلفة جدا للمؤمن له اجتماعيا ، و غير مقرر في المدونة نذكر على سبيل المثال الأشخاص الذين يعانون من مرض هشاشة العظام، و المجربون بتناول الدواء باستمرار تفاديا للآثار المترتبة عن المرض في حالة عدم تناول الدواء، مما يثقل كاهل المؤمن ، و يجد نفسه أمام أمرين إما تحمل التكاليف تفاديا لتدهور صحته إذا كان ذلك في استطاعته (القدرة المالية) من جهة ، و إلا الاستسلام و عدم اقتناء الدواء لضعف قدرته الشرائية مما يعنى تعريض حياته للخطر من جهة أخرى، بالتالي حتما الموت لبطئ.

ويعد هذا الأمر من المشاكل العويصة التي يتعرض لها المؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق، بحيث توجد العديد من الأمراض غير المشمولة بتدابير القانون ، و على الرغم من التعديلات التي أدخلت في سنة 2015 ، إلا أن هذا الأمر لم يؤخذ بعين الاعتبار ، و من ثم مازال المؤمن له اجتماعيا يعاني صعوبات لاقتناء الدواء الباهظ التكاليف و المعوض بنسبة ضئيلة جدا. الى جانب تحديد سقف معين للتعويض و المقدرب3000 دج كل ثلاثة أشهر ، أي يحق للمؤمن له اجتماعيا استعمال بطاقة الشفاء واقتناء الدواء المسجل في الوصفة الطبية لدى أي صيدلية مهما كان مكان تواجدها إذا كان مبلغها لا يتعدى 3000 دج ، و في حالة إذا ما تجاوزت الوصفة السقف المحدد يقوم المؤمن بدفع الفرق المقرر. لا يسرى و لا يمتد هذا السقف لذوى الأمراض المزمنة، و الفئة الأشخاص الذين تجاوزوا سن سبعين سنة فلهم اقتناء الدواء متى استدعت الحاجة لذلك.

ما يمكن تسجيله أن تحديد هذا السقف أدى بالمستهلك إلى التفريط في شراء الدواء حتى إذا لم تستدعى الضرورة لذلك ، لكونه على علم بأنه يمكن اللجوء إلى استعمال البطاقة في الحدود المرسومة، مما أدى لارتفاع فاتورة شراء الدواء من قبل الدولة.

مما لاشك فيه أن هذا التوجه و السلوك يعبر عن تدنى الوعي الحسي لأفراد المجتمع، مما يتطلب ضرورة إعداد دورات تحسيسية بأهمية المنظومة الاجتماعية ، و النتائج المترتبة على الاستعمال للاعقلاني للدواء، سواء تعلق الأمر بالمستهلك أو الدولة التي تصرف مبالغ باهظة لتلبية احتياجات المجتمع.

2.3. التنظيم الهيكلي لبطاقة الشفاء :

يضم نظام بطاقة الشفاء هياكل تقنية و المتمثلة فيما يلي:

1-بطاقة المؤمن: تعد بطاقة المؤمن بطاقة منجزة و مطابقة لمقاييس ازو 7810-7816، و هي من البلاستيك المقوى ، و تسمح باستعمال الرمز السري ، و قدرة استيعابها تصل الى 32 كيلوبايت، و هي قابلة للنظام البيني من خلال نظام تسيير البيانات، الى جانب مرونتها و قوة تأمين حفظ البيانات.

2-مفتاح ممتهي الصحة: يتولى صندوق الضمان الاجتماعي إصدار مفتاح ممتهي الصحة، الذي يتضمن مختلف المعلومات الخاصة بالممتهين ، الاسم، رقم التسجيل ،و مكان مزاولة النشاط ، إضافة لوضعهم إزاء هيئة الضمان ، أي وجود علاقة تعاقدية أم لا.

تسمح هذه المفاتيح بإعداد الفواتير الالكترونية و توقيعها من قبل الصيادلة⁵⁵، أو مختلف مقدمي العلاج، من خلال تشغيل البرامج، و الاطلاع على المعلومات و البيانات الحزنة ببطاقة الشفاء، كما تساعد المهني على القيام بعملية تشفير الوصفات الطبية بشكل دقيق واستخراج حصص الفواتير المتكفلة بها من قبل هيئة الضمان الاجتماعي مما يوفر على المؤمن مدة الانتظار.

يكتسي **المفتاح** أهمية قصوى ، حيث يسمح بالتحصيل على مختلف البرامج و المعلومات المخزنة في بطاقة الشفاء، يتم تسليم المفتاح لمهني الصحة clé usb تشمل على معلومات تتعلق بالمؤمن منها، هويته المهنة ، الاسم و اللقب و الرقم الاستدلالي ، و رمز مركز الدفع والملحق به ، والرقم التسلسلي

55 - المادة 33 من القانون رقم 10-116.

يتم إدراج ضمن المفتاح الالكتروني تركيبة الكترونية يطلق عليها اسم "الدارة المصغرة" و تحتوى على معلومات إدارية و أخرى تتعلق بكيفية استعمال و المفاتيح و ضمانها.

المادتان 28 و 29 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

للمفتاح الإلكتروني، و الرمز السري (رقم التعريف الشخصي)⁵⁶، ومكان مزاولة النشاط بالإضافة لمفاتيح التوقيع و التوثيق. تسلم المفاتيح الإلكترونية مجاناً من طرف هيئة الضمان الاجتماعي لمقدمي العلاج أو هياكل العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج. الذين يقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ عليها ، و في حالة ضياعها أو سرقتها أو إتلافها تسلم لهم نسخة من المفاتيح مقابل دفع تكلفة الاستنساخ.⁵⁷ كما تضع هيئة الضمان الاجتماعي وسائل تقنية تسمح بتنفيذ جهاز إعداد و تشفير وتدقيق و توقيع و إرسال مؤمن للفواتير الإلكترونية، طبقاً لتشريع و التنظيم المعمول بهما.

كما تسهر على المسك الجيد و التحيين المستمر لبطاقات الشفاء (حصر البطاقات الصالحة، و عدد الملغاة..) و المفاتيح الإلكترونية لمختلف المتدخلين في العملية ، والعمل على ضمان نشرها و توسيعها على كل مستعملي نظام الشفاء.⁵⁸

3-قارئ بطاقة الشفاء: يسمح جهاز قارئ البطاقة الإلكترونية بقراءة البطاقة و الاطلاع على مختلف المعلومات و المخزنة بها.

تعتبر بطاقة الشفاء محرر الكتروني يسمح بإثبات صفة المؤمن له اجتماعياً، و صالحة للاستعمال على مستوى التراب الوطني، و ذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم 01/08. نظراً للمكانة التي يحتلها التوقيع الإلكتروني في المنظومة القانونية و أهميتها لتوفير الحماية الفعالة و الأمان لتسيير مصالح مختلف مستعمليها حرص المشرع الجزائري على تعريف التوقيع الإلكتروني في العديد من النصوص القانونية ، منها المرسوم التنفيذي⁵⁹ رقم 07-162 لاسيما مادته 3 التي نصت على : التوقيع الإلكتروني هو معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من الأمر رقم 75-58 من القانون المدني."

56 - المادة 31 من القانون رقم 10-116 .

57 - المادتان 35 و 37 من القانون رقم 10-116.

58 - المادتان 42 و 44 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

59 - مرسوم تنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 مايو 2007 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 مؤرخ في 09 مايو 2001 ، و المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية على مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية ، الجريدة الرسمية، عدد 37.

كما عرف أيضا بتلك البيانات في شكل الإلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة و توثيق.⁶⁰

لم تتوقف مجهودات الدولة لضمان و تقرير الحماية الاجتماعية، بل امتدت بمقتضى قانون المالية لسنة 2015 لتقرير إجراءات استثنائية و تسهيلات للعمال غير الأجراء سمحت لهم بتسديد اشتراكاتهم بالتقسيط مع الإعفاء الكلي للزيادات و عقوبات التأخير بشرط أن يتم دفع اشتراكات سنة 2015 قبل أول أفريل 2016، الأمر الذي مكن الدولة من استرجاع المستحقات .

4. الجزاءات المقررة لجريمة الغش الإلكتروني (بطاقة الشفاء) :

مما لا شك فيه أنه من نتائج العولمة نواحي ايجابية حيث أدى التطور التكنولوجي لتسهيل عمليات التبادل أيا كانت و فترة وجيزة و بسرعة فائقة ،مما وفر عناء الانتظار و قلص قيمة التكاليف ، و تلبية مختلف الرغبات مهما ابتعدت المسافة بين طالبي التكفل بالحاجيات المختلفة، إلا أن ذلك لم يسلم من المساوئ بحيث برزت جرائم عديدة حديثة لم تكن معروفة من قبل ،منها الجريمة الإلكترونية. لقد انتشرت الجريمة الإلكترونية⁶¹ بشكل مفرغ واستفحلت في العالم ، التي تعذر عنها التصدي لها ، بالتالي حاولت السلطات منها الجزائرية تأطير ذلك للحد من الآثار المترتبة عن تلك العملية ، التي تمس مباشرة المستهلك الذي يبقى دائما الطرف الضعيف و الذي يحتاج للحماية.

لقد سعى المشرع الجزائري لوضع منظومة قانونية وقائية تضمن الحماية من الجرائم ذات الاستعمال التكنولوجي⁶²، و من ثم تم تقرير جزاءات صارمة على مستعملي بطاقة الشفاء ، ويستوي الأمر سواء كان مرتكب الجريمة شخص طبيعي حامل البطاقة أو ذوى الحقوق ،أو من قبل شخص معنوي ، مستخدم في الصحة ، كالمستشفيات الصيدالة... تتراوح العقوبة المسلطة على مرتكب الجريمة منها تلك

60 - المادة 2 من القانون رقم 15-04، مؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني و التصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية ، عدد 06.

61 -قانون رقم 15-04 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 66-156 مؤرخ في 08 جوان 1966 ، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، عدد 46 لسنة 1966 و عدد 71 لسنة 2004.

62 -قانون رقم 09-04 مؤرخ في 05 أوت 2009 ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و مكافحتها ، الجريدة الرسمية، عدد 47.

المنصوص عليها في قانون التأمينات إلى جانب تلك المكرسة في قانون العقوبات⁶³ و تتمثل في الحبس و الغرامة المالية إذا تعلق الأمر بشخص طبيعي ، أما بالنسبة للشخص المعنوي لكونه لا يمكن تطبيق عقوبة الحبس عليه ، يقتصر الجزاء على فرض غرامة مالية قد تصل لخمس مرات المبلغ المفروض على الشخص الطبيعي، الذي تتفاوت تبعاً لنوعية و خطورة الجريمة، و ذلك تطبيقاً لنص المادة 51 من القانون رقم 04-15 المعدل و المتمم.

1.4. الجزاءات المقررة للشخص الطبيعي:

لقد تم تقرير في القانون رقم 08-01 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية لاسيما في مادته 93 مكرر 1 و 2 و 3 و 4 العديد من الأفعال التي تشكل جريمة معاقب عليها، و تتمثل فيما يلي:

1- كل عملية تسلم أو استلام بنية الاستعمال غير المشروع للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعياً أو المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو المفتاح الالكتروني لمهني الصحة⁶⁴. يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى خمسة (05) سنوات بالإضافة لغرامة تتراوح ما بين 100.000 دج إلى 200.000 دج.

2- قيام الشخص باستعمال الغش قصد التعديل الكلي أو الجزئي للمعطيات التقنية، أو البيانات و المعطيات الإدارية المدرجة بالبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعياً أو في المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج

⁶³ - قانون رقم 04-15 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004 .

تعرف العقوبة على أنها جزاء يتم توقيعه باسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة. وتتميز بالخصائص التالية:

- **شرعية العقوبة:** خضوع العقوبة لمبدأ الشرعية " لا عقوبة بغير قانون . " و **شخصية العقوبة:** توقع العقوبة على مرتكب الجريمة أو المشارك فيها، و لا يمكن أن تمتد الى الغير مهما كانت الصلة التي تربطه بهم.

- **عدالة العقوبة:** يقتضى المبدأ تطبيق العقوبة على من تقرر الجزاء لذلك ، و لكن قد تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية و حالة الجاني لتخفيف العقوبة.

تهدف العقوبة لتحقيق جملة من الأهداف ، منها الردع العام و الخاص و التأهيل.

بوسقبة أحسن ، المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام و في المواد الجرمية بوجه خاص، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001، ص. 240 و 241.

⁶⁴ - المادة 93 مكرر 2 من القانون رقم 04-15.

أو في المفتاح الالكتروني لمهني الصحة. يعاقب بالحبس لمدة سنتين(02) إلى خمسة (05) سنوات و بغرامة⁶⁵ تتراوح ما بين 500.000 دج الى 1.000.000 دج.

3- كل عملية نسخ أو تعديل بطرق غير مشروعة للبرمجيات التي تسمح بالوصول أو باستعمال المعطيات الموجودة بالبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا أو في المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو لمهني الصحة، تسلب عليه عقوبة الحبس من سنتين(02) إلى خمسة(05) سنوات ، و غرامة مالية من 500.000 دج إلى 1000.000 دج.

4- كل عملية نسخ أو صناعة أو حيازة أو توزيع بطريقة غير قانونية للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا أو المفتاح الالكتروني لمهني الصحة أو لهيكل العلاج، يعاقب بسنتين الى خمسة سنوات حبس ، إضافة لغرامة⁶⁶ تقدر و تتراوح ما بين 500.000 دج و 5000.000 دج.

ما يمكن تسجيله على هذه المادة(93) أنها كرسست في كل الأفعال عقوبة الحبس من سنتين إلى خمسة سنوات ، إلا أن الأمر يختلف فيما يتعلق بالغرامة ، التي تتصاعد بشكل تدريجي بالنظر لخطورة الفعل المرتكب. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حرص المشرع على توقيع العقوبات المقررة في قانون العقوبات في حالة المساس بمختلف الأنظمة المطبقة على المعاملات الالكترونية، و من ثم يعاقب مرتكبي الجريمة بعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة و بغرامة تتراوح ما بين 50.000 دج إلى 100.000 دج . و في حالة حذف المعطيات أو تغييرها كلياً أو جزئياً تتضاعف العقوبة، أما إذا ترتب عن العملية غير المشروعة تخريب لنظام الاستعمال و الاستغلال ، فيعاقب الفاعل بعقوبة الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين (02) و بغرامة تقدر من 50.000 دج الى 150.000 دج.⁶⁷

4. 2. الجزاءات المقررة للشخص المعنوي:

لقد كان موضوع مساءلة الشخص المعنوي جزائياً عن الأفعال المرتكبة و التي تؤدي لإحداث ضرر بالغير من بين المواضيع التي شددت اهتمامات السلطة ، لذلك حرص المشرع الجزائري على تقرير و تكريس ذلك صراحة في العديد من النصوص القانونية ، خاصة كل من القانون رقم 04-15 المعدل و المتمم لقانون العقوبات، و القانون رقم 08-01 ، الذي حدد المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية

⁶⁵ - المادة 93 مكرر 3 من القانون رقم 04-15.

⁶⁶ - المادة 93 مكرر 4 من القانون رقم 04-15.

⁶⁷ - المادة 394 من القانون رقم 04-15 المتضمن قانون العقوبات.

التي ترتكب أفعال متصلة بالبطاقة الالكترونية تكيف بجرائم⁶⁸ تستوجب توقيع عقوبات مقرر قانونا،
و تتمثل فيما يلي:

1- كل عملية تتعلق بإدخال تعديلات جزئية أو كلية ،أو حذف للمعطيات التقنية أو الإدارية المدرجة في البطاقة الالكترونية (بطاقة الشفا)، للمؤمن له اجتماعيا أو في المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو في المفتاح الالكتروني لمهني الصحة. فيعاقب بغرامة تساوي خمسة (05) مرات المبلغ المقرر للشخص الطبيعى ، و المحددة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج.

2- كل من يقوم باستنساخ أو صنع ،أو حيازة أو توزيع بطرق غير مشروعة للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعي أو للمفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو المفتاح الالكتروني لمهني الصحة، يعاقب بغرامة تقدر خمس مرات المبلغ المفروض على الشخص الطبيعى، أي من 500.000 دج إلى 5000.000 دج مضروب في عدد 05.

إضافة إلى مبلغ الغرامة المقرر يمكن اتخاذ تدابير أخرى كعقوبة تكميلية و ردعية تتمثل في المصادرة لمختلف الأجهزة و الوسائل التي استعملت لارتكاب الجريمة، إلى جانب غلق المحل في حالة علم صاحب المحل بذلك⁶⁹. ما يمكن استنتاجه من خلال نص المواد السالفة الذكر ،أنه إذا كان مبلغ الغرامات لا يؤثر على ذمة الشخص المعنوي ، إلا أن عملية المصادرة و الغلق الذي لم تحدد مدته ، و إنما ترك الأمر للسلطة التقديرية للقاضي الذي يقرر ذلك تبعا لدرجة خطورة الفعل ، و هو ما يعد عقاب ردعي ذو طابع معنوي ، من شأنه أن يؤثر لا محالة على سمعة المؤسسة ووجودها مما يعنى موتها البطئ، إلى جانب الخسائر المادية التي قد تتحملها في حالة الغلق، و هو الأمر الذي أصاب فيه المشرع.

خاتمة : خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بروز أهمية نظام الشفاء الذي يعد العمود الفقري لكل مجتمع ، نظرا لتعلقه بصحة و سلامة أفراد المجتمع دون تمييز، و من ثم فهو نظام شامل ، يضم أدوات تقنية و دقيقة منها المفاتيح , البرامج و قارئات البطاقة.

⁶⁸ - المادة 93 مكرر 5 من القانون رقم 01-08.

⁶⁹ - المادة 93 مكرر 6 من القانون رقم 01-08.

2- نظام ذو أبعاد اقتصادية و اجتماعية، حيث سمح على تدعيم الاتصال الفعال و تقوية التعاون بين هيئات الضمان الاجتماعي و المؤمن له اجتماعيا و المتدخلين كالصيادلة لضمان الحصول على المعلومات الضرورية و المحددة في الوقت المناسب.

3- نظام سمح من الناحية الاقتصادية بتوفير الوقت اللازم و الكافي لعملية برمجة و إعداد و تصميم النظام على أسس سليمة و ناجعة. مما يبعث الاطمئنان في نفس المؤمن و توثيق العلاقة و الصلة بينه و بين الإدارة.

4- إن عصره قطاع الضمان الاجتماعي جعل نظام الشفاء ذو أبعاد مختلفة، حيث عمل على توفير أكبر قدر من الحماية لمختلف الشرائح الاجتماعية، من عمال أجراء و غير الأجراء، و طلبة و بطالين و غيرهم. و تتدخل عدة أطراف في العلاقة التعاقدية من مصالح الضمان الاجتماعي بمحاكمه المتعددة و المختلفة ، و صيادلة و مهني الصحة الذين يسهرون على إنجاح العملية ، و تقديم الخدمات للمؤمن له اجتماعيا في فترة قصيرة جدا.

5- يعد نظام سمح بتوفير الجهد عبر مختلف المراحل المتبعة، ما أدى إلى تدريب الموظفين و العمال و تحسين طريقة العمل بما يضمن تحقيق المردودية و الفعالية في الأداء.

6- الانقطاع المتكرر لخدمات الانترنت أثر بشكل مباشر على الخدمات المقدمة، و تعطيل مصالح الأفراد و الإدارة.

7- وجود مدونة للأدوية تعود لسنة 1966 غير محينة ، و غير شاملة للأدوية مستعملة ضد أمراض برزت مؤخرا بسبب المواد المستهلكة من قبل الأشخاص و المعروضة في السوق دون احترام الشروط القانونية و المقاييس المعمول بها مثل المقادير ، و نسب المواد المضافة منها الملونات و المحسنات.

8- وجود و توسيع قائمة الأدوية غير المشمولة بالتعويض ، و من ثم يجد المؤمن نفسه يدفع الفارق بين مبلغ الفاتورة و السعر المرجعي للتعويض و هو مبلغ قد يصل في بعض الأحيان إلى ضعف الفاتورة، قد لا يقوى الفرد عليه نظرا لضعف قدرته الشرائية.

9- عدم ثقة الأفراد في جدوى و فعالية نظام الشفاء، كونه يؤدي لتقل أعبائهم من خلال تحمل دفع سعر أدوية وصفت لهم دون أن يحق لهم تعويضها.

10- ارتفاع فاتورة الدواء و عدم الاقتصاد في النفقات بسبب قدوم الأشخاص على الاستهلاك المفرط للدواء نظرا لوجود سقف محدد لشراء الدواء و هو ثلاثة (3000) دج كل ثلاثة أشهر.

11- لقد سمح نظام الشفاء بتطوير و تنمية العنصر البشرى.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها توصى هذه الدراسة بما يلي:

على الرغم من أهمية نظام الشفاء كونه يعمل على ضمان المعطيات القاعدية و تلك المخزنة فى البطاقة الالكترونية،و الذي سمح للمؤمن للحصول على التعويضات النقدية و المعنوية عبر قطر الوطن ، مهما كانت المسافة التي تفصله عن مكان إقامته و تواجد المصلحة المقدمة للعلاج، الا أن ذلك لم يخلو من المساوئ لذلك يتطلب الأمر ما يلي :

1- ضرورة مراجعة النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعى،

2- إعداد مدونة محكمة لقائمة المواد الخاصة ببعض الأمراض المزمنة التي تمس فئة معينة يقل سنها عن 70 سنة ، لكون الأدوية مكلفة جدا و غير معوضة.

3-إعادة النظر بالارتفاع للسقف المحدد للحصول على التعويض و هو ثلاثة (3000)دج.

4-ضرورة إعادة النظر في عملية البرمجة و تفادى انقطاع الانترنت، التي تؤثر على الخدمات.

5- ضرورة اعداد برنامج يسمح بإعلام المؤمن له اجتماعيا بتواريخ انتهاء مدة صلاحية البطاقة الالكترونية.

6- تقريب الادارة أكثر من المواطن من خلال تبسيط أكثر للاجراءات ،مما يؤدي الى توثيق رابطة الاتصال و تفعيل العمل.

تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام

نموذج logit ونموذج الاشارة

Estimating the efficiency of Algerian prudential systems in predicting banking crises using Logit model and reference model

أ.د. حسين بلعجوز أ. هذوقة حسيبة جامعة مسيلة جامعة قسنطينة

Pr .Hocine Beladjouz Hadouga hassiba

Msila University constantine2university Algeria

ملخص:

لقد عرفت نظم الانذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية، فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية، كما أن البنوك الجزائرية هي الأخرى عرفت أزمات مصرفية ، نخص بالذكر أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، والتي خلفت وراءها خسائر على مستوى النظام المالي والمصرفي، من هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على الأنظمة الاحترازية المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية ، وآثارها في تجنب الأزمات المصرفية ، والوصول إلى مقارنة هذه الأنظمة الاحترازية بالأنظمة المعمول بها عالميا.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية ، الأزمات المالية، الأزمات المصرفية، أنظمة الانذار المبكر.

Abstract:

Early warning systems for predicting banking crises have developed considerably in recent years mainly due to the spread of the phenomenon of financial globalization, the world witnessed an increase in financial crises and was affected some countries have crises in other countries, and most economic studies have indicated that crises banking was a common element in most financial crises and was the risk of credit in addition to mismanagement of the main reasons for the failure of banks and the occurrence of crises, where it became different the countries of the world are keen to put in place effective banking control systems to stabilize the financial system and ensure the efficiency of the banking system and adapt to global developments ,Algerian banks have also known bank crises, notably the crisis of the Bank of khalipha and the Commercial Industrial

Bank, which left behind losses on the level of financial and banking system, from this point of view, our study aims at trying to identify the precautionary measures in force Algerian commercial banks, their effects in avoiding banking crises, and the comparison of these prudential systems with the regulations in force globally.

Key words: Commercial Banks, Financial Crises, Banking Crises, Early Warning Systems.

مقدمة:

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، والتوفير لأجل من الأفراد و المشروعات و الإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و الخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وإذا عجزت المصارف عن القيام بالتزاماتها الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرتها على الاستجابة لطلبات المودعين، يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى هذه المصارف، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى، تسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف، و ترفض هذه المصارف منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموه، فمن اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز مزمن في ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة أدت إلى استيعاب نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء خدمات الدين الخارجي إلى اختلال في التوازن الداخلي والذي وجد صداه في ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة للدولة تغذيه وتتغذى عليه بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة، وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على القسط الأكبر من النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث: نظرا للأزمات المصرفية التي عرفت البنوك التجارية الجزائرية، عمل الجهاز المصرفي الجزائري على تطوير خدماته، مواكبة للتطورات التي تعاشها الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة، ويعمل الجهاز المصرفي الجزائري، على خلق أنظمة إنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، خاصة بعد الأزمات التي

عرفتها ومازلت تعرفها المصارف التجارية الجزائرية ، وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تتمثل في
الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى كفاءة الأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات خلال
الفترة الممتدة ما بين 2004-2014؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

- كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج . logit .
- كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج الاشارة.
- أهمية الدراسة: ترجع هذه الأهمية إلى كون الموضوع استعراض لجانبين هما أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ
بالأزمات المصرفية وكفاءة هذه الأنظمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية، حيث يشكل هذين الجانبين
والمؤسسة التي تقوم بهما ، جزء من النشاط التنموي لخدمات الجهاز المصرفي، ويؤمنان شكلا من الاستقرار
الاقتصادي والسياسي الوطني من خلال ضمان حالة الاستقرار بالجهاز المصرفي.
- أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف المستوحاة من هذا الموضوع في النقاط التالية:
- تحديد أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وأهميتها.
- عرض أهم القواعد الاحترازية ومؤشرات وطرق قياس كل قاعدة.
- تقييم الوضع الحالي لأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية ووضع تصور عام عن
الوضع المستقبلي للتنبؤ بالأزمات المصرفية فيها.

تقسيمات الدراسة: تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية.
- مفاهيم عامة حول أنظمة الانذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية.
- تقدير النماذج واستخلاص النتائج.

أولا: مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية:

1_ مفهوم الأزمة المالية : يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا
على مجمل المتغيرات المالية : حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إتمادات الودائع

المصرفية ومعدل الصرف⁷⁰.

2- تعريف الأزمات المصرفية: توجد تعاريف متعددة للأزمات المصرفية، ويمكن تعريفها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبيات الودائع من البنوك التجارية⁷¹، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية⁷².

3- أسباب الأزمات المصرفية: ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوثها يعود إلى عدة عوامل منها⁷³: الاختلالات الهيكلية الكلية، التدفقات الرأس مالية والسياسية النقدية المتبعة⁷⁴، عدم تماثل المعلومات، التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة⁷⁵، التوسع الكبير في الإقراض وانخفاض أسعار الأصول، تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق⁷⁶، التغلغل الحكومي والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها، تحرر مالي غير وقائي⁷⁷، ضعف النظام المجلسي والرقابي والتنظيمي، تشوه الحوافز، سياسات سعر الصرف⁷⁸، خصائص النظام المصرفي⁷⁹.

⁷⁰ إبراهيم، عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009،

ص 13

⁷¹ Taimur, Baigan lain Goldfajin) , "Finnancial market cotagion in the Asian crisis", IMF staff papers, vol 46 N02,1999, p76

⁷² Mannuel, Hinds) , " Economic Effects of Finnancial Crisis ", A world bank pobiy , Desearch woking paper 104 , 1998, p43.

⁷³ Manmohan, skumar et Als) , " Global financial crisis institution vulnerability", IMF working paper WP/00/105,2000, p33

⁷⁴ د سلطان، أبو علي، "كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات"، جريدة المدى، بيروت - لبنان، العدد 01، 2000، ص

13.

⁷⁵ محمد أحمد، عبد العزيز السليمي، "دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات"، جامعة عين الشمس، كلية التجارة،

2006، ص 18.

⁷⁶ د- نبيل، حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، إتحاد المصاريف العربية، لبنان، 2004، ص 14.

⁷⁷ نيفين، الحلواني، "إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004، ص 4.

⁷⁸ عبد المطلب، عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، ط 1، 2009، ص

6 .

⁷⁹ عثمان، بن موسى الشيخ، "السلامة المصرفية"، دار النشر والطباعة، السودان، 2003، ص 11.

ثانيا: مفاهيم عامة حول أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية

سيتم في هذا المحور التعرض إلى مفهوم ودور أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، ثم عرض أهم أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية والتي ستستخدم في الدراسة .

1- مفهوم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية: هي النظم التي تعمل على تقييم وقياس المخاطر في وقت مبكر⁸⁰ ، وذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي ، والقدرة على رصد السلامة المالية ، بوجود مؤشرات التي تستخدم كأساس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي.

2- أهمية ودور نظم الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية: تنبع أهمية وأهداف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، من قيمتها بأنها أداة دائمة و مستمرة للتوجيه و الإنذار و التحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لازمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ مايلزم من سياسات و اجراءات وقائية أو مانعة كما تساعد نظم الإنذار المبكر على مايلي:

ـ وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا و في الموقع.
ـ تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة و الجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية⁸¹.

3 -نظم الانذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية: وسنعرض نظام الانذار اللوجستي، ونموذج الإشارة **3_1-النموذج اللوغارتمي المتعدد المتغيرات :** يستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسة المالية X كمدخلات لحساب احتمال وجود أزمة مالية Y وإخراج النتائج باستخدام منح المقدر اللوجستي، المناسب للإجابة على السؤال "ماهو احتمال حدوث أزمة مصرفية في السنوات t في المرات القادمة"، حيث يربط النموذج اللوغارتمي احتمالية بروز أزمة مصرفية في اتجاه n متغير تفسيري، فاحتمال وقوع

⁸⁰ Berg Andrew, E. Borensztein, G.M. Milesi-Ferretti, and C. Pattillo. "Anticipating Balance of Payments Crises--The Role of Early Warning Systems." IMF Occasional Papers 186 , 1999.

⁸¹ Kaminsky, Graciela and Carmen Reinhart. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems", American Economic Review, 1999,p 89

أزمة مصرفية يأخذ قيمة واحدة من n في مرحلة من الزمن، وتعطى قيمة النموذج اللوغارتمي بالتوزيع السوقي التراكمي لتقييم المعطيات، ومعلم للوقت المناسب لذلك⁸².

3_2- نموذج استخراج الإشارة: وهو نظام غير غير معلمي، يتبع سلسلة زمنية منفرد X قبل وأثناء نوبات الأزمة للرد على السؤال "هل هناك إشارة S لازمة في المستقبل أو لا"، فإذا كان سلوك متغير المدخلات المعرف كمياً شاذ، واستمر في التحرك من السكون إلى نشاط غير طبيعي، هذا سينبأ بحدوث أزمة⁸³.

4- القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر: تتبع البنوك التجارية الجزائرية مجموعة من النظم والقواعد الاحترازية وسنعرض أهمها تتمثل فيما يلي:

4_1- الحد الأدنى لرأس المال البنكي⁸⁴.

4_2- نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال)⁸⁵: ويتم حساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر السوق + التشغيلية + القرض}} \leq 9.5\%$$

4_3- نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الأجل، و تهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة⁸⁶.

ثالثاً: تقدير النماذج واستخلاص النتائج

لتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية ، سنقوم باستخدام نموذج اللوجستي ونموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك سوسيتي جنرال ، ثم تتم المقارنة باستخدام المتغيرات

⁸² Davis, E. Philip and Karim, Dilruba. "Comparing Early Warning Systems for Banking Crises". Journal of Financial Stability, Volume 4, Issue 2, 2008, pp 89 – 120.

⁸³ Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine, Assessing early warning systems: how have they worked in practice? IMF Working Paper, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington, 2004.

⁸⁴ Règlement de la banque d'Algérie n°04-01 du 04/03/2004, article 2

⁸⁵ النظام 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014

⁸⁶ القانون رقم 90-10 ، المادة رقم 93 لبنك الجزائر

المالية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري لتقدير كفاءة أنظمة الإنذار الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية .

1_صياغة نموذج logit:

وقمنا بإجراء الانحدار الاحتمالي للفترة 2004-2014 وفق النموذج الذي يأخذ الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Log_e L = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T [(Y_{it} \log_e F(\beta' X_{it})) + (1 - Y_{it}) \log_e (1 - F(\beta' X_{it}))]$$

وقمنا بإجراء الانحدار على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المتغيرات المستقلة التالية:

GDP: يمثل معدل الناتج المحلي اجمالي TCA : يمثل نسبة القروض الى الاصول

TOT: يمثل معدل التبادل التجاري PROV: يمثل نسبة المخصصات الى الاصول

FSG: يمثل نسبة الفائض المالي FPRP: يمثل معدل الاحتياطي المالي

INF: يمثل معدل التضخم

TCN: يمثل معدل الصرف

1_1 _ تطبيق نموذج اللوجستي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

فيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014، ومن خلال استخدام برنامج spss توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (1) يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجستي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FCG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0

Moyenne	1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne	.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode	.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	.091000 ^a
Ecart type	.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance	.420	15,042	.105	.007
Plage	2.4480000	13.7300000	1.1620000	.3210000
Minimum	.5410000	66.8300000	-.9790000	.0910000
Maximum	2.9890000	80.5600000	.1830000	.2300000
Somme	17.9010000	812.4900000	-.6610000	1.4260000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

	INF	TCA	PROV	FPRP
N Valide	11	11	11	11

	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.019090	.037363	.446818	.003090
Erreur standard de la moyenne		.6093893	.002233	.110506	.000475
Médiane		3.560000	.035000	.650000	.003000
Mode		1.640000	.030000	.009000	.003000
Ecart type		2.021115	.007406	.366508	.001578
Variance		.803	.385	.613	.261
Plage		4,085	,000	,134	,000
Minimum		7.260000	.021000	.861000	.005000
Maximum		1.640000	.029000	.009000	.001000
Somme		8.900000	.050000	.870000	.006000
Percentiles	25	44.21000	.411000	4.91500	.034000
	50	2.530000	.030000	.080000	.002000
	75	3.560000	.035000	.650000	.003000
		4.800000	.045000	.780000	.004000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS

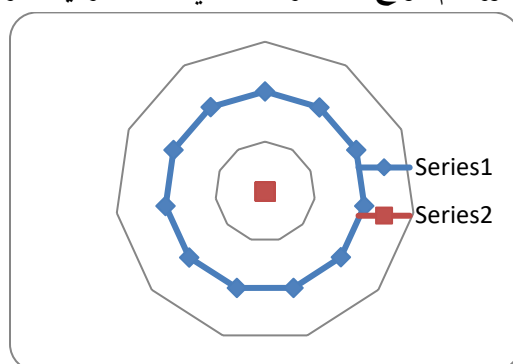
الجدول رقم (2) يمثل نتائج تقدير نموذج **logit**

		Estimated Equation	Constant
Probability		Dep=0	Dep=1
Dep=2	Dep=3	P(Dep=1)<=C	
		0	10
12			

		P(Dep=1)>C	10	0
0	12	Total Correct		
		% crisis	14.67 %	17.6%
		% Incrisis		17.6%
14.67 %		Percent Gain	176	

$$c = \leq 0.5$$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS
شكل رقم (1) يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك بدر في الفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS
من الشكل أعلاه وحسب نموذج الانحدار اللوجستي فإن فترات 2004، 2005، 2006 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية وهذا ما تم تأكيده، فحسب نموذج اللوجستي فإن بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية في السنوات 2007، 2008، 2009، 2010 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها ليعرف بعد ذلك بنك البدر فترات أخرى لبداية أزمة مصرفية خلال سنوات 2011، 2012، 2013 ثم ليعود بنك البدر الدخول في فترات الأزمة المصرفية لنفس المسببات السابقة الذكر، وعلى العموم يمكن القول إن بنك البدر عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي

2_1_ تطبيق النموذج اللوجستي على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014، ومن خلال نموذج spss توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (3) يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجستي

Fréquences

		Statistiques			
		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		.420	15,042	,105	,007
Asymétrie		,621	,136	-2,653	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000

Somme		17.901000	812.490000	- .6610000	1.426000
Percentiles	25	1.2010000	71.180000	- .0580000	.1010000
	50	1.5560000	72.850000	- .0130000	.1260000
	75	2.0140000	78.100000	.1270000	.1930000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.12350000	.00849364	.01694545
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.055562209	.001916470	.005610548
Médiane		3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
Mode		1.640000 ^a	.015000 ^a	.011000 ^a	.000000 ^a
Ecart type		2.021115803	.184279000	.006356213	.018608082
Variance		4,085	,034	,000	,000
Asymétrie		1,405	2,923	,039	,861
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		7.260000	.644000	.017100	.050000
Minimum		1.640000	.015000	.000900	.000000
Maximum		8.900000	.659000	.018000	.050000
Somme		44.210000	1.358500	.093430	.186400
Percentiles	25	2.53000000	.03900000	.00290000	.00410000
	50	3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
	75	4.80000000	.13200000	.01400000	.03700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4) يمثل نتائج تقدير نموذج logit

Estimated Equation

Constant Probability

Dep=0

Dep=1

Dep=2

Dep=3

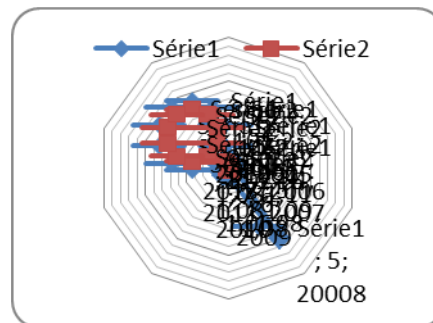
0	P(Dep=1)<=C	0	28	0
0	P(Dep=1)>C	28	0	0
	Total			
	Correct			
	% crisis	0%	6.28 %	
	% Incrisis	6.28 %	0%	
	Percent Gain			

$$c = \underline{\underline{\geq}}:0.5$$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (2) يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال في الفترة 2004-

2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه عرفت قيم نموذج الاحتمالي لوجيستي قيما مساوية للواحد طيلة فترة الدراسة، وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال وترجع هذه القيم إلى التحسن الطفيف الذي تعرفه المتغيرات المالية لنموذج الانحدار الاحتمالي وهذا على مستوى البنك ، إلى انه وحسب نموذج الاحتمال اللوجيستي فهذه القيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

2- صياغة نموذج الإشارة: قمنا بإجراء نموذج الإشارة على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المؤشرات وهي :

متغير الاقتصاد الكلي: معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP ، و**متغير مالي:** نسبة القروض إلى مجموع الأصول TCA و قد طبقنا عتبة % 75 في حالة ارتفاع قيمة المؤشر و عتبة % 25 في حالة انخفاض قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة 2004-2014

2_1-تطبيق نموذج الإشارة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-

2014

الجدول رقم (5) يمثل تقدير معطيات نموذج الإشارة

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		,0374	,1296
Erreur standard de la		,00223	,02587
moyenne			
Médiane		,0350	,1260
Mode		,03 ^a	-,09 ^a
Ecart type		,00741	,08579
Variance		,000	,007
Plage		,02	,32
Minimum		,03	-,09
Maximum		,05	,23
Somme		,41	1,43
Percentiles	25	,0300	,1010
	50	,0350	,1260
	75	,0450	,1930

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (6) يمثل نتائج تقدير نموذج الإشارة

Arbres de classificatio

TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,037	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,007	Std. Ecart	0,088
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,037	Prévision	0,130

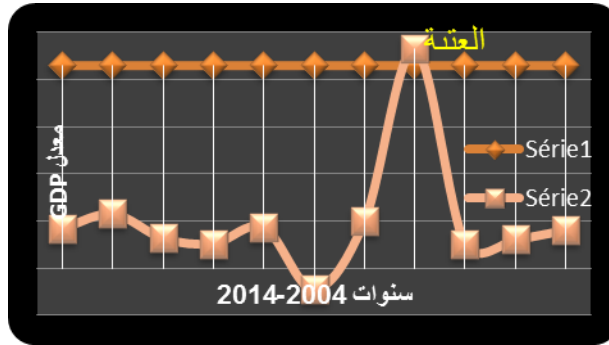
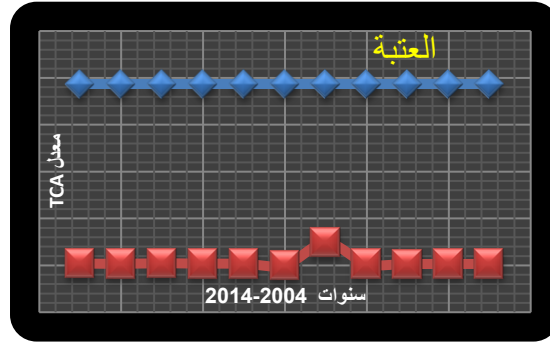
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه و بالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا اقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى

بنك الفلاحة والتنمية الريفية على طول الفترة 2004-2014 ، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك البدر بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 3.7 % بالنسبة لمؤشر TCA

شكل رقم (3) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك بدر للفترة 2014-2004



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج spss

2_2_ تطبيق نموذج الإشارة على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير

احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك سوسيتي للفترة المدروسة

الجدول رقم (7) يمثل تقدير معطيات نموذج الإشارة

Fréquences

		Statistiques	
		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.12350000	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.055562209	.025865482
Médiane		.05450000	.12600000
Mode		.015000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.184279000	.085786098
Variance		.034	.007
Asymétrie		2,923	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661
Plage		.644000	.321000
Minimum		.015000	-.091000
Maximum		.659000	.230000
Somme		1.358500	1.426000
Perc 25			
entil			
es		.03900000	.10100000
50		.05450000	.12600000
75			
		.13200000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (8) يمثل نتائج تقدير نموذج الإشارة

Arbres de classification

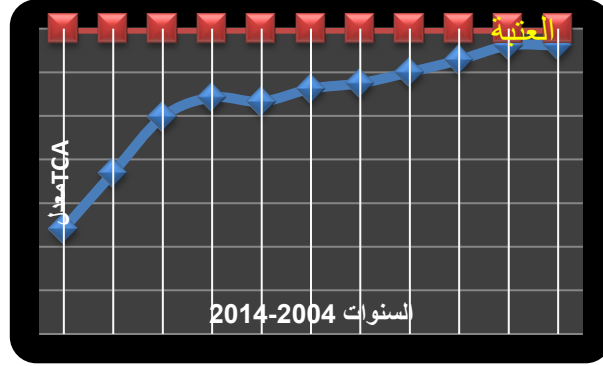
TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,124	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,184	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,124	Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه وبالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا أقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال على طول الفترة 2004-2014 ، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك سوسيتي جنرال بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 12.4 % بالنسبة لمؤشر TCA

الشكل رقم (4) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

3 _مقارنة بين أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية والأنظمة الاحترازية المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن البنوك التجارية العمومية والخاصة تعرضت للأزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004-2014 وهذا وفقا لما جاء حسب تقديرات نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج الإشارة المعتمد في الدراسة، على عكس ما جاءت به الأنظمة الاحترازية الجزائرية، فهي تثبت أن البنوك قد حققت الهدف المرجو منها وهو تحقيق كفاية في رأس المال ونسب السيولة ، وهنا نجد تناقضا بين الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية ، وبين الأنظمة الاحترازية المطبقة في الجزائر، وعليه حتى يتم

تقييم أداء الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سوف نلجأ إلى تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية ، والحكم إن كانت من المؤشرات السببية لوجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وهي كالتالي:

3_1 معدل الناتج المحلي الإجمالي : عرف تذبذبا في نموه ، فنجد أحيانا بقيم موجبة ، وأحيانا بقيم سالبة ، فظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الاستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ

3_2 أسعار الفائدة: شهدت أسعار الفائدة تذبذب واضح خلال مدة الدراسة بعد أن كانت تتسم بالاستقرار التام للمدة التي سبقت ذلك نتيجة لقرار مجلس إدارة البنك المركزي والقاضي بالتحريك الكامل لسعر الفائدة إعتباراً من عام (2004) ، وذلك للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي

3_3 نسبة الديون المشكوك في تحصيلها: تمثل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مؤشراً على صحة الإقتصاد القومي وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة وملاءمة المقترضين ، وعادة ما تكون هذه النسب عالية في حالة سيادة ظروف سياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترضين ونتائجه فضلا عن مجابهة العميل لأزمات طارئة وهذا ماشهدته البنوك التجارية الجزائرية من ارتفاعا واضحا في نسبة الديون المتعثرة، نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر

3_4 نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته ، إلا إنه يجب أن لا يؤخذ إرتفاع نسب السيولة في المصرف دائما على أنه علامة صحة في أداء المصرف إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلباً على مؤشرات السيولة ، وقد شهدت معدلات نمو السيولة المحلية في البنوك

التجارية الجزائرية ارتفاعا تجاوز المعدلات المستهدفة من البنك المركزي خلال السنوات 2009-2014 نتيجة اضطراب البنك للاستمرار في التمويل النقدي للعجز الحكومي وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 32 بالمائة مدفوعا بالنمو القياسي في مستويات السيولة المحلية وتأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري .

3_5 نسبة الملاءة: أما فيما يتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة المالية في السنوات القادمة فتتوقع استمرار البنوك الجزائرية الاعتماد على المنهج المبسط و المعروف بالمنهج المعياري، و هذا نظرا لعدم وجود أجهزة رقابية قادرة على بلورة و إدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة و التي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية ، كما يرتبط المنهج المبسط المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقيل للمخاطر واحدة نسبتها 100%، و هو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي و بالتالي تصبح لجنة بازل من فرصة يمكن استغلالها للارتقاء بالأداء المصرفي إلى تحد يساهم في طرد التوظيفات لصالح الدول ذات المخاطر المتدنية ،يمكن القول بأن الرقابة الاحترازية في الجزائر معرقة أساسا بعوامل مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

4_ نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تقدير وتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية وبعد التحليل الإحصائي والاقتصادي للنماذج والمؤشرات المالية والاقتصادية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

* عرفت البنوك التجارية الجزائرية أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004_2014، وهذا حسب تقدير نموذج logit ونموذج الإشارة .

* تقارير البنك الجزائري ألزمت على سلامة البنوك التجارية الجزائرية وتجنبها لمختلف المخاطر والأزمات المصرفية.

* حسب دراسة مقارنة المؤشرات المالية، أثبت وجود مخاطر وأزمات مست البنوك التجارية الجزائرية.

* حسب دراسة تقدير نموذج logit ونموذج الإشارة ، والمقارنة بين المؤشرات المالية ، والنتائج المبينة، أثبت عدم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى والثانية.

خاتمة:

وعليه فحسب تقييم أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة 2004-2014، كلها تثبت عدم كفاءة الأداء لهذه المؤشرات ، وهو مايدل على وقوع البنوك التجارية الجزائرية في أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة المقدرة سابقا، وحسب التحليل المقارن السابق ، وجدنا أن الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية أكدت على وجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ماأكده تحليل أداء كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية للفترة 2004-2014.

-التوصيات والاقتراحات: نقترح بعض التوصيات الخاصة بموضوعنا والمتمثلة في

- *إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الائتمان أكثر دقة في البنوك الجزائرية.
- *اعتماد إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية الموثوقة للعمل في الجزائر بما يفيد البنوك الجزائرية في قياس المخاطر الائتمانية.
- *استحداث وحدة لمعالجة القروض المتعثرة في كل بنك من خلال أساليب مبتكرة بدلاً من الإجراءات القانونية طويلة المدى.
- *نقل أساليب قياس المخاطر المتطورة المستخدمة في البنوك الأجنبية عبر فروعها العاملة بالجزائر و العمل على تكييف البنوك المحلية معها.
- *تحفيز البنوك الجزائرية لتنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان، السوق، و المخاطر التشغيلية.
- *تأسيس خلية خاصة بالبحث و التطوير في أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك.
- *إجراء تكوينات مكثفة داخل و خارج الوطن لتأطير موظفي البنوك الجزائرية في مجال قياس المخاطر.
- *التعاون المشترك بين البنوك الجزائرية و البنوك والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بطرق قياس والتنبؤ بالمخاطر والأزمات المصرفية.

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية (دراسة ميدانية)

The role of the internal control system in reducing corruption in commercial banks (field study)

الدكتور ملوكي أوس

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

Dr.Melouki Aouce

Chadli bendjdid University eltaref Algeria

mamaci@yahoo.fr

ملخص :

هدفت هذه الدراسة لتناول موضوع دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، وتم إتباع المنهج الوصفي و التحليلي، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و من بينها المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو اليسانس بنسبة 74.70%، و الاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، و قبول فرضية الدراسة القائلة بنظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية. و من بين توصيات الدراسة على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك و إعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك، و على المراقبين الداخليين أن يلتزموا كل الالتزام على احترام التشريعات و القوانين و الأنظمة الخاصة بالبنوك، و يجب الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية بالبنوك و خاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم و تقويم الأداء.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة الداخلية، و الفساد المالي.

Abstract

The role of the internal control system in reducing corruption in commercial banks (A field study)

The objective of this study was to address the role of the internal control system in reducing financial corruption in commercial banks. The descriptive and analytical approach was followed. The study reached a number of results, among which the common level of study is 74.70. Accounting for 50.60 percent, and accept the study hypothesis that the internal control system works to reduce financial corruption in Algerian commercial banks.

Among the recommendations of the study is that bank officials should increase attention to the internal control of banks and give them a proper

place to reduce financial corruption in banks, and internal auditors must abide by all the obligation to respect the laws and regulations of the banks. Bank Hapoalim has a special process of separating the functions within the bank, where it is the cornerstone of the audit process, with the encouragement of audit evaluation and performance evaluation.

Key words: internal control system, financial corruption.

مقدمة

إن الأزمات المالية التي هزت دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية سنة (1997) و الأزمة المالية العالمية، وفضيحة انرون للطاقة و وركوم للاتصالات سنة (2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى فضيحة بنك بارنخ، و إلى غيرها من الفضائح المالية و بالأخص في الميدان البنكي، و التي على إثرها أفلست العديد من المؤسسات و حول عمالها إلى البطالة، هذا الأمر شكل عبث ثقيل على المؤسسات و الدول، و في كثير منها شكلت العيد من اللجان والقوانين التي تدعو إلى الشفافية في المعاملات المالية على غرار قانون الشركات الأمريكي المعروف بـ: (The sarbanes-oxley act) الصادر في سنة (2002)، و لتحقيق هذا الغرض يجب خلق إجراءات و تطبيق نظام رقابة فعال من أجل تجسيد الشفافية و المساءلة و ردع الفساد بكل أشكاله، و عليه نتطرق في هذه الدراسة إلى دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

إشكالية الدراسة

يتمثل تساؤل الدراسة في ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

أهمية الدراسة

إن الاهتمام المتزايد بنظام الرقابة الداخلية جعل منه آلية من آليات الحوكمة الغير مستغنى عنها بالشركات بصفة عامة و بالبنوك بصفة عامة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث في معرفة الأساس النظري و التطبيقي للفساد المالي و نظام الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية..

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في: نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و أهدافها التي سعت لتحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي الوثائقي لدراسة المصادر الأولية و الثانوية في مجالات الشفافية والفساد المالي، والمدخل المسحي الذي تم من خلال استطلاع آراء المبحوثين و تحليلها وتفسيرها وصولا لأهداف من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة البحث و كيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

1-زويلف أنعام و الجوهر كريمة، 2007، دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد الأول، ص ص: 232-258 هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بعناصر الرقابة الداخلية وفقا للمعايير الحديثة، و بيان الدعائم الأساسية للحوكمة. و أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

-الرقابة الداخلية تستند إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تعزز من مصداقية التقارير المالية وكفاءة و فاعلية العمليات التشغيلية و الالتزام بتطبيق القوانين و القواعد و التنظيمات.

-وجود بعض العوائق التشريعية التي تحول دون تحقيق فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية منها على سبيل المثال قانون الأوراق المالية الذي يمنح صلاحية تعيين أعضاء لجنة التدقيق إلى مجلس الإدارة وليس للهيئة العامة للمساهمين، الأمر الذي يقلل من استقلالية هذه اللجنة و يضعف دورها في الرقابة والحوكمة.

2-إبراهيم إسحاق نسمان، 2009، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العامة بفلسطين- ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة و أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية ، وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في دعم تطبيقات الحوكمة وأحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء البنكي.

3-فارس بن علوش بن بادي السبيعي، 2010، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية والمساءلة، مع استنباط مستوى أنماط الفساد الإداري الشائعة في القطاعات الحكومية. و أهم ما أوصت به الدراسة وضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية و المساءلة على مستوى جميع القطاعات الحكومية و مساءلة القيادات عن تنفيذه.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى جزأين، أحدهما نظري يتناول المفاهيم النظرية للفساد المالي، و الآخر دراسة تطبيقية لأثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

الجزء النظري

مفهوم الفساد

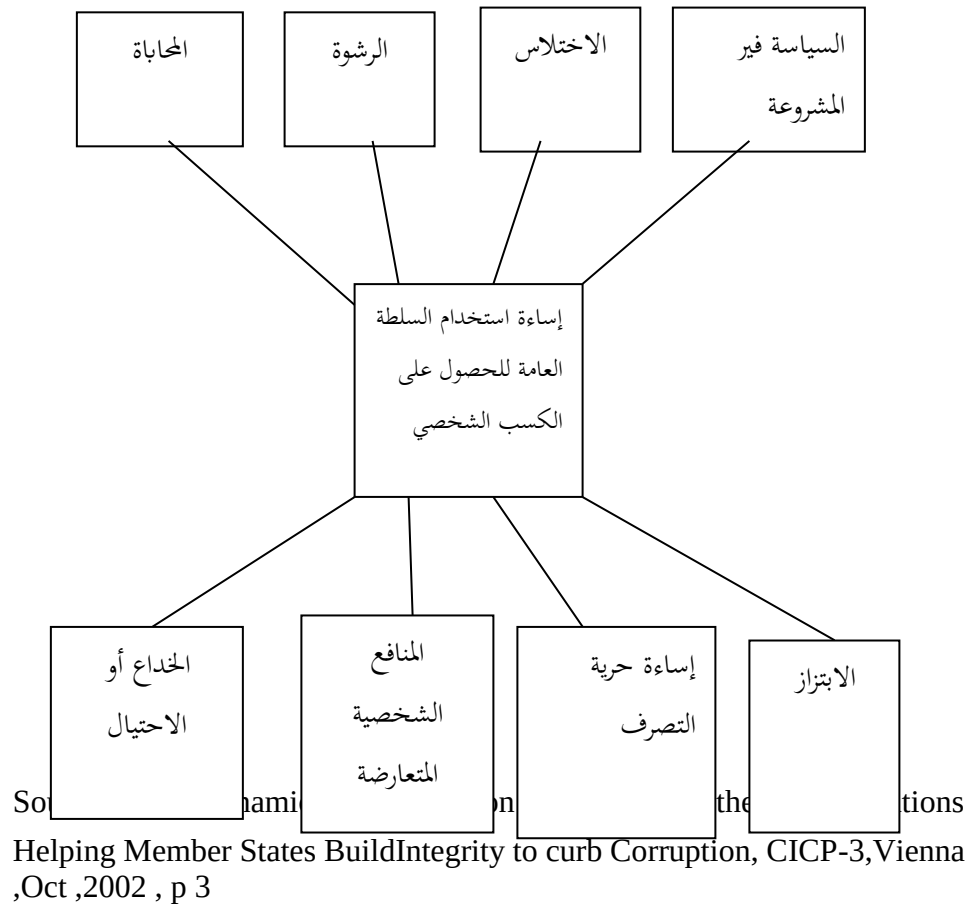
عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته (أبو دية، 2004: 2)، و نجد القرآن الكريم تعرض للفساد في قول الله عز و جل (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (سورة الروم، الآية 41)، و يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة او تنظيم كالتهرب الضريبي (خيسي، حليمي، 2012: 5). مما سبق يمكن القول بأن الفساد هو سوء استخدام من أجل تحقيق منافع شخصية ضيقة لصالح شخص أو مجموعة، من خلال عدم إتباع السلوك الأخلاقي السوي، و مخالفة الإجراءات والقوانين بالبلد أو بالمؤسسة.

أشكال الفساد

حسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لخصت فيه أهم أشكال الفساد في الشكل رقم 1، والذي يبين يتخذ الفساد أشكالا متعددة من المحاباة، و الرشوة، و الاختلاس، والسياسة غير المشروعة، والابتزاز، و إساءة حرية التصرف، و المنافع الشخصية المتعارضة، والخداع و الاحتيال، كل هذه العوامل مجتمعة تعمل لصالح إساءة استخدام السلطة العامة للحصول على الكسب الشخصي،

هذا الأمر يجعل من تطبيق إجراءات صارمة و تطبيق فعال لنظام الرقابة الداخلية ضرورة ملحة بغرض الحد من الفساد المالي في كل المؤسسات و خصوصا البنوك التجارية.

شكل رقم 1 يبين أشكال الفساد حسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP



تعريف نظام الرقابة الداخلية

عرف معهد المدققين الداخليين هيكل الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية و السجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة و ضمان كفاية استخدامها و التأكد من سلامة و دقة السجلات المحاسبية، بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها و محضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (التميمي، 2006: 81) و تعرف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية هيكل الرقابة الداخلية بأنه مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، و تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم و تطبيق طرق وإجراءات نشاطات من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة. (81 : 1992 , Gerard , Lionnel ، أما تعريف الرقابة الداخلية في البنوك هي رقابة هيكل وظيفي على آخر بطريقة متسلسلة، و بالتالي يجب أن تكون رقابة دورية لمتابعة النقائص، أضف إلى ذلك تعظيم الأهداف و الخيارات الإستراتيجية للبنك من خلال التحكم في التكاليف (رحيم، زكري، 2008: 5).

مراحل و أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

في هذا العنصر نتناول مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية و أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

1-مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية في العناصر التالية:

1-1-وصف الأنظمة و الإجراءات

في هذه المرحلة يتوجب على المدقق الداخلي فهم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك الأمر الذي يساعد المدقق الداخلي على الحكم على هذا النظام، دون إغفال القيام بسلسلة من الاختبارات للتأكد من التطبيق الجيد و المستمر للرقابة الداخلية، و على المدقق الداخلي احترام أمر جد هام و هو عند استجواب أي عامل بالبنك أن يخبر مسؤوله المباشر قبل القيام بهذا الإجراء و أن تكون الأسئلة المطروحة في مجال الاختصاص المهني لكل عامل مستجوب (شعباني، 2010، ص ص 218-219)

1-2-التحقق من فهم الأنظمة

في هذه المرحلة يستلزم على المدقق الداخلي ضمان فهم نظام الرقابة الداخلية و تلخيص إجراءاته

بهدف التأكد من وجود الإجراءات و تفهمها و ليس التأكد من حسن تطبيقها (العدناني، خلف راهي، 2007: 90)

1-3- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

يعد الفحص المعمق للإجراءات الموضوعية يقوم المدقق الداخلي بتحديد نقاط القوة و الضعف لنظام الرقابة الداخلية مع إعطاء التصحيحات اللازمة (Chadefaux, 1987: 191)

1-4- التأكد من تطبيق النظام

يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المسح الشامل أو عن طريق العينات، و هذا ما يسمح له من التأكد من تنفيذ الإجراءات و احترام المبادئ الموضوعية. (Chadefaux, 1987: 191)

1-5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بتحرير تقرير يحدد فيه نقاط القوة و الضعف و أثرها على المعلومة المالية، مع تقديم توصيات لتحسين هذا النظام. (العدناني، خلف راهي، 2007: 90)

2- أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

إدارة البنك هي المسؤولة عن وضع و تطبيق نظام الرقابة الداخلية و تطويره، هذا الأمر يستدعي تقييم دوري لهذا النظام و من أهم الطرق التي تلجأ لها المؤسسات في تقييم نظام الرقابة الداخلية نجد ما يلي:

2-1- التقرير الوصفي

نقوم بهذه الطريقة في المؤسسات الصغيرة جدا و التي يكون فيها نظام الضبط الداخلي محدود و يقوم المدقق الداخلي بتحضير قائمة للأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية مع طرح أسئلة على الموظفين المسؤولين عن كل عملية جزئية من هذا النظام، و على المدقق الداخلي عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق هذه الطريقة تقديم تقرير خاص يشرح فيه الإجراءات المتبعة في البنك لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الضبط الداخلي و المستندات الثبوتية، مع إدراج نقاط القوة و الضعف في نظام الرقابة الداخلية، و ما يعاب على هذه الطريقة الشرح المطول في الإجراءات التي تزيد من صعوبة اكتشاف الثغرات، و تصعب من عملية الفهم للأطراف الخارجية (بوطوة، 2007: 89)

2-2- دراسة الخرائط التنظيمية

تم هذه الطريقة من خلال إعطاء صورة لدوران المعلومات و المستندات بطريقة تفصيلية تشمل تحديد الإدارات و أسماء المسؤولين و وظائفهم intitulé de poste و الأعمال التي يقومون بها من خلال وصف المهام، مع الحصول على معلومات دقيقة تخص النظام المحاسبي و الدورة المستندية لكل عملية من عمليات البنك على شكل رموز بيانية، و ما يؤخذ على هذه الطريقة صعوبة رسم الخرائط الذي يتطلب مهارات عالية و وقت كبير و صعوبة فهمها (بوطوة، 89).

2-3- الاستقصاءات النموذجية

في هذه الطريقة يتم تحضير قائمة استقصاء تشمل جميع الإجراءات المتبعة لجميع الأنشطة بالبنك، مع صياغة الأسئلة بعناية تامة من خلال الوضوح في الأسئلة ، و الإجابات تكون مختصرة، من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بالنواحي التفصيلية في البنك من حيث إجراء العمليات و تأدية الوظائف. من إيجابيات هذه الطريقة سهولة تطبيقها في جميع المؤسسات و بالأخص البنكية منها، ربح الوقت، تخفيض التكلفة و يمكن من عدم إهمال أي جانب من جوانب الضبط الداخلي، إلا انه يعاب على هذه الطريقة عدم كفاية أجوبة المستجوبين التي هي على شكل (نعم) أو (لا) و التي لا تمدنا بصورة صادقة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية (جربوع، 2000: 116).

الجزء التطبيقي

أثر لجنة التدقيق في الحد من الفساد المالي في البنوك التجارية

بعد أن تناولنا في الجزء النظري الفساد المالي و لجنة التدقيق بالبنوك ارتأينا في هذا الجزء التعرض لأثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، من خلال توزيع استبيان على المدققين الداخليين بالإدارات العامة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر، و قد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السابع عشر (17)، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي: معامل الارتباط Spearman، معامل الثبات Alpha Cronbach's.

مجتمع و أداة الدراسة الميدانية

• مجتمع الدراسة الميدانية

تم تحديد مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين و المفتشين و المراقبين الداخليين والمديرين ورؤساء المصالح في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث تم تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية عمومية و بنوك تجارية خاصة،

و تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل في سحب أفراد مجتمع الدراسة، و ذلك نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة.

يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا (6 بنوك وطنية و 14 بنكا أجنبي) و تم استبعاد بنكين، و تم توزيع 101 استبيان على مستوى المديريات العامة، و تم استرداد 83 استبيانا بمعدل 82.18%، و بعد تفحص الاستبيانات المسترجعة لم يتم استبعاد أي من الاستبيانات نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة عليها.

جدول رقم 1: يبين توزيع الاستبيانات على المديريات العامة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والمستردة منها

العدد	اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المحصل عليها
01	بنك البركة	7	7
02	بنك التنمية المحلية	5	5
03	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20	15
04	البنك الوطني الجزائري	8	5
05	بنك خليج الجزائر	4	3
06	القرص الشعبي الجزائري	10	6
07	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	7	6
08	البنك العربي	3	3
09	بنك المؤسسة العربية المصرفية	2	2
10	Société générale	4	3
11	City Bank	3	3
12	Bnp PARIBAS	2	2
13	Natexis bank	5	4
14	Trust bank	4	2
15	البنك الخارجي الجزائري	6	6
16	Fransa bank	4	4

3	3	Crédit agricole	17
04	04	بنك السلام	18
83	101	-	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

*أداة الدراسة الميدانية

يحتوي الاستبيان على جزأين و هما:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة و المتمثلة في السن، الجنس، المستوى العلمي، و الاختصاص العلمي.

الجزء الثاني: و يمثل مجالات الدراسة و تتكون من 8 فقرات ممثلة في محور واحد و هو دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية.

و كانت الإجابات على كل فقرة مكونة وفق مقياس ليكرت الخماسي بالجدول رقم 2

جدول رقم 2 يبين الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: (القاضي، البياتي، 2007: 112-114)

حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

1-الحدود المكانية: و تتمثل في المديرية العامة للبنوك النشطة في الجزائر.

2-الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 01 جوان 2013 إلى 30 ماي 2014 .

اختبار الاستبيان و تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

اختبار صدق الاستبيان

أولا الصدق الظاهري

تم إتباع الطريقة الآتية في بناء الاستبيان:

-التفحص الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

-عرض الاستبيان على مجموعة من المختصين من أكاديميين و مهنيين حيث أرسلت إلى أساتذة محكمين، و ذلك للتأكد من مدى سلامة بناء الاستبيان و قد قاموا بتصفح مدى وضوح العبارات ومدى انتماءها للمحور و أهميتها مع حذف العبارات غير المفيدة و إضافة التعديلات اللازمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

صدق المقياس

1-نتائج اختبار الاتساق الداخلي

جدول رقم 3 يبين نتائج الصدق الداخلي الخاص بمحور الدراسة

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها و متابعة تصحيحها بالإضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة القطاع البنكي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.830	0.000
2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية مع الحرص أن ينفذ هذا النظام من طرف مسئول التدقيق الداخلي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.870	0.000
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته و مناسبته من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.813	0.000

4	يقوم مسئولي البنك بإمضاء شيكات على بياض لوقت الحاجة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.809	0.000
5	يلتزم التدقيق الداخلي على تحسيد فصل المهام من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.673	0.000
6	هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات و المدفوعات بمقاربة شهرية وبدون تأخر لكل الحسابات البنكية بالبنك من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.940	0.000
7	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية التدقيق في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.937	0.000
8	يعتمد البنك في رقابته اليومية على البرامج الآلية المتطورة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.991	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يوضح الجدول رقم 3 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الجزئي الأول و الخاص بالاستقلالية و الدرجة الكلية للمجال الأول، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.01 $\alpha=$ حيث تراوحت ما بين (0.673 و 0.991) و عليه يعتبر المجال الجزئي الأول صادقاً لما وضع لقياسه.

2- اختبار ثبات الاستبيان

م	الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
1	محور الدراسة	0.721

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

لقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وبين جدول رقم 4 أن معامل الثبات مرتفع وبلغ معامل الثبات لفقرات الاستبيان باستخدام طريقة كرونباخ 0.721 مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

أولاً- توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول رقم 5 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	15	18.07
25-35 سنة	19	22.89
35-45 سنة	28	33.73
أكبر من 45 سنة	21	35.30
المجموع	83	100.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق 18.07% من عينة الدراسة سنهم أقل من خمسة و عشرين سنة، و 22.89% من عينة الدراسة سنهم يتراوح ما بين خمسة و عشرين و خمسة و ثلاثين سنة، 33.73% من عينة الدراسة محصور ما بين خمسة وثلاثين سنة و خمسة و أربعين سنة، 35.30% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة و أربعين سنة، النتائج السابقة تبين لنا 81.93% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة و عشرين سنة و هو ما يبين نضج عينة الدراسة و تمتعهم بقدر كبير من الخبرة المهنية.

ثانياً- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم 6 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	50	60.24
أنثى	33	39.76
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق 39.76% من عينة الدراسة هم من النساء و 60.24% من عينة الدراسة من الرجال، و هذا ما يفسر على أن الرجال يقبلون على العمل في البنوك في مجال التدقيق الداخلي لأسباب مختلفة أكثر من الإناث نظرا لطبيعة مهمة التدقيق، التي تحتم غالبا أن يقوم بها الرجال عوض النساء.

ثالثا- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي جدول رقم 7 يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	62	74.70
ماجستير	10	12.05
أخرى	11	13.25
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق بأن 74.70% متحصلون على شهادة الليسانس و تليها 13.25% متحصلون على شهادات أخرى وأخيرا 12.05% متحصلون على شهادة الماجستير، و نجد مجموع المتحصلين على شهادة الليسانس فأكثر إذ يمثلون 86.75% من مجموع العينة، إلا أننا نلاحظ انعدام حملة شهادة الدكتوراه و التي بإمكانها إعطاء دفع قوي للبنوك الجزائرية.

رابعا- توزيع عينة الدراسة حسب الاختصاص العلمي

جدول رقم 8 يبين توزيع عينة الدراسة حسب الاختصاص العلمي

الاختصاص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	42	50.60
بنوك	12	14.56
إدارة أعمال	16	19.28
أخرى	13	15.66
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق بأن 50.60% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة و 19.28% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، 15.66% من عينة الدراسة لهم تخصصات أخرى و أخيرا 14.56% من عينة الدراسة تخصصهم بنوك، هذا ما يبين أن 84.34% من تخصصات عينة الدراسة ما بين المحاسبة وإدارة أعمال و بنوك و يمكن تفسير هذه النتائج نظرا لطبيعة العمل وحاجته لمثل هذه التخصصات.

تحليل و مناقشة آراء عينة الدراسة

تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها أو إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60 %، و تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أقل من 60 %، و تكون آراء العينة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

تحليل و مناقشة نتائج فقرات محور الدراسة و الخاص بدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية

جدول 9 يبين تحليل و مناقشة نتائج فقرات الدراسة و الخاص بدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية و العمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها و متابعة تصحيحها بالإضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة القطاع البنكي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	4,20	0.110	84.00

85.00	0.121	4,25	2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية مع الحرص أن ينفذ هذا النظام من طرف مسئول التدقيق الداخلي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
63,00	0.132	3,15	3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
90.00	0.124	4,50	4	يقوم مسؤولي البنك بإمضاء شيكات على بياض لوقت الحاجة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
82.20	0.108	4,11	5	يلتزم التدقيق الداخلي على تجسيد فصل المهام من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
78.00	0.136	3,90	6	هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات والمدفوعات بمقاربة شهرية و بدون تأخر لكل الحسابات البنكية بالبنك من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
83.40	0.223	4,17	7	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية التدقيق في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
86.00	0.106	4,30	8	يعتمد البنك في رقابته اليومية على البرامج الآلية المتطورة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
81.40	0.309	4.07	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ملاحظة: مستوى الدلالة لكل فقرات الاستبيان يساوي 0.000

و النتيجة العامة لآراء أفراد الدراسة حول التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات للمحور الجزئي الأول تساوي (4.07) و الوزن النسبي لها يساوي (81.40%) و هي أكبر من الوزن المحايد (60%) مما يعني أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية.

و عليه نقبل فرضية الدراسة القائلة بنظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

نتائج الدراسة

السن الشائع لأفراد الدراسة هي الفئة الأكبر من 45 سنة بنسبة 35.30، أما الجنس الشائع لأفراد الدراسة يمثل الذكور بنسبة 60.24%، و المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو الليسانس بنسبة 74.70%، و الاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، والخبرة المهنية الشائعة هي من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 57.83%، أما في ما يخص وجهات نظر الأفراد المستجوبين فنجد أفراد العينة المستجوبة يعتبرون بأنه لنظام الرقابة الداخلية دور فعال في الحد من الفساد المالي بالبنوك.

توصيات الدراسة

- 1- يجب على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك و إعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك.
- 2- يجب على المراقبين الداخليين أن يلتزموا كل الالتزام على احترام التشريعات و القوانين والأنظمة الخاصة بالبنوك.
- 3- الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية بالبنوك و خاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم و تقويم الأداء.
- 4- يجب خلق لدى كل العاملين بالبنك ثقافة الرقابة الداخلية، من أجل تفهم مهام المدقق الداخلي.

قائمة المصادر و المراجع

أولا- القرآن الكريم

ثانيا- الكتب

1. أحمد أبو دية، الفساد: 2004، أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة -أمان-، القدس
2. محمود يوسف جربوع، 2000، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن
3. دلال القاضي و محمود البياتي، 2007، منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الحامد، عمان
4. هادي التميمي، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر، ط3، عمان

ثالثا-مذكرات الماجستير

- 1*فطيمة بوطورة، 2007، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي-بنك-)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
- 2*لطفي شعباني، 2004، المراجعة الداخلية و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة (مبيعات-مقبوضات)، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر

رابعا-الدوريات

- 1-حمد هادي العدناني، عبد الرحيم خلف راهي، 2007، فحص و تقويم أنظمة الرقابة الداخلية باستخدام المعاينة الإحصائية، جامعة البصرة، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق

المراجع الأجنبية

- 1-C. Lionnel et V.Gerard, Audit et Contrôle interne: Aspects Financiers, Opération et stratégique, 04ème édition Dalloze, Paris , 1992
- 2-Chadefaux.M, l'Audit Fiscal, Litec, 1987, Paris
- 3-Old Dynamics of Corruption , The Rôle of the United Nations Helping Member States Build Integrity to curb Corruption, CICP-3,Vienna ,Oct ,2002

دور الأدوات المالية الإسلامية (الأسهم والصكوك الإسلامية) في تنشيط السوق المالية الإسلامية

The role of Islamic financial instruments (Islamic equities and instruments) in activating the Islamic financial market

د. شافية كتاف د. ذهبية لطرش

جامعة سطيف 1 الجزائر

Dr. chafeya gattaf dr.dahbiya latreche

University of Setif 1 Algeria

chafia99@yahoo.fr

ملخص:

تحتل السوق المالية الإسلامية مكانة هامة ومميزة في النظم الاقتصادية المعاصرة، وتعتبر أحد العناصر المهمة في القطاع المالي الذي يمثل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول الإسلامية، ولذلك فقد أخذ موضوع إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية لها مميزاتا وخصائصها التي تختص بها، ومبادئها وضوابطها التي تتقيد بها، وعناصرها ومؤسساتها التي تدعمها، وقوانينها وأنظمتها التي تنظمها، وخاصة أدواتها المالية المتداولة فيها يحظى بأهمية كبيرة في السنوات الأخيرة. حيث تبين أن أولى الخطوات وأهمها لإنشاء سوق مالية إسلامية تقوم على أسس متينة ومنيعة، تكمن في مدى توفر وجود الأدوات المالية الإسلامية التي تنضبط بالضوابط الشرعية إصدارا وتداولاً، ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور وأهمية الأدوات المالية الإسلامية وخاصة منها الأسهم المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية والصكوك الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، حيث تبين أن نجاح هذه السوق وتطورها يعتمد اعتماداً وثيقاً على مدى تنوع وتطور الأدوات المالية الإسلامية المتداولة فيها.

الكلمات المفتاحية : المالية الإسلامية . الصكوك الإسلامية، سوق المالية الإسلامية

Abstract:

The Islamic financial market occupies a prominent place within contemporary economic systems. It is considered one of the crucial elements of the financial sector, which is the backbone of economic development, notably in Islamic countries. Consequently, the creation and development of an Islamic financial market with its own properties, its restrictive principles and norms, its own laws and rules of organisation, and particularly its financial instruments in use, has become increasingly important in recent years.

The first steps for the creation of an Islamic financial market require solid foundations, such as the availability of Islamic financial instruments that comply with Sharia rules both in issuance and trading. This study aims to shed light on the role and importance of Islamic financial instruments, particularly stocks that are Sharia compliant and Islamic sukuk, in stimulating and promoting the Islamic financial market. The findings show that The Islamic financial market's success and development depend heavily on the diversification and the extent of the development of the Islamic financial instruments used in that market.

Keywords: Islamic Finance Islamic Sukuk, Islamic Finance Market

مقدمة:

تُعتبر الأسواق المالية ضروريةً وعصريةً وركيزةً أساسيةً من ركائز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال قيامها بتجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات مختلفة ومشاريع منتجة تسهم في عملية التنمية الاقتصادية خاصةً في الدول الإسلامية، وذلك في ظل قصور المصارف الإسلامية وعدم قدرتها على تقديم الموارد المالية الكافية لتمويل التنمية من جهة، وعجز القنوات التقليدية على تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل التنمية من جهةٍ أخرى.

ولذلك فقد توجّه البحث والاهتمام نحو إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية، تنضبط بالضوابط الشرعية وتقوم على الالتزام الشرعي والأخلاقي في كافة عناصرها وهيئاتها ومؤسساتها وتعاملاتها، خاصةً وأنّ السوق المالية التقليدية وهي بحالتها الراهنة والقائمة في إطار النظام الاقتصادي الوضعي، تكتنفها العديد من المخالفات الشرعية وتشوبها الكثير من الصفقات والمعاملات المحظورة، فضلاً عن السلوكيات اللاأخلاقية التي باتت تميّزها.

ولعلّ أولى الخطوات وأهمّها لإنشاء سوق مالية تتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية، تكمن في مدى وجود وتنوّع الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن تداولها في هذه السوق، إذ أنّ نجاح الأسواق المالية وتطوّرها، يعتمد اعتماداً وثيقاً على مدى تنوّع وتطوّر الأدوات المالية المتداولة فيها، وهو ما يستدعي تكثيف الجهود والعمل على تطوير أدوات مالية إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة إصداراً وتداولاً، والتي من شأنها توسيع وتنشيط السوق المالية الإسلامية، بما يساهم في تدعيم النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية.

ومن هنا تبرز إشكالية البحث الرئيسة التالية:

ما هو دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: تتبني هذه الدراسة الفرضية التالية:

تساهم الأدوات المالية الإسلامية وخاصةً الأسهم الإسلامية والصكوك الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية.

ولغرض الإجابة على إشكالية البحث الأساسية، سيتم معالجة المحاور التالية:

1. المحور الأول: المعالم الأساسية للسوق المالية الإسلامية؛
2. المحور الثاني: دور الأسهم في تنشيط السوق المالية الإسلامية —دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية؛

3. المحور الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط وتفعيل الأسواق المالية.

المحور الأول: المعالم الأساسية للسوق المالية الإسلامية

تعتبر السوق المالية الإسلامية أحد العناصر المهمة والأساسية في القطاع المالي الذي يمثل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية خاصةً في الدول الإسلامية، ولأجل ذلك فقد حظي موضوع إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية لها مميزاتها وخصائصها التي تختص بها، ومبادئها وضوابطها التي تتقيد بها، بأهمية كبيرة في السنوات الأخيرة وتزايد الاهتمام بها.

أولاً: مفهوم وخصائص السوق المالية الإسلامية

لا يختلف مفهوم السوق المالية الإسلامية عن مفهوم السوق المالية التقليدية من حيث الجوهر وطبيعة العمل، إلا أنها تتميز عنها بانضباطها بأحكام الشريعة الإسلامية، وخلوها من كافة المخالفات والمخاذير الشرعية.

1. مفهوم السوق المالية الإسلامية: لقد وردت تعريفات كثيرة بيّنت مفهوم السوق المالية الإسلامية، ومن هذه التعريفات نجد:

*عرفت السوق المالية الإسلامية بأنها: "سوق منظّمة تتعقد في مكان معيّن وفي أوقات دورية، للتعامل الشرعي بيعاً وشراءً لمختلف الأوراق المالية، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة"^(١).

*وعُرفت بأنّها: "سوق منظّمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"^(١).

*كما عرفت أيضًا بأنّها: "المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة والشرعية الإسلامية من طرف أصحاب العجز، ثم اقتنائها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة على أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق، وذلك من أجل تجميع الأموال في إطار شرعي".

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف السوق المالية الإسلامية على أنّها: الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخّرة الراغبة في التوظيف اللّاربوي لمدخراتها، إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللّاربوي لمشاريعها، من خلال أدوات مالية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية إصدارًا وتداولًا، فهي سوق تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها وتعاملاتها وصفقاتها وأدواتها المتداولة فيها، وتهدف إلى المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان الإسلامية.

2. خصائص السوق المالية الإسلامية: تختص السوق المالية الإسلامية بمميّزات وخصائص عديدة تميّزها عن غيرها من الأسواق المالية التقليدية، وتتمثّل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

1. خلو عمليات السوق المالية الإسلامية من كافة المحظورات الشرعية: ينبغي أن تكون جميع عمليات السوق المالية الإسلامية خالية من أي محظور شرعي كالربا، الغرر، القمار والميسر.. إلخ، كما أنّها لا تُقيّد فيها إلّا الشركات التي لا تتعامل في المحرمات بيّعا ولا شراءً ولا بالفوائد أخذًا ولا عطاءً.

2. خضوع السوق المالية الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية: والتي تعمل على توجيه نشاطات السوق ومراقبتها والإشراف عليها، للتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة في جميع معاملاتها، وهو ما يعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين وجمهور المتعاملين بهذه السوق، لاطمئنانهم بأنّ جميع أنشطة السوق مطابقة لأحكام الشريعة.

3. التعامل بالأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية: تُتيح السّوق المالية الإسلامية الفرصة للوحدات ذات العجز التمويلي وحتى تتمكّن من الحصول على احتياجاتها المالية بطرق مشروعة،

من إصدار أدوات مالية تنضبط بالضوابط الشرعية وقابلة للتداول بها، ومن أهمها: الأسهم العادية والصكوك الإسلامية.

4. الاهتمام بالسوقين الأولى والثانية بشكل متوازن: تهتم السوق المالية الإسلامية بالسوقين الأولى والثانية معاً وبشكل متكافئ، وهذا نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط بينهما، فكل منهما مكمل وضروري للآخر.

ثانياً: مبادئ وضوابط السوق المالية الإسلامية

ينبغي أن تكون كل الصفقات والمعاملات التي تتم في السوق المالية الإسلامية منضبطة بالضوابط الشرعية ومتوافقة مع معايير الأخلاق المالية الإسلامية، وتتمثل أهم هذه المبادئ في ما يلي:

1. - **الخلو من الربا:** يُشترط لخلو السوق المالية الإسلامية من الربا، أن تتم كافة عقود المبادلات أو أسواق العملات وفقاً للضوابط الشرعية المتعلقة بأحكام الصرف وأحكام القبض، أي تتم خالية من كل أنواع الربا وهو ما يعني عدم جواز دفع أية عوائد نتيجة تأجيل دفع المبلغ.

2. - **الخلو من الغرر:** يُشترط في جميع أشكال العقود والصفقات التي تتم في السوق المالية الإسلامية أن تكون خالية تماماً من الغرر المنهي عنه أو عدم التأكد الكثير والمفرط، والذي يظهر في التعاملات المالية التي تتم من خلال بيع أصول مالية غير مملوكة للبائع وقت إبرام العقود والصفقات أو ما يُعرف بالبيع على المكشوف، والذي ينطوي على بيع الإنسان ما ليس عنده المفسد لعقد البيع.

3. - **الخلو من القمار والميسر:** ينبغي أن تكون السوق المالية الإسلامية خالية تماماً من كافة أشكال القمار والمكاسب التي تعتمد على ألعاب الحظ وتنطوي على دخل غير مكتسب (ميسر)، إذ أنه وبفعل تصرفات وسلوك المقامرين يتحوّل النشاط الرئيس للسوق المالية في أغلب الأحيان، من الاستثمار الحقيقي المنتج إلى استثمار وهمي وعمليات صورية يُوجّل فيها كل من الثمن والمثمر لغرض الاستفادة من فروقات الأسعار⁽¹⁾.

4. - **الخلو من النجش:** النجش هو من قبيل الكذب والخداع لما فيه من الإضرار بأحد المتعاقدين على سبيل الخديعة بزيادة في ثمن الشيء أو مدحه أو ذمّه، ويظهر في الأسواق المالية من خلال نشر المعلومات والإشاعات الكاذبة، والأوامر المتقابلة التي تهدف إلى خلق حركة مصطنعة في العرض والطلب، واستغلال نفسية المتعاملين الذين يحركهم في هذه الحالات الخوف لا العقل، ولذلك فهو تصرف مرفوض ومنهي عنه.

5- الخلو من الاحتكار: وذلك من خلال رفع السعر للاستفادة منه وتحقيق مكاسب مالية من فروقات الأسعار، وهو ما يتعارض مع المنافسة الحرة ويضرّ بالأفراد، وبالتالي فهو سلوك منهى عنه وينبغي حظره في السوق المالية الإسلامية لما فيه من الجشع والطمع والتضييق على المستثمرين.

6- حرية التعاقد: تُعتبر حرية التعاقد عنصراً ضرورياً لصحة التعاقد، حيث لا يتم ولا يصح التعاقد إلا برضا الطرفين، ويجب ألاّ يتعرّض أحد أطراف التعاقد لأي نوع من الإكراه أو الإجبار على الدخول في صفقة معيّنة أو حرمانهم منها⁽¹⁾، فالصفقة العادلة هي التي تكون بإرادة ورغبة جميع الأطراف؛

7- حرية المنافسة: يحق لجميع المستثمرين التجارة بأسعار يرون أنّها كفؤة وصحيحة، وهذا هو مفهوم العدالة المتأصلة في مصطلح "سوق عادل ومنظم"⁽²⁾. إذ ينبغي أن تتحدّد أسعار الأوراق المالية بفعل قوى العرض والطلب، لتتيح المجال بذلك للتنافس المشروع بين المتعاملين في هذه السوق.

8- الشفافية والإفصاح الدقيق والمتساوي للمعلومات: ينبغي أن تُبنى السوق المالية الإسلامية على الشفافية التامة والإفصاح الكامل وتساوي جميع المتعاملين من حيث الحقوق والواجبات، إذ من أخطر ما يصيب الأسواق المالية هو إخفاء المعلومات والبيانات أو إظهارها لفئة معيّنة وكنتمها عن الآخرين.

رابعاً: وظائف وأهمية السوق المالية الإسلامية

تحتل السوق المالية الإسلامية وعلى غرار نظيرتها التقليدية مكانة كبيرة وأهمية بالغة في النظم الاقتصادية المعاصرة، ويأتي الاهتمام المتزايد بهذه السوق من خلال الوظائف المختلفة التي تقوم بها، ويتمثل أهمّها في:

1. - **تعبئة المدخرات وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية:** تقوم السوق المالية الإسلامية بدور هام وبطرق شرعية بتعبئة وتجميع المدخرات بكافة أشكالها وآجالها، وإعادة توزيعها واستثمارها بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف المشاريع الاقتصادية الحيوية المنتجة وذات العائد الأمثل.

2. - **توفير السيولة:** تُتيح السوق المالية الإسلامية للمستثمرين إمكانية تحويل كل أو جزء من أصولهم المالية إلى سيولة نقدية في أي وقت بأفضل سعر ممكن وبأدنى تكلفة ممكنة، باعتبار أنّها سوق مستمرة دائمة وحرة.

3. - **التحديد المناسب لأسعار الأوراق المالية الإسلامية:** تُساهم السوق المالية الإسلامية في جعل أسعار الأدوات المالية المتداولة فيها عادلة وأقرب ما يمكن للقيمة الحقيقية لها، باعتبار أنّها سوق

تتم فيها الصفقات بشفافية كبيرة، أي أنّ تحديد الأسعار يتم على أسس موضوعية وبصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة.

4. - **تنويع الخيارات الاستثمارية وتنشيط سوقي الإصدار والتداول:** تحرس السوق المالية الإسلامية على تنويع الخيارات الاستثمارية وتوفير تشكيلة متنوّعة من الأدوات الاستثمارية الإسلامية الخالية من كافة الشُّبهات والمحظورات الشرعية، حيث تمنح كل مستثمر فرصة اختيار ما يرغب الاستثمار فيه من تلك الأدوات الإسلامية، وبما يتناسب مع حاجته لتحقيق الربحية والسيولة والأمان.

5. - **توفير التمويل اللّاربوي والتخلّص من التبعة المالية والاقتصادية:** تعتبر السوق المالية الإسلامية الحل الأمثل الذي تلجأ إليه الحكومات والمؤسّسات الإسلامية للحصول على التمويل اللّاربوي اللازم لمشاريعها، كما تساهم في تدعيم اقتصاديات الدول الإسلامية وتحقيق التكامل فيما بينها، ممّا يساهم في بناء اقتصاد إسلامي يُمكن من خلاله التخلّص من السيطرة وقيود التبعة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية.

6. - **إعادة توطين الأموال الإسلامية المستثمرة في الخارج:** يمكن للسوق المالية الإسلامية أن تقوم بدور هام في مجال إعادة توطين الأموال الإسلامية المستثمرة في الخارج، خاصّة بالنسبة للاستثمارات الخارجية التي تعود للمصارف والمؤسّسات المالية الإسلامية، كما يمكنها أيضًا أن تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في المشاريع المحلية التي لا تتعامل بالمحرّمات الشرعية.

المحور الثاني: دور الأسهم في تنشيط السوق المالية الإسلامية - حالة سوق الكويت للأوراق المالية -
تُعد الأسهم المشروعة التي تُصدرها الشركات ذات النشاط الحلال والغرض المباح، من أهم الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية الإسلامية، كما أنّها تشكل في الوقت ذاته أهم أدوات تمويل رأس المال في شركات المساهمة الإسلامية، حيث يعتبر وجود هذه الأسهم وجود لهذه الشركات.

أولاً: الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الأسهم

1- **ضوابط إصدار الأسهم:** إنّ عملية إصدار وتملّك الأسهم لها ضوابط شرعية ينبغي الالتزام والتقيّد بها، ومن هذه الضوابط يُمكن ذكر ما يلي:

* يجوز إصدار الأسهم إذا كان الغرض الذي من أجله أنشئت الشركة مباحًا ونشاطها مشروعًا ويحقّق مصلحة المجتمع، أمّا إذا كان غرضها غير مباح، فيحرّم إنشاء الشركة ويحرّم تبعًا لذلك إصدار الأسهم التي تتكوّن منها هذه الشركة.

*ينبغي أن تكون الأسهم صادرة عن شركة معروفة لدى الناس، بحيث تتضح سلامة تعاملها ونزاهته، فلا يجوز التعامل في أسهم شركات يجهل المساهم فيها حقيقة الشركة^(١).

*أن لا يترتب على التعامل بالأسهم أي محذور شرعي كالربا والغرر والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل. *يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة إذا أُصدرت بالقيمة العادلة للأسهم القديمة، إما حسب تقويم الخبراء لموجودات الشركة، وإما بالقيمة السوقية^(٢).

*لا مانع شرعاً من فرض الشركات رسم الإصدار عند طرح أسهمها للاكتتاب، إذا كان مقدراً تقديراً مناسباً يتوافق مع التكاليف الفعلية للإصدار.

*ينبغي أن تكون الأسهم صادرة عن شركة تتوفر فيها قواعد الشركة من المشاركة في الأعباء وتحمل المخاطر، ولذلك ينبغي أن يكون مقدار الربح لكل شريك مذكور عند التعاقد، فإن كان مجهولاً فسد العقد.

2. ضوابط تداول الأسهم: ينبغي لجواز تداول الأسهم بالبيع والشراء ضرورة توافر عدة شروط

وضوابط شرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

*يمثل السهم حصة شائعة في شركة المساهمة وما يترتب لها أو عليها من حقوق، ومحل العقد عند تداول الأسهم هو هذه الحصة الشائعة؛

*يجوز تداول الأسهم بالشروط التالية:

- ألا تكون في الشركات ذات الأغراض والأنشطة المحرمة؛
 - ألا تكون في الشركات المتخصصة في بيع وشراء الديون على وجه محرم؛
 - ألا تكون الأسهم ذاتها أسهماً محرمة كالحرم من الأسهم الممتازة؛
 - يجوز شراء أسهم الشركات وبيعها إذا كان نشاط الشركة مباحاً سواء كان استثماراً أو متاجرةً.
- *لا يجوز شراء الأسهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشتري مقابل رهن السهم، لما في ذلك من الماربة وتوثيقها بالرهن، كما لا يجوز بيع أسهم لا يملكها البائع أو البيع على المكشوف أو البيع القصير، لما يترتب على ذلك من بيع الإنسان ما لا يملكه المنهي عنه شرعاً؛
- *لا يجوز إبرام عقود المبادلات والمستقبليات والخيارات على الأسهم لما تتضمنه من محاذير شرعية عديدة.
- *لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها نقوداً فقط، سواء في فترة الاكتتاب أو بعد ذلك، قبل أن تبدأ الشركة نشاطها أو عند التصفية إلا بالقيمة الاسمية وبشرط التقابض؛

*لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها ديوناً فقط إلا بمراعاة أحكام التعامل بالديون.

ثانياً: دور أسهم الشركات الإسلامية في تطوير سوق الكويت للأوراق المالية

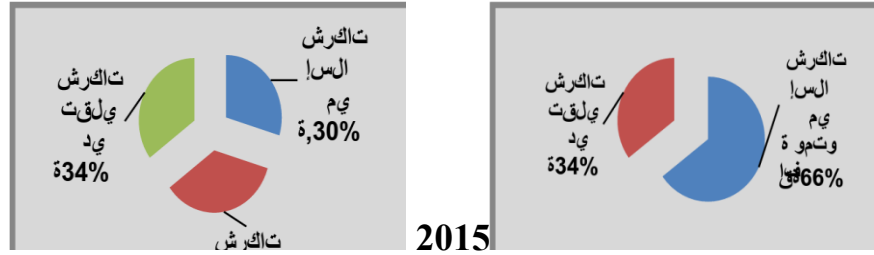
تحتل الشركات الإسلامية المدرجة بسوق الكويت مكانة هامة ولها الدور البارز في تنشيط هذه السوق، ذلك أنها تمثل حوالي ثلثي إجمالي الشركات المدرجة، كما تحوز تداولات أسهمها على اهتمام كبير من المستثمرين.

1. أهمية ومكانة الشركات الإسلامية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية: تُصنّف الشركات المدرجة في السوق المالية الإسلامية من وجهة نظر شرعية الى ثلاثة أصناف: شركات إسلامية تتعامل وفقاً للشريعة الإسلامية وذلك من خلال النص على ذلك في النظام الأساسي، وشركات أسهمها متوافقة مع متطلبات التداول الشرعية، وشركات أسهمها غير متوافقة مع متطلبات التداول الشرعية، ومن بين الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها 199 شركة خلال سنة 2015، يوجد منها 60 شركة نظامها الأساسي إسلامي تمثل حوالي 30% من إجمالي السوق، و72 شركة متوافقة مع متطلبات التداول الشرعية، تشكّل 36% من عدد شركات السوق، وهي موزعة على كافة قطاعات السوق، فإذا ما تمّ جمع الإسلامية والمتوافقة نجد أنّ السوق الإسلامي يستحوذ على نسبة ما يقارب 66% من مجموع الشركات المدرجة بالسوق، وهو يعطي نقطة قوة للشركات الإسلامية لتقترب من إمكانية إنشاء بورصة إسلامية كويتية خاصة.

ولقد ضمت كل قطاعات السوق الثلاثة عشر بدون استثناء شركات إسلامية أو موافقة للشريعة، اختلف عددها ووزنها النسبي من قطاع لآخر، ومن المتوقع أن تشهد سوق الكويت إدراج المزيد من الشركات الإسلامية، وهو الأمر الذي يؤكد أنّ الغلبة ستكون لأسهم هذه الشركات، خاصة وأنّ معظمها من الشركات القيادية المدرجة في قطاع الاستثمار الذي يعتبر المحرك لأداء السوق الإسلامية، بسبب دخول هذه الشركات في مشروعات محلية وإقليمية تتجاوز قيمتها مئات الملايين.

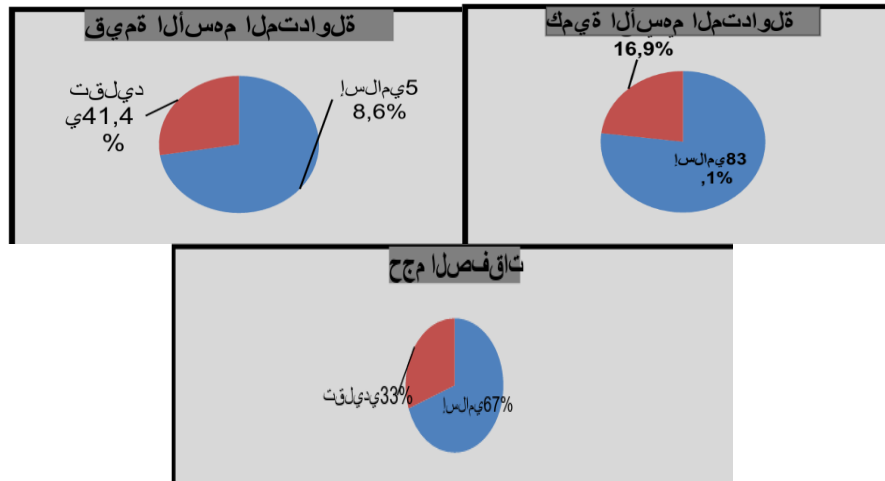
2 - نشاط تداول أسهم الشركات الإسلامية والمتوافقة: بالإضافة إلى أنّ الشركات الإسلامية تشكّل النسبة الغالبة من إجمالي السوق، فقد كان لها كذلك دور كبير ومهم في التأثير على نشاط التداول في سوق الكويت

شكل رقم (01): الوزن النسبي للشركات الإسلامية والموافقة للشريعة والتقليدية المدرجة بسوق الكويت خلال سنة



المصدر: بالاعتماد على النشرة الشرعية لبنك الأهلي المتحد، متوفر على: www.aubtrade.com.kw/Al_Mutahed_Kuwait_Islamic_Filter.pdf

شكل رقم (02): نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال سنة 2015



المصدر: - بالاعتماد على: النشرة الشرعية لبنك الأهلي المتحد، متوفر على

الرابط: www.aubtrade.com.kw/Al_Mutahed_Kuwait_Islamic_Filter.pdf

- التقرير السنوي لسنة 2015، سوق الكويت للأوراق المالية، متوفر على الرابط:

www.kse.com.kw/A/KSE

لقد استحوذت أسهم الشركات الإسلامية والموافقة لأحكام الشريعة على حوالي 83,1% من إجمالي كمية الأسهم المتداولة، بقيمة إجمالية بلغت 32,603 مليون سهم وذلك على حساب الأسهم التقليدية التي لم تتعد نسبة كمية أسهمها المتداولة سوى 16,9% من مجمل السوق، وقد شملت التداولات الأسهم الإسلامية في كافة قطاعات السوق، وفي ما يتعلق بحجم السيولة، فقد استحوذت أسهم الشركات الإسلامية والموافقة لأحكام الشريعة على أكثر من 58,6% من إجمالي قيمة التداول، أي بنحو 2180 مليون دينار، في حين لم تبلغ قيمة تداول أسهم الشركات التقليدية سوى 41% من مجمل قيمة التداول، كما أنه ومن مجمل الصفقات التي تم تنفيذها بسوق الكويت للأوراق المالية خلال سنة 2015، استحوذت الشركات الإسلامية والموافقة على حوالي 67% منها، أي ما يعادل 604,816 ألف صفقة، في حين كانت 33% من الصفقات من نصيب الشركات التقليدية، وقد شملت الصفقات المنقذة على الأسهم الإسلامية جميع قطاعات السوق دون استثناء.

3 - القيمة السوقية لأسهم الشركات الإسلامية: لقد بلغت القيمة السوقية للشركات الإسلامية فقط، أي التي تتعامل وفقاً للشريعة من خلال النص على ذلك في نظامها الأساسي سنة 2007 نحو 11,565 مليار دينار، تستحوذ على نسبة 20,5% من إجمالي قيمة السوق، ارتفعت سنة 2011 إلى حوالي 26% من إجمالي قيمة السوق، في حين بلغت منتصف 2013 نحو 22% من إجمالي قيمة السوق التي بلغت نحو 30,049 مليار دينار، وهو ما يؤكد أهمية ومكانة وثقل الأسهم الإسلامية في التأثير على أداء سوق الكويت، فضلاً عن الإقبال الكبير الذي تشهده الأسهم الإسلامية من جانب المستثمرين الأفراد والصناديق والمحافظ الاستثمارية.

ومما سبق يتضح أنّ دولة الكويت تمتلك وتزخر بمستثمرين يفضلون العمل المالي الإسلامي على نظيره التقليدي، وهو ما يدل على أنّه خلال السنوات المقبلة ستزداد نسبة الإقبال على أسهم الشركات الإسلامية في السوق، مما يعزز وضع الكويت التي تحتضن ثاني أنشط أسواق المال في المنطقة، وعليه يمكن القول أنّ الشركات المالية الإسلامية وخلال الفترة المقبلة، سيكون لها الدور الأساسي والقيادي في الأسواق المالية العربية خصوصاً والإسلامية عمومًا وبما يشكل ثقلًا مؤثرًا على أدائها ونشاطها.

المحور الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط وتفعيل الأسواق المالية

تمثل الصكوك الإسلامية عنصراً أساسياً ورئيساً لسوق رأس المال الإسلامي وإحدى الأدوات المالية الإسلامية التي سيكون لها دور مهم في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية خاصة في الدول الإسلامية.

أولاً : أهمية إدراج الصكوك الإسلامية في تفعيل وظيفة الأسواق المالية

تتضح الأهمية الكبيرة للصكوك الإسلامية المدرجة في بورصات الأوراق المالية في النقاط التالية:

1- إنَّ ابتكار وتداول الصكوك الإسلامية في بورصات الأوراق المالية، له دور مهم في خلق فرص الاستثمار وتوجيه المدخرات إلى مختلف قنوات الاستثمار، وهو ما يُعدّ أمراً حيوياً لدفع النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد؛

2- تقدّم الأدوات الاستثمارية المعتمدة على الصكوك الإسلامية التي يمكن تداولها في البورصات بديلاً قريباً للمعاملات المصرفية، فهي تعتبر أكثر إغراءاً للمدخرين ومصدراً أفضل لتمويل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين؛

3- إنَّ تنوّع وتعدّد الصكوك الإسلامية يسمح بتوسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في السوق، التي تشمل: صكوك الشركات والمؤسسات، صكوك المصارف الإسلامية، الصكوك الحكومية، على تنوّع في أشكالها.

4- إنَّ إدراج الصكوك الإسلامية وتداولها في بورصات الأوراق المالية من شأنه توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في الأسواق المالية والتي تتعامل في الصكوك الإسلامية إصداراً وتداولاً؛

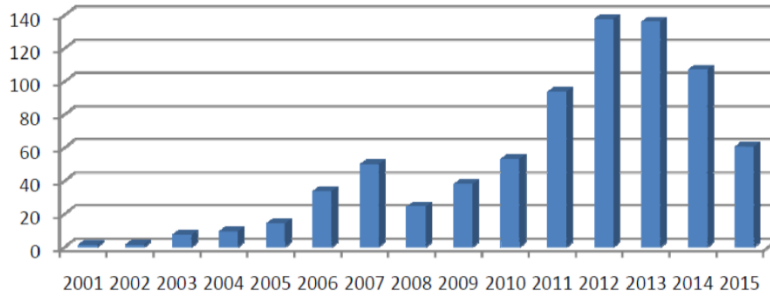
5- تُعدّ الصكوك الإسلامية إحدى الأدوات الواعدة والبديل الشرعي للسندات التقليدية، ويمكن أن تساهم وبشكل كبير في تطوير عمل المصارف الإسلامية وتساعد في اندماجها في النظام المالي العالمي، من خلال تداول الصكوك الإسلامية في الأسواق المحلية والدولية؛

6- إنَّ تبني خطط التنمية الاقتصادية يستدعي ضرورة العمل على التوسّع في إصدار الصكوك الإسلامية وخلق سوق ثانوي لتداولها، بما يساهم في تعظيم وتوطيد المدخرات وتوسيع دائرة الاستثمار؛

7- زيادة كمية ونوعية الصكوك الإسلامية سيؤدي إلى ارتفاع كفاءة السوق المالية لما يترتب عليها من تعميق السوق واتّساعه، حيث ستزداد كميات التداول لهذه الصكوك، ويكون من صالح السوق المالية تنوّع إصدار الصكوك والتعامل بها في تغطية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية..

ثانياً: واقع الصكوك الإسلامية المدرجة في الأسواق المالية

إنّ عملية إدراج وتداول الصكوك الإسلامية لها دور مهم في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية، ولذلك فإنّ الأسواق المالية العالمية تتنافس للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الصكوك، وعليه وفي سنة 2015، فقد احتل سوق دبي المالي المركز الأول في إدراج الصكوك الإسلامية بقيمة 36,7 مليار دولار، تليه في المرتبة الثانية بورصة ماليزيا بمبلغ 26,6 مليار دولار، ثم تأتي بورصة إيرلندا في المركز الثالث حيث بلغت قيمة الصكوك المدرجة فيها نحو 25,5 مليار دولار، ثم بورصة لندن بقيمة 25 مليار دولار. شكل رقم (03): إجمالي الصكوك المصدرة عالميا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 (مليار دولار)



Source:- International Islamic Financial Market, "A comprehensive study of the global Sukuk Market", Third edition, March 2016, p:05.

لقد بلغ إجمالي الصكوك المصدرة عالميا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 حوالي 737 مليار دولار، إلا أنّه ومن إجمالي الصكوك المصدرة عالميا من سنة 2001 إلى غاية 2012، والتي تُقدَّر بنحو 426 مليار دولار وبعدد إصدارات بلغ 2923 إصدار، فإنّ 23 % منها فقط تمّ إدراجها خلال هذه الفترة، حيث وصلت القيمة الإجمالية المتراكمة للصكوك المدرجة وعددها 224 صكاً إلى 100,26 مليار دولار، وبالتالي فإنّ حوالي 77 % من الصكوك وعددها 2570 صكاً، التي تم إصدارها في هذه الفترة، غير مدرجة وتُفوق قيمتها 296 مليار دولار.

ورغم أنّ ماليزيا سيطرت وبقوة على إصدارات الصكوك خلال هذه الفترة، إلا أنّه ومن مجمل الصكوك المصدرة والبالغ عددها حوالي 1408 صك وقيمتها نحو 183 مليار دولار، تمّ إدراج 46 صك فقط تمثّل نحو 03 % من عدد الصكوك القابلة للتداول والتي لا تمثّل سوى 12 % من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة، ويعود سبب ضعف عدد وحجم الصكوك المدرجة مقارنةً بالصكوك المصدرة في ماليزيا إلى الحجم الكبير للصكوك غير القابلة للتداول شرعاً، في حين بلغ عدد الصكوك المدرجة من قبل دول

مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً في نفس الفترة نحو 58 صك بقيمة 41,8 مليار دولار من مجمل 91 صك بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 62,2 مليار دولار.

ثالثاً: معوّقات تطوّر الأسواق الثانوية للصكوك الإسلامية

إنّ عملية إصدار وإدراج وتداول الصكوك الإسلامية تكتنفها بعض العراقيل والصعوبات التي تحول دون نجاحها وانتشارها بالدرجة التي هي عليها السندات التقليدية، وتتمثل أهم هذه المعوّقات في:

1. صغر حجم السوق الأولية للصكوك الإسلامية مقارنةً بسوق السندات التقليدية، وهو ما يُساهم إلى حدٍ كبير في ضعف نسبة التداولات المسجلة على مستوى الأسواق الثانوية للصكوك؛
2. أغلب الصكوك المصدرة غير قابلة شرعاً للتداول في الأسواق المالية إلّا بتوفر شروطٍ معيّنة، وخاصّة منها صكوك المراجعة التي تصدرت الصكوك المصدرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2015 بقيمة 45,684 مليون دولار أو ما يمثّل حوالي 25% من إجمالي قيمة الإصدارات؛
3. انتهاج استراتيجية "الشراء والاحتفاظ" من قبل شريحة كبيرة من المستثمرين، ممّا يؤدي إلى انخفاض أحجام التداول على الصكوك عالمياً ممّا يؤثّر سلباً على سيولة الأسواق الثانوية لها، وذلك لأسباب أهمّها:

- 1- إنّ جاذبية الصكوك تدفع المستثمرين لتفضيل هذه الأداة والاحتفاظ بها باعتبارها أداة استثمارية شرعية ذات عائد مستقر وشبه ثابت مقارنة ببدائل التوظيف الأخرى المتاحة في الأسواق الثانوية؛
- 2- إنّ درجة تعقيد هيكله الصكوك الإسلامية كان سبباً في صعوبة تقييمها بالنماذج الكمية المشتركة، إذ يتطلّب تقييم الصكوك إجراء تحليل دقيق للأصول الحقيقية وللتدفق النقدي المتأّتي منها، وبالتالي فمن الصعب اكتشاف واغتنام المتداولين لفرص بيع الصكوك في السوق الثانوية؛
- 3- تباين الآراء الفقهية في بعض أنواع الصكوك، ونقص الشفافية حول طبيعة ملكية الأصول واسترجاع الحقوق في حالة تخلف أو عجز الجهات المصدرة عن السداد، تُعد من بين الأسباب التي تنفر المستثمرين وتدفعهم للاحتفاظ بالصكوك التي يملكونها إلى غاية تاريخ استحقاقها؛
4. هيمنة الإصدارات القصيرة والمتوسطة الأجل على النسبة الأكبر من الإصدارات، بسبب تفضيل المؤسسات والمستثمرين الأدوات التمويلية قصيرة الأجل، وهو ما يُساهم إلى حد كبير في ضعف نمو السوق الثانوية للصكوك؛

5. تحتاج سوق التداول إلى تنشيطٍ من قبل الشركات والصناديق ذات السيولة الكبيرة، والتي عادةً ما يفضّل مدراءها الاستثمارات المستقرة والطويلة الأجل التي تمثّل العمود الفقري للأسواق الثانوية للسندات، ولا يولون أهمية كبيرة للأسواق الثانوية للصكوك بسبب قلة الصكوك طويلة الأجل.

رابعاً: سُبل وإجراءات تطوير الأسواق الثانوية للصكوك الإسلامية

من أهم العوامل الأساسية التي تساعد في نجاح تجربة إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها وانتشارها وتطوير سوقها الثانوية، يمكن ذكر ما يلي^(١):

1. وجود سوق ثانوي متكامل ومتطور يتم فيه تداول الصكوك الإسلامية، مع ضرورة العمل على نشر الوعي والترويج والدعاية اللازمة للصكوك الإسلامية؛

2. ضرورة وجود بنى تشريعية تنظّم عمل الصكوك الإسلامية، مع محاولة سن القوانين اللازمة لتخفيض الضرائب على معاملات بيع وشراء الصكوك للمساعدة على تنشيط الأسواق الثانوية للصكوك؛

3. ضرورة الالتزام بالقرارات الفقهية في ما يتعلّق بإصدار الصكوك الإسلامية، والعمل على وضع وتبني معايير شرعية موحّدة متّفق عليها دولياً؛

4. قيام وكالات تصنيف إسلامية بتقييم وتصنيف الصكوك الإسلامية المصدرة، مع ضرورة توسيع نطاق الإدراج المزدوج للصكوك لتوسيع انتشارها في مختلف الأسواق الثانوية خاصّةً فيما بين الدول الإسلامية؛

5. إعداد مؤشر **Yield curve** يتم بموجبه تحديد القيمة الحقيقية للصكوك الإسلامية المصدرة، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات موثوقة للصكوك، مثل: "مؤشر داو جونز للصكوك" و"مؤشر تومسون رويترز العالمي للصكوك"؛

6. العمل على تدريب وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة العاملة في مجال الصكوك الإسلامية.

7. قلة ومحدودية الصكوك المدرجة والمعروضة في الأسواق المالية سيُوسّع من فئة المستثمرين الذين ينتهجون استراتيجية "الشراء والاحتفاظ"، وهو ما يُؤدّي إلى إضعاف حجم السوق الثانوية، ولذلك ينبغي على الجهات المصدرة تنويع إصدارات الصكوك من حيث:

*تنويع إصدارات الصكوك الإسلامية من حيث الآجال؛

*تنويع إصدارات الصكوك الإسلامية سواء من حيث العوائد أو من حيث مقدار المخاطر التي يكون المستثمر على استعداد لتحملها.

* وعمومًا، ورغم أنّ سوق الصكوك الإسلامية تواجه العديد من التحديات التي قد تبطئ من وتيرة نموّها وتطوّرها، إلّا أنّه من المتوقّع أن تشهد سوق الصكوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية على حد السواء رواجاً كبيراً خلال السنوات القادمة، خاصّةً مع توجّهات دول المنطقة لإصدار تشريعات تسمح للمؤسّسات المالية الإسلامية بإصدار صكوك إسلامية، ممّا يشترّ بمستقبل واعد للسوق الثانوية للصكوك الإسلامية.

خاتمة: أنّ نجاح وتطوّر الأسواق المالية الإسلامية يعتمد اعتماداً وثيقاً على مدى توقّر وتنوّع الأدوات المالية الإسلامية المتداولة فيها، إلّا أنّ الأسواق المالية عمومًا تعاني من قلة ومحدودية هذه الأدوات، وهو ما يستدعي ضرورة توافر العديد من المتطلّبات والإجراءات اللازمة، والتي تمكّن هذه الأدوات التي تتفق وأحكام الشريعة إصدارًا وتداولًا من القيام بدورها بفعالية ووفق ما تُطر لها، ومن أهمّها يمكن ذكر ما يلي:

1- ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تختص بتأسيس السوق المالية الإسلامية وتنظّم إجراءات التعامل فيها، حتّى لا تتعرّض للمقامرات والمضاربات التي تؤدّي إلى الانحراف بالمدخرات عن الاستثمار في المشروعات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية؛

2- ضرورة إصدار التشريعات اللازمة ووضع وصياغة قوانين متكاملة من قبل الدول الإسلامية، للتعامل مع الأدوات المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إصدارًا وتداولًا؛

3- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة تتكفّل بإدارة وتنظيم الأدوات المالية الإسلامية ووضع معايير فنية موحدة بين كافة المؤسسات المالية الإسلامية، مع ضرورة إعداد البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات في قضايا المعاملات المالية المعاصرة لتقييمها وبيان الحكم الشرعي لها لتعديلها أو إيجاد البدائل الشرعية لها؛

4- ضرورة توحيد الفتاوى والمعايير المحاسبية تلبيةً لمقتضيات التعامل في السوق المالية الإسلامية؛

العمل على تقديم دورات تدريبية وورشات عمل خاصّة للعاملين والمتعاملين في الأسواق المالية في الدول الإسلامية، مع ضرورة الاهتمام بتأسيس معاهد خاصّة للتدريب لغرض تطوير الكوادر البشرية، ويمكن في هذه الحالة الاستعانة ببعض الخبراء من الدول ذات التجربة في هذا المجال.

اثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري

The impact of the use of tourism promotion through the Internet to determine the tourist destination of the Algerian tourist

بن حملاوي نونة جامعة الجزائر3

**Ben Hamlawi Nona
Algeria3 University**

ملخص

تعتبر خدمة الانترنت وسيلة جد مهمة في توجيه سلوك السائح نظرا للدور الذي تقوم به في التعريف والترويج للمنتج السياحي ومساعدته في تحديد وجهته السياحية. وبناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الترويج السياحي، عبر الانترنت، على تحديد الوجهة السياحية للسائح. ولهذا تم توزيع استبيان على عينة من السياح لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ولقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين المتغيرين إذ يوجد تأثير كبير للانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح عن طريق عناصر المزيج الترويجي الإعلان والدعاية والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والتسويق المباشر. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيرات الدخل والوظيفة ومتغير العمر، فيما لم تكن هناك فروق بالنسبة لبقية المتغيرات الأخرى المتمثلة في المستوى التعليمي والجنس.

الكلمات المفتاحية: الانترنت، الوجهة السياحية، الترويج عبر الانترنت

Résumé

Le service internet est considéré comme un moyen très important pour guider le comportement des touristes, en raison du rôle qu'il joue sur la définition, la promotion du produit touristique et lui aider à déterminer sa destination touristique. Par conséquent, cette étude vise à étudier l'impact de l'utilisation de la promotion touristique par Internet pour déterminer la destination du touriste. Pour cela un questionnaire a été distribué à un échantillon de touristes, pour collecter les données sur les variables de l'étude. Les résultats montrent l'existence d'une corrélation entre les deux variables, où il y a une grande influence du service internet sur la détermination de la destination touristique des touristes par le mix promotionnel qui sont la publicité, les relations publics, la promotion des ventes et le marketing direct. Les résultats ont également montré la présence des différences statistiquement significatives pour les variables revenus, la fonction et le variable âge, alors qu'il n'y avait pas de différence pour le reste des variables niveau d'instruction et le sexe.

Mots clés: Internet, destination touristique, la promotion en ligne

مقدمة

لقد طرأت تحولات كبيرة على المجتمع و الاقتصاد بسبب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات من تطور ونمو وتكامل وتعقيد. فقد أصبح الحاسوب والأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر والآني رغم تباعد المسافات بينها. وهذا التواصل يتحقق عبر شبكات عالمية أهمها الانترنت.

إن قطاع السياحة هو من بين القطاعات الاقتصادية العالمية الأكثر استخداما لفكرة الأعمال الإلكترونية وتطبيقاتها وغالبا ما يطلق على الترويج السياحي عبر شبكة الانترنت بالسياحة الإلكترونية (E-Tourism). ويضم قطاع السياحة العديد من الشركات منها (الفنادق، وشركات الطيران، ومنظمو الرحلات، و وكالات السياحة والسفر، إضافة إلى ذلك السياح أنفسهم). وبذلك أصبحت تكنولوجيا الانترنت جزءا أساسيا من هيكل هذه الصناعة.

فالتطور السريع الذي حصل في مجال الخدمات السياحية جعل المنظمات السياحية تبني استخدام شبكة الانترنت من أجل تحقيق أهدافها التسويقية و المتمثلة في التعريف بمنتجاتها و تقديم خدماتها السياحية وضمان جودتها للزبائن لزيادة نصيبها من الحركة السياحية الدولية التي تشهد نموا مستمرا

ومن هنا أصبح بإمكان السائح الحصول على جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها عن المنتج السياحي من خلال شبكة الانترنت، إذ بإمكانه إجراء العديد من المقارنات بين المواقع السياحية المختلفة واختيار الأنسب منها دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان إلى آخر، وتحديد وجهته السياحية وتصميم البرنامج السياحي الذي يرغب فيه دون التقيد ببرنامج مُعد سلفاً ووفقاً للتكلفة التي يستطيع دفعها .

لذلك فالتحدي الذي تواجهه المنظمات السياحية ليس هو ثورة المعلومات، بل هو ضعف السياسات الترويجية السياحية المستندة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في المزيج الترويجي السياحي المتمثل في البيع الشخصي والإعلانات والعلاقات العامة والدعاية وتنشيط المبيعات.

مشكلة الدراسة: تأتي هذه الدراسة للمساهمة في توضيح أثر استخدام الانترنت من أجل تحديد الوجهة السياحية للسائحين. إن السؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو:

" ما مدى استخدام الانترنت من طرف السائح الجزائري كأداة في تحديد وجهته السياحية ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤال المتعلق بمشكلة الدراسة قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للترويج السياحي عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

ومن خلال الفرضية الرئيسية تتفرع فرضيات فرعية كالتالي:

- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للإعلان عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للدعاية عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للعلاقات العامة عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للتنشيط المبيعات عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.
- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للتسويق المباشر عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أنه كونهما تتناول تكنولوجيا ثورة المعلومات (الانترنت) التي تعد إحدى أهم الأعمدة في مجال الاقتصاد العالمي، ودورها المهم في الترويج للسياحة وتلبية احتياجات السياح على المستوى المحلي والعالمي لاجتذاب أكبر عدد من السياح. و تبرز كذلك أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لقطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا اقتصاديا فعالا يساهم في التنمية الاقتصادية، حيث يشكل هذا القطاع جزءا أساسيا من الدخل القومي ومصدرا من مصادر توفير العملة الأجنبية. ويساهم بشكل كبير في النهوض بالمشروعات التنموية بصفة عامة والعمل على خلق فرص للعمل. فلا بد من الاهتمام بهذا القطاع لجذب السياح وإشباع رغبتهم خاصة وأن طرق التسويق السياحي في تغير مستمر نظرا للتطور والتقدم التكنولوجي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الانترنت وبيان أهميته والتعريف بالأثر الذي يحدثه تطبيق هذه التكنولوجيا على توجيه السياح، من خلال الكشف عن السياسة الترويجية لعناصر الترويج السياحي المتمثلة في الإعلانات والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات وتقديم النتائج الإيجابية التي تتحقق للسياح من استخدام الانترنت.

اولا_الإطار النظري

1_الانترنت: هي شبكة عالمية تربط الشبكات المنتشرة عبر العالم ببعضها البعض عن طريق خطوط الهاتف والأقمار الصناعية. تعود بدايات هذه الشبكة إلى عام 1969 عندما طرحت وزارة الدفاع الأمريكية مشروعها الخاص بتبادل المعلومات مع مراكز البحث العلمي في مختلف أرجاء العالم عن طريق خطوط الهاتف، حيث كانت جامعة كاليفورنيا أول من ساعد في تطوير هذا المشروع، وأطلقت عليه تسمية (Arpanet). وقد وصل عدد مراكز البحث العلمي المرتبطة ببعضها عن طريق هذه الشبكة في عام 1971 إلى (15) مركزاً¹.

ولقد برز التفكير في استخدام الإنترنت في الترويج السياحي لأول مرة عام 1999 من خلال الدراسة التي عرضتها منظمة السياحة العالمية في اجتماع الجمعية العامة في (سانتياغو) بتشيلي، والتي ركزت على إمكانية استخدام الإنترنت في ترويج منتجات وجهات السفر واستخدام طريقة تعاونية ما بين القطاعين العام والخاص لإبراز وجهات السفر والمشاريع الصغيرة.

أصبح الإنترنت المصدر الأول للمعلومات عند التخطيط للسفر وقضاء الإجازات في الدول المتقدمة، متفوقاً بذلك على الوسائل التقليدية²، مثل إعلانات وكالات السياحة وبرامج التلفزيون، وإعلانات الصحف والمجلات. وأصبح بإمكان السائح الحصول على معلومات سريعة ودقيقة وشاملة عن البيئة المحيطة لمساعدته في عملية اتخاذ القرار، خاصة مع التغير في الخدمات السياحية و التغير في الطلب على السياحة، إضافة إلى الشركات السياحة المتعددة و المتنوعة.

يمكن الإنترنت السائح التعرف على المنتجات السياحية وطلب المعلومات وشراء المنتجات والخدمات السياحية في أي وقت وأي مكان، كما تسمح خدمات الإنترنت للمسافرين بشراء خدماتهم ومنتجاتهم بسهولة³.

2_ التسويق السياحي عبر الإنترنت: من الصعوبة تحديد معنى واضح و دقيق لمصطلح التسويق عبر الإنترنت، ذلك لأن الكثير من الشركات تقوم بأداء العديد من النشاطات المختلفة التي يمكن أن توصف بأنها نشاطات تتم بواسطة الإنترنت. ولقد عرف بوك وسين التسويق عبر الإنترنت بأنه نظام لبيع المنتجات والخدمات إلى الجمهور المستهدف، الذي يستخدم الإنترنت والخدمات التجارية على الخط Internet and commercial online services باستخدام الوسائل والخدمات على الخط بأسلوب إستراتيجي متماسك مع برنامج التسويق العام في المؤسسة⁴. أما بلاتبورغ ودايتون فقد أطلقا عليه التسويق التفاعلي لأنه يتضمن عملية الاتصال التفاعلية الفورية بين المستهلكين ومزودي المحتوى

الذي يتيح معرفة حاجات المستهلك ورغباته غير المشبعة و إجراء التعديلات لإشباعها⁵. وعليه فالتسويق السياحي عبر الانترنت يشمل تطبيقات الانترنت المختلفة في أنشطة التسويق السياحي، لاسيما التطبيقات المتعلقة بتخطيط المنتج وتنفيذه وتسعيره وترويجه وتوزيعه بهدف خلق تفاعلات وعلاقات مباشرة وغير مباشرة بين المؤسسة وأسواقها بما يضمن تحقيق أهدافها. فالتسويق بات أحد الموارد الهامة للدول. فقد بينت دراسة صدرت حديثا عن منظمة السياحة العالمية أن الشركات السياحية التي تمارس التسويق عبر الانترنت تتمتع بالقدرة على الوصول إلى كافة أرجاء العالم، وذلك بأقل تكلفة من طباعة المنشورات والصور المتعلقة بالأماكن السياحية، كما يساهم في زيادة حجم المبيعات، ومنه تنبع أهمية الاعتماد على الانترنت في التسويق السياحي مقارنة بالتسويق التقليدي من النقاط التالية:

- يؤدي التسويق عبر الانترنت إلى توفير الوقت واختصار بعض خطوات العملية التسويقية وخاصة موقع الانترنت المتاح للسياح كل الأيام والأوقات. فهو يساهم في إيصال المعلومات على مدار الوقت للمعلنين بالعمل 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع دون تكاليف إضافية.
 - طبيعة الانترنت التفاعلية تمكن المنشآت السياحية في تحديث المعلومات التي يجري تزويدها للسياح، إضافة إلى تبادل الآراء بين زوار الموقع مما يزيد إهتمامهم و إرتباطهم به.
 - يستفيد مستخدم الانترنت من التحكم في عملية الشراء عبر الانترنت، فهي توفر له معلومات وخيارات، مما يزيد من براعته وقدرته على الحصول على خدمات أفضل، أي أنها حولت موازين القوى من رجل التسويق إلى السائح الذي أصبح على بعد كبسة زر من عدد هائل من المنافسين⁶
 - إن الترويج السياحي عبر الانترنت يساعد المنظمة السياحية في إيجاد سائح /مستهلك بسرعة وسهولة من خلال مواقع الويب أو الأنشطة أو المزيج الترويجي كالإعلان والبيع الشخصي والعلاقات العامة وترويج المبيعات .
- ولهذه الأسباب يزداد الإقبال على الانترنت يوما بعد يوم، إذ أصبح السائح من منزله يخطط لجولته السياحية دون التحرك من مكانه.

3_الترويج السياحي عبر الانترنت: تكمن أهمية استخدام الانترنت في الترويج السياحي من خلال قدرته الواسعة على الوصول إلى الأسواق السياحية المختلفة بصورة تختصر الكثير من الجهد والوقت والمال، وبأساليب ترويجية بالغة التأثير والفاعلية تزيد من المنافسة لاجتذاب أكبر عدد من السائحين. ومن عناصر الترويج عبر الانترنت نذكر مايلي:

3_1_ الإعلان عبر الانترنت: يشكل الإعلان أهم عنصر من عناصر المزيج الترويجي والإعلان عبر الانترنت، إذ يعتبر فضاء مدفوع الثمن Paid for space على الموقع الشبكي أو على شكل بريد إلكتروني⁷. لقد تزايد اعتماد الشركات على الانترنت في إيصال رسائلها الإعلانية لجمهورها وهذا لانخفاض تكلفته والتخلص من محددات الوقت، إذ يرتبط وقت دخول المتصفح بالوقت الذي يجري فيه الإعلان ، إضافة إلى ذلك سهولة وسرعة تغيير الإعلان.

3_2_ الدعاية عبر الانترنت: تقسم الدعاية السياحية إلى الدعاية السياحية الداخلية حيث توجه للسائح عن طريق التركيز على تحسين نوعية المنتج داخل البلد وإرضاء الأذواق كافة وكذلك حسن معاملة السائح من قبل المواطنين، وهذا النوع من الدعاية السياحية غير المباشرة أنفع من الدعاية المباشرة إذ يعود السائح بانطباع حسن عن البلد المزار. والدعاية السياحية الخارجية إذ يقدم هذا النوع الصورة الجذابة والمتكاملة عن البلد إلى الأسواق السياحية، أي تقديم العرض السياحي وإيجاد طلب لذلك العرض عبر وسائل الإعلام وشبكات الانترنت .

3_3_ العلاقات العامة عبر الانترنت: تستخدم العلاقات العامة لبناء صورة ذهنية لدى الجماهير المختلفة حيث تقوم المؤسسة بتزويد وسائل الإعلام المختلفة بكافة نشاطاتها وفعالياتها، وتوفير المعلومات عن المؤسسة على الشبكات (جديدها، منتوجاتها، خدماتها) التي تمثل إستراتيجية جذب للصحافيين الذين يأتون بأنفسهم للبحث عن المعلومات بسرعة والتي تتميز بالدقة والحدثة، وهذا بدوره يعزز صورة المؤسسة أمام الجمهور⁸. وعلى ضوء ذلك أصبحت المؤسسات العالمية تخصص مواقع شبكية لعرض نشاطاتها كما تقوم بالاتصال بزيائنها وإرسال المعلومات وأخذ آرائهم مما يجعلهم يشعرون وكأنهم ينتمون للمؤسسة ويعملون لحسابها ويدافعون عنها وينشرون الأخبار الجيدة عنها.

3_4_ التسويق المباشر عبر الانترنت: التسويق المباشر يعد من أكثر الأدوات الترويجية لمزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة التي وظفت شبكة الانترنت لخدمة أهدافها إذ يتمثل في كافة الاتصالات التسويقية المباشرة مع عملاء مستهدفين من المنظمة بهدف توليد استجابتهم بصورة فورية أو سريعة وبناء علاقات فورية معهم. ومن أشكال التسويق المباشر عبر الانترنت الكتيبات المصورة على شبكة الانترنت والتي تتيح استخدام تقنيات الطباعة والألوان وإعطاء وصف تفصيلي أكثر وضوحا عن المنتج السياحي ومواصفاته. بالإضافة إلى البريد الصوتي حيث يستخدم للوصول إلى السياح المستهدفين من خلال إرسال رسالة شفوية على الانترنت من المؤسسة إلى السائح يمكن سماعها⁹.

3_5_ تنشيط المبيعات عبر الإنترنت: تقدم المؤسسات حوافز ومكافآت للسياح المتوجهين لبلدها من خلال الانترنت. بالإضافة إلى المسابقات الموجودة على المواقع الإلكترونية وتخفيض الأسعار وغيرها من أساليب تنشيط المبيعات.

ثانياً_ منهجية الدراسة

1_ جمع و تحليل البيانات : اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باتباع أسلوب الدراسة النظرية من خلال الاستفادة من المراجع لبناء الإطار النظري عن طريق البحث المكتبي والإستعانة بشبكة الانترنت. بالإضافة إلى أسلوب الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات عن طريق الاعتماد على الاستبيان الموزع على السياح الذين تسنى لهم القيام بجولة سياحية خارج الوطن. والتحليلي بالاعتماد على التحليل الإحصائي بهدف التعرف على ممارسات الانترنت من قبل السياح في تحديد وجهتهم السياحية.

فيما يخص الاستبانة للتأكد من سهولة عباراتها و قدرة السياح على فهمها، قمنا أولاً بتوزيعها على فئة مكونة من 10 أفراد واستبعدنا بذلك العبارات غير المفهومة وعوضناها بأخرى مناسبة. تتكون الاستبانة من 24 عبارة مقسمة إلى معلومات خاصة بالسائح، وعبارات حول عناصر الترويج السياحي عبر الانترنت كالإعلان، الدعاية والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والتسويق المباشر. هذا وقد تم استخدام سلم ليكرت بخمس نقاط يمتد من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة. أما عن عينة الدراسة، فقد تم توزيع 120 استمارة استبيان في مدينة قسنطينة بمطار محمد بوضياف، وتعتبر العينة قصدية وغير احتمالية، باعتبار أن المجيب يجب أن يستجيب لشرط لازم وهو تعوده على استعمال خدمة الانترنت، وتمكنا من استرجاعها كلها. أما عن تحليل البيانات فهو مبين في العنصر الموالي .

2_ تحليل نتائج الاستبيان

2_1_ اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov.Smirnov:

سنعرض اختبار كولمغوروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. والجدول رقم (01) يوضح نتائج الاختبارات لجميع فقرات الاستبيان وبالرجوع إلى مستوى الدلالة لجميع المحاور نجد مساوياً ل 0,200 وهو أكبر من 0,05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

الجدول رقم (01): اختبار التوزيع الطبيعي

N مفردات العينة	عدد فقرات المحور	مستوى الدلالة
120	19	0,200

المصدر: مخرجات spss

2_2_ صدق الاتساق البنائي الجدول رقم (02): معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للاستبيان.

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الإعلان عبر الانترنت	0,845	0,000
الثاني	الدعاية عبر الانترنت	0,862	0,000
الثالث	العلاقات العامة عبر الانترنت	0,754	0,000
الرابع	تنشيط المبيعات عبر الانترنت	0,737	0,000
الخامس	التسويق المباشر عبر الانترنت	0,941	0,000

المصدر: مخرجات spss

يبين الجدول أن كل معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن مستوى الدلالة لكل محور هو 0,000 وهو أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل محاور الدراسة صالحة لما وضعت لقياسه.

2_3_ ثبات فقرات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وتبين النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	محتوى المحور	عدد فقرات المحور	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الإعلان عبر الانترنت	3	0,739
الثاني	الدعاية عبر الانترنت	3	0,789

الثالث	العلاقات العامة عبر الانترنت	3	0,600
الرابع	تنشيط المبيعات عبر الانترنت	2	0,663
الخامس	التسويق المباشر عبر الانترنت	8	0,865
جميع فقرات الاستبيان		19	0,926

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي معاملات الثبات فاقت النسبة المقبولة 0,60 فقد تراوحت بين 0,600 في حدها الأدنى و هي المحور الثالث و 0,868 في محورها الخامس و بلغ معامل الثبات الإجمالي 0,926 مما يدل على أن هذه المعاملات مرتفعة و مناسبة لأغراض الدراسة و هناك اتساق داخلي لأسئلة الاستبيان.

2_4_ اختبار فرضيات الدراسة: نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار (t_{test})، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H_1)، وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مرفوضة.

إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية نرفض الفرضية (H_1)، وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مقبولة.

إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة أصغر من مستوى الدلالة (Sig) المعتمد (0,05) نقبل الفرضية (H_1) .

إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة أكبر من مستوى الدلالة (Sig) المعتمد (0,05) نرفض الفرضية (H_1) .

نص الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الأولى (H_1) على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للإعلان عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

نص الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية (H_2) على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للدعاية عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة H_3 على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للعلاقات العامة عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

نص الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية الفرعية الرابعة H4 على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ لتنشيط المبيعات عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

نص الفرضية الفرعية الخامسة: تنص الفرضية الفرعية الخامسة H5 على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للتسويق المباشر عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

و قد كانت نتائج التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار T-test للفرضيات الفرعية

الفرضيات	المحسوبة T قيمة	الجدولية T قيمة	(Sig-t) القيمة الاحتمالية	القرار
H1	10,088	1,9799	0,000	مقبولة
H2	6,455	1,9799	0,000	مقبولة
H3	3,651	1,9799	0,000	مقبولة
H4	9,939	1,9799	0,000	مقبولة
H5	9,209	1,9799	0,000	مقبولة
درجة المعنوية المعتمدة $\alpha=0.05$ DF=N-1=119				

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أن قيم T المحسوبة تساوي على التوالي 10,088، 6,455، 3,651، 9,939، 9,209 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1,9799، كما أن القيم الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضيات الفرعية H1، H2، H3، H4، H5.

الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية (H1) على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للترويج السياحي عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح".

و قد كانت نتائج التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار T-test للفرضية الرئيسية

الفرضية	المحسوبة T قيمة	الجدولية T قيمة	(Sig-t) القيمة الاحتمالية	القرار
H1	9,609	1,9799	0,000	قبول

$$DF=N-1=119 \quad \alpha=0.05 \quad \text{درجة المعنوية المعتمدة}$$

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أن قيمة T المحسوبة تساوي 9,609 و هي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1,9799، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح.

2_5_اختبار الفرق

2_5_1 اختبار الفروق بالنسبة للجنس: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية مردها جنس المستجوبين. الجدول رقم (06): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

العنوان	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	ذكر	78	3,6923	0,57123	2,945	0,074
	أنثى	42	3,3383	0,72288	2,745	

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الدلالة يساوي 0,074 وهو أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير الجنس حول أثر استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 0,05.

2_5_2 اختبار الفروق لمتغير العمر: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية مردها عمر المستجوبين. الجدول رقم (07): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي	داخل المجموعات	7,650	3	2,550	6,989	0,000
عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	بين المجموعات	42,320	116	0,365		
	المجموع	49,970	119	-		

المصدر: مخرجات spss

بما أن متغير العمر له أثر من خيارين فقد اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء المبحوثين لعينة الدراسة حول الترويج عبر الانترنت و دوره في تحديد الوجهة السياحية، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0,000، وهو أقل من 0,05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير العمر حول أثر استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 0,05.

2_5_3_ اختبار الفروق بالنسبة للدخل: من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير الدخل حول أثر استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 0,05.

وننتج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية مردها دخل المستجوبين مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم (08): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الدخل

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	T المحسوبة قيمة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	6,732	2	3,366	9,108	0,000
	بين المجموعات	43,238	117	0,370		
	المجموع	49,970	119	-		

المصدر: مخرجات spss

2_5_4 اختبار الفروق بالنسبة للمستوى التعليمي: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية مردها المستوى التعليمي للمستجوبين.

الجدول رقم (09): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	2,208	2	1,104	2,704	0,071
	بين المجموعات	47,763	117	0,408		
	المجموع	49,970	119	-		

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0,071 و هو أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير المستوى التعليمي حول أثر استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 0,05

2_5_5_ اختبار الفروق بالنسبة لعنصر الوظيفة: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح مردها مهنة المستجوبين. **الجدول رقم (10): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة**

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوب قيمة T	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	10,128	4	2,632	7,673	0,000
	بين المجموعات	39,444	115	0,348		
	المجموع	49,970	119	–		

المصدر: مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير المهنة حول أثر استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 0,05.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعينة الدراسة:

– وجود تأثير للترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح ، فلخدمة الانترنت أهمية كبيرة حيث توفر للسائح كل المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها عن المنتج السياحي وبذلك تلبي حاجاته ورغباته. فالمواقع الإلكترونية تحفز السائح على زيارة مناطق سياحية مختلفة بفضل الحملات الإعلانية و الدعاية والنصح والإرشاد التي توفره هذه المواقع.

– يوجد تأثير للإعلان عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح حيث يحفز الإعلان السائح على زيارة مناطق سياحية مختلفة.

— يوجد تأثير للدعاية عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح لما توفره الدعاية من برامج ووقائع وأحداث هامة تحفز السائح على زيارة هذه المناطق السياحية.

— يوجد تأثير للعلاقات العامة عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح وهذا من خلال الانطباعات والتصورات التي تتوفر عليها المواقع الإلكترونية.

— يوجد تأثير لتنشيط المبيعات عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية من خلال المسابقات والتخفيضات في الأسعار وهذا العنصر من عناصر المزيج الترويجي عبر الانترنت المؤثرة جدا في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

— يوجد تأثير للتسويق المباشر عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية، فالمواقع الإلكترونية توفر كافة المعلومات وفي كل الاوقات والظروف التي يحتاجها السائح في تخطيطه لتحديد وجهته السياحية . وتأكدت هذه النتيجة في الدراسة law حول أهمية توفير الموقع الإلكتروني المعلومات حول الخدمة السياحية.

— توجد فروق في آراء عينة الدراسة بالنسبة لمتغيرات العمر والدخل والوظيفة.

التوصيات

النتائج المتوصل إليها تقودنا إلى وضع جملة من التوصيات يمكن أن تستفيد منها المنشآت السياحية، إذ يستحسن عليها :

— على المنشآت السياحية محاولة زيادة الاهتمام بمواقعها الإلكترونية، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجها السائح حول مستويات الخدمة السياحية من أجل زيادة التفاعل والتواصل معه لضمان ترويج صورة إيجابية عن عروضها ومنه استهداف سياح من مختلف أنحاء العالم.

— العمل على ترجمة المواقع الإلكترونية إلى جميع اللغات حتى يتسنى للسائح سهولة تحديد وجهته السياحية.

الملاحق

الاستبيان

إخواني أخواني السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار تحضير مقال دكتوراه علوم متعلقة بـ(أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري)، نرجو منكم المساهمة والمساعدة في إتمام هذا البحث، وذلك

بالإجابة عن الأسئلة الواردة أدناه بوضع دائرة في الخانة المناسبة، كما نعلمكم أن إجاباتكم سوف تستخدم في إطار البحث العلمي لا غير، لذلك نأمل منكم حسن التعاون معنا.

أولاً_ أسئلة الدراسة: ما مدى موافقتك على العبارات التالية:

الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر الإعلان عبر الانترنت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	اتعرف على المناطق السياحية من خلال أشرطة الفيديو والنشرات الإعلانية الموجودة على شبكة الانترنت					
02	تساعدني الكاتلوجات و المعلقات و المصقات الموجودة على شبكة الانترنت في تحديد وجهتي السياحية					
03	للحملات الإعلانية الموجودة على شبكة الانترنت أثر كبير في تحفيزي على زيارة مناطق سياحية مختلفة					
الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر الدعاية عبر الانترنت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تحفزني مجمل الأخبار و الدعاية المنشورة على على شبكة الانترنت لزيارة مناطق سياحية مختلفة					

02	تعرفت على خصائص و مزايا المناطق السياحية التي زررتها من خلال البرامج الدعائية المصممة على الانترنت				
03	تؤثر التقارير والإيضاحات المتوفرة على شبكة الانترنت إيجابيا في قرار زيارتي للمناطق السياحية				
الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر العلاقات العامة عبر الانترنت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
01	تعلن المنشأة السياحية عن مشاركتها في المعارض عبر الانترنت مما يساعدني على زيارتها				
02	تعرفت على المنشآت السياحية من خلال رعايتها للتظاهرات الرياضية والثقافية				
03	يعود الفضل الأكبر للانترنت في اهتمامي وتصوراتي وانطباعاتي عن المناطق السياحية التي زررتها				
الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر تنشيط المبيعات عبر الانترنت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
01	تحفزني تخفيضات الأسعار المتوفرة على الانترنت كثيرا في تحديد الوجهة السياحية				
02	يعود الفضل الأكبر للعروض الترقية				

					الموجودة على شبكة الانترنت في تحديد الوجهة السياحية	
الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر التسويق المباشر عبر الانترنت					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
01	تعرفت على كثير من المعلومات الخاصة بشركات الضيافة من خلال الانترنت					
02	استفدت كثيرا من الكتيبات المصورة على شبكة الانترنت في إعطائي وصفا تفصيليا و أكثر وضوحا على المنتج السياحي					
03	استخدمت البريد الإلكتروني للتواصل مع شركات الضيافة					
04	تؤثر سهولة الوصول إلى الموقع الإلكتروني على اختياري للوجهة السياحية					
05	أستطيع زيارة الموقع الإلكتروني للحصول على ردود حول التساؤلات التي تحول في خاطري					
06	أستخدم الانترنت للمقارنة بين تكلفة كل المناطق السياحية					
07	أستطيع من خلال الانترنت تحديد الوجهة السياحية دون تحمل أي					

					تكاليف	
					يؤثر الانترنت بشكل كبير في قرار اختياري للوجهة السياحية	08

ثانياً_ معلومات خاصة بالسائح

_الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
 _العمر: ☐ أقل من 18 سنة ☐ من 18 إلى أقل من 36 سنة ☐ من 36 إلى 54 سنة ☐ 54 سنة فأكثر
 _الدخل: ☐ أقل 18000 دج ☐ من 18000 إلى أقل 36000 دج ☐ من 36000 دج فأكثر
 _المستوى التعليمي: ☐ أقل من الثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي
 _المهنة: ☐ مهنة حرة ☐ موظف ☐ متقاعد ☐ طالب ☐ بطل

الهوامش

- ¹ _محمد عبده حافظ، التسويق عبر الانترنت، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص55.
- ² _Buhalis . D ,Tourism in an Era of information technology,in tourism in the 21st Centry : Lessons from experience, B. Faulkner , G .Moscardo and E.Laws, 7_ 32 , London, 2000 .
- ³ _Olmedal .I , Sheldon,Data Mining « Technique and Applications for Tourism Internet Marketingé » , Journal of Travel and Tourism Marketing, Vol 11 , no 2_3, 1_20 .
- ⁴ _Bock.H , Senne. J, Cyberpower forBusiness , New Jersey,NJ : Career Press, 1996, P48.
- ⁵Blattberg.R , Deighton.J, Interactive Marketing : Exploiting the age of addressability , Sloan Management Review , vol 32, No 3, PP 5_ 14.
- ⁶ _نصير محمد الطاهر، التسويق الإلكتروني، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2005، ص ص 40،41.
- ⁷ _ بشير عباس العلاق، الاتصالات التسويقية الإلكترونية، مدخل تحليلي تطبيقي،مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان،2005،ص118.
- ⁸ _Lanno .P,Ankri.C, E_Marketing et E_Commerce , Vuebert,Paris ,2007.P
- ⁹ _ محمد فريد الصحن،طارق طاهه احمد،إدارة التسويق في بيئة العولمة والانترنت،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007،ص ص 466_467

تصور نظري لنموذج محاسبي لتقييم الأداء من خلال التكامل بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة ونموذج بطاقة العلامات المتوازنة

Conceptualization of an accounting model for performance appraisal through the integration of the activity-based costs system with the balanced scorecard model

الباحثة: سارة عزازية

جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

Sara Azizaiz

University Badji moktar of Annaba, Algeria

ملخص:

استهدفت الدراسة البحث في تطوير الأداء عن طريق تبين كيفية استخدام مخرجات نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) كمدخلات لنموذج بطاقة العلامات المتوازنة (BSC)، وخلصت الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها: إن تطبيق نظام (ABC) يمنح معلومات كلفوية دقيقة عن تكلفة المنتجات مما يسمح بالرقابة على التكاليف وتحقيق مستويات ربحية أعلى، كما يسمح بترشيد القرارات الإدارية المختلفة المرتبطة بخفض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات والتطوير المستمر للعملية الإنتاجية، كما خلصت الدراسة إلى أهمية نموذج (BSC) لتقييم الأداء الشامل للمنظمات المعاصرة خاصة وقد أغناه نظام (ABC) من خلال توفيره لمعلومات تشغيلية مساندة للمعلومات المالية بهدف تكوين صورة واضحة وشاملة عن الأداء.

Abstract :

The study aimed to search performance developpement using the outputs of Activity Based Costing (ABC) as an inputs for the Balanced Scorecard Model, the study has reached the following results: the application of (ABC) provides more accurate cost information which could control costs and achieving higher profitability levels, also it drives to more appropriate manageable decisions correlated to cost reduction and development of quality products and continuous improvement of to the production process, the research has also reached the importance of (BSC) method for an overall performance measurement for modern business organizations especially that the (ABC) system has reached it by providing an operational informations that supports the financial informations to create a clear and overall image about performance.

الإطار المنهجي للبحث:

مقدمة:

انعكست متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة على تصميم النظم المحاسبية وبشكل خاص نظام محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، حيث زاد الاهتمام بتحسين وتطوير تخصيص التكاليف وخصوصا غير المباشرة منها، وذلك نتيجة لزيادة الضغوط على تسعير المنتجات، ويعتبر نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) نظاما جديدا لتخصيص التكاليف غير المباشرة وذلك على اعتبار أن المنتج بصورته النهائية لا يقوم على استهلاك التكلفة وإنما يستهلك النشاط، كما يعتبر نموذج بطاقة العلامات المتوازنة (BSC) من أهم أدوات تقييم الأداء والذي يسعى لقياس الأداء الشامل للمنظمات، وتقوم فكرته على قياس الأداء من خلال طريقة المقاييس المحاسبية التقليدية التي تنظر لأداء الماضي، لكن تضيف إليها قياس عوامل مؤثرة على الأداء المستقبلي.

إشكالية البحث: تتمثل في ما يلي:

هل يمكن الاستفادة من مخرجات (ABC) ضمن نموذج (BSC) لقياس وتقييم شامل للأداء؟
أهمية البحث: يتناول البحث أداة لقياس وتقييم الأداء الشامل بواسطة بطاقة العلامات المتوازنة لما لها من أهمية في عكس صورة صحيحة عن الأداء الفعلي، بالإضافة إلى ضرورة إجراء تغييرات على الأنظمة الكلفوية والمحاسبية التقليدية المطبقة من خلال تبني نظام (ABC).

أهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

*البحث في إمكانية تطبيق نظام (ABC) باعتباره نظاما كلفويا أكثر ملاءمة لتخصيص التكاليف من تلك النظم التقليدية.

*بيان أهمية نظام (ABC) حيث يزود الإدارة بمعلومات مالية وغير مالية تساعد في التطوير والتحسين المستمرين.

*التعرف على تقنية بطاقة العلامات المتوازنة كأداة لقياس الأداء المالي وغير المالي.

*بيان محور التكامل والترابط بين مخرجات نظام (ABC) والتي تمثل مدخلات تمثل مقاييسا للأداء ضمن محاور نموذج (BSC) بوصفها نظاما شاملا لتقييم الأداء.

فرضيات البحث: تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في:

تفيد المعلومات والبيانات المالية وغير المالية الناتجة عن تطبيق نظام التكاليف أساس الأنشطة في بناء بطاقة العلامات المتوازنة بوصفه نظاما شاملا لتقييم الأداء.

ويمكن عرض الفرضيات الفرعية كما يلي:

*تطبيق نظام (ABC) يمنح معلومات كلفوية أكثر دقة عن تكلفة المنتجات.

*يوفر استخدام بطاقة العلامات المتوازنة تقييما شاملا للأداء.

*تطبيق نظام (ABC) يوفر مخرجات مفيدة تستخدم ضمن محاور تقييم الأداء الشامل وفقا لبطاقة العلامات المتوازنة.

الإطار النظري للبحث:

لقد أولت المنظمات الاهتمام منذ بداية العقد الأخير من القرن المنصرم وإلى الآن بالاهتمام بتطبيق محاسبة التكاليف وإجراءاتها المعاصرة ضمن النظم المحاسبية المطبقة لديها، وذلك للاستفادة من مخرجاتها في محاور متعددة، منها السيطرة على عناصر التكاليف وإيجاد أسس موضوعية لها وتقليل مدة إنتاج المنتج وأداء الخدمة واستنتاج مؤشرات تستخدم ضمن محاور تشغيلية ومالية لتقييم كفاية الأداء وفقا لبطاقة العلامات المتوازنة، وهذا الأمر يركز على دراسة وتحليل نظام التكاليف على أساس الأنشطة التي أثبتت الدراسات الأكاديمية أهميته وشمولية المعلومات المستخرجة منه ودقتها.

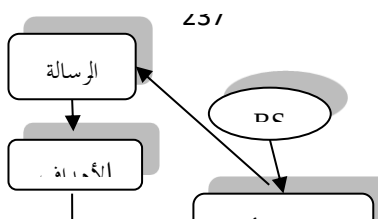
أولاً- دور نظام (ABC) ونموذج (BSC) استراتيجيا: من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في مقاييس الأداء أن تعكس متطلبات أصحاب المصلحة لتعظيم رضاهم، وتحسين الوضع التنافسي للمنظمة، وتنمية الإستراتيجية، وتعزيز فهم العلاقات السببية بين مختلف المقاييس وسرعة الاستجابة للمتغيرات، كما تعتبر من التحديات الرئيسية لقياس الأداء قياس الأصول غير المادية، مثل رأس المال البشري والمعلومات والابتكار والذي وجد أنه يشكل جزءا رئيسا من مهمة المنظمة، لكن مقاييس الأداء أقل من كافية في هذا المجال.

يتبين مما ورد أعلاه أن ضرورة إيجاد أدوات تقييم أداء وتصميم نظام جديد يعتمد على نموذج بطاقة العلامات المتوازنة للأداء التي تهتم بالعملاء والعمليات والمراحل الداخلية للمنظمة وإعطاء أهمية للسياسات المحفزة للنمو والتعليم للأفراد العاملين داخل المنظمة وأحيانا خارجها، وتبدأ قاعدة البيانات الرئيسية بإعداد نظام التكاليف على أساس الأنشطة، ويوضح الشكل رقم

شكل (01): يمثل علاقة نظام التكاليف على أساس الأنشطة

وبطاقة العلامات المتوازنة

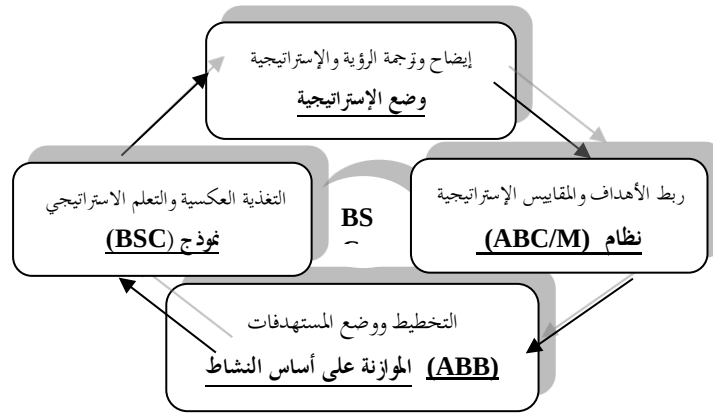
باستراتيجيات، رسالة وأهداف المنظمة



(01) إطارا لفهم دور كل من نظام التكاليف على أساس الأنشطة وبطاقة العلامات المتوازنة لتخطيط وإدارة رسالة، أهداف و إستراتيجية المنظمة.

يتضح من خلال الشكل دور بطاقة العلامات المتوازنة كمقياس لأداء المنظمة اتجاه إستراتيجيتها، أهدافها ورسالتها فهي بطاقة تقرير عن الأداء من محاور مختلفة (مالي، زبائن) اتجاه تطور المنظمة نحو إستراتيجيتها، أهدافها، ورسالتها، كما يظهر الشكل دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة تجاه رسالة، أهداف وإستراتيجية المنظمة حيث يمنح مدخلا مهما لمناطق مختلفة لتطوير إستراتيجية المنظمة، فهو بديل عن النظام التقليدي لمحاسبة التكاليف يسمح بتحديد التكاليف الصحيحة لإنتاج وإيصال المنتجات والخدمات للزبائن، فقدرة النظام على تقييم التكاليف الحقيقية هو من المدخلات المهمة لتطوير الإستراتيجية⁸⁷، والشكل رقم (02) يوضح آلية تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة ضمن نموذج بطاقة العلامات المتوازنة:

شكل (02): تطبيق نظام (ABC/M) ضمن بطاقة العلامات المتوازنة



Source :Andrew Lim, The Importance of Activity Based Costing, Management to the Balanced Scorecard, p : 04.

¹Mattew Liberatore and Tan Miller, A framework for Integrating ABC and the BSC into the logistics strategy development, Journal of Business logistics, vol (19), no (02), 1998, p: 137.

ويوضح الشكل رقم (02) دور كل من نظام التكاليف على أساس الأنشطة واستخداماته الإدارية (والمتمثلة في نظام الإدارة على أساس الأنشطة) ونظام الموازنة على أساس النشاط بنموذج بطاقة العلامات المتوازنة ضمن العملية الإستراتيجية، حيث يتم البدء بإيضاح لرؤية المنظمة وإستراتيجيتها، مما يسمح بعد ذلك بوضع الأهداف الإستراتيجية وربطها بالمقاييس وهنا يظهر دور نظام (ABC) من حيث تحديد المقاييس الملائمة التي ستستخدم نتائجها بالمرحلة الرابعة (ضمن بطاقة العلامات المتوازنة)، ويتم بالمرحلة الثالثة التخطيط وإعداد الموازنات باستخدام نظام الموازنة على أساس النشاط، أما بالمرحلة الرابعة يتم إدارة الأداء فاستخدام بطاقة العلامات المتوازنة يوفر تغذية عكسية عن أداء المنظمة الاستراتيجي، مما يسمح بتحديد التغييرات الضرورية بالإستراتيجية ومنه استبدال المقاييس⁸⁸.

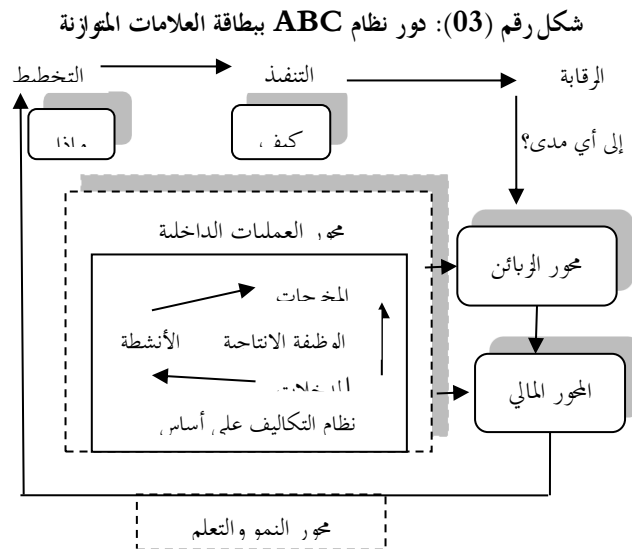
ثانياً- ربط نظام التكاليف على أساس الأنشطة بطاقة العلامات المتوازنة: نظرا لقصور مقاييس الأداء المالي فإن بطاقة العلامات المتوازنة تترجم أهداف المنظمة إلى أهداف ومقاييس منظمة بأربع محاور: مالي، زبائن، عمليات داخلية، نمو وتعلم، حيث يوفر المحور المالي (الموازنة أو الكلفة) ومحور الزبائن (الأداء أو الكفاءة) الرقابة على الجهود السابقة، ويكشف المحوران معلومات عن الأرباح والتكاليف تساعد على التخطيط للأداء والموازنة المستقبلين، ويسلط محور العمليات الداخلية الضوء على الوظيفة الإنتاجية بالمنظمة وهي الأنشطة الداخلية التي تقوم بها لتحويل المدخلات إلى مخرجات لغايات إرضاء الزبائن، كلفة العمليات الداخلية بالمنظمة (مدخلات، أنشطة، مخرجات) يتم الكشف عنها طريق نظام (ABC) حيث يساعد المنظمة على فهم أرباح وتكاليف كل منتج وكل زبون لغايات إدارة هاته التكاليف وتقييم استثمارات جديدة.

يوضح الشكل رقم (03) أهمية استخدام نظام (ABC) حيث يساعد على فتح الصندوق الأسود (محور العمليات الداخلية بطاقة العلامات المتوازنة)، حيث يكشف أنشطة المنظمة الداخلية ويعرض التكاليف الحقيقية (الصحيحة) لمخرجات هذا المحور فبمجرد ربط المدخلات، الأنشطة، المخرجات

⁸⁸Andrew Lim, The Importance of Activity Based Costing, Management to the Balanced Scorecard, p : 04.

بشكل واضح سيوجه التركيز نحو تطوير الكفاءة (أو إدارة التكاليف) فنظام (ABC) سيوفر مزيداً من الشفافية والكفاءة عن أنشطة المنظمة⁸⁹.

إن المحور الرابع ببطاقة العلامات المتوازنة (محور النمو والتعلم) مرتبط بالتحسين المستمر حيث يتضمن التعلم ربط محور الزبائن (الربح) والمحور المالي (الكلفة) للمساعدة في اختيار استثمارات بمنتجات تكون فعالة في ما يخص الزبائن، واستثمارات بعمليات تكون كفأة في ما يخص الكلفة وهو ما سيكون كخطوة نحو الأداء والنمو المستقبليين



Source: Francois Melese and Others, A New Management Model for Government : Integrating ABC, BSC and Total Quality Management with the Planning, Programming and Budgeting System, International Management Review, vol (05), Issue (02), 2004, p : 110. Available at : PMR.net

⁸⁹Francois Melese and Others, A New Management Model for Government : Integrating ABC, BSC and Total Quality Management With the Planning, Programming and Budgeting System, International Public Management Review, vol (05), Issue (02), 2004, p : 110. Available at : www.IPMR.net

وبالإضافة لعرض أهمية نظام (ABC) بمحور العمليات الداخلية يمكن إيجاز أهمية استخدامه بالمحاور الأربعة لـ (BSC) كما يلي⁹⁰:

* **بالمحور المالي**: يسمح بمعرفة مصدر الأرباح (المنتجات والزبائن الأكثر ربحية)، وهو ما لا يمكن تحديده بمجدول حساب النتيجة التقليدي الذي ينتهي إلى حساب الربح/الخسارة الكلي للمنظمة ومع غياب المعلومة سينتهي الأمر بافتراض أن كل المنتجات/الزبائن بنفس مستوى الربحية أو العكس وهو أمر غير صحيح.

* **بمحور الزبائن**: يسمح بمعرفة ربحية الزبائن مما يمكن من تحديد إستراتيجية أكثر ملاءمة للزبائن، فالمنظمات تحتاج لمعرفة ما يجعل الزبائن راضين، وبنفس الوقت مربحين، يمنح نظام (ABC) المنظمة هذا التوازن.

* **محور العمليات الداخلية**: يوفر معلومات حول كلفة العمليات، وهو أمر ضروري لتطوير عمليات المنظمة، فبطاقة العلامات المتوازنة تحدد العمليات الأكثر أهمية لتنفيذ ناجح للإستراتيجية، ونظام التكاليف على أساس الأنشطة يعمل على التأكد من تأديتها بشكل ملائم، حيث يوفر مقاييسا حول الكلفة، الوقت، الجودة للأنشطة الحرجة ضمن العمليات.

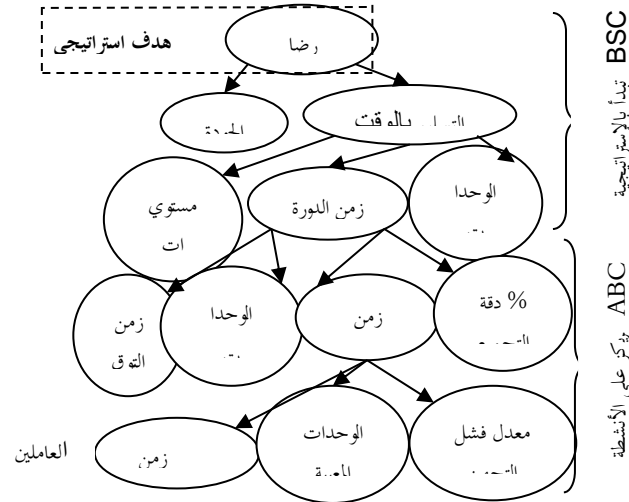
محور النمو والتعلم: عادة يحوي هذا المحور على أقل مدخلات من نظام (ABC) فالمعلومات الناتجة عن مقاييس الكلفة لا تظهر عادة بهذا المحور.

ثالثا- أهمية استخدام مخرجات نظام (ABC) كمدخلات لبطاقة العلامات المتوازنة: باستخدام بيانات نظام التكاليف على أساس الأنشطة يمكن تقييم الأداء الماضي وكذا دعم القرارات المستقبلية، حيث يؤثر على سلوك المنظمة واستهلاكها لمصاريفها، تمثل مخرجاته مدخلات ممتازة لنظام قياس الأداء سواء كانت بيانات (ABC) تقيس تكاليف النشاط أو العمليات التي تتضمن الأنشطة أو المخرجات فهو يجعل من السهل وضع بطاقة العلامات المتوازنة حيز العمل، هذا لأنه يوفر أرقاما صحيحة وحقيقية وبشكل ملائم لدعم عملية اتخاذ القرار، فتصميم بطاقة العلامات المتوازنة دون وجود نظام كلفوي ملائم سيترك فجوات أو تخصيصات غير صحيحة ستعطل قياس النتائج⁹¹.

⁹⁰Andrew Lim, **Op-cit**, p: 03.

⁹¹Gary Cookins, **Activity Based Cost Management –an executive's guide-**, Jhon Wiley and Sons, Inc, 2001, p : 208.

شكل (04): يوضح تكامل نظام (ABC) وبطاقة العلامات المتوازنة



Source : Gary Cookins, **Activity Based Cost Management –an executive's guide-**, Jhon Wiley and Sons, Inc, 2001, p : 208.

ويوضح الشكل رقم (04) آلية تكامل نظام التكاليف على أساس الأنشطة وبطاقة العلامات المتوازنة حيث توفر الأخيرة إطاراً لقياس الوظائف الأكثر أهمية للمنظمة، حيث توجه المدراء والعمالين بالبحث المستمر عن الإجابات والتفسيرات عن الأداء، إن كل مقياس للأداء يمكن أن يصبح مجموعة من المقاييس لفريق العمل ونتائج تلك المقاييس تجمع لتخدم إستراتيجية المنظمة. وتمثل مقاييس الأداء وفقاً للأداء المتوازن جزءاً من سلسلة علاقات السبب-الأثر التي تعكس إستراتيجية المنظمة والتي ينبغي أن يتم تحديدها في ضوء محركات الأداء التي تؤثر إيجابياً على الأهداف الإستراتيجية⁹².

رئيس قسم الإنتاج

⁹² سماسم كامل إبراهيم، تدعيم الاستراتيجيات التنافسية - رئيس قسم التخطيط - ديثة من منظور تقييم الأداء المتوازن - دراسة ميدانية-، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (x)، العدد (04)، 2005، ص: 24-25. مدير الخط الإنتاجي

ويوضح الشكل مثالا لتأثير العاملين على الأداء مما يؤثر بالنهاية على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمر الذي يمكن العاملين من معرفة مدى مساهمتهم بنجاح المنظمة، فمقاييس الأداء الفعالة تربط سلوك العاملين باستراتيجيات المنظمة وهو ما يوفره نموذج (BSC)⁹³.

نتائج ومقترحات البحث:

نتائج البحث:

* يوفر تطبيق نظام (ABC) مزايا عديدة كتحديد تكلفة المنتجات، عملية التسعير، الرقابة على التكاليف مما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة.

* تطبيق نظام (ABC) يساعد في تفعيل الدور الرقابي حيث يساعد على فهم إيرادات وتكاليف كل منتج وزبون لإدارة هذه التكاليف.

* يوفر نظام (ABC) رؤية أفضل للتكاليف حيث يمكن من تحديد التكاليف منخفضة القيمة، الطاقة غير المستخدمة.

* البيانات الناتجة عن نظام التكاليف على أساس الأنشطة تمنح فهما أفضل لمقاييس الأداء كصافي الربح. على عكس المقاييس المالية التقليدية للأداء، فإن بطاقة العلامات المتوازنة تترجم أهداف المؤسسة إلى أهداف ومقاييس منظمة بأربع محاور متوازنة: المالي، الزبائن، العمليات الداخلية، نمو وتعلم.

* أغنى نظام (ABC) نموذج بطاقة العلامات المتوازنة من خلال توفيره لمعلومات تشغيلية مساندة للمعلومات المالية بهدف تكوين صورة واضحة وشاملة عن الأداء.

مقترحات البحث:

استخدام مخرجات نظام (ABC) كقاعدة لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات السليمة.

* السعي نحو تبني تطبيق نموذج (BSC)، ذلك عبر إعادة تشكيل الثقافة التنظيمية.

* استخدام نموذج (BSC) كوسيلة لترشيد قرارات المديرين وتوجيه سلوكهم وتقييم أدائهم.

* تعزيز معرفة مديري المنظمات لأهمية تطبيق نموذج (BSC) وربطها بنظام (ABC).

⁹³ Ibid, p : 209.

دعم الابتكار الوطني كآلية لتطوير الصناعات المعرفية دراسة حالة الدول العربية
Support national innovation as a mechanism to develop knowledge industries

Arab Countries Case Study

عنان فاطمة الزهراء جامعة باجي مختار عنابة

Anan Fatima Al - Zohra

Badji Moktar university Anaba Algeria

annanefatma@yahoo.fr

ملخص:

على ضوء المتغيرات العالمية تواجه الدول العربية العديد من التحديات الصعبة، و من اجل مواجهتها يجب عليها تنويع اقتصادها و تطوير القاعدة الصناعية ليس فقط بسبب الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ و لكن أيضا لنجاح التصدير في الأسواق العالمية، خاصة و أن الاتجاهات العالمية تتوجه نحو اقتصاد المعرفة، و هذا يحتاج إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة و خاصة الصناعات القائمة على المعرفة. و لذلك يتعين على الدول العربية بناء نظام للابتكار الوطني وتعزيز العلاقة بين الشركات و مراكز البحوث و الجامعات التي تتعاون فيما بينها للاستفادة من المعرفة العلمية و استيعابها و من تم تكيفها وفقا للاحتياجات المحلية القائمة على صناعات كثيفة المعرفة .

الكلمات المفتاحية: الصناعات كثيفة المعرفة ، صناعات المعرفة، نظم الابتكار الوطني .

Abstract

In the light of global changes on a world scale, Arab countries are facing many difficult challenges. In order to confront these challenges, these countries must diversify their economies and, further, broaden their industrial base, not only because natural resources are exhaustible but, also, because export success in world markets are intrinsically oriented towards knowledge economy, the dynamics of which needs a concentration of various economic activities, especially knowledge-based industries (KBI) .

It is, therefore, necessary for the Arab countries to build a national innovation systems (NIS) by strengthening the relationship between firms, research centers, universities, and think tanks which would work together to take advantage of global knowledge (assimilating and adapting it to local needs based on knowledge-intensive industry).

Keywords: knowledge-based industries, Knowledge Workers ,national innovation systems.

مقدمة :

أدت العولمة والتطورات التقنية المعرفية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى قفزة معرفية كبيرة كما و نوعاً جعلت الاقتصاد العالمي يتغير ليمركز حول الصناعات المعرفية، أين انتقلت نقاط الارتكاز في الصناعة من الثروات الطبيعية إلى الثروات المعرفية التي تعتمد على أفكار إبتكارية وتكنولوجية غير تقليدية مستفيدة من الفرص الجديدة التي يتيحها الاقتصاد القائم على المعرفة.

والعالم العربي كغيره من الدول المتقدمة، يتطلع إلى الاستفادة ما أمكن من المعرفة المتراكمة التي يحظى بها إذا عزز الاستثمار في رأس المال البشري بتنمية المهارات الإبتكارية له و تفعيل دوره في المنظومة الاقتصادية الوطنية، و بما أن الابتكار أساس تطوير الصناعات المعرفية فلقد أصبح عاملاً مشتركاً في خطط التميز سواء على مستوى القطاع الخاص أو الخدمات الحكومي .

كما أضحت تنويع الإنتاج الصناعي المعتمد على المنتجات الفكرية المعرفية خياراً استراتيجياً هاماً للدول العربية المعتمدة في صادراتها على المحروقات و الذي تعتبره مصادراً رئيسياً للدخل، و بالتالي تقوية القدرات التنافسية لاقتصادياتها.

و لأجل توضيح أهمية الابتكار في النهوض بالصناعات المعرفية في الدول العربية تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي السياسات المعتمدة لدعم الابتكار الوطني لتنمية الصناعات المعرفية في الدول العربية ؟

و للإجابة على الإشكالية سيتم مناقشة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما أهمية الصناعات المعرفية في تطور اقتصاديات الدول في ظل اقتصاد المعرفة ؟؛
- ✓ ما هو الدور الذي يلعبه الابتكار الوطني في النهوض بالصناعات المعرفية ؟؛
- ✓ ما هو موقع الدول العربية في خريطة تطور الصناعات المعرفية من خلال دعمها للابتكار الوطني ؟.

فرضيات الدراسة :

✓ تتميز اقتصاديات الدول الرائدة في الصناعات المعرفية بقوة تنافسية تخولها أن تحتل الصدارة في الترتيب العالمي ؛

✓ يعتبر الابتكار الوطني أساساً للنهوض بالصناعات المعرفية لأي دولة ؛

✓ الدول العربية تحاول مواكبة التطور من خلال تنمية منظومة الابتكار الوطني لتدعيم الصناعات المعرفية لديها و بالتالي تنويع اقتصادها .

✓ أهداف الدراسة :

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :
- ✓ تهدف الدراسة إلى توضيح مدى تسارع الدول المتقدمة لإرساء قاعدة للصناعات كثيفة المعرفة من أجل النهوض باقتصادياتها.
- ✓ يعتبر الابتكار أساس تدعيم تنافسية اقتصاديات الدول في ظل اقتصاد المعرفة و لهذا تسعى الحكومات إلى تبني سياسات تحدث تغيرات جذرية من شأنها تعزيز و تنمية منظومة الابتكار الوطني.
- ✓ تعزيز الابتكار الوطني يهدف إلى النهوض بالصناعات المعرفية في الدول العربية و يجعلها بذلك تواكب التقدم.

المحور الأول : الإطار النظري للصناعات المعرفية و الابتكار الوطني

أولاً: مفهوم الصناعات المعرفية

من غير المنطق إعطاء مفهوم واضح للصناعات المعرفية من دون الانعراج على المفاهيم الفرعية و المتمثلة فيما يلي :

I- مفهوم المعرفة :

إن المعرفة **Knowledge** التي تشكّل حجر الزاوية في الاقتصاد الجديد هي معرفة ذات طبيعة خاصة وليست تلك الشائع استعمالها بشكل مطلق ففي المجال الاقتصادي تعرّف المعرفة على أنها سلعة غير منظورة **Intangible** متميزة في مضمونها، منافية لقوانين السلع المنظورة؛ فهي لا تخضع لقانون الندرة **Scarcity** كونها تعتمد على العقل البشري، ولا تخضع لقانون تناقص الغلة بل بالعكس فهي تحقق عوائد متزايدة، و تنقسم المعرفة إلى معرفة باطنية ، أو ضمنية و أخرى ظاهرة أو مقيدة ؛ حيث يقصد بالأولى المعرفة التي محلها العقل والتي تشكّل جانباً من الرأسمال البشري، بينما يقصد بالثانية المعرفة التي تتمثل في الكتب، براءات الاختراع، قواعد المعلومات، الأقراص المضغوطة وغيرها والتي تثير مشكلة الملكية الفكرية⁽¹⁾

وتعتبر المعرفة محرك الإنتاجية والنمو الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى التركيز على دور المعلومات والتكنولوجيا، وهي تعلم كيف يكون الأداء الاقتصادي⁽²⁾.

II- اقتصاد المعرفة :

اقتصاد المعرفة "الذي رافق صعوده تطور كبير في التكنولوجيا الرقمية والشبكية والاتصالات عن بعد و يمكن تعريفه كما يلي :

"الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وعليه فإن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية مثلما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بوصفها المنصة الأساسية التي منها ينطلق" (3)

III- تعريف الصناعة كثيفة المعرفة: (KBI) knowledge-based industries :

إن الصناعات المعرفية ليست اختراعاً جديداً، فكل الصناعات معرفية رغم تفاوت المحتوى المعرفي من حرفة ومهنة وصناعة وأخرى، وبصورة أكثر تقنياً فالصناعات المعرفية هي التي تكون المعرفة و رأس المال البشري أهم مدخلاتها.

وهنا يكون التلازم بين الصناعات المعرفية والخبرة و المهنة والتمكن المهني، واقتصادياً فقد تطور تعريف الصناعات المعرفية مع مرور الوقت، إذ حدثت قفزة للمعلوماتية في الثمانينيات، وأخذ مصطلح الصناعات المعرفية يستخدم على نطاق واسع في التسعينيات، لكنه كان يعكس فهماً مبسطاً تقليدياً مستخرجاً من توصيف السلع مما هو متاح ضمن قوائم "النظام المنسق" (4)

و تركز الصناعة المعرفية على القدرات والمهارات الابتكارية البشرية المتطورة، من خلال التعليم، والتدريب، والثقافة والخبرات، كما يعتمد على التقاطع بين العلوم، كذلك تعتمد الصناعة المعرفية بشكل كبير على عملية تجهيز المعلومات، والتكامل في تحويل المعلومات إلى أنشطة أخرى، وتوليد ونشر أنواع جديدة من المعرفة و المنتجات. (5)

و يمكن تعريف الصناعات المعرفية كما يلي :

تعريف 1 OCDE : هي الصناعات الكثيفة نسبياً في مدخلاتها التكنولوجية ورأس مالها البشري وتشمل هذه الصناعات : المواد الكيميائية / التكنولوجيا الحيوية، ومعدات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الخدمات، و الالكترونيات الاستهلاكية و صناعة البيئة ؛ (6)

تعريف 2 Frank Lee et Handan Has (1997) :

إن المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تصنيف الصناعات المعرفية حسب ما اقترحه كل من Frank Lee et Handan Has سنة (1997) و هما باحثين في الصناعة الكندية تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما : البحث و التطوير (R & D)، و رأس المال البشري أو ما يعرف بصناع المعرفة .

و تتميز الصناعات المعرفية بميزان الأصول الغير ملموسة، و وجود الأنشطة ذات المحتوى المعرفي العالي واستخدام القوى العاملة من ذوي المهارات العالية . و ببساطة، هذا التصنيف يحدد صناعات عالية المعرفة كتلك المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيات الجديدة، و من جهة أخرى يمكن تعريف الصناعات متوسط المعرفة بأنها تتمتع بالإنتاج الضخم والقطاعات الناضجة (السيارات، المنتجات الكهربائية، والمعادن الأساسية، والمنسوجات والورق والبلاستيك والمواد الغذائية والمشروبات، الخ)، أما بالنسبة لصناعات منخفضة المعرفة فهي عادة ما تكون الأنشطة كثيفة العمل (الحشب والأثاث، وتجارة التجزئة، والملابس، الخ).⁽⁷⁾

الصناعة المعرفية هي الصناعات التي تعتمد على المعرفة في تخطيط وتنفيذ أنشطتها الجوهرية أو التي تشكل المعرفة جزءاً جوهرياً من توليفة منتجاتها وخدماتها المقدمة للمستخدمين.⁽⁸⁾ هذا ويمكن القول بأن الصناعات المعتمدة على تقنيات المعلومات هي الصناعات التقنية المتقدمة التي تضم المجالات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية و التي تعتمد أساساً على الفكر أي الجهد البشري الخلاق وهي تضم على سبيل المثال لا الحصر:

- الإلكترونيات والاتصالات - تكنولوجيا المعلومات - الطاقة الجديدة والمتجددة - تكنولوجيا المواد الجديدة (النانو) - الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية - أدوات الإنتاج عالية التقنية - مراكز التدريب - الأجهزة والمعدات الطبية - تكنولوجيا تصنيع الخامات الدوائية وكيمائياتها الوسيطة - التصميم - تكنولوجيا الزراعة - صناعة البحوث والتطوير.⁽⁹⁾

ثانياً: خصائص الصناعات القائمة على المعرفة⁽¹⁰⁾

✓ كثيراً ما تقاس أهمية الأنشطة القائمة على المعرفة من خلال حصة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية في التصنيع ومع ذلك، يركز هذا النهج فقط على المنتجين الرئيسيين لسلع التكنولوجيا العالية؛
✓ تهدف الأنشطة كثيفة التكنولوجيا و / أو التي لديها قوة عاملة ماهرة نسبياً إلى الاستفادة الكاملة من الابتكارات التكنولوجية، و تحقق مخرجاتها معدلات عالية من الربحية وتنفوقاً واضحاً للميزة التنافسية؛
✓ الصناعات القائمة على المعرفة هي أكثر السائد في الاقتصاديات الكبرى حيث شكلت هذه الصناعات أكثر من 50٪ من قيمة الأعمال OECD في منتصف 1990؛

✓ كل الصناعات في اقتصاد المعرفة تعتمد إلى حد ما على مدخلات المعرفة وذلك حسب نوعية مخرجاتها إلا أن " الصناعات القائمة على المعرفة" تعتمد بشكل أساسي على المعرفة و تتميز بكثافة مدخلاتها من التكنولوجيا و/ أو رأس المال البشري.

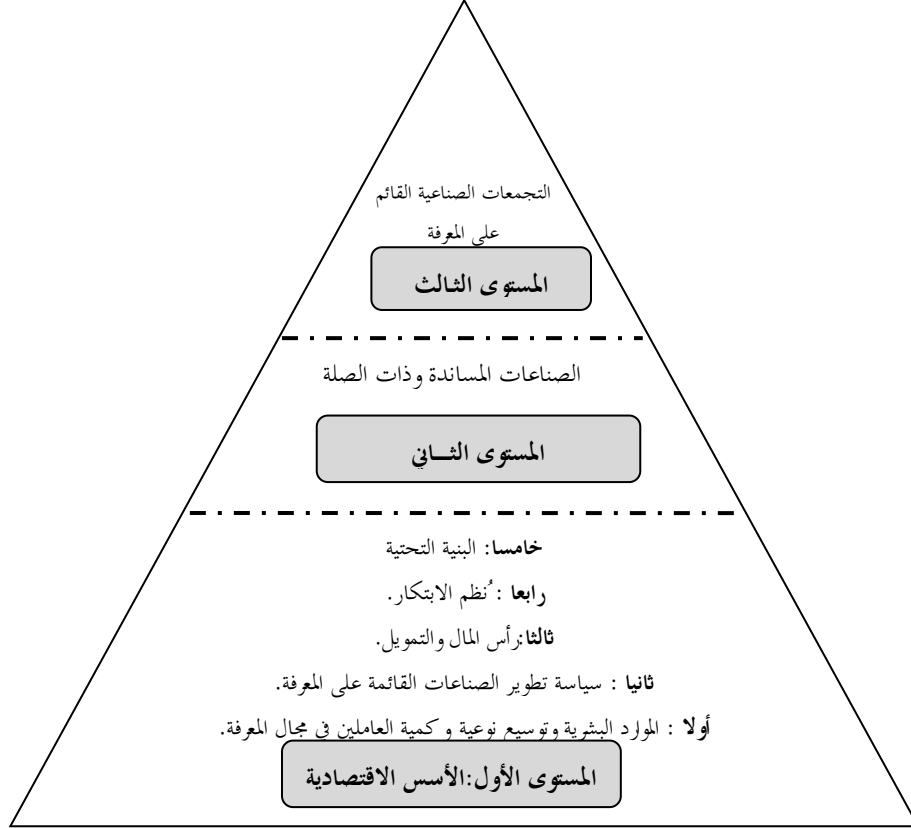
ثالثا: استراتيجيات النهوض بالصناعات المعرفية

لا يمكن الحديث عن الصناعات المعرفية من دون التطرق إلى تجربة الدول الآسيوية الرائدة في هذا المجال في مراحل مختلفة من مراحل انتقالها إلى اقتصاديات المعرفة يعكس حقيقة أن هذه الدول لديها رؤية مختلفة لكيفية تطوير اقتصادها، فضلا عن اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والإمكانيات المختلفة لإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و السياسات الحكومية المعتمدة لإدارة التحدي المتمثل في تطوير الصناعات كثيفة المعرفة.

و تتمثل جملة الاستراتيجيات المعتمدة لتطوير الصناعات المعرفية في هذه الدول فيما يلي : (11)

- إنشاء المبكر للبنية التحتية للمعلومات و الاتصالات؛
 - زيادة الإنتاجية والشفافية على مستوى الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك منظمات الأعمال و الحكومة و الأفراد وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة؛
 - تشجيع الأعمال الجديدة وخلق فرص عمل جديدة تتميز بالمهارة العالية؛
 - تخصيص المنتجات و الخدمات المعرفية التنافسية على أنها منتجات التصدير الرئيسية.
- و عموما يمكن توضيح مستويات النهوض بالصناعات المعرفية في الهرم التالي:

شكل رقم (01) : مستويات النهوض بالصناعات المعرفية



المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع: "جويك": تعزيز ثقافة الإنتاج من أبرز ركائز الولوج إلى الصناعة المعرفية في الخليج، تم الاطلاع بتاريخ : 2016/07/10 ، من الموقع: http://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_223_AR.html و لما كانت نظم الابتكار تقع في المستوى الأول (الأسس الاقتصادية) لقاعدة هرم تطوير الصناعات المعرفية فان الدول الساعية لتطوير مثل هذه الصناعات تهتم بداية بالنهوض بمنظومة الابتكار الوطني لاقتصادياتها.

رابعا : مفاهيم أساسية حول الابتكار الوطني :

الابتكار هو تطبيق بدائل في التكنولوجيا أو تطبيق توليفات في التكنولوجيا تؤدي إلى حدوث تغيرات في المنتج و في أساليب الإنتاج و في التنظيم، و الابتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل الفرد أو

إدارة المؤسسة أو السوق، فالابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو طريقة عمل مفيدة، و الابتكار هو إنتاج سلعة جديدة باعتماد طريقة عمل جديدة و إدخال هيكلية إنتاج جديدة وفتح سوق جديد والحصول على مورد جديد". (12)

و يمكن توضيح عمليات الابتكار على ثلاث مستويات هي:

- ✓ يشمل الابتكار و التطوير المتعلق بالمنتجات، إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة، ثبت نجاحها تجارياً، كما يشمل تجديد و توسيع مجموعة المنتجات و الخدمات و الأسواق اللازمة لها؛
- ✓ الابتكار و التطوير في العمليات و الأساليب، يتمثل في استغلال أو تطوير عملية أو أسلوب في الإدارة أو الصناعة أو التوزيع، أو اعتماد طريقة جديدة للخدمة. ويشمل هذا النوع من الابتكار اعتماد على طرق جديدة في الإدارة، والإنتاج، والعرض، والتوزيع؛
- ✓ الابتكار و التطوير في مجال التنظيم، فهو الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة التي تزيد من كفاءة الإدارة، وكفاءة استخدام الموارد البشرية ويعنى هذا النوع من الابتكار بإدخال تغييرات على الإدارة، و تنظيم العمل، و ظروف العمل، ومهارات القوى العاملة.(13)

المحور الثاني: سياسات دعم الابتكار الوطني لتنمية الصناعات المعرفية و واقعها في الدول العربية:

تطلب تنمية الصناعة القائمة على المعرفة إتباع نهج شامل يجمع بين الباحثين و رجال الأعمال وصناع القرار، و إزالة الحواجز بين الشركات والأفراد لزيادة التعاون بينهم في مختلف التخصصات والقطاعات، و ذلك من خلال إنشاء مناطق و مدن تتميز بقاعدة بحث و تطوير R & D قوية، ناهيك عن قاعدة صناعية تضم المهارات والكفاءات، والبنية التحتية المادية والإلكترونية القوية، و إطار تنظيمي ملائم للأعمال التجارية. (14)

و يستوجب تحقيق ذلك النهوض بمنظومة الابتكار من خلال تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم و التقنية و الابتكار بالتنسيق بين مكونات و خطط هذه المنظومة و توثيق روابطها وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وذلك يتم من خلال إتباع السياسات الآتية: (15)

- تبني آلية على المستوى الوطني لتعزيز فعالية إدارة و تخطيط وتنسيق ومتابعة أنشطة العلوم والتقنية و الابتكار ودعم مواردها؛

- الاستمرار في استكمال وتقوية البنية التحتية اللازمة لتنمية المنظومة ورفع كفاءة عملها؛

- إيجاد المؤسسات الوسيطة بين مكونات المنظومة المختلفة من جهة، و بينها وبين القطاعات المختلفة من جهة أخرى، كمراكز التطوير التقني وحدائق العلوم والحاضنات التقنية وصناديق التمويل؛

- إيجاد الآليات اللازمة لتشجيع وتقوية الروابط بين المكونات الرئيسية للمنظومة، مثل مؤسسات البحث والتطوير والتعليم والتدريب والشركات و المستثمرين و المبتكرين و موردي التقنية والمكاتب الاستشارية والإعلام العلمي وغيرها؛

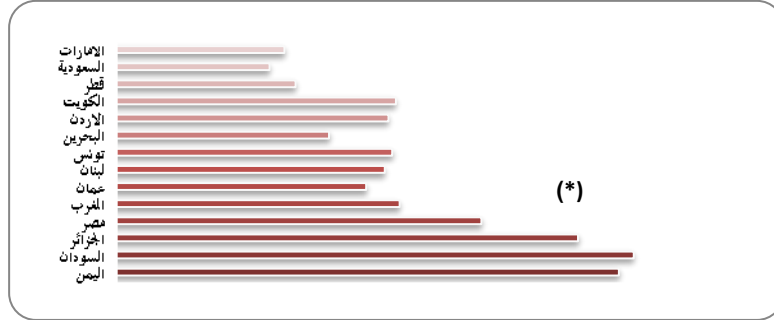
- تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تنفيذ وإدارة الأنشطة العلمية والتقنية وتحديد البرامج البحثية وتقييمها واستثمار نتائجها؛

- توجيه وسائل التوعية المختلفة لتعميق إدراك أفراد المجتمع والقطاعات الحكومية والخاصة بالدور الحاسم للعلوم والتقنية والابتكار في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والحفاظة على البيئة والموارد الطبيعية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن.

و لقد اكتشفت الدول المتقدمة أهمية الابتكار في كل المجالات و خاصة في تطوير الصناعات المعرفية، فارتقت به و دعمته بقوة و هذا ما انعكس على اقتصادياتها بان أصبحت تتقلد الصدارة في كافة مؤشرات التنافسية العالمية في حين أن الدول العربية تسعى جاهدة للحاق بركب التطور و تصحيح منظومة الابتكار الوطني و دعمها بانتهاج كل السياسات الرائدة في هذا المجال.

ويناقش تقرير مؤشر الابتكار العالمي أداء الدول في مجال القدرة على الابتكار وتطور السوق، وينشر التقرير من طرف كلية إدارة الأعمال الدولية الرائدة **INSEAD** والمنظمة العالمية للملكية الفكرية **WIPO** ، ويصنف مؤشر الابتكار العالمي 141 دولة لسنة 2015 من بينهم 14 دولة عربية شملتها هذه الدراسة . (في حين أن الدول العربية الأخرى فلم يتم إدراجها بسبب عدم الاستقرار السياسي و الانقلابات الداخلية التي تعرفها).

و انطلاقا من تقرير مؤشر الابتكار العالمي يوضح الشكل التالي ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر لسنة 2015: شكل رقم (2): ترتيب مؤشر الابتكار للدول العربية لسنة 2015



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

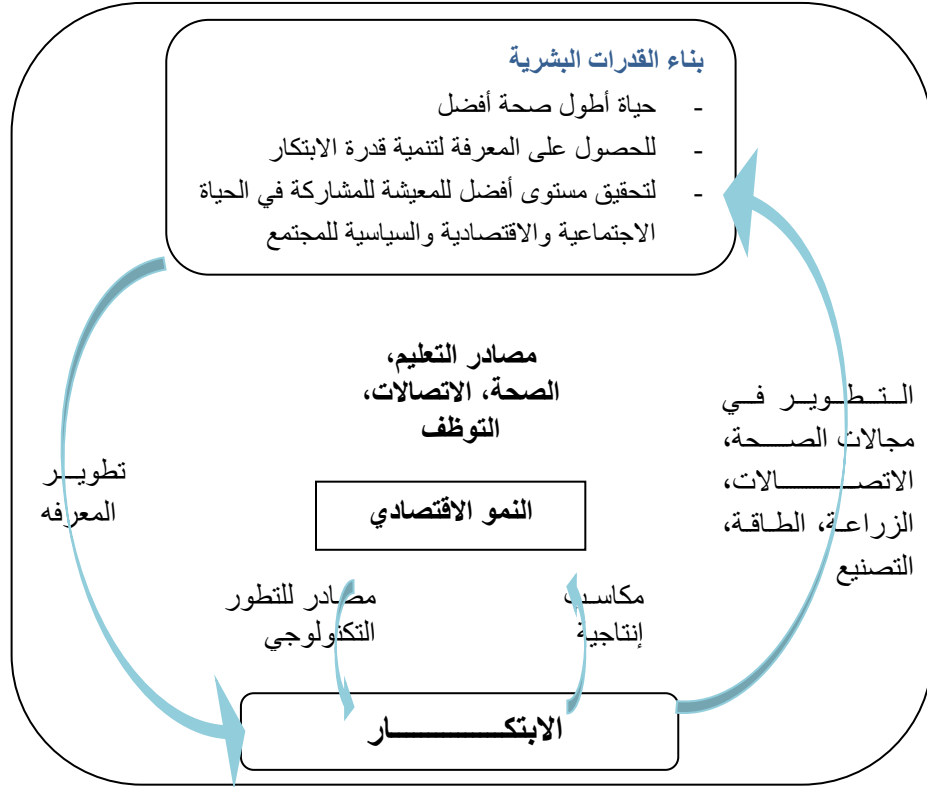
Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development, the World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva, 2015, p xxx.

(*) سنة 2015 ترتيب الدول في المؤشر هو: (1-141)

انطلاقاً من الشكل يتضح جلياً وجود تفاوت بين الدول العربية في ترتيبها في مؤشر الابتكار فهناك المجموعة الأولى تشمل الإمارات، السعودية، قطر تحتل مراتب متقدمة أي ضمن 50 الدول الأولى عالمياً خلال السنوات الثلاث وتحاول هذه المجموعة التقدم أكثر وتحقيق الصدارة وسيوضح ذلك جلياً في المؤشرات الفرعية الأخرى التي سيتم التطرق لها في هذه الدراسة، في حين أن المجموعة الثالثة وتشمل كل من مصر، الجزائر، اليمن، والسودان وهي تحتل المراتب الأخيرة وبدون منازع خلال السنوات الثلاث محل الدراسة. لتبقى المجموعة الثانية وتضم باقي الدول وتقع في وسط الترتيب العالمي وتعرف تدبداً في مؤشراتهما بين الصعود تارة والانخفاض تارة أخرى. وفيما يلي سيتم التطرق إلى السياسات الداعمة للابتكار الوطني للنهوض بالصناعات المعرفية وواقع ذلك في الدول العربية انطلاقاً من تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2015

I - تنمية القدرات التعليمية لصناع المعرفة وتجهيز البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات: صناع المعرفة Knowledge Workers يمثلون القوى العاملة التي تملك المعارف والمهارات الذهنية والتقنية النسبية الأكبر من قوة العمل الموجودة، ويشكل صناع المعرفة الجزء الأهم من الأصول الثمينة في تنمية الصناعات المعرفية وازدهارها من خلال الاستثمار في هذه الأصول وتوظيفها، حيث أن هذه القدرات والكفاءات تمكنهم من اشتقاق المعرفة العلمية المبتكرة والأصيلة وتطبيقها في مجالات الابتكار والإبداع

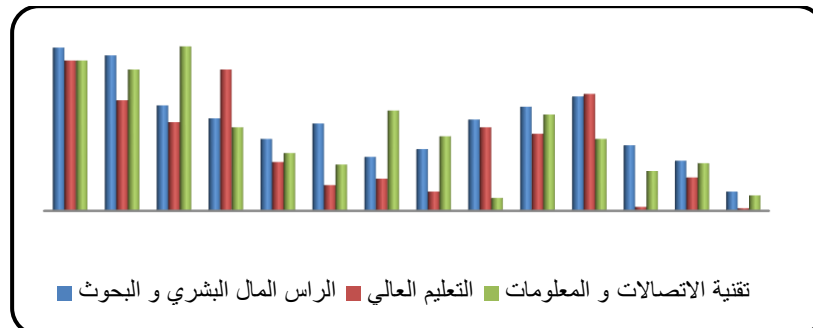
والتفكير الخلاق، وفي البحوث والتطوير على المستوى النظري والعملي.⁽¹⁶⁾ و تسعى الصناعات المعرفية و التكنولوجيا إلى خلق وظائف جيدة (القيمة) نظراً للتخصص الدقيق و الطبيعة الابتكارية لها من خلال استثمار موارد المعرفة أو أصول المعرفة من خلال الاهتمام برأس المال الفكري و بإدارة أصول المعرفة **Knowledge Assets** الموجودة داخل المنظمة أو خارجها. بالنسبة إلى الصناعات المعرفية فإن رأس المال الفكري (أو أصول المعرفة) لها أهمية أكبر ودور فاعل أكثر في تكوين أو إنتاج القيمة المضافة، و يمكن القول بوضوح أن رأس المال الفكري هو العامل الحيوي والقوة الديناميكية الدافعة للنمو و هو الذي ينتج رأس المال المالي في الصناعة كثيفة المعرفة.⁽¹⁷⁾ و الشكل التالي يوضح كيف يمكن للابتكار من تنمية القدرات البشرية : شكل رقم (03): دور الابتكار في بناء القدرات البشرية



SOURCE : United Nations development program, Human development Report, Today's Technology Transformation – Cresting the Network Age, 2001, p28 (مع الترجمة بتصرف)

يعزز الابتكار التقدم البشري و يتضح ذلك جليا من خلال التطورات الحاصلة في مجال الصناعات المعرفية بداية من أول استخدام للبشر إلى استخدام على نطاق واسع للقاحات، بالإضافة إلى ابتكار أدوات و خلق إمكانيات جديدة من شأنها تحسين مستوى الصحة و التغذية، زيادة الإنتاجية، تسهيل طرق التعلم و تطور شبكات التواصل، فالابتكار اليوم يدفع بالاختراعات الرقمية، الوراثية و الجزيئية في مجالات مختلفة أهمها الزراعة، الطب، الطاقة، الصناعة التحويلية و الاتصالات إلى حدود لا متناهية بهدف توسيع نطاق المعرفة وتحفيز النمو الاقتصادي و بالتالي تحسين ظروف المعيشة و القضاء على الفقر . و الدول العربية على يقين تام بالأهمية البالغة لتنمية صناع المعرفة باعتبارهم منبع الابتكار، و لا يتحقق ذلك إلا بتهيئة البنية التحتية اللازمة للاتصالات وتقنية المعلومات مع وضع آلية لاستمرار تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لتحديث تلك البنية وخاصة شبكات الاتصالات و تخفيض تكلفة الاستخدام في نقل المعلومات، الأمر الذي يتطلب وضع خطط لرفع معدل انتشار خطوط الهاتف مع التوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية وتسهيلات الخدمات التليفونية وخاصة خدمات الهواتف الخلوية (المحمول) والهواتف عبر الأقمار الصناعية مع زيادة استخدامات خدمات شبكة الإنترنت و الخدمات الإلكترونية الأخرى. (18) ناهيك عن ذلك فان التعليم بجميع مراحله و خاصة التعليم العالي يلعب دورا مهما في خلق المعرفة الجديد، و نقلها إلى الطلبة، كما يساهم في تدعيم الابتكار و الإبداع في المجتمع. فمؤسسات التعليم العالي فاعل رئيسي لا غنى عنه في إنتاج المعرفة و نشرها من خلال التدريس و البحث العلمي و التطوير، كما تؤدي هذه المؤسسات الدور الرئيسي في إعداد و تهيئة الرأس المال البشري. (19) و الشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر الرأس المال البشري : شكل رقم(04): ترتيب البنية التحتية لتقنية المعلومات و الاتصالات،

التعليم العالي، و الراسمال البشري و البحوث في الدول العربية لسنة 2015



المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع

Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development, the World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva, 2015, p 163-302. (مع الترجمة بتصرف)

يوضح الشكل ترتيب الدول العربية في مجال النهوض بالموارد البشرية فبالنسبة للتعليم العالي فتحتل الإمارات المرتبة الثانية عالميا و الأولى عربيا، و تليها في ذلك قطر في المرتبة الثالثة عالميا و الثانية عربيا، أما تونس فتحتل المرتبة 15 عالميا و الثالثة عربيا، في حين بقية الدول العربية تقع في مراتب مختلفة أغلبها متأخرة عالميا و هذا ينعكس بطبيعة الحال على تنمية الرأس البشري و البحوث المنجزة من طرف الباحثين العرب، حيث تحتل الإمارات العربية المرتبة 15 عالميا و الأولى عربيا، و تليها في ذلك السعودية بترتيب 39 عالميا و الثانية عربيا، نفس الشيء بالنسبة للتهيئة البنية التحتية لتقنية المعلومات و الاتصالات فتحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى عربيا و 12 عالميا، أما المرتبة الثانية عربيا فتحتلها البحرين و إن كانت عالميا تقع في المرتبة 10، و لكن عموما فإن المؤشرات الأخرى تشير إلى تقدم دول من مجلس التعاون تتصدرهم في ذلك الإمارات العربية، حيث أنها حرصت على تطوير قطاعها التعليمي ليضاهي ارقى المعايير العالمية، وشهد القطاع تطورا كبيرا من حيث إنشاء المدارس الحكومية و الخاصة التي وصل عددها ما يقارب مدرسة 1300 عام 2012، و لقد أسهم الاهتمام بالتعليم و الاستثمار في الموارد البشرية و تنميته إلى اعتماد التعليم الذكي من خلال التوجه إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في المراحل التعليمية المختلفة، حيث انه في سبتمبر 2012 تم إطلاق برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي على مستوى الجامعات الاتحادية في الدولة بحيث يستفيد من البرنامج نحو أربعة عشر طالب و طالبة يدرسون في المؤسسات التعليمية العليا. (20)

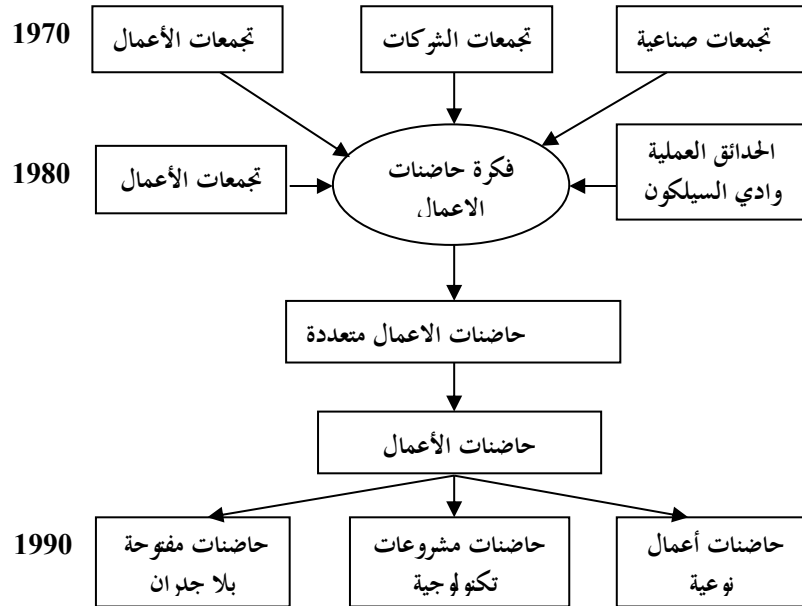
II - دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الابتكار في الصناعات المعرفية :

تمثل حاضنات الأعمال التقنية أداة تربط الجامعات و المؤسسات البحثية بالقطاعات الصناعية حيث تساهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، وتساهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات التي تعرف بـ **University Startups**، و تساهم أيضا في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها لتنويع الاقتصاد الوطني، فهي تلعب دورا أساسيا في ربط المؤسسات العلمية والبحثية

بالقطاعات الصناعية والخدمية، وتعمل على توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات بتطوير أفكارهم من خلال البحوث لتحويلها إلى منتج، أي انتقال الأفكار من معامل الأبحاث إلى السوق وليس انتقال المعدات والآلات. (21) وهذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كرأس مالها الأكبر، وهي تعتبر كذلك كمراكز للابتكار و تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية، و هي دائما تركز على الابتكار و التجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الأخيرة، و عادة ما تنمو حاضنات الأعمال التقنية بجانب الجامعات ومراكز البحث، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها ، وبالتالي فان دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة. (22)

و الشكل التالي يوضح مراحل تطور الحاضنات عبر الزمن :

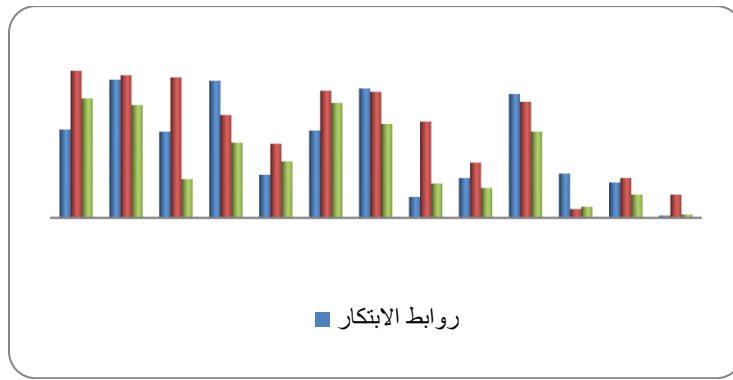
شكل رقم (05): مراحل تطور حاضنات الأعمال



المصدر: عاطف الشيراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسك، الرباط، المغرب، 2005، ص 73.

لقد عرفت حاضنات الأعمال تطورات عديدة ارتبطت مع التغيرات العالمية خاصة مع ظهور ثورة المعلومات و الاتصالات، أين شهدت نقلة نوعية عرفت بمرحلة الجيل الثالث للحاضنات و التي تهدف إلى تعظيم الربح بالاعتماد في مدخلاتها على المعرفة، و لم تتوقف عند هذا الحد بل أدت التطورات الحاصلة إلى ظهور العالم الافتراضي في الحاضنات لتصبح حاضنات عديمة الحدود أو ما يعرف بحاضنات افتراضية.

شكل رقم (06): ترتيب الدول العربية في مؤشر روابط الابتكار



المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع

Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development, the World Intellectual Property Organization (WIPO) , Geneva, 2015, p 163-302

يعتبر مؤشر روابط الابتكار عاملا هاما يعكس نجاح حاضنات الأعمال و ذلك بالاعتماد على مؤشري التعاون البحثي بين الصناعة و الجامعة و أيضا حالة تنمية العناقيد، و في هذا المجال فان الدول العربية كغيرها من المؤشرات في مجال الصناعات المعرفية تنقسم بين دول تتقلد الصدارة باختلاف ترتيبها في مختلف العوامل، و أخرى تحتل مراتب متأخرة، فبينما تحتل الإمارات العربية المرتبة الثانية عالميا و الأولى عربيا في مجال روابط الابتكار، و البحرين تحتل المرتبة 19 عالميا و الثانية عربيا، فان المغرب تحتل المرتبة

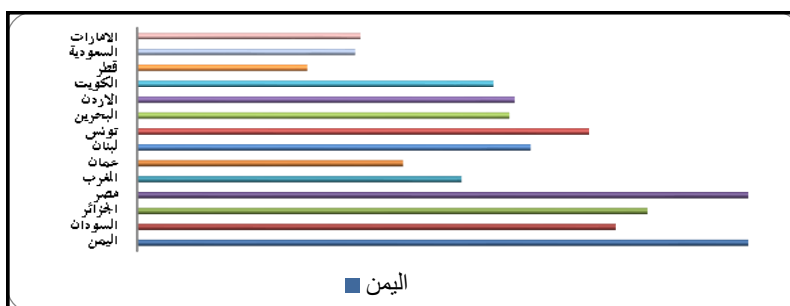
124، و الجزائر 125 المرتبة عالميا و الأخيرة عربيا حسب الدول المدروسة في تقرير مؤشر الابتكار العالمي.

و يعكس ترتيب دولة الإمارات العربية جهودها الرامية إلى إقامة الصناعة المعرفة و تنميتها، حيث انه مؤخرا تم إطلاق برنامج حاضنات الأعمال للرواد والمبتكرين يتماشى مع رؤية جامعة الإمارات لترسيخ نهج الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وأهدافها الطموحة لتكون قبلة المبدعون والمبتكرون حول العالم، ولتكون دولة الإمارات في مصاف الـ 10 دول الأكثر ابتكارا وتميزا بحلول عام 2021، وتهدف الجامعة من تأسيس هذا البرنامج إلى توفير بيئة حاضنة للابتكار تقدم الدعم لرواد الأعمال والمبدعين عبر منتزه جامعة الإمارات للعلوم والابتكار. (23)

III - البحث العلمي و دوره في تعزيز الابتكارات في الصناعات المعرفية

يحتل البحث العلمي في الوقت الراهن، مكاناً بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين بإضافتهم المبتكرة في رصيد المعرفة، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي، و التي يتم تطبيقها على مستوى القطاع الخاص من خلال الحصول الشركات على هذه البحوث و بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة يتم تجسيدها في اكتشافات مختلفة، فالبحث و التطوير لا بد أن يتم بصورة مخطط لها و منظمة وفق مناهج متعارف عليها، كما انه يتطلب مجهودات فكرية معتبرة من اجل إعداد بحوث تفضي في الأخير إلى اختراعات و ابتكارات، وعادة ما يتم تقسيم البحث و التطوير إلى بحوث أساسية و بحوث تطبيقية و دراسات تجريبية . (24) وبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية دور البحث العلمي في التقدم والتنمية والابتكار الصناعي، أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، حيث إن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور والابتكار الصناعي. و في دراسة كندية أثبت أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسجل مستوى أداء عالي، من بين 50 مؤسسة نجد 341 عامل يشاركون في نشاطات البحث و التطوير بمعدل 6.8 فرد في كل مؤسسة، و أن 40% من هذه المؤسسات تفكر في تدعيم نشاط البحث و التطوير في السنوات الآتية و تخصص لذلك أكثر من 10% من رقم أعمالها، و توصلت الدراسة كذلك أن البحث و التطوير هو نشاط يتم في شكل فرق. (25) شكل رقم (07)

: ترتيب مؤشر البحوث و التطوير للدول العربية لسنة 2015



المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع

Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development, the World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva, 2015, p 163-302

كغيرها من المؤشرات فإن المراتب الأولى عربيا في مؤشر البحوث و التطوير تتقلدها دول الخليج العربي فتحلت قطر المرتبة 32 عالميا و الأولى عربيا و السعودية تليها في الترتيب عربيا و إن كانت تحتل المرتبة 41 عالميا أما في المرتبة الثالثة عربيا فتحلتها الإمارات العربية و عالميا تقع في المرتبة 42 أما بالنسبة للدول الأخرى فهي تعاني من تأخر شديد في مراتبها عالميا و هذا زاد من اتساع الفجوة المعرفية بين المنطقة العربية و الدول المتقدمة.

و إن كان هذا لا ينقص من أهمية الجهود المبذولة من طرف الكثير من الدول العربية، فهناك العديد من المؤسسات والمراكز البحثية العربية قد تخصصت في مجالات محددة بناءا على متطلبات فعلية مثل بحوث النخيل في العديد من دول الخليج، والبحوث الزراعية والمصادر المائية في دول مثل مصر وسوريا والمغرب والسودان. كما بدأت البحوث الصناعية المعرفية كالنانو تكنولوجية والبيئية وحماية الموارد الطبيعية والعلوم الطبية والصحة العامة والبيو تكنولوجي، تأخذ أولوية ملفتة في أغلب الدول العربية. (26)

انطلاقا من ترتيب الدول العربية في العديد من المؤشرات الفرعية السابقة فإنه تم التوصل إلى تقسيم الدول العربية في مجال التوجه نحو إقامة صناعة معرفية من خلال تعزيز و تنمية قاعدة الابتكار الوطني إلى أربع مجموعات هي :

المجموعة الأولى: دول كبيرة نسبيا و غنية بالموارد الطبيعية: الجزائر المغرب العربية السعودية و مصر (باستثناء مصر التي تفتقر للموارد الطبيعية) و لكن ذلك لا يمنع أنما من بين الدول التي تتميز بنظم بحوث كبيرة و لكنها تميل إلى الجمود في معظمها من جهة و من جهة أخرى تعاني هذه النظم ببطء نموها

و ضعف تعزيز تعاون مؤسسات البحوث على الصعيد العالمي، و إن كانت السعودية العربية تعرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة على مستوى أنظمتها التعليمية و توجهها الحثيث نحو إقامة صناعة معرفية لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.

المجموعة الثانية: دول صغيرة نسبيا وديناميكية ومتكاملة: تونس والأردن و لبنان

تتميز بنظم بحوث صغيرة و ديناميكية بكل المقاييس، تتميز بأعلى درجات لنشر المطبوعات ونمو الإنتاج العلمي. و رغم أنها صغيرة نسبيا غير إن هذا لا يمنع قدرتها على تحقيق أرقام عالية نسبيا من الباحثين والإنتاج العلمي و لكن إذا ما قورنت مع غيرها من الدول المتقدم فإنها تعاني من درجات منخفضة في الابتكار الشامل و إن كانت تميل سياساتها لتعزيز منافذ الحصول على الأنشطة الابتكارية، من خلال سعيها الحثيث لتعزيز البحث العلمي من خلال تدعيم نظم التقييم داخل جامعاتهم و تعتبر الأردن البلد الذي حقق تغير في الآونة الأخيرة نتيجة انتهاجه سياسات تدعم التعليم الجامعي و نظم البحث العلمي و هذا ما يترجم زيادة الإنتاج العلمي لها

الكويت، تقع بين المجموعة الأولى والثانية؛

المجموعة الثالثة: دول صغيرة جدا و سريعة النمو على صعيد جميع المستويات: الإمارات العربية المتحدة، البحرين و قطر

و هي تمثل دول الخليج رغم أنها صغيرة جدا إلا إنها غنية، مع سياسة نشطة في تطوير التقنيات و السعي النشاط نحو استراتيجيات "العلامات التجارية" لجامعاتهم، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد رفيعة المستوى الخاصة بهم.

المجموعة الرابعة: جميع البلدان الأخرى:

تعاين من نظم بحوث صغيرة نوعا ما، وأقل اندماجا و إن كانت بعض الدول تسعى إلى تطوير جامعاتها ولكن الأرقام تبقى منخفضة لعدة أسباب.

نتائج الدراسة :

ومن أهم أسباب ضعف نظم الابتكار في الدول العربية بصفة عامة و بالتالي ضعف قاعدة الصناعات المعرفية يمكن تلخيصه في النتائج التالية انطلاقا من هذه الدراسة:

✓ ضعف البنية التحتية اللازمة للاتصالات وتقنية المعلومات مع عدة مشاكل تعانها نظم الاتصالات في الدول العربية أهمها نقص الموارد المالية وعدم امتلاك الهيئات القانونية والتنظيمية، مع ضعف تدفق

الاستثمارات العامة والخاصة و خاصة التبادل الأفقي بين البلدان العربية في مجال المعلوماتية يكاد يكون غائباً؛

✓ ضعف الروابط بين مؤسسات البحث و التطوير و مخرجات مؤسسات التعليم العالي و بين ما تتطلبه قطاعات الإنتاج خاصة القطاعات المعرفية التي تتميز بها التوجهات الحديثة و التي تتطلب مهارات بشرية متميزة و مبدعة و هذا ما يظهر ضعف روابط حاضنات الأعمال بالمراكز الابتكارية - ضعف البنية التحتية البحثية -؛

✓ التعليم العالي في الدول العربية يعاني من كون السياسات المعتمدة على تطويره لا تواكب متطلبات رأس المال البشري اللازمة لإنشاء قاعدة للصناعات المعرفية تضاهي تلك التي تتميز بها الدول المتقدمة و السبب لا يرجع إلى توسيع فرص الالتحاق بمقاعد التعليم و إنما المشكلة هي القصور الواضح في المقررات الأكاديمية التي تفتقر لسياسات البحث العلمي و أيضاً ضعف سبل ترقية معارفهم و مهاراتهم لعدم وجود برامج عملية رامية إلى تنمية الجوانب الإبداعية و الابتكارية؛

✓ غياب ثقافة إنتاج المعرفة و توطئتها في المجتمعات العربية ، و العقلية السائدة هي شراء للقدرات الإنتاجية من الدول المتقدمة المنتجة لها مع التقادم المستمر لتقنياتها، و بالتالي إهمال تام للقدرات و المهارات الوطنية و عدم الاهتمام بها ما يدفع بهجرة الأدمغة العربية إلى مؤسسات عالمية تقدر تميزهم و تستثمر قدراتهم الابتكارية لإنتاج صناعات معرفية تتماشى و متطلبات عصر المعرفة؛

الخاتمة :

يتميز الابتكار بكونه وسيلة فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني و المضى قدما نحو المزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية التي تحققها الصناعات المعرفية، كما يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية من خلال التعامل مع التحديات العالمية والاجتماعية ، و هذا يتطلب نهج أكثر تنسيقاً لتسريع تطوير التكنولوجيا ونشرها وتوفير منتجات مبتكرة ذات الصبغة المعرفية و الإبداعية.

التوصيات :

و حتى يتحقق ما سبق ذكره يتطلب من أصحاب القرار رؤية مستقبلية شاملة تضم التوصيات التالية :
✓ توجه الحكومات العربية إلى تطوير رؤية مشتركة بين أفراد المجتمع و وضع سياسات فعالة تهدف لإنشاء مجتمع افتراضي للصناعات كثيفة المعرفة يدعمه الترابط و التكامل بين المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية؛

✓ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة درجة الوصل بين صنّاع المعرفة و وكلائها ومستثمريها من الجامعات ومراكز البحوث والأفراد والمؤسسات والشركات، الأمر الذي أدّى إلى تغيير جذري في قواعد اللعبة وساعد على تعميم المعرفة بتكثيف منابعها، وأعداد متلقّيها، وانتشار قواعدها في كلّ قطاع إضافة إلى إصلاح وإعادة هيكلة المراكز التكنولوجية العربية وربطها من خلال تعاون بحثي وتقني تكاملي من خلال قاعدة بيانات عربية تعتمد على قاعدة المعلومات الصناعية العربية؛

✓ تنمية الوعي بالدور الأساسي للبحث العلمي في تمكين الابتكار الجذري مع تعزيز ثقافة الإبداع للمجتمعات العربية و ذلك بصنع بيئة حيوية محفزة له من خلال الأنظمة والسياسات الضريبية ملائمة مع حماية حقوق الملكية الفكرية... الخ؛

✓ تطوير المناهج التعليمية بالجامعات و المدارس العربية و تكييفها وفقا لاحتياجات المجتمع، و احتياجات السوق الدولية، و وضع معايير تعليمية عالية، من خلال دعم المؤسسات التي تنمي المهارات المتخصصة و تستثمر في رأس المال الفكري خاصة و انه أهم مدخلات الصناعات المعرفية؛

✓ دعم الاقتصاد الوطني و دفعه بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية بالنسبة للدول التي تركز على المحروقات و تحقيق نقلة علمية ومعرفية من خلال الاستفادة ما أمكن من التجارب العالمية بغرض بناء قاعدة معرفية للصناعات الإبداعية.

الهوامش:

(1) P.Schwartz, E.Kelly, & N.Boyer, The remerging global knowledge economy , Proceedings of the future of the global economy, OECD, 1999, p85.

(2) Organization for Economic co-operation and development (OECD), The Knowledge – base Economy, GENERAL DISTRIBUTION, Paris, 1996,p3.

(3) هدى زوير، عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 64 .

(4) إحسان بوحليقة، تحسين فرص تنويع الاقتصاد وجذوة نموه هل الصناعات المعرفية في متناولنا؟، تم الاطلاع بتاريخ : 2016/07/10 ، من الموقع: <http://www.alyaum.com/article/4060762>

(5) "جويك": تعزيز ثقافة الإنتاج من أبرز ركائز الولوج إلى الصناعة المعرفية في الخليج، تم الاطلاع بتاريخ : 2016/07/10 ، من الموقع:

http://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_223_AR.html

(6) OECD, Knowledge-based industries in Asia, Science technology industries, Paris , 2000, p12

(7) Julie Chartrand-Beauregard, Sylvie Gingras, L'économie du savoir au Québec , Ministère du Développement économique de l'Innovation et de l'Exportation, Mai 2005 ,P2 .

(8) Barnrd, H. A., Short History of Education, University of London Press, 1968, P 366.

(9) خالد مصطفى قاسم، دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- الإسكندرية جامعة الدول العربية.

(10) OECD STAN database and Main Industrial Indicators, 1999.

(11) OECD, Knowledge-based industries in Asia, op.cit, p13

(12) علي فريد عبد الكريم، دعم الابتكار وسيلة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية ، المديرية العامة للاستثمارات، البنك المركزي العراقي ، ص 2 .

(13) عبد الله بلوناس وآخرون، لإبداع و دوره في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المجلة الجزائرية للتسيير، العدد الرابع، 2008 ، الجزائر، ص 115

(14) Keith Smith What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases, Prepared as part of the project "Innovation Policy in a Knowledge-Based Economy" , commissioned by the European Commission, May 2000, p1.

(15) علي فريد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

(16) خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره .

(17) Barnrd, H. A., Short History of Education, University of London Press, 1968, P 366

(18) خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره.

(19) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، 2015، ص 59.

(20) وزارة التربية و التعليم العالي و البحث العلمي، انجازات الإصدارات في أرقام، الإمارات، ص 8

(21) حسين فرج الشتيوي، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس، 12. 10/ 14. 2015، ص 7

(22) أحمد طرطار، سارة حلبي، حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-08 افريل 2010، ص 19.

(23) جامعة الإمارات تطلق برنامج حاضنات الأعمال، تم الاطلاع بتاريخ: 12-08-2016، من الموقع:

https://www.uaeu.ac.ae/ar/news/2015/november/startup_program.shtml

(24) أحمد طرطار، سارة حلبي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(25) عبد الله بلوناس وآخرون، "الإبداع و دوره في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المجلة الجزائرية للتسيير، نشرية سداسية للمعهد الوطني الإنتاجية و التنمية الصناعية، ا لعدد الرابع، 2008، الجزائر، ص 115.

(26) التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 28.

الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية

بين الاستمرارية، الاستقلالية و النمو

Organizational characteristics of Algerian small and medium-family enterprises Between continuity, independence and growth

د. كربوش محمد الباحثة تليسة أمينة د. بلميمون عبد النور

جامعة معسكر الجزائر

**Dr karbouche Mohamed tlissa amina Dr Belmimoune
abelelnour
Mascara University Algieria**

ملخص

من خلال بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية و بالأخص المالك المسير . في الجانب التطبيقي للدراسة و الذي شمل 41 مؤسسة صغيرة و متوسطة عائلية جزائرية ، خلصنا الى مجموعة من العوامل و الخصائص التي تميز هذه المؤسسات . بعد تحديد مختلف الخصائص التنظيمية للمؤسسات العائلية محل الدراسة حاولنا دراسة العلاقة بينها و بين الفعالية التنظيمية و أظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية مع العديد من المتغيرات المكونة للخصائص التنظيمية لهذه المؤسسات

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية ، الخصائص التنظيمية ، الفعالية التنظيمية

Abstract

Through our research, we tried to study the organizational characteristics of the family small and medium. In the empirical study, which included 41 small & medium family enterprises on the northwest of Algeria. We concluded a variety of factors and characteristics that distinguish these organizations. After selecting the various organizational characteristics of family SME under the study we tried to study the relationship between these characteristics' and the organizational effectiveness, the results showed a significant correlation with many variables, consisting organizational characteristics with organizations effectiveness.

Keywords: Family SMEs, Organizational Characteristics, Organizational Effectiveness.

1. مقدمة

انشاء المؤسسات و تطويرها و المحافظة على استمراريتها يشكل قضية وطنية و عالمية كبرى ، سواء كانت المؤسسة كبيرة او متوسطة او صغيرة ، حيث تعد هذه الاخيرة (م ص و م) جزء فقط من المجال العام للمقاولانية (Torres 2007) ، كما و اثبتت عديد الدراسات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انها و في مجملها مؤسسات مملوكة و مسيرة من طرف كبار العائلات (Scott 1986) مما يجعل عددها في تزايد مستمر و يعطيها دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و بالرغم من اقدمية المؤسسات العائلية الا ان هناك قلة في الدراسات و الابحاث التي تناولت الموضوع و التي ظهرت في الثمانينات و كانت من اصول انجليزية ، اذ يرى الباحثون ان هذا النوع من المؤسسات يتكون من تفاعل نظامين فرعيين هما المؤسسة و العائلة لكل منهما قواعده ، اهدافه و مصالحه الخاصة يربط بينهما شخص وحيد يلعب دورا رئيسيا في كل نظام فهو رب العائلة و الاب الروحي لجميع افرادها يسعى لتحقيق الثروة مما يسمح له بتوفير الامان المالي له و لأسرته (Morris et al 2006) ، كما و يهدف لتحقيق نمو مستمر قائم على امتلاك مؤسسة مهيكله بشكل جيد و اكثر تطورا قادرة على التكيف مع المحيط الخارجي (Gundry et Welsch 2001) .

2. الإشكالية

الجزائر و كغيرها من الدول تحاول أن تعتمد على استراتيجية واضحة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتبين هذا من خلال مختلف السياسات و الإجراءات التشجيعية التي تنتهجها الدولة إلا أنها غير كافية ، حيث أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تدخل في إنشاء و نمو هذه المؤسسات ، المتمثلة في المحيط الخارجي و المحيط الداخلي (الهيكل التنظيمي ، الإستراتيجية ، أسلوب القيادة) و لدراسة هذه المتغيرات سنقوم بتسليط الضوء على مختلف الاعمال المنجزة و التي اهتمت بدراسة خصائص المالك المسير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معتمدين على المقاربات المأخوذة من مجال علم النفس و التي كانت تحت اسم " مقارنة السمات " (approche des traits) و التي اهتمت و ركزت على شخصية المقاول ، بالإضافة الى المقاربات المأخوذة من مجال التسيير و التي كانت تحت اسم " المقاربة السلوكية " (approche des behavioristes) . و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما علاقة خصائص المالك _ المسير بفعالية المؤسسة ؟

3. فرضيات الدراسة

من أجل تحليل الإشكالية أكثر فإن هذا البحث ينطلق من فرضيتين، تعتمد على دراسة الخصائص الفردية و الإدارية للمالك المسير و التي سنحاول اسقاطها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية حيث كانت فرضيات الدراسة كالتالي:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الفردية للمالك المسير و الفعالية التنظيمية
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الإدارية للمالك المسير و الفعالية التنظيمية.

4. اهداف و أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة الحالية في تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية في الجزائر و ذلك من خلال التعرف على ما يمكن للمالك - المسير ان يقدمه لمؤسسته مما يساهم في نجاحها و استمرارها و كذلك ايجاد العلاقة بين كل من الخصائص الفردية و الإدارية و تأثيرها على الفعالية التنظيمية .

5. الاطار النظري للدراسة

تعددت التيارات الفكرية التي اهتمت باعطاء مفهوم لمصطلح المؤسسة العائلية فذهب العديد من الباحثين (Banes . r et Hersho s.a 1976 _Rogoliky et Lansberg . i _ Perrows . s 1988) الى اعتبار المؤسسة العائلية هي التي تسير او ملكيتها في يد العائلة او احد افرادها، و اعتبروا ان العائلة العنصر الاساسي في تكوينها . و على هذا الاساس فانهم يرون انه من غير الممكن ان يتم اشراك شخص اخر من غير العائلة داخل المؤسسة كلما كانت العائلة قادرة على تمويلها . و عملية التسيير داخل هذا النوع من المؤسسات تكون كما تسير العائلة مما ينجر عن ذلك ما يسمى بالسلطة الابوية ، اما عملية الرقابة فتكون حكرا على العائلة . و هذا التعريف اعتمد على ما سمي بمعيار الملكية ، اما من جهة اخرى و بالاعتماد على معيار ادارة العائلة للمؤسسة فالمؤسسة عائلية عندما تكون تحت سلطة و ادارة العائلة (Barry . b 1975 _ Beckhard . r _ Deyer . w 1983 _Keppner . e 1983) فالمحدد الرئيسي لهذه العلاقة (مؤسسة - عائلة) يتمثل في مجلس الادارة ، غير انه و نتيجة لتاثير العائلة على المؤسسة و نظرا لصعوبة الفصل بين هذين النظامين فالمؤسسة العائلية حسب (h 1986, Sterm m) هي " كل مؤسسة مملوكة و مسيرة من طرف اعضاء عائلة واحدة او عائلتين " . و المقصود بأعضاء العائلة هم من يملكون او يحملون نفس اسم العائلة و يشتركون بالاغلبية في ملكيتها و ادارتها (Davis j، Taguiri _ a ، Anderson _ r 1982 ، r _m et Johnson 1985) . و من خلال ما

سبق يتضح لنا ان هناك اتفاق بين الباحثين على ان المؤسسة العائلية : هي التي يمتلك معظم اسهمها اعضاء العائلة الواحدة و التي تسيطر على مجلس ادارتها ، و من هنا فقد رأى الباحثون انه من الضروري وضع ثلاثة مداخل لتعريف المؤسسة العائلية :

فالمدخل الاول يقوم على ملكية المؤسسة بحيث يعتبر ان المؤسسة التي تمتلك فيها العائلة الواحدة غالبية الاسهم هي مؤسسة عائلية (Donckels et Frohlich 1991) ، اما المدخل الثاني فهو المتعلق بالادراك العاطفي أي ان اعضاء العائلة مقتنعين بان هذه المؤسسة هي ملك يجب المحافظة عليه Gasson et al ، Carsrud 1994 ، Binder 1994 ، Ram and Holliday 1988) ، اما المدخل الاخير فيركز على عملية التسيير بحيث يرى انها عائلية اذا كانت عملية التسيير من طرف اعضاء العائلة (Daily et Dollinger 1992) .

كمت أن الادبيات النظرية التي تحدثت عن المؤسسة العائلية قد اعتمدت على معيار التفاعل بين العائلة والمؤسسة باعتبار ان هذين الاخيرين نظامين لكل منهما قواعد الخاصة ، استراتيجياته و طريقته في التسيير (Hurgon 1991) ، هذه الوضعية الخاصة تخلق نوعا من الصراع ما يكون مصدرا للتوتر و القلق الذي تخلقه العائلة للمؤسسة . ما من شانه ان يؤثر على استمراريتها و هذا الاخير يعتبر كهدف رئيسي للمالك – المسير ، لذا فمشاركة افراد العائلة في اعمال المؤسسة يجب ان يتم وفقا لسلوك معين يتوافق والسياق العائلي او سياق المؤسسة . و بالرجوع الى المؤسسة العائلية باعتبارها نظامين (مؤسسة – عائلة) نجد ان هناك المقاربة العقلانية التي تؤكد صحة ذلك بحيث ان المنطق العقلاني الذي يقوم على اساس عناصر المدرسة الكلاسيكية للادارة و مدعم من طرف اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، ان تدخل اللاعقلانية قد يضر المؤسسة خاصة من جانب الربحية و على ذلك يتوجب اتباع مبادئ عقلانية ثابتة (Chan Song Hong 1994 _ Lapierre 1994) .

في حين يرى البعض انه يتوجب انتقال المؤسسة الى جيل اخر ، حيث يتم نقل التسيير و الادارة الى جيل جديد يسعى الى الاحتفاظ بالمؤسسة (Ward ، k'n et Hatten ، Cherrhill _ 1987 j ، 1987 l) غير ان الدراسات المنشورة اظهرت ان تغيير المسير من شانه التأثير بشكل كبير على المؤسسة بحيث ان عملية انتقال الملكية و الادارة تتم بطريقة خاصة و محددة اين تكون عملية الانتقال ناتجة عن اسباب مختلفة التي يمكن ان تؤدي الى تاثيرات معقدة هذه الاسباب تعتمد على نوع التغيير و يمكن حصر هذا التغيير في :

التغييرات الادارية، التغيير اللاارادي وكذا التغيير الارادي .

كما يرى التيار العقلاني ان اختيار مالك - مسير جديد يجب ان يتم وفقا لقواعد واضحة و معينة نظرا لانه و حسبهم تتميز المؤسسات العائلية بادارة غير صحية و قيادة غير فعالة نتيجة المحسوبية و العاطفة الا انه و من زاوية اخرى فان العقلانيين يرون ان هذا المسير الجديد يجب ان يتمتع بالمهارات و الكفاءات المطلوبة لشغل منصب الادارة غير انه في حال عدم وجوده ضمن نطاق العائلي فانهم يقترحون انتقال عملية التسيير الى شخص اجني . و من هذا المنظور يسعى رب العائلة جاهدا لتفادي هذا الاشكال لانه يعتبر المؤسسة التزام دائم هدفه ان تبقى المؤسسة ملكية خاصة لاصحاب العائلة ، و عليه فان هذا الانتقال السلطوي من جيل الى جيل بين افراد العائلة يخلق ما تم تسميته بالنظام المتكامل الذي يجمع بين نظامين فرعيين (مؤسسة - عائلة) ، بحيث تؤثر العائلة على سياسة المؤسسة و ثقافتها في حين تؤثر المؤسسة على مصالح و اهداف العائلة (Donnelly 1964) .

ان الترابط القائم بين المؤسسة و العائلة يكون في غالب الاحيان محوره رب العائلة او الشخص القائم عليها و الذي يراه الاقتصاديون : " ذلك الشخص المبتكر (innovator) " ، اما بالنسبة للمختصين في السلوك هو " ذلك الشخص المبدع (creatif) ، اما بالنسبة لمهندسي الدولة فيعتبرونه " منسق الموارد (coordinator) " ، اما الماليين فيعتبرونه " الشخص القادر على السيطرة على الخطر " (Filion 2001) .

بمعنى اخر فالمقاول يحمل جملة من الصفات الشخصية و الدوافع التي تصنع شخصيته حيث تؤثر هذه الاخيرة على سير مؤسسته نتيجة تدخل الجانب غير رسمي و النفسي ، و هو ما وضعه باحثون في مجال المقابلة و الذين ولوا اهتمامهم للمسير _ المالك ، فحسب انصار المقاربة المبنية على المؤسس (Hollander et Elman 1988)، Jolicoeur 1999، (Beckhard et deyer 1983) تصبح المؤسسة العائلية مرآة لاحتياجات المؤسس (المالك) فيصنع ثقافتها ، حيث تحتل هذه الاخيرة مكانة هامة في كل نظام فرعي (المؤسسة _ العائلة) و التي تتشكل من قيمه الخاصة (Hollander 1988 Elman). مما يجعله يندمج مع مؤسسته و يعيش مع سيرها (Kets et Vried 1977) . و هذا ما يجعل المؤسسة العائلية حسب انصار هذا التيار تبدو وكأنها انعكاس لشخص واحد و الذي يعتبره افراد العائلة بمثابة الاب الروحي الذي يجب اطاعته في كل الظروف فهو المرجع الذي يرضي حاجاتهم التي يطمحون لتحقيقها . و لكن لا تتوافق احتياجات و اهداف المؤسس دائما مع المؤسسة

خاصة في جيلها الاول ، حيث قدم Danco 1975 العلاقة بين المؤسسة و الفرد من خلال تقديم مقارنة (المقاربة النظامية) تركز على التفاعل بين احتياجات المؤسس و تطور المؤسسة من خلال اربعة مراحل : مرحلة العجب (stage Wonder) المفاول يواجه المجهول و المؤسسة تمر بمرحلة صعبة، مرحلة الخطا (Blunder stage) تسمح للمؤسسة بمعرفة نمو غير متوقع مما يجعل المفاول واثق من نفسه قادر على تحقيق النجاح في المرحلة الموالية ، مرحلة الصدى (Thunder stage) يحقق المفاول احتياجاته الخاصة ، مرحلة الانهيار (Sunder or Plunder stage) تمثل مصادرة الشركة ، وتختلف اهداف المالك _ المسير بين الاهداف الشخصية : رغبته في ان يكون سيد نفسه ، قدرته على اعادة عائلته ، الحصول على المعيشة الكريمة و المحافظة على الارث العائلي ، اكتساب مكانة اجتماعية هامة ، اما الاهداف الاقتصادية : تحقيق الارباح ، نمو المؤسسة ، المردودية _ ارضاء الزبائن ، المساهمة في الاقتصاد المحلي و الوطني...، في حين الاهداف الاجتماعية و البيئية : توفير مناصب شغل ، حماية البيئة ، التكيف مع سلوك اخلاقي ... ان هذا التنوع في الاهداف يخلق و يجعل ظاهرة الصراعات اكثر ظهورا في المؤسسة العائلية (Beckhard et Dyer 1983) ، وهذا ما جعل نظرية المراتب العليا (The Upper Echelons Theory) لكل من (Hambrick et Mason 1984) تقرر و تؤكد وجود تاثير كبير للمسير على نتائج المؤسسة حيث سمحت بادخال التأثير الشخصي للمسير في محاولة لتفسير التنوع في اوضاع اداء المؤسسة .

فحسب هذه النظرية فان كل من الخبرة ، القيم ، المبادئ و شخصية المسير تؤثر الى حد كبير في تفسيراتهم لحالات النمو المرتفع و تؤثر على خياراتهم . فدراسة ل (Mc Mahon 2001) في مؤسسات صغيرة ومتوسطة استرالية وجد ان 70% منها كانت تحت ادارة مالك - مسير و الذي لا يهدف بالضرورة الى نمو المؤسسة و انما ضمان دخل و عمل على المدى البعيد و هذا ما يجعلها توظف اقل من 20 عامل ، في حين 25% مسيرة من طرف قائد يملك فكرة متواضعة حول النمو ، و حسب الباحث هذا النمو الموجه قائم على نشاط او قطاع المؤسسة او على المحيط الذي تشتغل فيه و بعد 15 سنة تصل هذه المؤسسات الى توظيف ما يقارب 100 عامل ، اما 5% المتبقية من المؤسسات هي مؤسسات مسيرة من طرف قائد له طموح كبير تجاه النمو ، هذا النوع من المؤسسات تكون في الغالب مؤسسات مبتكرة ، تخترق اسواق عالمية و تعطي مؤشرات كبيرة لان تصبح كبيرة و هذا النوع الاخير من المؤسسات ذات النمو الكبير و دائما حسب تقديرات (Mc Mahon 2001) قد يصل بعد 15

سنة الى توظيف اكثر من 100 عامل . و بالتالي ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة ان النمو ليس الهدف الرئيسي بالنسبة للمالك - المسير و انما توجهه و رغبته في البقاء و الاستمرار . و هذا ما اكده (Greenbank 2001) في دراسة اجراها على 55 مالك مؤسسة في مجال المحاسبة ، الطباعة و البناء وجد 85 % منهم يهدف الى تحقيق دخل مرضي يلبي الاحتياجات العائلية ، 21 % منهم يهدف الى تحقيق نمو المؤسسة و 2 % منهم يهدف الى تحقيق الارباح . و كمحاولة لتطوير نظرية المراتب العليا ، اهتم الباحثان بعلاقة المسير بالخيارات الاستراتيجية أي بوجود تأثير للمسير على اختيار الاستراتيجية الامثل للمؤسسة (Child 1972 Andrews 1971) و كذا على المحيط (Hannan et Freeman 1977) ، فقد قام Hambrick بادخال مصطلح السلوك الاداري (managerial latitude) و الذي عرفه على اساس الموقف تجاه العمل (latitude d'action) فحسب هؤلاء الباحثين ، الموقف تجاه العمل يعتمد على درجة التنوع و التغيير المسموح به في المحيط و كذا السياق التنظيمي و لتحديد السلوك الاداري اعتمد على ثلاث محددات اساسية تتمثل في : محددات ترتبط بظروف بيئية او بالمحيط، محددات ذات طبيعة تنظيمية، محددات لها علاقة بالمسير نفسه هذه الأخيرة تتعلق بصفاته و خصائصه الشخصية و التي يمكن حصرها في المتغيرات التالية :

__ **متغيرات شخصية** الجنس ، العمر ، النوع ، الثقافة ، الديانة ، العرق ، البيئة الاجتماعية ، بحيث خلصت دراسة قام بها (Peter et al 1999) الى اثبات انه كلما تقدم المالك المسير في العمر استطاع توفير موارد مالية للمؤسسة.

__ **متغيرات المسار المهني** : الخبرات _ التكوين ، اقرت العديد من الدراسات وجود علاقة بين الخبرة التي اكتسبها صاحب المؤسسة في قطاع المؤسسة و ادائها. كما و يساعد التكوين المتخصص او المستوى الدراسي للمسير على الحصول على المعارف ، زيادة الكفاءات ، القدرة على حل المشاكل و تبني الاستراتيجيات المناسبة (Woywood et Lessat 2001،Julien 2000).

__ **متغيرات تحفيزية** : الحاجة الى الاستقلالية ، النجاح ، الامان ...، فحسب دراسة ل (Wang 1990) فان المقاول الصيني يبحث عن الابتعاد عن الاستدانة من البنوك او الاسواق المالية فهو يبحث عن الاستقلال .

كما اضافت المقاربة السلوكية (the behavioral approach) متغير الكفاءة ، حيث قام (Mintzberg 1974) بدراسة كفاءة المسير من خلال دراسة الارتباط و العلاقة بين كفاءة المسير و الاداء ، غير ان الاهتمام بموضوع الكفاءة كان انطلاقا من التسعينات حيث تم تعريفها بشكل مفصل على انها: " مجموع المهارات و القدرات و المعارف " . (Petterson et Jacob 1992) ، او تلك الخصائص السلوكية التي يملكها بعض الناس و التي تجعلها فعالة " . (Petterson et Jacob 2009)

6. الدراسة التطبيقية

- عينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في مختلف القطاعات التي تمارس فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نشاطها و ذلك على مستوى الجهة الشمالية الغربية للجزائر ، التي تضم الولايات التالية: (تلمسان ، وهران ، معسكر ، غليزان ، عين تموشنت ، مستغانم و سيدي بلعباس) . يتجزأ المجتمع الكلي الى 7 عينات على حساب عدد الولايات التي تم ذكرها سابقا ، و قد تم توزيع 80 استبانة على اساس نسبة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل ولاية ، على مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمنطقة محل الدراسة. من خلال الاستبانات الموزعة و المسترجعة ، يتبين لنا ان اجمالي الاستبانات التي تم استرجعها يقدر ب 41 و كانت نسبة المستجيبين في كل الولايات تفوق او تساوي 50 ما عدا ولاية غليزان التي سجلنا نسبة استجابة تساوي 44 ، وقد تم توزيع الاستبيان على مستوى الادارة العليا و التي شملت مالك المؤسسة او المسير لها .

❖ متغيرات الدراسة و التعريف بالعينة

- **متغيرات الدراسة** لتحديد اهم الخصائص التنظيمية للمالك _ المسير للعينة المدروسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات و التي يمكن ابرازها في الجدول التالي :

جدول رقم 03 المتغيرات الرئيسية و الفرعية

متغير رئيسي	متغير فرعي
المؤسسة	حجم المؤسسة ، عمر المؤسسة ، الشكل القانوني للمؤسسة ، نوع النشاط
صاحب المؤسسة	السن ، الجنس ، المستوى الدراسي

نوع المفاول	الاستمرار ، الاستقلال ، النمو
اسلوب القيادة	النمو ، الاستقلال ، الاستمرار
اسلوب اتخاذ القرار	ادارة الصراع ، شخصية المدير، الحصول على المعلومة
الاتصالات	اسلوب التكيف، اسلوب المفاولاتية ، اسلوب التخطيط
	من الاعلى الى الاسفل ، من الاسفل الى الاعلى ، افقي ، رسمي

المصدر: من اعداد الباحثين

• التعريف بالعينة

1 _ نوع النشاط : فيما يخص نوع النشاط قد تعمدنا سحب عينة عمدية ذات نشاطات متنوعة , بحيث نجد ان هناك 34,1 % من المؤسسات محل الدراسة هي ذات طابع تجاري , في حين نجد هناك 7,3 % من العينة هي مؤسسات ذات طابع خدماتي و النسبة الاكبر كانت خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الصناعي و التي تمثل 58,5 % .

2 _ رقم الاعمال : من حيث الحجم تم الاعتماد على معيار رقم الاعمال في تصنيفها و يتضح لنا ما نسبته 36,6 % من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات مصغرة لا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دج في حين 58,5 % هي مؤسسات صغيرة يتراوح بين 20 _ 200 مليون دج , و في الاخير نجد ما نسبته 4,9 % من العينة هي مؤسسات متوسطة و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دج .

3 _ السن : من خلال الإستبيان الذي تم توزيعه فان المالكين او المسيرين الذين تم استجوابهم تتراوح اعمارهم بين 21 _ 60 سنة و كانت العينة التي تتراوح اعمارهم بين 31 _ 50 سنة هي النسبة الاكبر و التي بلغت 78,1 في حين مثلت العينة التي تتراوح اعمارهم بين 21 _ 30 سنة 9,8 , اما العينة التي تتراوح اعمارها بين 51 _ 60 سنة فيمثلون 12,2 من العينة الاجمالية محل الدراسة .

4 _ الجنس : بالنسبة الذكور فهي التي تأخذ الحلقة الاكبر في تسيير او امتلاك المؤسسات بحيث نجد ما قيمته 75,6 % من العينة محل الدراسة هي ذكور , اما نسبة الاناث تمثل 24,4 % من العينة . هذا ما يوضح دائما التوجه المفاولاتي للذكور مقارنة بالنساء .

5 _ المستوى الدراسي : يتضح من خلال الإستبيان الذي تم توزيعه ان هناك اختلاف في المستوى الدراسي بين المسيرين و ملاك المؤسسات محل الدراسة , الا اننا نجد ما نسبته 39 بالمئة من العينة هي

ذات مستوى جامعي (ليسانس) و هذا ما اعطى الاستبيان اكبر مصداقية , و ذلك حسب معيار الفاكرونباخ , في حين تراوحت النسب الاخرى بين 31,7 % للمستوى الثانوي , 14,6 % بالنسبة للتكوين المهني , 4,9 % بالنسبة للمتوسط و في الاخير نجد ما قيمته 9,7 % بالنسبة للماستر و الدكتوراه .

6 _ الشكل القانوني : من حيث الشكل القانوني للمؤسسات محل الدراسة نجد ان شركات تضامن قد بلغت 22% اما الشركات ذات المسؤولية المحدودة للشخص الوحيد فقد بلغت نسبتها 56% و هذا ما يجعلها في اطار المؤسسات العائلية .

4-2 دراسة الخصائص التنظيمية للمالك _ المسير

❖ **تحديد نوع المقاول الجزائري** يتم تحديد نوع المقاول الجزائري على حسب تصنيف (Jullien et Marchesnay) من خلال جملة من الاسئلة موضحة في الجدول التالي :

❖ الجدول رقم 05 ترتيب نوع المقاول

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
كسب ربح عالي	3,59	1,51	0,42	03
تحقيق مستوى عالي في نمو المبيعات و المداخيل				
عدم الرغبة في فتح راس مال المؤسسة	3,58	1,42	0,37	02
الرغبة في الاستمرار في نفس النشاط الصناعي	4,34	1,13	0,26	01

المصدر: من اعداد الباحثين

من اجل ترتيب الاهمية المكونة لنوع المقاول تم استعمال معامل الاختلاف و هذا بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري . و الجدول رقم (05) يوضح معامل الاختلاف و ترتيب العناصر المكونة لتصنيف المقاول . ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول ان عنصر الاستمرار قد احتل المرتبة الاولى بمعامل اختلاف يساوي (0,26) و هذا يدل على ان العينة المبحوثة تولى اهمية بالغة لهذا العنصر مقابل العناصر الاخرى , و نجد ان عنصر الاستقلالية قد حل في المرتبة الثانية بمعامل اختلاف يساوي

(0,37) , اما عنصر النمو فقد جاء في المرتبة الثالثة بمعامل اختلاف يقدر ب (0,42) . هذه المؤشرات تقودنا الى تصنيف المقاتل الجزائري في خانة المقاتل الذي ينتمي للنوع الاول حسب تصنيف (Julien et Marchesnay) أي المقاتل من نوع الذي يفضل الاستمرار في اعماله و نشاطاته و من ثم الاستقلال لياقي في المرتبة الاخيرة النمو .

❖ **اسلوب القيادة :** من خلال هذا المتغير حاولنا دراسة طرق و انماط القيادة داخل هذه المؤسسات و ذلك بتسليط الضوء على ادارة الصراع , شخصية المدير و الحصول على المعلومة , من خلال نموذج الشبكة الادارية ل (Blake et Mouton) و الذي قاما بتصنيف الانماط القيادية الى خمس انواع و هي النمط القيادي السلطوي , النمط القيادي الانساني , النمط القيادي للفريق , المتساهل و المعتدل .

*ادارة الصراع :

تم قياس هذا المتغير باستخدام الوسط الحسابي و ذلك باختبار الانماط القيادية الخمسة و هي النمط القيادي للفريق , المعتدل , السلطوي , الانساني و المتساهل .

الجدول رقم 6 المتوسط الحسابي لمتغيرات ادارة الصراع

المتغيرات	المتوسط الحسابي
يتخذ موقفا محايدا و لا يتدخل مطلقا	1,88
يعطي حولا ان يتعايش معها كل طرف من اطراف الصراع	1,83
يبحث عن اسباب الصراع و يعمل على حلها	2,39
يبحث عن المتسبب في الصراع من بين العاملين و يقوم بمعاقبته	4,20
يسترضي الاطراف المتصارعة و يعمل على مصالحتها	3,34

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (07) يتضح ان النمط القيادي السلطوي احتل المرتبة الاولى , بحيث بلغ الوسط الحسابي لهذا السؤال (4,20) و كانت اعلى قيمة مقارنة بباقي الاسئلة و تلاه النمط القيادي الانساني

بمتوسط حسابي (3,34) بعد ذلك نجد الانماط القيادية الثلاثة الاخرى و هي النمط القيادي للفريق , المتساهل و المعتدل باوساط حسابية بلغت (2,39) , (1,88) , (1,82) على التوالي .

شخصية المدير: على غرار ادارة الصراع تم اختبار هذا العنصر عن طريق الانماط القيادية الخمسة و من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ ان النمط القيادي السلطوي حقق اعلى متوسط حسابي مقارنة مع الانماط الاخرى بحيث بلغ متوسطه (4,07) , و هذا يتناسق و بشكل كبير مع النمط القيادي الخاص بادارة الصراع و تأتي الانماط القيادية الاخرى الفريق , المعتدل , المتساهل و الانساني لتسجل متوسطات حسابية تقدر ب (3,44) , (2,32) , (2,20) , (1,88) على التوالي. جدول رقم

07 حساب الوسط الحسابي لانماط شخصية المدير

المتغيرات	المتوسط الحسابي
تقوم بالحد الادنى من العمل بفضل عدم المجازفة و ذلك خوفا من الفشل	2,20
توضح اجراءات العمل بوضوح الا انك تفرض ارائك و ارادتك على العمال	4,07
تقوم بالمهام التي تحظى برضا اغلبية العمال	2,32
تقوم بالاعمال المقبولة لدى مختلف رؤساء الاقسام	1,88
تقوم بتشجيع المهام الجديدة التي ترفع الانتاجية و تحقق الرضى الوظيفي و تشجع الابداع	3,44

المصدر: من اعداد الباحثين

الحصول على المعلومات: من خلال هذا المحور تم التطرق الى طرح مجموعة من الاسئلة الخاصة ايضا بالانماط القيادية و ذلك لمعرفة اسلوب الحصول على المعلومة في العينة محل الدراسة و نلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (08) .

الجدول رقم 08 الوسط الحسابي لمتغيرات الحصول على المعلومة

المتغيرات	الوسط الحسابي

3,68	تبحث عن المعلومات الكاملة و تتحقق منها و تستمع للعاملين و تناقشهم فيها
4,39	تسعى للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الانتاجية و تتأكد من عدم خطأ العاملين ليكون كل شئ تحت سيطرتك
2,07	يبحث عن المعلومات الايجابية فقط لان المعلومات السلبية تضايق العاملين
2,15	يحصل على المعلومات بطرق غير مباشرة ليتأكد من صحة اعتقاده
1,88	لا تجهد نفسك بالبحث عن المعلومات تكتفي بأقل قدر ممكن من المعلومات حتى و لو كانت مكررة

المصدر: من اعداد الباحثين معتمدا على مخرجات برنامج Spess 20

فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الوسط الحسابي للسؤال الخاص بالنمط السلطوي قد بلغ (4,39) و هو اعلى متوسط مقارنة مع بقية الاسئلة الاخرى مما يفسر ان النمط القيادي المطبق في هذه المؤسسات هو النمط السلطوي اما النمط الثاني فهو نمط الفريق بمتوسط حسابي يقدر ب (3,68) و بعد ذلك نجد الانماط القيادية الاخرى .

❖ اسلوب اتخاذ القرار

من خلال الجدول (09) قمنا بترتيب الاهمية الخاصة باساليب اتخاذ القرار و هذا باستعمال معامل الاختلاف حيث ما يمكن ملاحظته من خلال هذه المعاملات ان اسلوب المقاولاتية قد احتل المرتبة الاولى بمعامل الاختلاف يساوي (0,21) و تلى ذلك اسلوب التخطيط بمعامل اختلاف يساوي 0,55 و احتل اسلوب التكيف المرتبة الاخيرة بقيمة (0,58) , وهذا ما يتناسب ايضا مع هذا النوع من المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها و بالتالي فان صانع القرار فيها يتسم بسلطة و تأثير كبير داخل المؤسسة . جدول رقم 09 ترتيب اسلوب اتخاذ القرار

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
الطريقة الاولى التكيف	2,68	1,56	0,58	03

01	0,21	0,85	4,15	الطريقة الثانية اسلوب المقاولاتية
02	0,55	1,36	2,49	الطريقة الثالثة اسلوب التخطيط

المصدر: من اعداد الباحثين

❖ **الاتصالات** تطرقنا الى هذا العنصر و ذلك من اجل تحديد اسلوب و طريقة الاتصال داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية الجزائرية , و جاءت الاسئلة لدراسة اسلوب الاتصالات العمودية (اعلى الى اسفل) , (اسفل الى اعلى) او طريقة الاتصال الافقية او غير الرسمية . **الجدول رقم**

10 حساب الوسط الحسابي لاسلوب الاتصال

المتغيرات	الوسط الحسابي
تتم عملية الاتصال في المؤسسة عادة وفقا لهيكل عمودي من اعلى سلطة الى غاية العمال	3,93
يتم عقد اجتماعات ادارية خاصة بالاقسام و بالجهاز التنفيذي و ذلك للسماح للمرؤوسين في تقييم و ايصال النتائج المحققة في المؤسسة	2,59
يتم عقد اجتماعات دورية بين رؤساء الاقسام و ذلك لتبادل وجهات و افاد كل قسم بالمعلومات الضرورية	2,32
تتم عملية الاتصال داخل المؤسسة باستخدام قنوات الاتصال الغير الرسمية	3,49

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (10) نجد ان الوسط الحسابي للسؤال الخاص باسلوب الاتصال العمودي قد بلغ (3,93) و هو اعلى معدل مقارنة مع بقية الاسئلة الاخرى الخاصة بمحور الاتصال و بعد ذلك ترى ان السؤال الخاص بعملية الاتصال الغير الرسمي قد حل في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي (3,49) و هذين الاسلوبين يتفقا بدرجة كبيرة مع حجم المؤسسات محل الدراسة , و بعد ذلك نجد

اسلوب الاتصال من الاسفل الى الاعلى بمتوسط يساوي (2,59) , وفي الاخير اسلوب الاتصالات الافقية بمتوسط حسابي يساوي (2,32)

❖ **الرقابة:** فيما يخص عنصر الرقابة فقد تم استجواب الملاك _ المسيرين من منطلق استعمالهم لمختلف اساليب الرقابة لتقييم مؤسساتهم و من خلال 10 اساليب التي تم طرحها على ملاك _ مسيري هذه المؤسسات , نجد اسلوبين فقط يتم الاعتماد عليهم للرقابة و هما التقييم الرسمي للعمال و التدقيق الداخلي , بحيث متوسطاتهما الحسابية سجلت اعلى قيمة ب (3,54) و (4,15) على التوالي و الجدول التالي يوضح قيم المتوسطات الحسابية لمختلف اساليب الرقابة .

❖ **الجدول رقم 11 الوسط الحسابي لبنود الرقابة**

المتغيرات	الوسط الحسابي
الرقابة الادارية الشاملة و نظام المعلومات كل من النظامين يتضمن بيانات حول التكاليف و المنتجات	1,90
استعمال مراكز التسعير أي جمع وحدات السعر الاجمالية من القسم او المصنع وذلك من اجل المراقبة	2,00
استخدام الارباح لمراقبة التكاليف	3,93
مراقبة جودة المنتجات عن طريق اخذ العينات	2,78
مراقبة التكاليف عن طريق وضع تكاليف معيارية و تحليل الفروقات	2,73
تقييم رسمي للعمال	3,54
التدقيق الداخلي	4,15
تحليل نقطة التعادل عند القيام بالاستثمار او وضع قرار التسعير	2,15
حساب القيمة الحالية او المعدلات الداخلية للعوائد و ذلك لتقييم الاستثمارات	1,63
مراقبة الجرد , النقديات , و جدول العمليات بطرق رياضية مثل البرمجة الخطية	2,20

المصدر: من اعداد الباحثين معتمدين على مخرجات برنامج Spss 20

قياس علاقة الفعالية التنظيمية بالمتغيرات الداخلية : من أجل دراسة العلاقة بين الفعالية التنظيمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و مختلف المتغيرات الداخلية و الخارجية، تم الإعتماد على معامل الارتباط لسبيرمان و لتحديد هذه العلاقة تم تقسيم المتغيرات إلى مجموعة من محاور. المحور الأول يتمثل في الخصائص التنظيمية للمؤسسات الجزائرية (أسلوب إتخاذ القرار المقاولاتي، أسلوب القيادة السلطوي، عملية الإتصال وفقا لهيكل عمودي، نوع المقاتل الذي يفضل الإستمرار، الإستقرار ثم النمو، والرقابة) أي تم دراسة العلاقة بين الخصائص التنظيمية التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الفعالية التنظيمية .أما المحور الثاني سنهتم بالمحددات الخاصة بصاحب المؤسسة أو المسير و التي تتعلق بالسن ، المستوى الدراسي، الجنس، المنصب. و متغيرات أخرى لها علاقة بالمؤسسة و هي عمر المؤسسة ، حجم المؤسسة، الشكل القانوني و نوع النشاط. و الجدول التالي يوضح علاقة هذه المتغيرات مع الفعالية التنظيمية.

الجدول رقم 14 حساب معامل سبيرمان بين الفعالية التنظيمية والمتغيرات الداخلية .

المتغيرات	معامل الارتباط لسبيرمان	القيمة الاحتمالية
أسلوب المقاولاتية	,805	0.000
يبحث عن المتسبب في الصراع من بين العاملين ويقوم بمعاقبته (إدارة الصراع)	-,828	0.000
توضح إجراءات العمل بوضوح إلا أنك تفرض آرائك وإرادتك على العمال(شخصية المدير)	-,883	0.000
تسعى للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الإنتاجية وتتأكد من عدم خطأ العاملين ليكون كل شيء تحت سيطرتك. (الحصول على المعلومة)	818-,	0.000
تتم عملية الإتصال في المؤسسة عادة وفقا لهيكل عمودي من أعلى سلطة إلى غاية العمال	-,924	0.000

0.000	,925	الإستمرار الإستقلال النمو
0.000	,760	المراقبة
0.454	-,120	السن
0.174	-,216	الجنس
0.813	-,038	المستوى الدراسي
0.820	-,037	نوع النشاط
0.183	,212	الشكل القانوني
0.185	,211	عمر المؤسسة
0.211	,200	حجم المؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول يمكن إبراز العلاقة بين المتغيرات و الفعالية التنظيمية في المحاور التالية:

❖ العلاقة بين الخصائص التنظيمية و الفعالية التنظيمية

من خلال الجدول رقم(14) ظهرت علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين كل من أسلوب إتخاذ القرار المتمثل في الأسلوب المفاوضي، أسلوب القيادة(النمط السلطوي) المتمثل في أبعاده (إدارة الصراع، شخصية المدير،و الحصول على المعلومة)، نوع المفاوض (الإستمرار الإستقلال ،النمو)، الرقابة، و بين الفعالية التنظيمية حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذه المتغيرات أقل من 5%.

وجدنا علاقة ارتباط قوية و موجبة بين أسلوب إتخاذ القرار (الأسلوب المفاوضي)، نوع المفاوض، الرقابة، و بين الفعالية ، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط لسبيرمان(0.850، 0.925، 0.760) على التوالي هذا من جهة.من جهة أخرى نلاحظ أيضا أن هناك علاقة ارتباط قوية بين أسلوب القيادة(النمط السلطوي) المتمثل في أبعاده (إدارة الصراع، شخصية المدير،و الحصول على المعلومة) و الفعالية التنظيمية حيث بلغت معاملات الارتباط (0.828، -0.883، -0.818) إلا أن هذه العلاقة عكسية أي أن كل زيادة في النمط السلطوي سيؤدي إلى إنخفاض الفعالية التنظيمية، إن هذا النمط السلطوي المطبق في المؤسسات محل الدراسة يفرض هيكل تنظيمي مركزي،و هذا ما تأكده أغلب الدراسات .

* المحددات الخاصة بصاحب أو مسير المؤسسة

- **السن:** الجدول رقم(14) يوضح بأنه لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن صاحب المؤسسة و الفعالية بحيث بلغ معامل الارتباط قيمة -0.120 و على الرغم من وجود علاقة ارتباط إلا أنها ضعيفة. و هذا ما توصلت اليه الدراسات السابقة ل Davidsson 1991 و Weinzimmer1993 و التي تدل على وجود علاقة إما عكسية أو طردية بين السن و النمو و تحقيق الفعالية.

- **الجنس:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط تساوي -0.216 و هنا أيضا يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط بين هذا المتغير و الفعالية التنظيمية إلا أنها غير معنوية و هذا ما يتماشى مع دراسات Delman 1999.

- **المستوى الدراسي:** نلاحظ بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي و علاقته مع الفعالية التنظيمية تكاد تكون منعدمة بحيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين -0.038 و هذا ما يتعارض مع أبحاث Woywood & lessat 2001, Julien 2000, Taylor 1994 و التي ترى أن هناك علاقة ارتباط كبيرة بين المستوى الدراسي و نمو المؤسسات و تحقيق الفعالية. و يمكن إرجاع هذا التعارض إلى كون أن المقاول الجزائري من النوع الذي يفضل الإستمرار، الإستقلالية ثم النمو.

* **المحددات الخاصة بالمؤسسة :** فيما يخص المحددات الخاصة بالمؤسسة و المتمثلة في الشكل القانوني، عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، و نوع النشاط، فكلها متغيرات ليس لها دلالة إحصائية مع الفعالية التنظيمية، هذه النتائج لا تتوافق إلى حد ما مع الدراسات التي قدمت من قبل، فأعمال Piergiovanni أثبتت على وجود علاقة عكسية بين حجم المؤسسة و معدل نموها و فعاليتها كما نجد أيضا دراسات أخرى مثل دراسة Blau & Meyer أثبتت وجود علاقة عكسية بين المركزية و حجم المؤسسة إلا أنه و من خلال دراستنا ثبت وجود علاقة طردية بين الفعالية و حجم المؤسسة و كانت قيمة الارتباط ضعيفة و بلغت 0.185 ، كما أن أعمال Evens 1987 أثبتت على وجود علاقة كبيرة بين عمر و حجم المؤسسة و نمو المؤسسات و تطورها.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها خاصة الجانب التطبيقي قادتنا الى مجموعة من النتائج و التي تبرز في أن الخصائص التنظيمية المكونة للمالك المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية تتمثل في الأساس من أن المقاول الجزائري من النوع الذي يفضل الإستمرار، الإستقرار ثم النمو، كما أن اسلوب

اتخاذ القرار من النوع المقاولاتي ، في حين نجد أسلوب القيادة المنتهج هو الأسلوب السلطوي لقيادة المجموعة، كما أن اهتمام المالك المسير يكون بالجانب الخاص بالعمال و التدقيق الداخلي من أجل الرقابة وفي الأخير عملية الإتصال تكون بأسلوب عمودي.

خاتمة

يضحى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن و في معظم اقتصاديات العالم بمخططات و سياسات اقتصادية و اجتماعية للارتقاء به ،و اجمع كل الباحثين في هذا المجال ان التنمية الاقتصادية تتوقف على حيوية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . لكن للارتقاء بهذا القطاع لابد من فهم العنصر الاساسي فيه و هو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الغير عائلية و العائلية هذه الأخيرة التي تعتبر طبيعة جد معقدة تتميز بالشمولية و هذا ما جعل أمر تعريفها جد صعب الأمر الذي حتم على الباحثين وضع مجموعة من المعايير لضبط مفهوم هذه المؤسسات.

فالمؤسسة العائلية بمكوناتها الوظيفية المختلفة هي قلب البيئة الاقتصادية الدينامكية و التي ميزها التطوير و التغير اذ لا يمكن التحدث عن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة العائلية كعنصر فعال إلا اذا حددنا و بدقة درجة فعالية الاسس التي تم بنائها عليها و مدى نجاعة هذه القواعد، من حيث الكفاءة و قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، مع تجنب تهديدات المحيط، اي أن نموها مقرون بامتلاكها للموارد و استخدامها بالفعالية و الكفاءة الضرورية بالاضافة الى ذلك تمسكها بالأخلاقيات المهنية الي تحرص عليها الادارة العليا أو صاحب المشروع.

Bibliographie :

- Allouche . J et Amann . B (2000) : L'entreprise familiale : un état de l'art , la revue finance – contrôle – stratégie , volume 03 n 1 , mars 2000 , pp 33 – 69 ,
- Barnes L ,J and Hershon S.A (1985) : Transferring power in a family business . Harvard business review , 1985 , P 105 ,
- Beckhard . r et Dyer g, w (1983) : Managing change in the family firm issues and stratégies ; Stoon Management review , 4 (3) , 59 – 65 ,
- Bernard . Y ; Gadard . L et Zouaoui , M : L'impact des changements de dirigeants sur la performance RSE des entreprises françaises cotées ,
- Bertand , M et Schoor , A (2003) : Managing with style : The effects of managers on firm policies Qquartely Journal of Economics ; vol 118 n°4 pp 1169 _ 1208 ,

- Carpenter M,A , Geleikanyez M,A et Sander W , G (2004) : Upper Echelons Research : Antécédents ; Eléments and Conséquences of Top management team composition ; Journal of Management ; vol 30 n°6 ; pp 749_ 778 ,
- Charreaux . G (2008): A la recherche du lien perdu entre caractéristiques des dirigeants et performance de la firme : gouvernance et latitude managériale , FARGO (centre de recherche en finance – architecture et gouvernance des organisations) ; mai 2008 ;
- Chan Song Hong (1994) : Les entreprises chinoises à Madagascar : profil et processus successord , Ecoles des hautes etudes commerciales ; Université de Montréal ; Montréal ; Quebec
- Churchill N,C et HAtten K.J (1987) : Non – Market Based Transfert of Wealth and power : A Research framework for Family Business American , Journal of Small Business , 11(3) , 51- 64 ,
- Daily C.M ; Dollinger ; M,J (1992) : An Empirical Examination of Ownership structure and family and professionally managed firm , family Business Review ; 5 ; 1992,
- Daily C.M ; Dollinger ; M,J (1993) : Alternative méthodologies for identifying family _ vers un non family managed business ; journal of Small Business Management ,1993 ,
- Fillion L,T(1997) :, le champ de l’entrepreneuriat : historique , évolution , tendances , revue internationale PME , 10 (2) , 129 – 172 ,
- Fillion L , T(2001) : Entrepreneurs et propriétaires – dirigeants de PME , cahier de recherche n° 3 ; 2001
- Gasson R , Crow G , Errington A , Huston , J , Marsden ,T , Winter D,M (1988) : The farm as a family business : a review , journal of Agriculture Economics , 1988 ,
- Goffee R : Understanding Family Business : issues for further research ; International journal of Entreprenrial Behaviour and Research ; vol 2 (1) 1996 ,
- Hambrick D , C et Finkelstein , S : Managerial Direction : a bridge between polar views of organizational outcomes , Research in Organizational Behavior , 9 , 369 – 406 ,
- Hambrick D,C ; Finkelstein ,S et Moony A,C (2005) : Executive Job Demands ;new insights for eplaining stratégic décisions and leader behaviors ; Academy of Management Review ; vol 30 n° 3 ; pp 472 _ 491

- Hambrick D.C et Mason P ,A (1984) : Upper Echelons , The organization as a reflection of its top managers , Academy of Management Review ; vol 9 n 2 ; p 193- 206
- Handler ; W ,C (1989) : Methodological issues and considération in studying family business ; Family Business Review ,1989 ,
- Hollander ; B et Elman N (1988) Family – Owned business : An Emerging field of inquiry family business review , 1(2) , 145 – 164 ,
- Jose st pierre et Cadiens , L : La conception de la performance : quels leurs avec le profil entrepreneurial de propriétaire – dirigeants de PME ? ; Revue de L’entrepreneuriat ; vol 10 ; 2011
- Kets de Vries , M,F (1977) : The Entrepreneurial Personality : A person at the crossroads , Journal of management studies , 14 (1) ; 34 _ 57 ,
- Lanserg I ; Perrow S , et Rogolsky S 1988 : Family Business as an emerging field of inquiry , family business review , 1_8 ,
- Lee , D – K et Tsang E,W (2001) : The effects of entrepreneurial activities on venture growth , Journal of management studies ; 38 (4) , pp 583 – 602 ,
- Petterson , N et St – pierre , J (2009) : Un instrument mulrisouce pour mesurer les compétences des dirigeants ; journal of Small Business and Entrepreneurship . 22 (04) ,
- Scott , J(1986) : Capitalist Property and Financial Power ; Hossocks ; Harester ; 1986 ,
- Sharma ; P (2004) ; An overview of the field of family business studies current status and direction for the future , Family Business Review , 17(1) , 1 – 36

الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية المستدامة في منظمات الأعمال

Investing in human capital as an entry point to gain competitive advantage Sustainable in business organizations

د. بوراس فايزة جامعة باتنة 1 الجزائر

Dr. Bouras Faiza
University of Batna 1 Algeria
titagr@yaho.com

ملخص :

لقد أصبح ينظر إلى رأس المال البشري باعتباره ممثلاً حقيقياً لقدرة المؤسسات على المنافسة وتحقيق النجاح، وهذا بعد تحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فـرأس المال البشري هو الأصل الجديد وهو أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة بل والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى.

ويلعب رأس المال البشري دوراً مهماً في دعم الميزة التنافسية المستدامة، وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية ونجاح المؤسسات بمختلف أنواعها.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في رأس المال البشري، الميزة التنافسية المستدامة.

Abstract:

It has become seen as human capital as a true representative of the ability of institutions to compete and succeed, and this after turning the economy into a knowledge-based economy, Human capital is the new origin is the latest production, which is recognized as a key resource to create wealth factors but the most important of the factors of production Other traditional. Human capital plays an important role in support of sustainable competitive advantage, and achieves organizational efficiency, effectiveness and success of the institutions of various kinds.

This study aims to identify the role of investment in human capital to achieve sustainable competitive advantage.

Key words: investment in human capital, sustainable competitive advantage.

مقدمة :

يشهد القرن الحالي تطورات هائلة في مختلف المجالات ومن أهمها مجالات الأعمال والاقتصاد، حيث أصبحت تمثل تحدي كبير لمنظمات الأعمال، ومن أبرز هذه التطورات ظاهرة العولمة والتحول نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الذي لم تعد فيه الأرض واليد العاملة ورأس المال الموارد الأساسية بل ظهر عنصر رابع أصبح يعتبر المورد الأهم للاقتصاد والمتمثل في المعرفة باعتبارها نوع جديد من رأس المال القائم على المعرفة والخبرة، وهو رأس المال البشري الذي يتجدد ويتطور باستمرار.

فرأس المال البشري يوفر للمنظمة مجالاً لتحقيق التميز ويعزز موقعها التنافسي وبالتالي يجب على المنظمات أن تعمل على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري.

مشكلة البحث:

سنحاول من خلال هذه المداخلة التعرف على رأس المال البشري وأهمية الاستثمار فيه مع إبراز دوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة، لهذا حاولنا طرح الإشكالية التالية :

"كيف يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات؟"

وبناء على الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري؟ ما هي أهم محدداته؟
- 2- ما مفهوم الميزة التنافسية المستدامة؟ وما هي أهم متطلباتها؟
- 3- ما هي آليات تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث مما يلي:

- أهمية الميزة التنافسية المستدامة.
- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحديث الميزة التنافسية المستدامة
- أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:
- الوقوف على ماهية الاستثمار في رأس المال البشري من حيث توضيح المفاهيم والمصطلحات، وسماته و خصائصه، و انماطه.

- الكشف عن كيفية الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق وتحسين الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات في إطار اقتصاد المعرفة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي عن طريق اداة التوصيف لتحليل مفاهيم الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالميزة التنافسية المستدامة، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات والكتب المتوفرة التي أتاحت للباحث الاطلاع عليها اضافة الى الاستعانة ببعض مواقع الانترنت.

ومن خلال طرح مشكلة البحث وتحديد اهمية واهداف البحث وبغية التفصيل الاكثر في موضوعنا، سيتم تقسيم بحثنا الى ثلاث محاور رئيسية وهي:

- بيان مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري .
- بيان مفهوم الميزة التنافسية المستدامة واهم متطلباتها .
- بيان العلاقة بين رأس المال البشري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات.

المحور الأول: رأس المال البشري

1-تعريف رأس المال البشري:

رأس المال البشري هو مجموعة القدرات والمهارات والمؤهلات والتجارب المتراكمة في الموارد البشرية، والتي تحدد قدرتهم على العمل والإنتاج لهم وللغير.

كان شولتر أول من أدرج مصطلح رأس المال البشري، وأكدته بعد ذلك بيكر، وذلك من أجل تفسير النتائج الاقتصادية الناتجة عن تراكم المعارف والقدرات من طرف الفرد أو المنظمة وهو يضم كل من:

– المعارف والمعلومات والتجارب والمهارات والتي تسمى برأس مال المعرفة

– الصحة الجسمية والنفسية والعقلية

يعرف بيكر رأس المال البشري على أنه:

* **سلعة استهلاكية:** وهي طويلة المدى بحيث يستطيع الفرد التعلم والتكوين في كل زمان ومكان.

* **سلعة خاصة:** وذلك لأن كل فرد يمتلك كفاءاته الخاصة به والتي تتعدد حسب قدرته العقلية والجسمية والتي لا يمكن استغلالها بدون رضی مالكها.

* **سلعة إنتاجية:** حيث أن هذه الكفاءات والمهارات تحدد إنتاجية الفرد، وبالتالي يمكن اعتبارها عنصرا إنتاجيا مثلها مثل باقي العناصر الإنتاجية الأخرى كالموارد المالية والمادية والأرض. ويعرف رأس المال

البشري كذلك بأنه مجموعة الكفاءات والمؤهلات ومختلف القدرات المملوكة من طرف الفرد والممكن استخدامها من أجل تحقيق إنتاج وإنتاجية أكبر، وهي تكون موجودة في الفرد منذ ولادته أو تكون مكتسبة عن طريق المسار التعليمي والجامعي، وأثناء التجارب والخبرات المهنية عن طريق تنقل المعارف والمؤهلات⁽⁹⁴⁾

2- مكونات رأس المال البشري: يتكون رأس المال البشري من ثلاث عناصر أساسية وهي كالآتي:

- الكفاءات: هي مجموعة المعارف، والاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهنة معينة.

- التجارب والخبرات: وهي مختلف التجارب والخبرات العلمية والعملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة.

- المعارف والمؤهلات: وهي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين والتعليم.

3- خصائص رأس المال البشري: يتميز رأس المال البشري بمجموعة من المميزات ومن أهمها:

أ- خصوصية رأس المال البشري: إن رأس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه وهو ملازم له في كل مكان وزمان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية والشخصية للأفراد، وهو يتميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين، وتحمله لمختلف التكاليف التي ستنتج عنه، وتنازله عن جميع العوائد المالية التي كان سيحمل عليها في الحاضر، مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل.

ب- محدودية رأس المال البشري: إن إمكانيات تراكم رأس المال البشري ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الجسمية والعقلية للفرد، وبما أن تكلفة الاستثمار تتزايد مع مرور الوقت، نجد أن تحصيل عوائد الاستثمار محدودة بدورة حياة الفرد، حيث أن قابلية الفرد للتكوين مرهونة بمدى تنازله عن العوائد المالية التي يمكن أن يتحصل عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية أكبر في المستقبل.

ج- عدم مريية رأس المال البشري: عدم مريية رأس المال البشري من أول وهلة، نعني به أن المعارف والقدرات المملوكة من قبل الأفراد، لا يمكن تمييزها أو معرفتها من أول وهلة حيث أنه في بداية علاقة العمل لا تستطيع المنظمة أن تتعرف على القدرات والكفاءات الحقيقية لإفرادها إلا بعد التعرف على

الشهادات العلمية للفرد، إلى جانب الخبرات والكفاءات والتجربة المهنية التي يتمتع بها الفرد والتي تظهر من خلال مستويات الأداء والإنتاجية⁽⁹⁵⁾

4- أهمية رأس المال البشري:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، حيث يشير ماك كيلوش إلى أن أهمية رأس المال البشري تتمثل في التطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال الإبداع والاكتشافات التي يحققونها، إلى ذلك ذهب أيضا كيزني مستندا على ما ذهب إليه ويليام بيتي (William Petty) من أن العدد الكبير للسكان شيء إيجابي لا لشيء إلا أن احتمال وجود العبارة فيه أكبر من عدد أقل، فتوفير رأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي المهارات الفكرية العالية المتميزين بالتكوين والتعليم يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتطبيقها في مسارات الإنتاج، أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيا والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والاستفادة منها.

ولأن النوعية التكوينية ومستوى رأس المال البشري في المجتمع يعتبر ذا أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي فإن هذا يستدعي التدخل في هذا المجال لضمان التعليم والتكوين للأفراد وتحقيق تراكم رأس المال البشري بهدف دعم مسيرة النمو.⁽⁹⁶⁾

ويمكن حصر أهمية الكفاءات على سبيل المثال في النقاط التالية:

- إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة، هي مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي وتقنياته، وتوظيف نتاجاته.
- المورد البشري هو أساس الإبداع والابتكار والتي تعتبر أساس التنافسية.
- العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.
- يمكن المورد البشري من تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في التنافسية الاقتصادية.
- يمكن المورد البشري من خلق مصادر جديدة للتدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط.⁽⁹⁷⁾

المحور الثاني: الإطار العام للاستثمار في المال البشري

بات محتملا على المنظمات الحديثة الاستثمار في رأس المال البشري في شكل الانفاق على التعليم والتدريب على العمالة، وهذا من أجل تطوير إدارة الموارد البشرية في ظل التحولات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، ومن أجل مواجهة حدة المنافسة المتنامية في ظله.

1- مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري: يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه الأنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته.

ويعرف كذلك بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات، الخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات، السلوكيات، المثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.

كما يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه: «استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه».

2- نظريات الاستثمار في رأس المال البشري: إن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر، فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى جذب الانتباه إلى أهمية العنصر البشري، تحديد ماهية رأس المال البشري، وإدخال مهارات الفرد كأحد مكوناته، والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد، تقدير قيمة رأس المال البشري، تحديد الربح الاقتصادي لرأس المال البشري الناتج عن تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ان صح هذا التعبير، و الاستثمار في مجال التعليم والتدريب والصحة⁽⁹⁸⁾.

أ- الاستثمار في التعليم وفق نظرية شولتز:

وقد ركز شولتز مفاهيمه على عملية التعليم باعتبارها استثمارا ضروريا لتنمية الموارد البشرية، وبأنها شكل من أشكال المال، ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأس المال البشري، لأنه يصبح جزءا لا يتجزأ من الفرد الذي يتلقاه، وبما أن هذا الجزء أصبح جزءا من الفرد في حد ذاته، فإنه لا يمكن بيعه أو شراؤه

، أو معاملته كحق مملوك للمنظمة، وبالرغم من ذلك فإن هذا الجزء أي التعليم يعتبر شكلاً من رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية⁽⁹⁹⁾.

لقد ركزت دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري على التعليم والتربية، إلا أن الكثير من تلك المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري ومنها التدريب، وقد وجد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهو:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان من الممكن الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد المالية اللازمة لإتمام عملية التعليم في حد ذاتها.

وقد بين شولتز أن الاستثمار في التعليم والتدريب هو الذي يحدد هيكل الأجور والمرتبات في المدى البعيد، ويتطلب التعليم عملية استثمار توفر حجم كبير من الموارد، وتتمثل تلك الموارد في كل من إيرادات الطالب الضائعة أثناء فترة التعليم، والموارد اللازمة لتوفير المدارس، ومن جهة أخرى فإنه من الضروري دراسة كل من التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم. وتمثل الإيرادات أهمية خاصة حيث يرجعها إلى:

- أهمية الإيرادات الضائعة للطالب أثناء فترة تعليمه.

- تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدم، فهي عبارة عن تقدير لقيمة ممتلكات المدرسة المستقلة في التعليم، إلى جانب النفقات الجارية كالمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

وقد أشار شولتز إلى تطبيق هامشين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

- تجاهل اهمال دراسة رأس المال البشري.

- العامل النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الموارد البشرية.

ورأى شولتز أن أكبر خطأ ارتكب في التحليل الاقتصادي لرأس المال هو إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، ويرجع ذلك لاعتقاد البعض بأن اعتبار التعليم وسيلة لخلق المال هي من الأمور التي تسيء نفسية الفرد، وقد بنى بعض الاقتصاديين اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي من التعليم هو ثقافي وليس اقتصادي، فهم يرون بأن التعليم يقوم بتنمية الأفراد ليصبحوا مواطنين صالحين مسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم المبادئ والقيم التي يؤمنون بها.

ويرى شولتز بأن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا يعني انتفاء الغرض الثقافي له، فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية، يوجد هناك بعض أنواع التعليم التي تساهم في تحسين طاقات⁽¹⁰⁰⁾ وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم، ومثل هذا التحسين ينتج عنه زيادة في الدخل القومي ويمكن من خلال مفاهيم تلك النظرية، تفسير العديد من الظواهر مثل الاختلاف في مستوى اجور الافراد، هجرة العمالة، الزيادة في مداخيل الافراد، وكذلك تفسير النمو البطيء للدول النامية.

ب- الاستثمار في التدريب وفق نظرية بيكر في الاستثمار في رأس المال البشري:

يعد بيكر من أهم الباحثين الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير نظرية رأس المال البشري، إذ أنه حول تركيزه إلى دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري، حيث أنه بدأ دراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من التعليم والصحة وركز أبحاثه ودراساته على التدريب.

ويعد التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية من حيث توضيح تأثيرات رأس المال البشري على كل من الإيرادات. وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كما يعد معدل الاستثمار هو العامل الرئيسي والأهم في تحديد حجم المال المستثمر في رأس المال البشري، حيث أنه إذا تساوت القيمة الحالية لصافي الإيرادات لوظائف مختلفة فإن تكاليف الاستثمار ومعدل العائد على الاستثمار يمكن تقديرها من خلال المعلومات عن صافي الإيرادات.

وقد افترض بيكر وجود بعض المتغيرات المحددة والمشجعة للاستثمار في رأس المال البشري، ومن أمثلة هذه المتغيرات هو العمر المتوقع للفرد، والاختلافات في الأجور، ودرجة الخطر والسيولة والمعرفة، وقد حاول بيكر أيضا إيجاد العلاقة بين عمر الفرد والإيرادات المحققة. فأشار إلى أن الفرد غير المتدرب حصل على نفس نفس الإيرادات بغض النظر عن عمره، أما الفرد المتدرب، وإن كان يحصل على إيرادات أقل أثناء التدريب، نتيجة تحمل جزء من تكلفة التدريب، إلا أنه سوف يحقق إيرادات أكبر في عمر لاحق، ويرجع هذا لكون إيراداته المستقبلية تتكون من الأجر مضافا إليه العائد على التدريب بعد تحسين مهاراته وكفاءاته وزيادة إنتاجيته.

أظهر بيكر أهمية التدريب وتأثيره على الإيرادات المحصل عليها من طرف الفرد، وكذا أهمية الاستثمار في الموارد البشرية في السن المبكرة، لأن معدل زيادة الإيرادات يتأثر بدرجة أكبر في فترة شباب الفرد⁽¹⁰¹⁾.

3- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر "أدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد "الفريد مارشال" أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ على طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.⁽¹⁰²⁾

4- محددات الاستثمار في رأس المال البشري:

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي:

-**التخطيط:** ويعني وضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

- **التنمية:** يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط، وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية تشمل تنمية القدرة الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

- **التوظيف:** ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.⁽¹⁰³⁾

المحور الثالث: التنافسية

تسعى المؤسسة إلى التقدم على منافسيها، وعليه فهي مطالبة بالمعرفة الدقيقة للتنافسية، والإلمام بكل ما من شأنه أن يساهم في تشكيلها.

1- تعريف التنافسية:

يصعب تقديم تعريف دقيق للتنافسية باعتبار هذه الأخيرة يكتنفها نوع من الغموض؛ و يرجع ذلك إلى الاختلاف في وجهات النظر و تجربة الممارسين في الميدان. و بالرغم من ذلك يعرفها (Pottier) «بأنّها قدرة المؤسسة على تحمّل المنافسة بشتّى أشكالها لفترة أطول». أما (Percerou) « فإنّه يقدم ثلاثة تعاريف للتنافسية، حيث يستند الأول إلى العوامل المتمثلة في السعر، الجودة والتكلفة. وعليه، فالتنافسية تعني تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مقبول. أمّا التعريف الثاني فهو يركز على السوق، ومفاد هذا التعريف أنّ التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بأداء نظيراتها وذلك بالاعتماد على حصة السوق النسبية. أما التعريف الأخير فهو يعتبر التنافسية كسلوك، وهذا يعني أنه ينظر للتنافسية من زوايا مختلفة، فمنهم من يرى أنّها قيد تحول دون النمو في السوق و منهم من يرى أنّها محفّز قوي يدفع نحو بذل المزيد من الجهد؛ قصد التحسين المتواصل للأداء على كل المستويات، وعليه فإنّ التنافسية تخضع لتقويم ذاتي من قبل الممارسين».

على ضوء ما سبق، يمكن تقديم صورة التنافسية كمفهوم متعدّد الأبعاد، نجتهد المؤسسة في تحقيقه؛ قصد احتلال موقع تنافسي في السوق. فهي -التنافسية- حالة ذهنية تدفع إلى التفكير في الكيفيات التي تجعل المؤسسة تطوّر موقعها في السوق وتحافظ عليه أطول فترة ممكنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين المنافسة والتنافسية، فالأولى تعنى بالضرورف التي تنشط ضمنها المؤسسات، أما الثانية فتتعلق بالضرورف الذاتية و قدرات المؤسسة التي تتيح لها المجابهة في السوق.¹⁰⁴

2- أنواع التنافسية:

يمكن تصنيف التنافسية إلى نوعين وهما:

2-1- التنافسية وفق الموضوع:

وتتضمن تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة¹⁰⁵

أ- تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطاً لازماً لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف، فكثيراً ما يُعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، وبعد ذلك أمراً مضملاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة، كالجودة وخدمات ما بعد البيع. وعليه يجب اختيار معايير معيّنة تمكن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.

ب- تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج؛ حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في المستوى نفسه من النتائج. في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير. أما تنافسية المؤسسة، فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة، والأعباء الإجمالية، التي نجد من بينها: تكاليف البنية، النفقات العامة، نفقات البحث والتطوير، والمصاريف المالية... الخ من جهة أخرى. فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش، واستمر ذلك مدة أطول، فإن ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة، يصعب على المؤسسة تحملها. ومن ثمة فالمؤسسة مطالبة بتقديم قيمة لربائنها، ولا يتم ذلك إلا إذا كانت قد حققت قيمًا مضافة في كل مستوياتها.

2-2- التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية.¹⁰⁶

أ- التنافسية الملحوظة :

تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألاّ نتفاهل بشأن

هذه النتائج؛ لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية. فالنتائج الإيجابية في المدى القصير، قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب- القدرة التنافسية :

أظهرت الدراسة التي تمت على 28 مؤسسة فرنسية، أن القدرة التنافسية تستند إلى (08) معايير وهي: الموقع في السوق، المرونة، معرفة كيفية العمل، الجودة، الخدمات، التكاليف، الإنتاجية و مردودية رأس المال، حيث أن هذه المعايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري؛ لأنه يوضح جانباً من القدرة التنافسية، ويُقيي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، ولكنه لا يكفي بمفرده. وعلى خلاف التنافسية الملحوظة، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبمنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

3- الميزة التنافسية ومحدداتها الأساسية:

من أبرز سمات العصر الحديث هي التنافسية كحقيقة واقعة لتحديد نجاح أو فشل الشركات، بحيث أصبح يتحتم على الشركات العمل الجاد المستمر لاكتساب المزايا التنافسية والحفاظ عليها لتحسين موقفها السوقي وقدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين.

3-1 - تعريف الميزة التنافسية:

لا يوجد تعريف متفق عليه للميزة التنافسية، وذلك نظراً لاختلافها باختلاف طبيعة القطاع محل الدراسة، ونظراً لأن البحث يتطرق للدراسة على مستوى الاقتصاد الجزئي فعلى مستوى الشركة يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها "ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس" كما يعرفها آخر بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".
بينما يعرفها آخرون بأنها "هي التي تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين"¹⁰⁷.

ومن التعريفات السابقة نلاحظ أن التعريف الأول ينصب على استراتيجية التنافس ودورها في تحقيق التميز، بينما يركز التعريف الثاني على الجودة في الإنتاج والسعر وفي تلبية احتياجات المستهلكين، والثالث يركز على الإبداع ودوره في التميز على المنافسين، وترى الباحثة في هذا السياق أن الميزة التنافسية يمكن

أن تكون مزيج من التعريفات الثلاثة السابقة، وبالتالي يمكن تعريفها بأنها "عنصر التفوق للمنظمة الذي ينشأ من اتباعها لاستراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء بطريقة أفضل من طرق المنافسين".

3-2 - أنواع المزايا التنافسية:

لكي تحقق الشركات التميز يمكنها إتباع إحدى هاتين الاستراتيجيتين:

أ- استراتيجية الريادة في التكلفة:

حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، وتنشأ هذه الميزة من قدرة الشركة على تخفيض تكلفة منتجاتها أو خدماتها مع المحافظة على جودة المنتج.

ب - استراتيجية التمايز:

تعني تميز الشركة بقدرتها على إنتاج منتجات أو تقديم خدمات متميزة، لها قيمة لدى العملاء وتنفرد به عن المنافسين، أي تستطيع من خلالها العمل على جذب واستقطاب أكبر عدد من العملاء. وفي هذا الصدد ترى الباحثة أنه حتى يكون للميزة التنافسية فعالية فلا بد أن تتيح للشركة التفوق على المنافسين، وأن يصعب تقليدها مع ضرورة ضمان استمراريتها. والتميز يتمثل من وجهة نظر الباحثة في قدرة الشركة على تقديم منتج أو خدمة يصعب تقليدها من قبل المنافسين، ومن ثم استقطاب أكبر عدد من العملاء وزيادة النصيب السوقي للشركة مقارنة بالمنافسين، وكذلك في تحسين اتجاهات العاملين والصورة الذهنية الخارجية تجاه الشركة.

3-3 - مصادر الميزة التنافسية:

هناك عدة مصادر يمكن أن تتفوق الشركة من خلالها ومنها:

أ- الابتكار والذي يعني التحسين المستمر بإدخال الأفكار الجديدة دائماً على المنتج أو الخدمة المقدمة، مما يضمن استمرارية الشركة في التنافس.

ب- الوقت حيث يعتبر الوقت سواء في إدارة الإنتاج أو في الخدمات ميزة تنافسية كبيرة في الآونة الأخيرة، ويتحقق ذلك من خلال تخفيض زمن دورة تصنيع المنتج، وتخفيض زمن الانتظار الذي يقضيه العميل من وقت طلب المنتج أو الخدمة إلى وقت تلبيةها.

ج- المعرفة والتي يقصد بها الخبرة والتجارب المتراكمة لدى الأفراد العاملين في الشركة¹⁰⁸. وترى الباحثة أن جوهر هذه العناصر يتمثل في رأس المال الفكري الذي هو محور الدراسة الحالية، وبالتالي سوف تتناول الباحثة فيما يلي رأس المال الفكري من الناحية التنافسية.

4.3. معايير الحكم على جودتها: تتحدد جودة الميزة التنافسية بثلاثة ظروف وهي:¹⁰⁹

أ- مصدر الميزة: يمكن ترتيب الميزة التنافسية وفق درجتين: - مزايا من مرتبة منخفضة، مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الخام، وبحيث يسهل -نسبيا- تقليدها ومحاكاتها من قبل المؤسسات المنافسة.

- مزايا من مرتبة مرتفعة مثل، تميز المنتج، السمعة الطيبة بشأن العلامة استنادا إلى مجهودات تسويقية متراكمة، أو علاقات وطيدة مع الزبائن محكومة بتكاليف تبديل مرتفعة.

يتطلب تحقيق المزايا من الرتبة المرتفعة ضرورة توافر مهارات وقدرات من مستوى مرتفع، وكذا على تاريخ طويل من الاستثمارات المستمرة و المتراكمة في التسهيلات المادية، والتعلم المتخصص، والبحوث والتطوير، والتسويق. ويترتب على أداء هذه الأنشطة خلق مجموعة من الأصول الملموسة وغير الملموسة وفي شكل سمعة طيبة، علاقات وثيقة مع الزبائن، وحصيلة من المعرفة المتخصصة.

ب- عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة: في حال اعتماد المؤسسة على ميزة واحدة مثل تصميم المنتج بأقل تكلفة أو القدرة على شراء مواد أولية رخيصة الثمن، فإنه يمكن للمنافسين التغلب على آثار تلك الميزة. أما في حال تعدد مصادر الميزة، فإنه يصعب على المنافس تقليدها جميعا.

ج- درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: تتحرك المؤسسات نحو خلق مزايا جديدة وبشكل أسرع قبل قيام المؤسسات المنافسة بتقليد الميزة القائمة حاليا. لذا يتطلب الأمر قيام المؤسسات بتغيير الميزة القديمة وخلق مزايا تنافسية جديدة ومن مرتبة مرتفعة.

لا يكفي أن تحوز المؤسسة على ميزة تنافسية فحسب، بل يجب أن يكون بمقدورها معرفة أداء هذه الميزة والحكم على سدادها، ويتم ذلك بالاستناد إلى معايير معبرة تختار وفقا للقواعد المعمول بها في قطاع النشاط.

تمارس البيئة التنافسية ضغوطا مستمرة على المؤسسة، فتدفعها للبحث عن اكتساب ميزة أو مزايا

تنافسية، تؤهلها إلى ضمان استمرارية نشاطها أولاً والأسبقية على منافسيها ثانياً. وينجم كل ذلك عن عمليتي الجذب والدفع بين الثنائية بيئة/ميزة، باعتبار أن البيئة تدفع إلى إنشاء الميزة، و تضيف هذه الأخيرة بدورها عناصر جديدة للبيئة تزيد من تعقيدها وترفع من شدة قواها التنافسية.

4- مفهوم الميزة التنافسية المستدامة:

هي الخصائص الفريدة التي تميز منظمة الاعمال عن منافسيها الحاليين والمحتملين، كما يقصد بها الميزات الجديدة التي تحصل عليها منظمة الاعمال، مما يجعلها في مركز متقدم باستمرار بالعلاقة مع منافسيها، كما تم وصف الميزة التنافسية المستدامة بأنها المنافع او الفوائد التي تحصل عليها المنظمة لأبعد مدى ممكن، والتي لا يمكن تقليدها او استنساخها من قبل المنظمات الاخرى، بل ان بعض الباحثين قد ربط بين الميزة التنافسية المستدامة وبين تحقيق أعلى العوائد، أي قدرة المنظمة على تحقيق أعلى العوائد في الاستثمار وفي الصناعة والاستمرار في المحافظة على هذا التقدم.

• متطلبات الميزة التنافسية المستدامة:

ينظر للميزة التنافسية المستدامة من خلال خصائصها واستراتيجياتها، وهي عبارة عن نتائج الاستراتيجية التي تؤطر وتوجه الموارد والنشاطات التي تساهم في تكوين هذه الميزة، لذا تم وصف الموارد والنشاطات التي تساهم في تكوين الميزة التنافسية المستدامة بأنها الموارد التي تتصف (بالندرة والقيمة وصعوبة التقليد وصعوبة الاحلال)، وصنفت الموارد المحتملة للميزة التنافسية على اساس الموارد (المادية، والقانونية، والمالية، والبشرية، والتنظيمية، والاتصالية) واتخذت هذه الميزة ثلاثة مجالات رئيسية (التكنولوجية، الجغرافية، القانونية)، وتساهم الموارد غير الملموسة أو غير المادية كثيراً في بناء الميزة التنافسية المستدامة.¹¹⁰

المحور الرابع: آليات تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري:

في بيئة الأعمال الحالية المبدأ الثابت هو التغير، وحيث القاعدة الوحيدة في النمو والتطور هي المنافسة وتنوع استراتيجيتها ومداخلها وأساليبها، وحيث تزداد في هذه البيئة الشركات بشكل لم يسبق له مثيل، وتتحول الأسواق، وتتطور التكنولوجيا، وتتقدم المنتجات، وتتغير العمليات بسرعة فائقة، فالعالم يعيش اليوم عصر المعرفة، وقد كان من أخطر آثار العصر الجديد هو بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل منظمات الأعمال بدرجة غير مسبقة، وسمات وملامح وآليات ومعايير هذا العصر تختلف

جذرياً عن كل ما سبقه، وتفرض بالتالي على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة، وتشكل الموارد التي تقوم على المعرفة في البيئة الحالية المصدر الأساسي والحقيقي لاستمرارية الميزة التنافسية للمؤسسات.

وترى إحدى الدراسات أن بناء المجتمعات الحديثة وتطويرها يعتمد إلى حد كبير على تنمية مواردها البشرية في قطاعات العمل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، باعتبار أن الإنسان وسيلة التنمية وأداتها وغايتها، وقد ازدادت أهمية العنصر البشري في الجهود التنموية في العقود الأخيرة في ضوء التطورات المذهلة في العلوم والمجالات الحياتية المختلفة وفي تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، فانقل بذلك مركز الثقل للنمو الاقتصادي والاجتماعي إلى عنصر المعرفة والموارد البشرية بدلاً من الموارد المادية والمالية. ومن هنا أصبحت المؤسسات الاقتصادية المعاصرة مبنية على العلم والمعرفة أو على المعلومات وإن ذلك فرض عليها إتباع إدارة الأداء وبطرق مختلفة عما كان سائداً في الماضي، وذلك عن طريق انتهاج مجموعة من مداخل التطوير والتحسين، ويعتبر الاستثمار في المجالات المعرفية أو العناصر غير الملموسة ذو أهمية كبيرة لما يحققه من وفورات في التكلفة ورفع الكفاءة والإنتاجية، خاصة مع تشجيع روح الابتكار والإبداع الموجودة في عملية تطوير الموارد البشرية، ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

ويشير أحد الباحثين إلى أن قدرة المنظمة على تطوير رأس المال البشري، تعتمد على نوعية القيمة التي ترغب المنظمة في تحقيقها من استثمارها في رأس المال البشري، والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال منها:

- تحقيق الأرباح.

- تحقيق الميزة التنافسية من خلال زيادة القدرات الإبداعية والابتكارية.

*تحسين العلاقات بين العملاء والموردين. *تحسين الإنتاجية وتخفيض التكلفة.

*تحسين اتجاهات العاملين والصورة الذهنية الخارجية. *زيادة الحصة السوقية وبناء مركز تنافسي قوي.

ويمكن توضيح كيفية تحقيق ودعم الميزة التنافسية للشركات من خلال رأس المال البشري في النقاط التالية:

4-1 - رأس المال البشري كآلية لدعم الميزة التنافسية المستدامة:

ويقصد به رأس المال البشري المتميز والذي يضم الأفراد ذوي المواهب المتميزة والذين لديهم القدرة على التفكير الإبداعي الذي يؤثر في أنشطة الشركة الحيوية ويعمل على جذب العملاء وخلق قيمة مضافة للمنتج أو الخدمة المقدمة، مما يؤدي في النهاية إلى تميز الشركة على منافسيها.

4-2 - الابتكار كآلية لدعم الميزة التنافسية المستدامة:

حيث يعد الإبداع والابتكار هو العامل الرئيسي في قدرة الشركة على الاحتفاظ بمكانتها بين الشركات المنافسة، فكلما زادت سرعة وجودة الابتكارات التي تقدمها الشركة كلما احتفظت الشركة بتفوقها على المنافسين، وبالتالي لابد أن تحرص الشركات على تحفيز العاملين بها وحثهم على الإبداع المستمر الذي يضمن تحسين مستويات جودة المنتجات والخدمات.

4-3 - التعلم كآلية لدعم الميزة التنافسية المستدامة:

يرى أحد الكتاب أن التعلم هو السبيل الوحيد لنشر المعرفة والذي يمكن اعتباره الوجه الآخر المكمل للابتكار بحيث لا يمكن الحديث عن الابتكار بدون نشره في أرجاء الشركة عن طريق التعلم الذي يعرف بأنه "ظاهرة جماعية لاكتساب وإعداد الكفاءات التي تتيح تغيير طريقة ممارسة الأعمال" أي أن التعلم لابد وأن ينعكس إيجابياً على نتائج الأعمال بما يجعله أداة فعالة في تحقيق ودعم الميزة التنافسية. من الجدير بالذكر أنه لكي يكون التعلم مصدراً للميزة التنافسية لابد وأن يتسم بالاستمرارية وأن يكون مسئولية الجميع وأن تتعدد مصادره، وأن يكون هو نمط الثقافة السائد في الشركة. وفي ضوء ذلك ترى الباحثة أن هناك عاملاً هاماً يعطي المنظمة القدرة على الاستمرارية في امتلاك القدرة التنافسية هو المعرفة، لذلك تسعى الشركات بشكل دائم إلى معرفة كيفية الوصول إلى هذا العامل، وكيفية إدارته وبالتالي يجب على المنظمة معرفة كيفية امتلاك وإدارة وقياس رأس المال البشري، وكذلك ضرورة المحافظة عليه بتنمية القدرة الإبداعية المتجددة¹¹¹.

خاتمة

:تواجه منظمات الاعمال الخاصة والعامة على حد سواء تحديات كبيرة في ظل المتغيرات المستمرة والسريعة التي يشهدها العالم، ومنها التغيرات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفتاح على الاسواق العالمية واستخدام التسويق والتجارة الالكترونية، لذلك يتعين على هذه المنظمات أن تستجيب لهذه التغيرات برؤية استراتيجية واضحة تمكنها من اكتشاف أهمية الفرص وتجنب التهديدات، لتتمكن من البقاء وتحقيق النمو في هذه الاسواق، وفي زمن هذه الفرص برزت فكرة الاهتمام برأس المال المعرفي وعلى رأسها رأس المال البشري والاستثمار فيه ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الحديثة. وعليه فان الاستثمار في رأس المال البشري لاسيما في مجال التعليم والتدريب يعني الاسلوب أو الآلية التي يمكن أن تخصص بها المنظمة مبلغ معين بغية تكوين جهازها البشري بشكل علمي، خبير، كفئ وسليم بما يساهم ذلك في تحقيق أهدافها خلال فترة الخطّة ويتطلب ذلك وجود مقومات الاستثمار في هذه الموارد ومعرفة مبررات وكيفية استخدامها كما يتطلب ذلك وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار.

مما سبق يمكن توضيح أهم النتائج المستخلصة على النحو التالي :

*يعتبر رأس المال البشري أكثر أهمية من رأس المال المالي وباقي عناصر الإنتاج الأخرى.
*أصبح يمثل رأس المال البشري في ظل الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة أهم مصدر للميزة التنافسية المستدامة، والأصل الأكثر قيمة، وعامل الإنتاج الأكثر أهمية.
*بخصوص المؤسسات يبدو أن هناك حركية جديدة في بعض القطاعات، حيث المنافسة بلغت مستويات عالية كقطاع الاتصالات، غير أن هذه الحركية غير كافية بالنظر إلى وجود أسواق لم تستنفذ كل قدراتها، ومن ثمة محاولة التطور من خلال اعتماد الاستثمار في رأس المال البشري كبعد استراتيجي لا بد منه؛ قصد الحياة على مزايا تنافسية من درجة عالية تؤهلها للمنافسة والصمود أمام التحديات الآتية والمستقبلية.

وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بمايلي:

*على المنظمات المعاصرة أن تحاول رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط والبرامج لتنمية واستثمار رأس المال البشري في إبداع حلول مبتكرة ومنتجات جديدة وخدمات متميزة تحقق مزايا تنافسية أعلى و وصولاً أسرع إلى المستهلكين بمختلف أنواعهم.

*على المنظمات أن تدرك أن كل الأفراد ليسوا متشابهين، بل إن قيمهم تختلف بمدى قدرتهم على خلق وتحديد مستقبل المنظمة،

*ضرورة بناء منظمات قائمة على المعرفة.

*ضرورة العمل على تطوير الهيكل التنظيمي باستمرار وجعله أكثر مرونة بما يسمح بتوفير بيئة داعمة لتنمية رأس المال البشري.

قائمة الهوامش:

¹Simonnet, **le capital Humain**, Paris, 2002, p 3 www.capitalhumain.Fr

²بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2009، ص 18

³شريف إبراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 8-2012، الشلف (الجزائر)، ص 34.

⁴فرعون أحمد، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، من موقع: iefpedia. Com، تاريخ التحميل: 2013/02/01، ص 6.

⁵الكبيسي صلاح الدين، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 82.

⁶رياض مشرف، نظريات الاستثمار في رأس المال البشري، على الموقع:

WWW.hrdiscussion.com/hr 2598.html

⁷رياض مشرف، مرجع سابق.

⁸بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، المرجع السابق، ص 37-38.

⁹رايح عرابية - حنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف - الجزائر - ص 10.

¹⁰مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية، الاستثمار في رأس المال البشري، الرياض،

¹¹P. Pottier, introduction à la gestion, éd . 2001, p.70

- ¹²Roger PERCEROU, *Entreprise, gestion et compétitivité* /.Paris: ed. ECONOMICA, 1984,pp.53-58
- ¹³ H.LESCA, *Structure et système d'information: Facteurs de compétitivité* /. Paris: éd. MASSON, 1982. .pp.11-13, pp. 30-34
- ¹⁴G.GARIBALDI. *Stratégie concurrentielle: choisir et gagner*. éd. d'organisation. 1994. pp. 95-96.
- ¹⁵ PORTER Michael *l'Avantage concurrentiel: Comment devancer ses concurrents et maintenir son avancé* /. Paris: Inter-édition, 1986, p85, pp129-136
- ¹⁶ مرسى نبيل خليل، *الميزة التنافسية في مجال الأعمال*. - الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص ص90-100.
- ¹⁷ زكريا مطلق الدوري- أبوبكر أحمد بوسالم، *راس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة*، ملتقى دولي، الشلف، 2011، ص 9.
- ¹⁸ عادل زايد، *الأداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 39

النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017
Population Growth and Economic Development Efforts in Algeria
During the Period 2000-2017

الجزائر أ. حميد عبد الله الحرتسي د. شعبان فرج أ. علي توبين

Ali TOUBINE Chabane FEREDJ Hamid ABDALLAH EL
HIRTSI
algeria

ملخص:

يعتبر النمو السكاني السريع أحد المشاكل والعقبات الرئيسية لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كثير من دول العالم. على غرار الدول النامية؛ تعرف الجزائر نموا سكانيا كبيرا، مما يفرض على الحكومة تحديات كبيرة لمواجهة هذه الزيادة كما يستدعي دراسة وتحليل الوضع السكاني. تندرج هذه الورقة البحثية في سياق تحديد حجم مشكلة النمو السكاني في الجزائر وما يترتب عنه كإنعكاسات سلبية على جهود التنمية الاقتصادية، في سبيل الخروج بتوصيات حول هذا الموضوع. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في محاولة لتحديد الإنعكاسات التي يمكن أن تترتب عن النمو السكاني في الجزائر. أهم نتيجة تم التوصل إليها من خلال الدراسة تتمثل في غياب توافق مستوى النمو السكاني مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، التنمية الاقتصادية، السياسة السكانية، مستوى المعيشة، الجزائر.

Abstract:

The fast population growth is considered one of the principale problems and obstacles for economic and social development policies in almost countries of the world. Instead of other developing countries; Algeria recognizes a great population growth, which implicates on government a huge challenges to tackle this increase, it also necessitates a study and analysis of population conjuncture. This research paper falls within the context of determining the extent of the population growth problem in Algeria, and what could result in as negative implications on economic development efforts , in order to have recommendations on this subject.

Descriptive and analysis methodology were used in an attempt to identify the implications which could result from population growth in Algeria.

The main result found by the study is the absence of population growth level harmony with economic development requirements an Algeria.

Keywords: Population growth, economic development, population policy, standard of living, Algeria.

مقدمة:

تشير العديد من الدراسات إلى ضرورة مراعاة نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية لتفادي مواجهة مجموعة من التحديات على رأسها الضغط على الموارد التي تعتبر أساس عملية التنمية الاقتصادية. ونظرا للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية لم تلقى مسألة إدارة النمو السكاني القدر الكافي من العناية مقارنة بما تقدمه الدراسات الأكاديمية، من خلال التطرق إلى السياسات السكانية التي تحد من تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق قدرة الحكومات على استيعاب الحاجات العمومية المتولدة عنها.

أضحت مسألة النمو السكاني ذات تبعات ليس فقط وطنية وإنما دولية، بموجب ما يمكن أن يترتب على الزيادة المفرطة في السكان من هجرات غير منتظمة نحو البلدان المجاورة واستهلاك للموارد يفوق قدرتها على التجدد، ناهيك عن الدخول في حلقة مفرغة من التخلف (البطالة، الفقر...). تتدرج هذه الدراسة في إطار تحديد حجم مشكلة النمو السكاني وتبعاتها على جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يشكل النمو السكاني في الجزائر عقبة أمام التنمية الاقتصادية؟ حيث سيتم تحديد الإطار الزمني بالفترة 2000-2017، من خلال دراسة مؤشرات عن متغيرات الدراسة المتمثلة في: النمو السكاني كمتغير مستقل -يفترض أن يكون له إنعكاس سلبي على برامج التنمية الاقتصادية من خلال تقويض قدرة الحكومة على توفير الموارد الكافية لسد الحاجات المتزايدة- وجهود التنمية الاقتصادية كمتغير تابع من جهة ثانية.

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجهود الحكومة الجزائرية لإحداث طفرة تنموية في المجال الاقتصادي. سيكون لفهم هذه العلاقة أهمية بالغة في توجيه السياسات السكانية والاقتصادية في آن واحد بالشكل الذي يعمل على تقليص عوامل التثبيط التي يمكن أن تنشأ جراء النمو السكاني وتحقيق نمو سكاني مثمر.

أولا. أفكار ونظريات النمو السكاني:

لقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة والفلاسفة والاقتصاديين منذ أقدم العصور ومازالت تحتل عناية من طرف الباحثين من الناحية النظرية والتطبيقية.

1. **الفكر اليوناني:** لقد انشغل كل من أفلاطون وأرسطو بمشكلة حجم السكان حيث يقرران أن المجتمع يجب أن يبلغ حجمه الأمثل من الكبر بالدرجة التي تجعله مكتفيا بذاته واقتصاديا وقادرا على الدفاع عن نفسه، ولكن لا يجب أن يبلغ حجما يجعل مهمة الحكومة صعبة ومن هنا كان موضوع الحجم الأمثل للسكان (الدولة المدينة) هو الشغل الشاغل لفلاسفة اليونان (السيد، 1999).
2. **الفكر الصيني:** إن الفكرة العامة التي تكمن وراء التفكير الصيني القديم هي فكرة التناسب بين السكان والموارد أو بعبارة أخرى هي تصور علاقة مثالية نموذجية بين الأرض ومواردها وبين السكان، بحيث أن الانحراف عن هذه العلاقة يؤدي في نهاية الأمر إلى تدهور الاقتصاد، وكان حكماء الصين وعلى رأسهم "كونفوشيوس" أول من أشار إلى فكرة الحجم الأمثل للسكان (السيد، 1999).
3. **فكر ابن خلدون 1332-1406:** في القرن الرابع عشر جاء ابن خلدون ليوجه مزيدا من العناية إلى دراسة مظاهر التفاعل بين الإنسان والبيئة والطبيعة. حيث يرى أن الكثرة السكانية المناسبة تعتبر عائقا لمتوسط دخل فردي مرتفع، كما يرى أن الزيادة السكانية تتسم أكثر بتقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن وشعور بالأمن سياسيا وعسكريا (الغزالي، 1973).
4. **الفكر التجاري (المركنتالية):** يرى التجاريون أن الحجم الكبير والمنتامي للسكان يؤدي بالضرورة إلى العديد من المزايا الاقتصادية والعسكرية للدولة، ذلك لأن تراكم الثروة والقوة في نظرهم ونجاعة قدرة الدولة على إمتلاك المعادن النفيسة أمر لا يتحقق إلا بزيادة عدد السكان (السيد، 1999).
5. **نظرية مالتوس*:** تعتبر من النظريات السبابة التي عاجلت مسألة النمو البشري للسكان، وملخص رأي صاحبها أن هناك خطورة في زيادة السكان؛ خاصة أن هذه الزيادة تسير بمعدل هندسي (1، 2، 4، 8، 16...) بينما تزايد الموارد الغذائية بمعدل حسابي (1، 2، 3، 4، 5...) فإذا تضاعف عدد السكان في 25 سنة فإن الموارد الغذائية لا تزيد بنفس النسبة بل أقل، وهذا ما يدعو الناس إلى التنافس على الطعام فتسوء الصحة العامة وتتفشى الأمراض وتنتشر المجاعات والحروب وهذه العوامل هي العوامل الطبيعية التي تحد من تزايد السكان (رمزي، 1984).
6. **نظرية كينز:** ليس هناك في نظريته العامة (سنة 1936) تفصيل خاص عن السكان و لا توجد إشارات عنده عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، ومع ذلك فالمشكلة السكانية

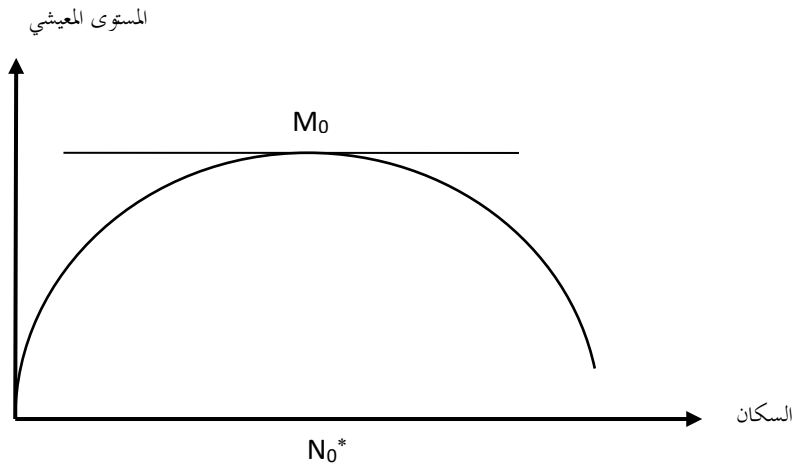
ولد توماس روبرت مالتوس سنة 1766 وتوفي سنة 1844، وكان مقاله يبحث في أصول مشكلة الاسكان الذي *

عند كينز عولجت ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظيف الكامل في إطار من الاستقرار النقدي أي بدون تضخم أو إنكماش (رمزي، 1984).

7. **الفكر السكاني المعاصر:** لقد عولجت قضية النمو السكاني في العديد من المؤتمرات العالمية من بينها مؤتمر روما (سنة 1964)، المؤتمر العالمي للسكان (بوخارست سنة 1964)، مؤتمر مكسيكو (سنة 1984)، ومؤتمر السكان بالقاهرة (سنة 1994). ومن بين أهم النقاط المتوصل إليها نذكر (صبحي، 1996):

- يجب الربط بين السكان والتنمية فالأكثر فقرا في العالم هم الأكثر إنجابا؛
- التنمية المستدامة كمنطلق لأي سياسة سكانية؛
- التشديد على دور التكنولوجيا والبحث والتطوير لإيجاد علاقة أفضل بين السكان والتنمية والموارد البشرية والبيئة؛
- التطوير يوفر خيارا أفضل لخفض حجم الأسرة.

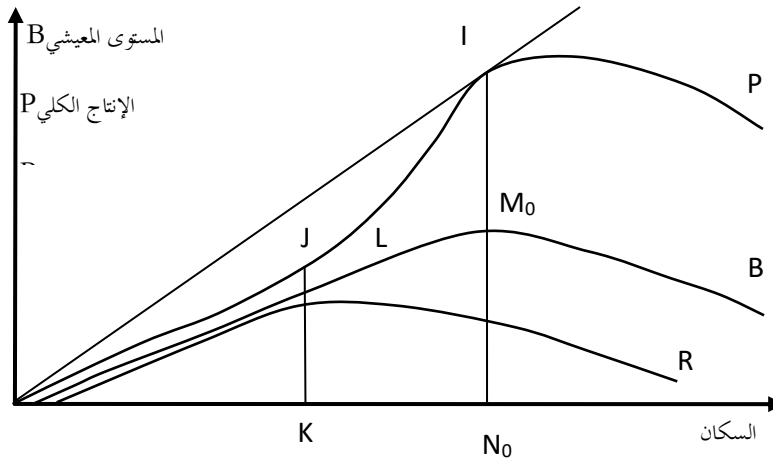
8. **النظريات السكانية والحجم الأمثل للسكان:** لقد تطرقت العديد من النظريات إلى مفهوم الحجم الأمثل للسكان مثل الفكر اليوناني و مالتوس... الخ والحجم الأمثل للسكان لا يتصل بالعدد فقط وإنما يتصل بالعدد وموارد الثروة من جهة أخرى، ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الاقتصادية والفنية القائمة.



الشكل (01): علاقة المستوى المعيشي بتعداد السكان

المصدر: توبين, ع. (2004). النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر من 1970 إلى 2002. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر.

حسب الشكل يظهر أن تزايد عدد السكان يرافقه إرتفاع في المستوى المعيشي حتى يصل إلى حده الأقصى (M_0, N_0^*) ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو N_0^* ، وباعتبار أن الحجم الأمثل يتعلق كذلك بمستوى الإنتاج الكلي والحدي سيصبح الشكل السابق كالتالي:



الشكل (02): العلاقة بين المستوى المعيشي للسكان، الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي

Source: Sauvy, A. (1977). *Théorie Générale de la Population*. Paris: PUF.

من الشكل يتضح أنه لدينا الحد الأعلى للإنتاج الحدي هي النقطة L وهي تمثل نقطة إنعطاف بالنسبة للمنحنى P (الإنتاج الكلي النقطة J)، حيث تمثل المساحة [OK] تعداد السكان الذي بإمكانه إنتاج حد من الثروة. كما يبين الشكل أن الإنتاج الكلي ابتداء من النقطة I التي تقابل الحجم الأمثل للسكان يبدأ في التناقص.

وعموما تشير النظرية النيوكلاسيكية إلى أن عنصر السكان تابع ومتبوع في نفس الوقت (أوكيل، 2005:

23)، و يمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$(1) \dots Q = \frac{f(R, L, K, T)}{P}$$

حيث:

$f(R,L,C,T)$ تمثل دالة الإنتاج الكلي Y والتي تضم عوامل الإنتاج المتمثلة في:

(الأرض R ، العمالة L ، رأس المال K والتكنولوجيا T)؛

P : عدد السكان؛

Q : الإنتاج المتوسط للفرد.

إذا قمنا بإعادة صياغة المعادلة (1) سنحصل على المعادلة (2) كما يلي:

$$عدد السكان P = \frac{حجم الإنتاج Y}{متوسط الإنتاج الفردي Q} \dots (2)$$

هذا يعني أن نمو السكان يرتبط عكسيا بالنمو في نصيب الفرد من الناتج القومي حسب المعادلة التالية:

$$\dot{P} = \dot{Y} - \dot{Q} \dots (3)$$

ثانيا. السياسات السكانية

تعتبر السياسة السكانية جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول، وهي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أو غير المباشر على نمو السكان، وتختلف السياسات السكانية من بلد لآخر حسب الوضعية السكانية السائدة التي يصبوا إليها كل بلد (بلمير، 2000).

1- تعريف السياسة السكانية:

يمكن تعريف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في حاضرها ومستقبلها، أي أنها تشمل مجموع الإجراءات والبرامج التي تستهدف التأثير كميًا وكيفيًا في المتغيرات البنائية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير (عوض، 1997).

2 مقومات السياسة السكانية:

تتضمن السياسة السكانية مجموعة من العناصر التالية (السيد، 1999):

- بحث الاتجاهات الديمغرافية السابقة والراهنة وتحليل أسبابها؛
- التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية؛
- تقدير وتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الانماط المتوقعة من المتغيرات السكانية وتحديد أهميتها من منظور المصالح و الإهتمامات القومية.

- تبني وتطوير المقاييس والإجراءات اللازمة التي تصمم لإحداث التغييرات المطلوبة ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها.

3- الاتجاهات السكانية:

تعتبر الاتجاهات السكانية مؤشرات أساسية للعلاقة المتغيرة بين القوى الديمغرافية، وتحدد الاتجاهات السكانية بـ:

- الهجرة والسياسات السكانية؛
- الوفيات والسياسات السكانية؛
- السياسات السكانية في مجال الخصوبة والإنجاب؛

1- نماذج من السياسات السكانية:

تنقسم السياسات السكانية إلى نمطين: الأولى السياسات المدعومة للإنجاب والثانية السياسات المناهضة للإنجاب، وفيما يلي عرض لنماذج بعض الدول في هذا المجال:

أ- **السياسة السكانية في السويد:** تبنت السويد سياسة سكانية مدعومة للإنجاب بهدف المحافظة على معدلات المواليد، كما تولي السياسة السكانية في السويد إهتماماً أكبر بمسائل الرفاهية الفردية والحرية الشخصية من خلال المعونات والخدمات الحكومية والاجتماعية الموفرة للأسر (السيد، 1999).

ب- **السياسة السكانية في فرنسا:** حددت السياسات السكانية في فرنسا هدفين أساسيين هما: تشجيع تكوين إنشاء الأسر وتربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان من ناحية ومناهضة التشيخ العام للسكان من ناحية أخرى، ولضمان تحقيق هذه الأهداف وضعت البرامج اللازمة لذلك منها معونات مالية وإجراءات اقتصادية وأخرى ردعية وتشجيع الهجرة الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة والاحتياجات الديمغرافية للبلاد (السيد، 1999).

ج- **السياسة السكانية في الهند:** توجه السياسة السكانية في الهند نحو تقييد معدل الزيادة السكانية من أجل التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة.

د- **تجربة اليابان:** لقد عملت اليابان على تقييد معدل الزيادة السكانية حيث انبثقت هيئات عديدة خاصة بمساعدة الصناعة على نشر معلومات تحديد النسل باعتبارها سياسة الشركة (مؤسسة معهد الأبحاث في مشكلات السكان).

هـ- السياسة السكانية في البلدان العربية: رغم اختلاف الدول العربية في نظرتها إلى النمو السكاني باختلاف مواردها وبيئتها، تلتزم حكوماتها -في الأغلب- بسياسة تنظيم النسل على غرار الدول الغربية التي تطبق سياسة الحد من النسل. غير أن أدوات تنظيم النسل تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول ذات سياسة معلنة لتخفيض النمو السكاني مثل مصر، كما توجد دول بدون سياسة معلنة ولكنها توفر الخدمات الصحية وتقدم تنظيم الأسرة مثل الجزائر والمغرب، وهناك دول تعطي أولوية للبرامج الاقتصادية مثل الصومال وموريتانيا.

و تتأثر السياسة السكانية بالعديد من المتغيرات الثقافية على غرار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال ثقافة نسبة إسم الوالدين إلى المولود الذكر "أبو فلان" غالبا ما تدفع إلى الإنجاب حتى الحصول على الطفل الذكر. كما قد يدفع حب التفاخر بالأولاد إلى دفع بعض العائلات أو القبائل أو الأعراق إلى التكاثر. لذا تجد الحكومات نفسها أمام العديد من التحديات التي تعيق برامجها وسياساتها السكانية.

يجب أن تأخذ السياسات السكانية بعين الاعتبار المتغيرات التي تتحكم في زيادة وتوزيع السكان لتضمن قدرة أكبر على توجيهها خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية.

ثالثا. أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية للنمو المتزايد للسكان على جهود التنمية الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي:

1- الآثار السلبية: ومنها:

أ- الادخار والاستثمار: كلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات ومن ثم الاستثمارات في الوقت الذي تزيد فيه الاحتياجات الاستثمارية لمقابلة العدد الأكبر من السكان.

ب- تكوين رأس المال: زيادة عدد السكان تؤثر على نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تتفاقم مشكلة تكوين رأس المال (عجمية و الليثي ، 1994).

ج- التركيب العمري للسكان وحاجات الاستهلاك: هناك علاقة قوية بين التركيب العمري ومستويات الاستهلاك فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من الدول الشابة؛ حيث يميل فيها الإنتاج إلى الانخفاض بينما يميل الإستهلاك إلى الإرتفاع إضافة إلى توسع حجم الأسرة الذي يجعل من المنطقي أن يتوسع الإستهلاك الأسري.

د- التركيب العمري وعبء الإعاقة: يحسب عبء الإعاقة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية باستهلاكها، وعليه نجد أن التركيب العمري للسكان في الدول النامية أقل ملاءمة منه في الدول المتقدمة نتيجة:

-نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من تكوين رأس المال إلى مقابلة أعباء الإعاقة؛
-إرتفاع عدد الوفيات يمثل هدر لموارد الدولة.

هـ البطالة: النمو السكاني السريع ينجم عنه زيادة أعداد القوى العاملة والذي ينجم عنه توفير عنصر البطالة.

و- السكان والخدمات الاجتماعية: التزايد السريع للسكان في البلدان النامية وانخفاض مداخيلها وعجز أغلب ميزانياتها وتعدد مجالات الإنفاق فيها يجعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة للسكان بها في الصحة والتعليم والسكن والخدمات العامة.

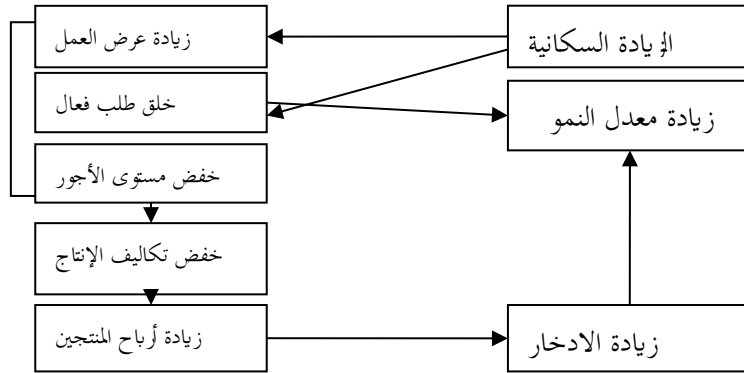
ز- الآثار السياسية: إن التطلعات الشعبية والشبابية على وجه الخصوص للعيش على وتيرة الدول المتقدمة يعتبر محرك وسبب في كثير من الأحداث حول العالم (لعل أبرزها ما يعرف بالربيع العربي) خاصة مع انتشار وسائل الإعلام والاتصال. إذ وصل الأمر نتيجة هذا الحراك السكاني إلى حد الإغتيال التام في البنية الداخلية لبعض الدول مثل سوريا، ليبيا.

ح- المواليد وقدرة الإعاقة الأسرية: هناك علاقة عكسية بين عدد المواليد والقدرة على الإعاقة، فزيادة عدد الأطفال المعالين في الأسرة الواحدة يقوض ويحد من قدرة الوالدين على الوفاء بالحاجيات خاصة ما تعلق منها بالتربية والتعليم. وهو ما ينعكس على فرص الأولاد في تلقي التعليم الكافي ويزيد من حدة المشكلة. وهذا ما يفسر زيادة النمو السكاني في المجتمعات الفقيرة؛ حيث يؤدي نقص الوعي والجهل أحيانا إلى عدم الموازنة بين متطلبات القدرة على الإنجاب والقدرة على الرعاية والتكفل بحاجات الزوجة والأطفال المعالين.

2- الآثار الإيجابية: تتمثل الآثار الإيجابية للنمو السكاني والتركيب العمري في:

أ- نمو القوى العاملة: يساهم النمو السكاني في نمو القوى العاملة التي لها عائدات اقتصادية بارزة إذا كانت تتميز بجانب من التعليم والصحة الجيدة (الأمم المتحدة، 2003).

ب- إتساع حجم السوق وتخفيف الإستثمار: تعمل زيادة السكان على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجات الناس وفرص العمل مما يؤثر ويحفز على الإستثمار (اليسوي، 1984). كما يبين الشكل التالي:



الشكل (03): زيادة السكان وتخفيف الإستثمار

المصدر: النجفي, س. ت. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

ج- أثر الهيكل الشاب للسكان: يؤدي النمو السكاني السريع إلى هيكل شاب يمتلك القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد المستمر.

رابعاً. اتجاهات النمو الديمغرافي في الجزائر وتطوره

إن التعرف على الوضع السكاني في أي بلد يعد أمراً هاماً لا سيما النمو الديمغرافي وذلك من حيث اتجاهاته وتطوره.

1- النمو الطبيعي للسكان: في هذه الفقرة سيتم التركيز على النمو السكاني في الفترة 1999-2017 من خلال دراسة كل من الولادات والوفيات، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول (01): تطور معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية
الوحدة: الآلاف.

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	عدد السكان	معدل النمو (%)
2000	589	140	449	30416	-
2002	617	138	479	31357	1.546883

1.646629	32906	556	147	703	2005
1.706882	34,591	663	154	817	2008
1.957156	35268	690	159	849	2009
2.013156	35978	731	157	888	2010
2.054033	36717	748	162	910	2011
2.118909	37495	808	170	978	2012
2.138952	38297	795	168	963	2013
2.133326	39114	840	174	1014	2014
2.170578	39963	858	182	1040	2015
2.184521	40836	787	280	1067	2016

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017, du site web: <http://www.ons.dz>

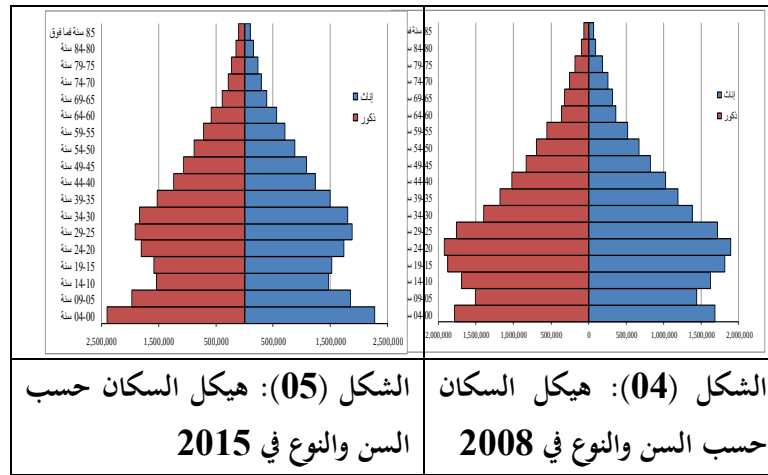
من خلال الجدول يظهر الزيادة المستمرة لعدد السكان؛ حيث قدر سنة 2016 حوالي 40,8 مليون ساكن بزيادة سنوية قدرها 2.2%؛ وهذه الزيادة راجعة إلى الإرتفاع المستمر للمواليد مقارنة بالوفيات التي هي في إنخفاض نسبة إلى عدد السكان نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والرعاية الصحية.

2- تركيب السكان حسب السن: تختلف الدول إختلافا كبيرا من حيث توزيع فئات السن، الأمر الذي يعكس الوضع السكاني للمجتمع وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية واقتصادية حيث: *ارتفاع نسبة كبار السن نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتراجع نسبة المواليد؛ وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر من 72,5% سنة 2000 إلى 77,1% سنة 2015 (ONS، 2017) ؛

*ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع يكون نتيجة ارتفاع نسبة المواليد وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الشباب وارتفاع معدلات الزواج؛ وحسب الديوان الوطني للإحصاءات إنتقل معدل الزواج من 5,8% عام 2000 إلى 9,9% سنة 2014 وهو ما يعني أن نسبة المتزوجين حوالي 20 في الألف سنة 2014 مقارنة بـ 12 في الألف خلال سنة المقارنة (ONS، 2017)؛

*تختلف الخدمات المؤداة من طرف الدولة من حيث طبيعتها وحجمها وكذلك نوع الصناعات وذلك وفقا لاختلاف نسبة الأعمار المختلفة؛ فوفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول توزيع السكان حسب السن لسنة 2016 في الجزائر (ONS، 2017)، فإن نسبة 29,3% من مجموع السكان يشكلون الفئة من 0 إلى 14 سنة ونسبة 8,9% من مجموع السكان هم السكان الأكثر من 60 سنة، أما البقية والذين يمثلون مجموع السكان من 15 إلى 60 سنة فيمثلون 61% ومن خلال هذه الإحصائيات يظهر جليا إرتفاع نسبة الشباب في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة بالنسبة للحكومة من حيث توفير مناصب العمل وارتفاع معدلات الزواج والمواليد مما يحتم ارتفاع التحويلات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها.

فيما يلي مقارنة لهرم الأعمار في الجزائر خلال الفترتين 2008 و 2015.



Source: ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017, du site web: <http://www.ons.dz>

من خلال المقارنة لتوزيع السكان حسب الأعمار والجنس بين الفترتين يتضح ما يلي:

*يشهد النمو السكاني في الجزائر عملية تحول يمكن تفسيرها بتراجع مستويات الخصوبة؛
 *يتخذ توزيع السكان شكل الهرم ذو القاعدة المتوسطة "الجرس"، والإختناق على مستوى القاعدة يمكن تفسيره أساسا بإنخفاض معدلات الزواج (حيث انتقلت من 5,97% سنة 1990 إلى 5,84% سنة 2000)، إضافة إلى تراجع معدل الزيادة الطبيعية نتيجة تراجع نسبة الولادات (من 30,94%

إلى 19,36% خلال نفس الفترة) وارتفاع نسبة وفيات الأطفال (حيث قدرت بـ40% خلال التسعينات)، ويأتي ذلك كنتيجة للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي مرت به الجزائر؛ - يتجه التحدي في طبقة الشباب نحو الأعلى مما سيرفع من مستوى الشيخوخة - بعد حوالي 25 سنة - ويزيد من عبء الخدمات الاجتماعية كالصحة والمعاشات.

3- تركيب السكان إلى ريفيين وحضرين: هناك توجه عالمي من حيث زيادة نسبة السكان الحضر على حساب سكان الريف وذلك لأن نسبة التحضر ترتبط بقضايا التنمية، حيث ترتفع نسب التحضر أكثر في الدول المتقدمة في العالم بينما نجدها أكثر انخفاضاً في المناطق المتخلفة.

الجدول (02): عدد السكان وتوزيعهم بين الحضر والريف في الجزائر

السنة	1987		2000		2011		2016	
الاقامة	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
عدد السكان	11894693	11444249	12803834	17869493	12377256	24339744	-	-
النسبة %	50.33	49.67	41.7	58.3	33.7	66.3	32.5	67.5

Source: ONS. (2017).

يتضح من الجدول مدى الإطراد في زيادة نسبة الحضر في الجزائر بمرور الزمن، حيث انتقلت نسبة الحضر من 49,67% سنة 1987 إلى أكثر من الثلثين (3/2) سنة 2016، ويمكن تصور المشاكل الناتجة عن ذلك ومدى تأثيرها على التنمية من حيث إهمال زراعة الأرض ونقص الأيدي العاملة في الأرض وتلاشي بعض الصناعات التقليدية ونقص تربية الحيوانات... الخ، إضافة إلى ارتفاع مشكلات المدينة وزيادة الضغط على الخدمات المختلفة كالإسكان والتعليم والصحة والمواصلات.

خامساً. آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية

إن التداخل والتشابك بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومعقدة؛ لذلك يجب الإلمام ببعض بدراسة آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.

1- الآثار الاقتصادية:

أ- التركيب العمري وحاجات الاستهلاك: تؤدي زيادة السكان بمعدلات مرتفعة إلى تكوين مجتمع شاب أكثر استهلاكاً، بالإضافة إلى تزايد عدد أفراد الأسرة الواحدة مما يدفع باتجاه زيادة استهلاك العائلات. والجدول التالي يوضح ذلك: الجدول (03): تطور الاستهلاك الكلي للعائلات في الجزائر 2016-2000

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2004	2008	2012	2015
الاستهلاك الكلي للعائلات	1684862.8	2333218.5	3231318.2	5211235.4	2615143.8

Source: ONS. (2017).

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة استهلاك العائلات منها ارتفاع مستويات الدخل وتغير الأذواق إضافة إلى زيادة عدد الأفراد في العائلات وزيادة السكان بصفة عامة، ومن خلال الجدول يبدو جلياً الإرتفاع الكبير للاستهلاك الكلي للعائلات الذي ارتفع من حوالي 1684 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 26151 مليار دج سنة 2015. إن هذا الارتفاع الكبير في الاستهلاك الكلي للعائلات يتطلب زيادة الجهود من أجل تلبية هذه الحاجيات.

ب- عبء الإعالة وحاجات الاستهلاك:

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان وتقوم على أساس أن كل فرد من المجتمع مستهلك أما المنتجون فهم بعض أفرادهم.* الجدول (04): نسبة الإعالة في الجزائر 2016-2000

السنة	2000	2004	2008	2012	2016
فئات السن					
14-0	57.1	47.2	43.5	43.5	47.4
60 فأكثر	11.3	11.3	11.5	12.7	14.4
المجموع	68.5	58.5	55	56.2	61.8

* معدل الإعالة الديمغرافية هو حاصل قسمة مجموع فتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (من 15 إلى 59 سنة).

Source: ONS. (2017).

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الإعاقة والتي تعني عدد الأفراد والمعالمين في المجتمع منسوباً إلى عدد الأفراد القادرين على ممارسة العمل والنشاط الاقتصادي أنها عالية جداً وتعتبر من أعلى النسب مقارنة مع دول أخرى، وذلك لأن حجم كل من فئة الصغار وفئة الشيوخ تمثل أكثر من 38% من مجموع عدد السكان العام وهذه الأخيرة يترتب عليها أعباء وتكاليف كبيرة على كاهل التنمية الاقتصادية من حيث:

- تقليل نسبة العاملين المنتجين إلى مجموع السكان؛
 - تخصيص جزء كبير من الموارد لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الصحية والتعليمية والثقافية؛
- لكن رغم ذلك لا يجب إغفال تحسن نسبة الإعاقة في الجزائر وانتقالها من 68.5% سنة 2000 إلى 60% سنة 2016 بانخفاض قدره 8%.

التغطية الغذائية:

حسب وتيرة النمو الديمغرافي يتزايد عدد سكان الجزائر سنوياً بحوالي 800 000 نسمة ينبغي أن يوفر لهم الغذاء؛ فضلاً عن ذلك فإن التعمير السريع والتصنيع وارتفاع مداخيل جميع فئات السكان أدت إلى إدخال تغذية أكثر تنوعاً وبكمية أوفر، مما يشكل تحدياً للأمن الغذائي في الجزائر وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة إستيراد الغذاء سنوياً؛ حيث بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 3,8 مليار دولار في الخمسة أشهر الأولى لعام 2017 مقابل 3,36 مليار دولار في السداسي الأول لعام 2016 بزيادة قدرها 13% (وزارة التجارة، 2017).

لذلك وجب العمل وبجهود أكبر ونظرة مستقبلية هادفة لتوفير الغذاء من خلال الإهتمام بالمجال الفلاحي وتطويره وحتى نتخلص من التبعية الغذائية.

2- الآثار الاجتماعية:

أ- البطالة:

نتيجة ارتفاع عدد السكان بوتيرة متزايدة فإن هناك طلبات إضافية سنوية تضاف إلى سوق العمل كما يبين الجدول ذلك.

الجدول (05): تطور سوق العمل خلال الفترة 2000-2016

السنة	طلبات العمل	مناصب العمل المفتوحة
2008	1176156	213194
2009	963016	235606
2010	1090963	234666
2011	1647047	253605
2012	1939377	287110
2013	2048531	349179
2014	2050230	400500

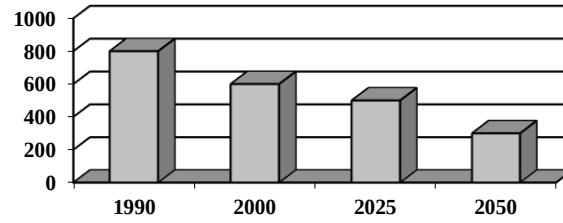
Source: CNES (2016). *Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015*. Consulté le 10/07/2017, du site web: <http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf>
Consulé le 29-09-2017 à 03:43

من خلال الجدول يتضح الارتفاع المستمر لطلبات العمل في سوق العمل حيث انتقلت من 1176156 طلب سنة 2008 إلى أكثر من 2 مليون طلب سنة 2014، وهذا ما يفرض تحديا كبيرا على في توفير مناصب الشغل حيث يظهر جليا أن نسبة التغطية للمناصب المفتوحة هي في حدود 20% فقط وهذا رقم قليل جدا.

الضغط على منظومة الضمان الاجتماعي: تتكفل صناديق الحماية الاجتماعية بـ 20 مليون جزائري وجزائرية في مجال التأمين والتقاعد وتغطية المنح الموجهة للعمال العاجزين عن العمل، ونتيجة زيادة عدد المتقاعدين وارتفاع حوادث العمل وعدم التصريح بعدد العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي والذي يمثل حوالي 25% من الأجراء في الجزائر، كذلك عدم التصريح بجميع أيام العمل وعدم الانتظام في تسديد مستحقات الصندوق جعلت قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر يعرف مجموعة من الاختلالات والمشاكل خاصة منها المالية والتنظيمية التي أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية بالبلاد (بن دهم، 2016)، الأمر الذي تطلب التدخل بإلغاء التقاعد النسبي و اشتراط بلوغ العمال سن 60 سنة للحصول على التقاعد.

ب- الضغط على الموارد المائية: تقدر الموارد المائية الجزائرية بأقل من 20 مليار م³ وبعدها سكان يفوق 40 مليون نسمة لعام 2016، يكون نصيب الفرد الواحد 500 م³ / سنويا، هذا الرقم أقل من

الرقم الذي طرحه فركمناك (العالم السويسري) الذي يقدر بـ 1000 م³ / سنويا مع إتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى مقبول لنصيب الفرد من الموارد المائية، ومع زيادة السكان المستمرة وارتفاع الطلب المتزايد للماء وارتفاع الاحتياجات الزراعية والصناعية يزيد تفاقم الأزمة المائية كما يوضح الشكل التالي: الشكل (06): نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر 1990-2050



Source: ONS. (2017).

من الشكل يظهر التناقص الكبير لنصيب الفرد من الموارد المائية حيث كان في حدود 600 م³/سنة خلال سنة 2000 ليصل إلى 500 م³ في حدود سنة 2025 ومن المتوقع أن يصل هذا الانخفاض إلى 300 م³ / سنة في حدود 2050.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة التي تناولت النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية بجانبها النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

* إن دراسة الوضع السكاني لأي بلد يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية بإعتبار أن التداخل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومتشابكة ومعقدة.

* هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية كما أن هناك آثار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوضعية السكانية لأي بلد.

* تعرف الجزائر ارتفاعا كبيرا في تعداد سكانها إذ يقارب واحد مليون نسمة سنويا وهذا يعتبر عبء إضافي على الحكومة إذا لم يرافق هذه الزيادة زيادة في الإنتاج.

* هناك عدة آثار سلبية للزيادة السكانية في الجزائر، يظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي للعائلات، زيادة معدلات الإعالة، الضغط على الموارد الطبيعية.

* هناك إتجاه في تغير تركيب السكان بين ريفيين وحضرين حيث أصبح يشكل السكان الحضريون أكثر من ثلثي السكان وهذا يزيد من الضغوط على المدن فيما يخص توفير السكن والمرافق العامة، إضافة إلى فقدان عوامل وصناعات مهمة بالنسبة لسكان الريف.

التوصيات: بناء على نتائج الدراسة تتلخص التوصيات فيما يلي:

- * رسم وتحديد معالم واضحة للسياسة السكانية في الجزائر لتكون أداة لنجاح سياسات التنمية في المستقبل؛
- * الاستثمار الكثيف في الثروة البشرية من خلال الارتقاء بنوعية التعليم والتربية والصحة؛
- * ضرورة توفير إطار عمل واضح وجيد لإجراء البحوث العلمية في مسائل السكان والتنمية مع توافر آليات تنفيذ فعالة.
- * تكييف وسائل الإعلام والوسائل التنظيمية لتنظيم النسل.

المراجع:

1. الأمم المتحدة. (2003). أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. أوكيل، ح. (2005). أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي-دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
3. بلمير، ب. (2000). الديمغرافيا منظومة من المعارف. مجلة العلوم الإنسانية، 14: 232.
4. بن دهم، ه. (2016). الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان. رسالة ماجستير. تلمسان: جامعة تلمسان.
5. توبين، ع. (2004). النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر من 1970 إلى 2002. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر.
6. رمزي، ز. (1984). المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية. الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.
7. السيد، ع. أ. (1999). علم اجتماع السكان. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. صبحي، ع. أ. (1996). النشاط الدولي في مجال السكان. عالم المعرفة، 213: 7-16.
9. عجمية، م. ع. و الليثي، ع. (1994). التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها. الإسكندرية: مؤسسة شهاب.
10. عوض، ح. (1997). المشكلة السكانية وتحديات البقاء. الإسكندرية: الدار الجامعية.
11. العيسوي، و. (1984). إنفجار سكاني أم أزمة تنمية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
12. الغزالي، ع. أ. (1973). اقتصاديات السكان. الكويت: وكالة المطبوعات.

13. النجفي, س. ت. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
14. وزارة التجارة. (2017). إحصائيات وحصائل. تاريخ الإطلاع 2017/07/10، من الموقع: <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-huit-premiers-mois-de-2017>
15. CNES (2016). Rapport National sur le Développement Humain 2013-2017, du site web: <http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf>. Consulté le 10/07/2015.
16. Sauvy, A. (1977) Théorie Générale de la Population. Paris: PUF.
17. ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017, du site web: <http://www.ons.dz>

تقييم آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
Evaluation of mechanisms to improve the performance of small and medium enterprises in Algeria

ا.نوري سميحة أ.د.هوام جمعة

جامعة باجي مختار عنابة

Nouri Samiha Pr..Hawam djoumaa
Badji Moktar University Annaba
algeria

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآليات العملية لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال تحليل بعض الإمكانيات المتاحة لآليات الرفع المعتمدة من طرف الدولة و المؤسسات في حد ذاتها .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فرق كبير بين الآليات المعتمدة من طرف الدولة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث (كثافة رأسمال ، الأساليب المعتمدة) رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تخصص مبالغ بالحجم الذي وفرته الدولة من خلال برامج التأهيل إلا أنها حققت نتائج جد ايجابية والسبب حسب الدراسة أن الرغبة في رفع الأداء من خلال جماعة العمل مجسدة في روح الانتماء إلى المؤسسة هي عنصر مهم يستجيب لأي برنامج تضعه المؤسسة تهدف من خلاله إلى رفع أدائها.

الكلمات المفتاحية : الأداء، التأهيل ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التقييم

Abstract

This study aims to identify and analyse practical mechanisms to raise SMEs performance by the state and the Enterprises . We found that there is a great difference between the mechanisms adopted by the state and that adopted by small and medium enterprises in terms of (capital density, methods adopted) despite the fact that small and medium-sized enterprises did not allocate funds as provided by the state through rehabilitation programs, but it has achieved positive results and the reason according to the study lie behind the desire to increase performance by working group and the feeling of belonging to the organization is an important element which responds to any program established for raising performance of the Enterprise.

Key words: performance, rehabilitation, small and medium enterprises, the assessment

مقدمة :

مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بثلاث محطات رئيسية من 1967 إلى 1980 كأداة لتدعيم عمليات التصنيع ، فترة الثمانينات وهي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والفترة الحالية والتي كانت بدايتها سنوات التسعينات و التي شهدت حقيقة الانطلاقة المنسجمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع محيطها وفي كل هذه المراحل لعبت الدولة دورا هاما في إعادة بعث هذا القطاع ودعمه ليواكب مثيلاته في الدول المتقدمة التي نود الاندماج في اقتصادياتها ، غير أنه وفي كل مرحلة تبرز العديد من العراقيل تحول دون بلوغ أهداف البرامج المسطرة سواء كانت من قبل الدولة أو من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها، وأهم عنصر يبرز كمؤشر للإخفاق هو عدد المؤسسات الذي لم يتجاوز عتبة 659309 سنة 2011 ،¹ و عدم القدرة على تخفيض فاتورة الواردات ، وهذا يؤكد القصور الواضح الذي تعانيه البرامج المعدة للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة البحث : كيف نفسر المفارقة بين نتائج رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من قبل المؤسسات و الدولة رغم اختلاف الإمكانيات المتاحة؟.

- ما هي آليات الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات و الدولة؟.
 - ما هو الفرق بين آليات رفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبرامج التأهيل؟.
 - ما هي النتائج التي حققتها كل من آليات رفع الأداء وبرامج التأهيل؟.
- أهداف البحث:** يهدف البحث إلى التعريف بآليات التأهيل التي اعتمدها الجزائر للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البرامج التي طبقت محليا أو بشراكة أجنبية ، وكيف كان تأثير العنصر البشري في النتائج.

أهمية البحث : إن انفتاح السوق الجزائري على العالم الخارجي ضرورة حتمية كمحاولة جادة للتخلص من التبعية البترولية غير أن هذا الانفتاح أدى إلى زوال عديد القطاعات ومن تم تفكيك النسيج الإنتاجي ، نتيجة دخول منتوجات لم يتمكن المنتج المحلي من منافستها ، وكاستجابة سريعة في المرحلة الانتقالية التي تعرفها الدولة عمدت على بعث برامج للتأهيل تهدف إلى رفع أداء مؤسساتها العامة والخاصة لتتأقلم مع السوق الجديد المتاح للمستثمر الأجنبي .

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى : أدت آليات الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نتائج إيجابية انعكست على المتغيرات الكلية .

الفرضية الثانية : تؤثر الإمكانيات المستخدمة في التأهيل على طبيعة النتائج .

أولا : التحليل النظري للأداء

1- تعريف الأداء: اختلفت كثيرا وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين حول تحليل مصلح الأداء لما له من دلالات اقتصادية، تفسيرية كمية ... إلخ.

- إصدار حكم على الشرعية الاجتماعي لنشاط ما²(D,kaiserguber et handrieu) ، أي درجة قبول النشاط من الناحية الاجتماعية وهو تحليل اجتماعي

- النتائج المحققة عند تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها لتحقيق أهداف المؤسسة(zahra & pearce)³ ، تحليل يربط بين البعد البيئي الخارجي والبعد الداخلي للمؤسسة.

-انعكاس لكيفية استخدام الموارد المالية و البشرية ، واستغلالها بكفاءة و فعالية مما يجعلها قادرة على تحقيق أهداف المؤسسة (Miller et bromily) ، أي تفاعل عنصرين وهو استخدام أمثل لموارد المؤسسة أي الكفاءة،والنتائج المحققة من الاستخدام أي الفعالية وهو تحليل من الناحية الوظيفية أو التسييرية .

- الفرق بين القيم المقدمة للسوق و تكاليف مختلف الأنشطة (P.lorrino) ، أي هو الفرق بين ما تم إشباعه من طلبات السوق وما تم استهلاكه من موارد بمختلف أشكالها أولية ، مالية، بشري ... إلخ وهو تحليل من الناحية الاقتصادي.

ومنه نستنتج أن الأداء هو استخدام أمثل لموارد المؤسسة مع تطويرها لبلوغ الأهداف المسطر أهمها البقاء والاستمراري في محيط شديد التغير.

2-مكونات الأداء: يتكون بالأساس من عنصرين وهما الكفاءة و الفعالية.

1-2 الفعالية : القدرة على تحقيق نشاط مرتقب و الوصول إلى نتائج محددة مسبقا⁴(Vincent

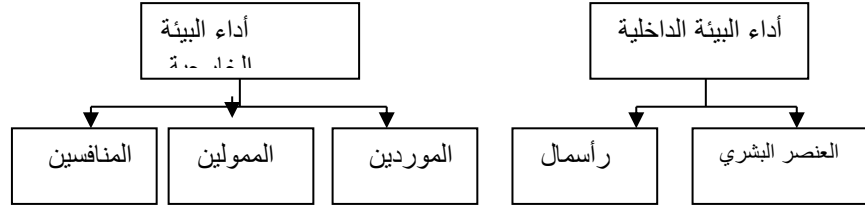
plauchet ، وعليه نستنتج أن الفعالية هي الفرق بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة.

2-2 الكفاءة : كيفية استعمال الموارد بطريقة أمثل وهو ترجمة للشائية (تعظيم الأرباح، تخفيض التكاليف) ، وعليه فالكفاءة هي الاستعمال الأمثل لموارد المؤسسة.

3- معايير تصنيف الأداء:

3-1 معيار البيئة: وتتكون بالأساس من العناصر التالية:

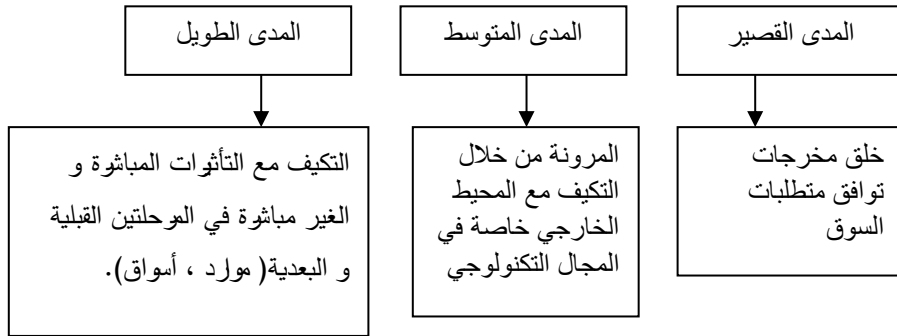
شكل رقم (1-1): مكونات معيار البيئة.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة مراجع.

3-2 معيار الزمن : وتتكون بالأساس من العناصر التالية:

شكل رقم (2-1) : مكونات معيار الزمن وأهداف كل مدى.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة مراجع.

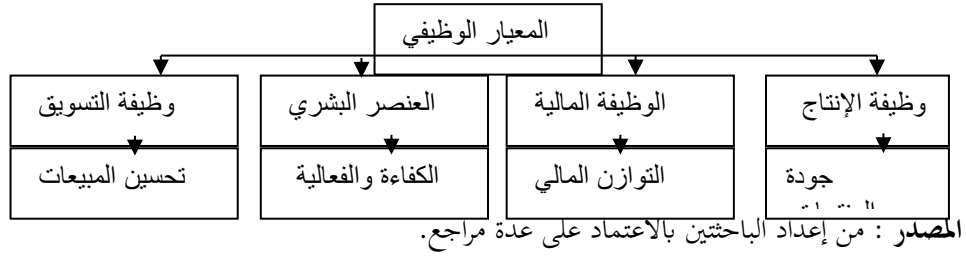
3-3 معيار الشمولية⁵ :

- الأداء الكلي : ويمثل تداؤب المؤسسة أي النتيجة الكلية لترابط أداء وحدات هيكلها التنظيمي ،

ومن خلاله يمكن الحكم على نقاط قوة وضعف المؤسسة.

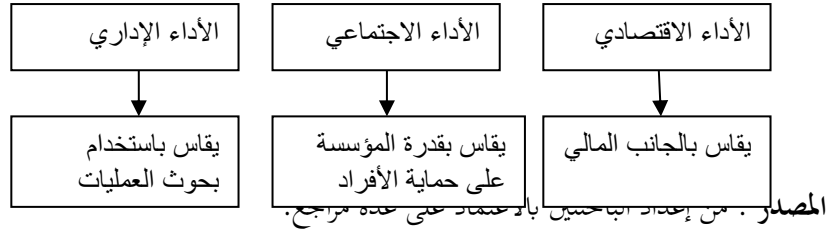
الأداء الجزئي: وهو أداء كل وظيفة معينة بشكل منفصل عن الأخرى، ومن خلاله يمكن الكشف عن جميع الاختلالات الموجودة داخل الأقسام.

3-4 المعيار الوظيفي : ويتكون بالأساس مما يلي
شكل رقم (1-3) : مكونات المعيار الوظيفي وأهداف كل وظيفة.



3-5 معيار طبيعة الأداء⁶ : ويتكون بالأساس مما يلي

شكل رقم (1-4) : مكونات المعيار الطبيعي للأداء وأدوات القياس المستخدمة لكل نوع.



ثانيا : آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة: اعتمدت الدولة على برامج للتأهيل سعت من خلالها لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف عملية التأهيل : مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف المتغيرات العالمية⁷ (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وتم التعريف من منطلق نظرة الأمم المتحدة للدول التي ترغب في مواكبة التطور والهدف هنا هو ترقية المؤسسات للدخول في منافسة مع الدول المتطورة .

1-1 البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : بالأساس تم الاعتماد على ثلاث

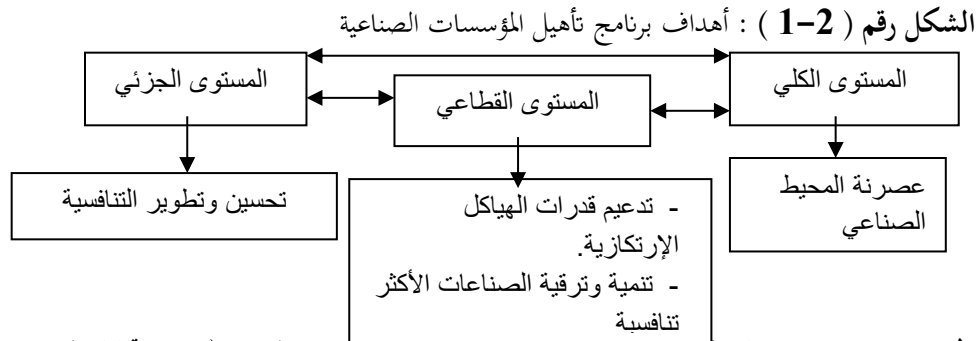
برامج أساسية وهي:

- 1-1-1 برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية: اقترح خلال قانون المالية لسنة 2000 عند إنشاء

حساب خاص لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان " صندوق ترقية التنافسية الصناعية "، ويتم

تسيير هذا الصندوق من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

أهداف البرنامج : بالأساس يهدف لتحقيق التأهيل عبر ثلاث مستويات



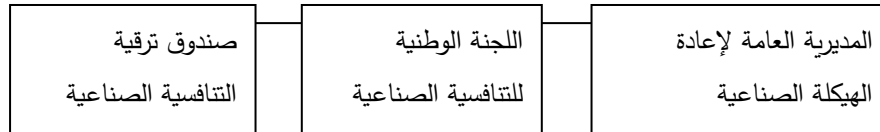
المصدر : ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج

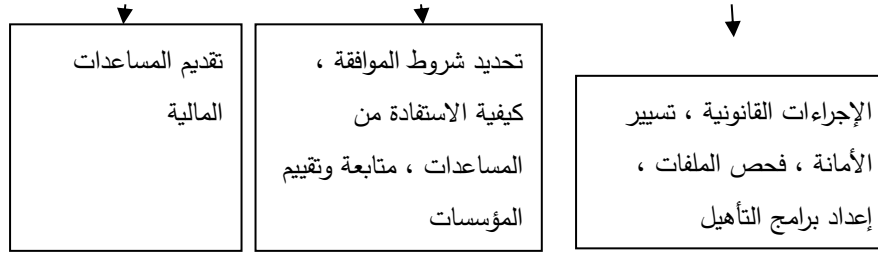
برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، السنة الجامعية

2010/2009 ، ص 35

الهيئات المكلفة بالتنفيذ :

شكل رقم (2-2) : الهيئات المكلفة بالتنفيذ ومهامها.





المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة مراجع.

التشخيص الاستراتيجي الشامل لإعداد مخطط التأهيل.

- الاستثمارات المادية وتتمثل في وسائل الإنتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق زيادة الإنتاج و التحكم في التكاليف.

- الاستثمارات اللامادية : ويتعلق الأمر بتطوير الموارد البشرية (تكوين ، تدريب ، استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال) ، اكتساب المعارف العلمية ، اعتماد أساليب حديثة في التنظيم والتسيير و الإنتاج.

1-1-2 برنامج التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج ميذا

:وهو برنامج مشترك بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و الصناعات التقليدية مدة البرنامج 5 سنوات بداية من 2002، بتكلفة 62.9 مليون أورو حيث ساهمت كل من اللجنة الأوروبية ب 57 مليون أورو ، والمؤسسات المستفيدة ب 2.5 مليون أورو ، وساهمت الحكومة ب 3.4 مليون أورو موجه خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة واستفادت 716 مؤسسة من البرنامج .

أهداف البرنامج⁸ :

- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الهيئات المستفيدة من البرنامج:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة : مع ضرورة استيفاء شروط تخص، العمالة أكثر من 20 ، نوع النشاط صناعية أو خدمية ، الفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، رأسمال 60 % من

مسجل باسم شخص طبيعي أو معنوي ، مسجلة على الصعيد الجبائي ، منخرطة في الضمان الاجتماعي لفترة لا تقل عن 3 سنوات، تلتزم بدع 20% من مبلغ التأهيل.

- **الهيئات المالية والمشرفين الخواص:** وتتمثل في البنوك والهيئات المالية والمتدخلين بأدوات جديدة مثل القرض الايجاري ، ورأسمال المخاطر ، أو أي أداة يختارها البنك موجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **هيئات وأجهزة الدعم:** ويضم كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية ودعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-1-3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يسعى البرنامج لمراقبة مجموعة معتبرة من القطاعات للرفع من أدائها وبالتالي رفع قدرتها التنافسية من خلال تطبيقها للمعايير الدولية للتنظيم والتسيير .

أهداف البرنامج :

- **أهداف عامة:** الحفاظ على استمرارية هذا النوع من المؤسسات في السوق الوطني وضمان حصة سوقية دولية .

- **أهداف خاصة:** تحليل وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية ، تأهيل المحيط عبر إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسة ومحيطها ، وتحسين القدرات التقنية لوسائل الإنتاج .

هيكل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹.**

- **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁰:** وهو الأداة المالية لتنفيذ البرنامج ، وخصصت له الحكومة مبل 1 مليار دج سنويا.

- **اللجان الجهوية للقيادة**

2- الآليات الذاتية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وتناول التحليل جانبين مهمين هما العنصر البشري والذي يعد كأهم فاعل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما الجانب الثاني وهو الأداء الكلي للمؤسسة.

2-1 أداء العنصر البشري:

2-1-1 استخدام التكنولوجيا المعلومات كآلية لرفع أداء العاملين : تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات¹¹ .

أهمية تكنولوجيا المعلومات:

- السرعة و الدقة في انجاز المهام نتيجة توفر خدمة حفظ واستخراج المعلومات.
- تخفيض التكاليف والحد من استخدام الورق بصور مفرطة نتيجة الإرساليات الاليكترونية.
- تحسين الكفاءة وزيادة الفعالية من خلال القيام بالأعمال بالطريقة الصحيحة، مع رفع مستوى التنسيق بين الأقسام.
- *مواكبة التطور العالمي فيما يتعلق بأساليب خدمة الزبائن.

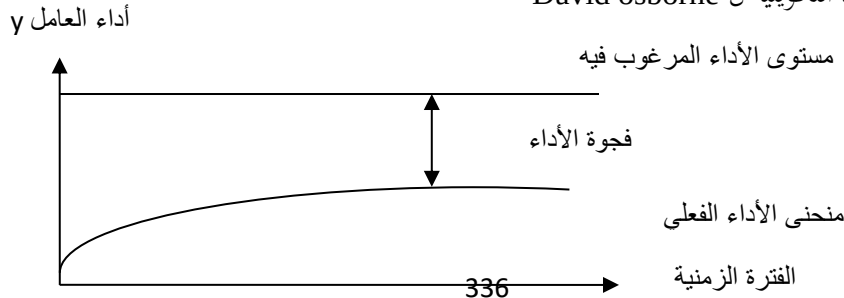
2-1-2 التقييس الدولي(ISO) كآلية لرفع أداء العاملين: يعرف (ISO -1800)على أنه المواصفة التي تحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات لإنشاء نظام للحفاظ على الصحة السلامة المهنية¹² .

أهمية نظام الصحة والسلامة المهنية

- القضاء أو التخفيض من حوادث العمل ، من خلال تحديد الأخطار المهنية وتقديرها.
 - تحديث نظام تسيير الصحة و الأمن .
 - الاهتمام بالعنصر البشري من خلال توفير بيئة عمل آمنة نتيجة التطبيق الفعلي للبرنامج.
- 2-1-3 التكوين كآلية لرفع أداء العاملين:** عرفه Pierre casse على أنه العملية التي تهدف إلى تنمية قدرات و مهارات الأفراد المهنية و التقنية أو السلوكية من أجل زيادة كفاءتهم وفاعليتهم في إطار تنفيذ المهام والأدوار، المتصلة بوظائفهم الحالية أو المستقبلية، فهو وسيلة فعالة لترقية وتنمية الموارد البشرية ، أو ضرورة للتكيف مع التقنيات الجديدة والقيود الاقتصادية ، الأمر الذي يسمح بنمو وتطور المؤسسة وهو عملية مستمرة من أجل تحديد المعلومات¹³ .

شكل رقم (2-3) : نموذج الفجوة لتحديد ضرورة التكوين :

نموذج الفجوة التكوينية ل David osborne



المصدر: بختة هدار : دور معايير الصحة و السلامة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة- مذكرة ماستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، السنة الجامعية 2011/2012 . ص 34.

حيث يبين المنحنى أن مستوى أداء العامل يتزايد في بداية حياته العملية لكن هذا لا يستمر أي أنه يستقر دون الوصول إلى منح المؤسسة كل ما يمكن أن يحقق رضى المتعاملين معها ، ويبدو أن التكوين وحسب David Osborne يمكن من تقليص الفجوة بين الأداء الفعلي المستوى المرغوب فيه.

أهمية التكوين :

- تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي و علاقات الاتصال بين الأفراد.

- تطوير إمكانيات الأفراد لقبول التكيف مع المتغيرات الحاصلة.

- توثيق العلاقة بين الإدارة والأفراد العاملين بها.

2-2- الأداء الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-2-1 التنظيم الإداري كآلية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يتكون التنظيم الإداري من قسمين يمثل القسم الأول التنظيم الرسمي وهو التنظيم المقتن و المحدد رسميا، والذي يهتم بالهيكل التنظيمي وتحديد العلاقات والمستويات و تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات، ويعتبر ماكس فيبر البيروقراطية هي النمط النموذجي للتنظيم الرسمي، ويمثل التنظيم الغير رسمي القسم الثاني وهو ذلك التصرف العفوي نشأ دون تدخل الإدارة، نجد أن 68% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يهيمن في تسييرها التنظيم الغير رسمي.

2-2-2 ثقافة المؤسسة كآلية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: " تلك الثقافة الموجودة في المؤسسة، وهي متجانسة مع ثقافة المجتمع، وتشمل الكثير من العناصر الغير ملموسة كالقيم، المعتقدات، الافتراضات ، المدركات الحسية ، وأنماط سلوكية، إنها القوة غير المرئية التي تكون دائما وراء الأنشطة المؤسسية التي يمكن لمسها من خلال تحقيق جودة الأداء ، وذلك بعد تحقيق الشروط التالية¹⁴:

- دعم سرعة اتخاذ القرارات والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية.
- تشجيع التفكير الذهني الجماعي بهدف تنمية المهارات الجماعية و الفردية.
- دعم الولاء الوظيفي بواسطة اعتماد آليات مرنة تكمن من توزيع الترتيبات و المكافآت وفق المهارات بطرق غير نمطية.

العلاقة بين ثقافة المؤسسة وكفاء الأداء: فالعلاقة مرتبطة بشكل كبير بأخلاقيات العمل المؤسسي وهو غير مستقل عن الجانب الأخلاقي لمعتقدات الإدارة العليا والذي تمارسه عبر القرارات التي تتخذها غير أن استجابة العمال مرتبطة بانسجام الجماعة ، تنوعها ، تماسكها .

ثالثا تقييم آليات الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تقييم البرنامج الحكومي للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1 تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية¹⁵:

تحديد فترة الدراسة: تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2008.

تحديد العينة المدروسة: وتضمنت جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني و التي تمارس النشاطات التالية الصناعة الغذائية ، الميكانيك ، مواد البناء، الخشب والفلين، الكيمياء ، الصيدلة ، الورق، الصناعات البلاستيكية ، الصناعات النسيجية ، الجلود ، الخدمات المرتبطة بالصناعة ، الصناعات الكهربائية و الإلكترونية ،

النتائج: وتم تحليل النتائج من خلال عدد المؤسسات المدرجة ، وحجم التمويل المخصص وذلك خلال الفترة الزمنية المدروسة:

تقييم التشخيص و القبول في البرنامج

جدول رقم (3-1): نتائج قبول تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

السنوات	2000-	2003-	2006-	المجموع
	2002	2005	2008	

310				مرحلة التشخيص
650	300	200	150	مرحلة التأهيل
145	55	عمومية 90 مؤسسة خاصة مؤسسة		مرحلة التنفيذ

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ص-ص 121-131

-145 مؤسسة استفادت من الإعانات و المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

التقييم المالي :

جدول رقم (3-2) : إيرادات ونفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية

إيرادات الصندوق (موارد) مليون دج	نفقات الصندوق (الالتزامات) مليون دج
2489	2753

المصدر : ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص126).

• إن هذا العجز أجبر الحكومة على تغطيته بموارد إضافية في قانون المالية لسنة 2010.

نوعية الاستثمارات المنجزة :

- الاستثمارات المادية: 1386 مليون دج أي ما نسبته 52.75% ، وزعت على العمليات كالتالي: 52.62% للإنتاج ، و 56.01% المختبر.

- الاستثمارات اللامادية : 1367 مليون دج أي ما نسبته 52.12% 53.32% ، وزعت على العمليات كالتالي : مساعدات ضمان الجودة، 35.01% التدريب ، 48.87% المساعدات التقنية ، 64.07% الدراسات ، 35.57%

1-2 تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹⁶:

تحديد فترة الدراسة : تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2006 إلى 2008.

تحديد العينة المدروسة : 375 مؤسسة صغيرة و متوسطة

النتائج : وتتلخص في الجدول التالي

جدول رقم (3-3): نتائج العمليات المنجزة ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المرحلة	عدد العمليات
التشخيص	135
الوساطة المالية	30
التأهيل	17
التكوين	4
المجموع	186

المصدر : ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص151.

رغم أن البرنامج تناول النقائص التي كانت في البرنامج السابقين وهي جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أي جميع قطاعات النشاط) والمؤسسات المصغرة (مؤسسات بأقل من 20 عامل) إلا أن عدد المؤسسات التي خضعت للتأهيل النهائي كان جد ضئيل وهذا ناتج عن الاجراءات ، والشروط القاسية التي يجب أن تتوفر مسبقا في المؤسسة التي ترغب في التأهيل وعليه نجد أن نسبة كبيرة من المؤسسات لا تقدم ملفات وعدد كبير منها لا يصل إلى مرحلة تنفيذ عملية التأهيل.

1-3 برنامج التعاون الأوروبي- الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁷:

تحديد فترة الدراسة : تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2002 إلى 2007.

تحديد العينة المدروسة: 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تقدمت بملفاتها للبرنامج من بين 2150 مؤسسة تنتمي للقطاع الصناعي.

النتائج : تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للبرنامج من أصل 2150 مؤسسة غير أن 445 فقط منها تجاوزت مرحلة التشخيص وباشرت إجراءات التأهيل.

جدول رقم (3-3) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب العمليات

العمليات الممولة	عدد العمليات	مبلغ التمويل (أورو)
التشخيص	685 مؤسسة	4639380
الإنتاج	313	3892814
الإدارة	339	3026816
التسويق	103	1710335
الجودة	134	1672327
المالية	07	98020
التأهيل	445 مؤسسة	15039692

المصدر : ¹ ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ، ص 144.

إن 68% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في أربعة قطاعات رئيسية وهي الصناعات الغذائية ، الكيميائية ، مواد البناء ، الميكانيك و التعدين ويرجع ذلك إلى ديناميكية القطاعات وسرعة تحاوها مع ظاهرة الانفتاح على الأسواق الخارجية ، وهذا ما يعرضها إلى منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية من نفس القطاع ، لهذا نجد عزوف المؤسسات في مجالات أخرى على الانضمام للبرنامج نتيجة عدة أسباب منها العجز المالي وعدم القدرة على تسديد مبلغ المساهمة الذاتية للمؤسسة .

2- تقييم آليات الرفع الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

1-2 تقييم نتائج أداء العنصر البشري :

1-1-2 استخدام التكنولوجيا : دراسة أجريت سنة 2012، لعينة شملت 61 عاملا بجامعة ورقلة ، والتي تناولت " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة

الحكومية المحلية - دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر) " أراد الباحث من خلالها تحليل علاقة الارتباط الموجودة بين استخدام التكنولوجيا والأداء الوظيفي في المؤسسة فكانت النتائج ما يلي¹⁸ :

- معامل الارتباط بين استخدام التكنولوجيا والأداء الوظيفي بلغت 44,6 % أي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى رفع أداء العاملين، فهو يساعد على ربط الوظائف الإدارية المختلفة مع بعضها والقضاء على الازدواجية و التقليل من الأخطاء وبالتالي الجهد المبذول، الأمر الذي ساهم بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة حجم الأداء بشكل .

- معامل الارتباط بين استخدام التكنولوجيا و نوعية والأداء بلغت 37.4% أي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين جودة و نوعية ودقة أداء العاملين و السبب يعود إلى استخدام الحاسوب في كل العمليات .

- لكن بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين استخدام التكنولوجيا وسرعة الانجاز وقد فسره الباحث بضعف رقابة الهيئات الإدارية.

2-1-2 التقييس الدولي (ISO) كآلية لرفع أداء العاملين (نظام الصحة والسلامة المهنية):

تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2011، المؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة مؤسسة صغيرة و متوسطة تنشط في منطقة صناعية التي تناولت

دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أراد الباحث من خلالها التوصل إلى إثبات العلاقة بين استخدام نوع من أنواع معايير التقييس الدولي (ISO 1800 معايير الصحة و السلامة المهنية) والرفع من أداء العاملين ، وكانت النتائج كالتالي¹⁹ :

- عدم وقوع حوادث عمل منذ 2009 سنة التطبيق الفعلي للنظام وهذا بالعمل في بيئة آمنة وخالية من المخاطر

- تحقيق فعالية عالية في التكوين سنة 2009 تقدر ب 96.04 % .

- ارتفاع الأداء بعد اعتماد معيار ISO 1800 بشكل واضح.

- معايير الصحة و السلامة المهنية من الأنظمة التي ترفع أداء العنصر البشري خاصة في المؤسسات التي تشهد وقوع حوادث عمل خطيرة كقطاع البناء والأشغال العمومية.

2-1-3 التكوين كآلية لرفع أداء العاملين: تناولت الدراسة مسيرة الموظفين بالجامعة إلى غاية 2013 ، لعينة شملت 186 موظف بالمؤسسة الجامعية ، والتي تناولت التكوين أثناء الخدمة ودوره في تحسين أداء الموظفين النتائج التالية²⁰:

- التكوين أثناء الخدمة يساعد في تطوير قدرات و سلوك الموظف بالمؤسسة.
- يوجد تأثير لبرامج التكوين وشخصية المؤطر على نجاح عملية التكوين.
- يساهم التكوين أثناء الخدمة في تحقيق أهداف الموظف و المؤسسة.
- للتكوين دور مهم في رفع أداء العاملين لدى المؤسسة .

2-2 تقييم نتائج الأداء الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-2-1 التنظيم الإداري كآلية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2011، لعينة متكونة من 15 مؤسسة ، من مجموع 293 مؤسسة صغير و متوسطة تنشط بسطيف وكانت النتائج وجود علاقة بين التنظيم الإداري و المتغيرات التالية²¹: ربحية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أداء عملياتها الداخلية، مستوى رضى العملاء ، مستوى التعلم والنمو

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ورغم وجود علاقة كبيرة بين رفع الأداء الداخلي والكلية و التنظيم الإداري، غير أن العلاقات التي تربط الموظفين داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتمي للتنظيم الغير رسمي هذا ما يحول دون الاستفادة من مزايا التنظيم الإداري.

خاتمة:

نتائج الدراسة :

المبالغ المعتمدة من طرف الدولة في البرامج الثلاث كانت جد هائلة 2753 مليون دج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية 15039692 أورو الشراكة الأورو-جزائرية يقابلها حجم ضئيل من المؤسسات التي خضعت للتأهيل غير أن النتائج الميدانية المحققة من قبل برامج التأهيل لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يترجمه الواقع الاقتصادي والدليل هو عدم استقلالية المتغيرات الكلية عن موارد المحروقات، غير أن المساعي الخجولة المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت على المحيط الداخلي فقط إلا أن النتائج كانت جد واعدة و إيجابية ، ويكون التفسير المنطقي لعدم قدرة الرأسمال على رفع الأداء في تأثير العنصر البشري ومدى رغبته في التغيير والتطور.

الفرضيات

أثبتت الفرضية الأولى خطأها في الجزائر (معامل الارتباط بين المتغيرات الكلية وأسعار المحروقات جد قوي) واعتمدت النتائج بالأساس على تقارير الواردات وتحليلها والتي تبين أن حجم الواردات ارتفع ب 300% من سنة 2001 إلى غاية 2009²² وتنوعت بين السلع النصف مصنع والتي قفزت من 1.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.5 مليار دولار سنة 2009، التجهيزات الصناعية والتي بدورها عرفت ارتفاع من 3.2 إلى 14.3 مليار دولار لنفس الفترة، المواد الغذائية فقد انتقل من 2.3 إلى 14.3 لنفس الفترة، ويدل هذا بشكل قاطع على ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الذي سعت الدولة والمؤسسات من جانبها لرفع أدائه.

أثبتت الفرضية الثانية خطأها في الجزائر حيث أن المبالغ المخصصة لعمليات التأهيل و الخاصة برفع الأداء من قبل الدولة كانت ضخمة وخصت المحيط الداخلي والخارجي، غلاف 45 مليار دج²³ بين سنتي 2001-2004، و خلاف قدر ب 7.2 مليار دج، بين سنتي 2005-2009، غير أن عدد المؤسسات التي شاركت في البرامج وخضعت للتأهيل كانت 776 مؤسسة من بين 659309 مؤسسة صغيرة و متوسطة ناشطة في الجزائر، مع العلم أن الخماسي 2011/2015 راهن على تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة

- التوصيات :

إن الاهتمام بالعنصر البشري عبر توظيف الرأسمال المكثف لاستغلال الطاقات البشرية وتقليص الفجوة بين الإمكانيات المتاحة و المستغلة يكون بتوفير أنظمة تعليمية متقدمة يجسد من خلالها الفرد روح الانتماء إلى الوطن والمؤسسة التي يعمل فيها، هو أحسن مثال يستطيع من خلاله العامل إثبات قدراته وذلك بالاستجابة إلى ما تعرضه المؤسسات من برامج للتكيف مع المتغيرات البيئية .

المراجع

¹ - نشره المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات 2011، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، المديرية العامة الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية، رقم 20 الجزائر، مارس 2012 ص 12 .

² - أ.د الشيخ الداوي: تحليل الأسس النظري لمفهوم الأداء، مجل الباحث، عدد 2010/07 ص

³ - طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد إدريس: الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص 477.

⁴ - Vincent plauchet mesure et amélioration des performances industrielles ,tome 2 UPMF, France ,2006 p6.

⁵ - مزغيش عبد الحليم : تحسين أداء المؤسسة في ضل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، السنة 2011/2012، ص 25.

⁶ - بحة هدار : دور معايير السلامة و الصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص-ص 26-27

⁷ - ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية) ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2009/2010، ص 28 .

⁸ - نوري منير : أثر الشراكة الأورومتوسطية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17/18/18 أبريل 2006 ، جامعة الشلف. الجزائر.

⁹ - المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1425 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 32، الصادرة في 04 ماي 2005 ، ص 28

¹⁰ - المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427 الموافق ل 4 جويلية سنة 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45 بتاريخ 09 جويلية 2006 ، ص 17.

¹¹ - حنان أحمد القضاة : أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التطوير الاداري في الجامعات الأردنية الرسمية ، رسالة ماجستير جامعة آل البيت الأردن، 2007، ص 47.

¹² - محمد إبراهيم محمد : إدارة الجودة من منظور إداري - مدخل متكامل- ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2009، ص 453.

¹³ - Pierre casse , la formation performante , office des publications universitaires centrale BenAknoun, Alger 1994 ,p48.

- ¹⁴ - بوحنية قوي : ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية - دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء ، مجلة الباحث عدد 02 سنة 2003 ص-ص 79/70.
- ¹⁵ - ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، السنة الجامعية 2010/2009 ، ص-ص 121 - 131 .
- ¹⁶ - ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 146 - 153 .
- ¹⁷ - المرجع السابق ، ص-ص 132 - 145.
- ¹⁸ - العربي عطية: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، - دراسة ميدانية في جامعة ورقلة الجزائر، مجلة الباحث عدد 10 / 2012 ص 321.
- ¹⁹ - بختة هدار : دور معايير الصحة و السلامة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة- مرجع سبق ذكره، ص ص-65-85.
- ²⁰ - بوقطف محمود : التكوين أثناء الخدمة ودوره في تحسين أداء الموظفين بالمؤسسة الجامعية ، - دراسة ميدانية بجامعة عباس لغرور ورقلة ، مذكرة ماجستير ، سنة 2014/2013 ص-ص 155-160.
- ²¹ - شاوي صباح : أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سطيف، مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف السنة 2010/2009 ص - ص 300290.
- ²² - عبد الوهاب شبحر، قروف محمد لمين: تقييم آثار برامج سياسة الإنفاق العام على الأداء الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2013، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، واقع ورهانات المستقبل يومي 23-24 نوفمبر 2014.
- ²³ - <http://www.premier-ministre.gov.dz>

دراسة تقييمية للسياسات والقرارات الاقتصادية الأخيرة للجزائر، في ظل مسعاها لتحقيق تنويع

اقتصادي

**An evaluation study of the recent economic policies and decisions of
Algeria in light of its endeavor to achieve economic diversification**

أ.عبد السلام فريدة أ.سعدي سكينه ايمان أ.د.هوام جمعة

جامعة سطيف 1 جامعة عنابة

**Abedessalem farida saadi sakina imane Pr. houame djamaa
Setif1 university annaba university Algeria**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القرارات والسياسات الأخيرة للجزائر، لمعرفة مدى توافقها مع سعيها لتحقيق تنويع اقتصادي. حيث قامت بتبني سياسة اقتصادية تعتمد على التقليل من الانفاق العمومي وتنويع مصادر الثروة من خلال الاستثمار في قطاعات خارج مجال المحروقات، لبناء اقتصاد وطني قوي، يتسم بالنجاعة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التنويع الاقتصادي تتأثر بخمس فئات من المتغيرات منها يجب أن تأخذ كلها بعين الاعتبار، العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛ السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية؛ متغيرات الاقتصاد الكلي، المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛ الوصول إلى الأسواق، والحصول على التمويل.

الكلمات المفتاحية: السياسات والقرارات، تنويع اقتصادي، أسعار النفط

Abstract

The aim of this study is to assess the recent decisions and policies taken by Algerian government to see their compatibility with the pursuit of economic diversify. This economic policy based on the reduction of public spending and diversification through investing in sectors outside fuels, to build a strong national economy.

The study found that the economic diversification process affected five categories which must taken into account such as physical factors: investment and human capital; public policies: financial, trade and industrial policies; Macroeconomic variables, institutional variables: governance, investment environment and the security situation; access to markets, and access to finance.

Key words: policies and decisions, economic diversification, oil

مقدمة:

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، وهو ما يشكل غالبا القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، وهذا الاعتماد ما يجعلها تصبح اقتصاديات ريعية. فطالما أن هذه الثروة متوفرة، وأسعارها في السوق العالمية مرتفعة، وفي منأى عن أي اضطراب أو اختلال، فهي تمكن الدولة من الحصول على موارد مالية هامة، من شأنها تمويل وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. لقد مكنت الثروة النفطية في الجزائر من الحصول ولمدة طويلة على عائدات مالية مهمة، أدت في العديد من الأحيان الى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات. غير أن عائدات النفط لا تتبع مسارا معلوما بسبب تقلبات الأسعار، فتؤدي سياسات اقتصادية غير حكيمة إلى مستويات إنفاق مرتفعة في السنوات الجيدة، تليها انخفاضات شديدة في السنوات السيئة مما يولد تزعزعا في الاقتصاد المحلي. أما السياسات الحكيمة فهي تتفادى مراحل الفورة من خلال الحرص على الاستقرار في الاستهلاك والنفقات الجارية، مضعفة بذلك الرابط بين النمو الاقتصادي وديناميكية عائدات مصادر النفط. وهو ما يدعو الى ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى، من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في الأسعار.

تعتمد الجزائر على إيرادات النفط والغاز لتغطية نحو 60 بالمئة من احتياجات الموازنة، فيما تشكل صادراتها من الطاقة نحو 97 بالمئة من إجمالي الصادرات. وقد تراجع حجم صادرات البلاد من الطاقة، في النصف الأول من 2015 بنحو 4.6%، فيما انخفضت الإيرادات بنحو 43.1% لتصل إلى 18.1 مليار دولار. وتبعاً لذلك، تواصل انخفاض حجم صندوق ضبط الموارد بنحو 33.3% على مدى اثني عشر شهرا.

وبعد انهيار غير مسبوق في قيمة العملة الجزائرية وارتفاع الأسعار، وفي ظل انخفاض أسعار النفط الذي تمثل صادراته مع الغاز الطبيعي حوالي 97% من صادرات البلاد، وتساهم بنسبة 60% من ميزانية الدولة. وانعكاس هذا الانخفاض في العملة الوطنية أمام الدولار واليورو على قلة المعروض من السلع المستوردة في المتاجر وارتفاع أسعارها، وصعوبة الحصول على العملة الأجنبية. فارتفعت نتيجة لذلك أسعار جميع السلع والخدمات، وأصاب الركود الأسواق نتيجة تآكل القيمة الشرائية للدخول، وخصوصا سوق العقارات. وقصد تحسين هيكلية الاقتصاد الوطني، عبر السعي لتنويع الاقتصاد، مع ضرورة الخروج من سياسة الإنفاق العمومي واستبدالها بالنجاعة الاقتصادية في ظل تراجع مداخيل الدولة، تم انتهاج

سياسة من شأنها ترشيد النفقات العمومية، وكذا السعي لتنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات.

إشكالية البحث: ما مدى تحقيق القرارات المتخذة لهذه المساعي؟ وهل السياسات والقرارات الاقتصادية الجديدة تعكس اتباع الجزائر لاستراتيجية التنويع الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- يقوم الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال على الربيع النفطي.
 - السياسات المتبعة في قطاعات الاقتصاد الجزائري غير ناجعة.
 - الاجراءات المتخذة في مجالات الاستيراد، التصدير والاستثمار ليست كافية.
- أهمية البحث:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من التطورات والمستجدات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري بعد تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- أهداف البحث:** تتمثل أهداف البحث في تسليط الضوء على القرارات التي اتخذتها الجزائر، والسياسات التي انتهجتها في سبيل تنويع اقتصادها، والتخلص من التبعية للربيع النفطي في ظل تهاوي أسعاره. وبغرض الإجابة عن إشكالية البحث، ارتأينا التطرق الى المحاور التالية:
- أولاً: لمحة عامة على الاقتصاد الجزائري قبل انهيار أسعار النفط
- ثانياً: القرارات المتخذة لترقية أهم القطاعات الاقتصادية
- ثالثاً: الإجراءات والسياسات المتبعة في مجالات الاستيراد، التصدير والاستثمار

أولاً: لمحة عامة على الاقتصاد الجزائري قبل انهيار أسعار النفط

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الربيع البترولي الذي يساهم بأكثر من 97 % من إيرادات الدولة، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري، وكانت هي المصدر الرئيسي للأموال التي مولت بها كل القطاعات بدون استثناء، ومن ضمنها قطاع المحروقات الذي كان يستحوذ على حصة الأسد. فعند حدوث الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 بسبب حرب أكتوبر، وارتفاع أسعار النفط بشكل لم يشهد من قبل استفادت الجزائر من هذه الإيرادات الضخمة وساعدها ذلك في تدعيم وتمويل مختلف مشاريع التنمية التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية، وقد جعلت هذه الوفرة المالية التي وفرتها الثروة النفطية من قطاع المحروقات القطاع الروحي للاقتصاد الجزائري، وقد أصبح القطاع القائد لعملية التنمية في الجزائر. ولكن انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية عام

1986 بانخفاض تجاوزت نسبته 50%، والذي صاحبه تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، جعل الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري، وهو ما أدى إلى عرقلة تنفيذ البرامج المقترحة خلال المخطط الخماسي الثاني وأدخل الجزائر في أزمة اقتصادية رهيبة لتتحول إلى أزمة اجتماعية، فسياسية ثم أمنية. ودخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة، وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير متحكمان بالقرارات الاقتصادية الوطنية.

إن سبب دخول الجزائر في شرك المديونية الخارجية هو اعتمادها المطلق على العائدات النفطية لتمويل برامج التنمية المعتمدة، فلم يكن متوقعا أن تنهار أسعار النفط بهذا الشكل المفاجئ والسريع، لذلك لم تكن هناك أية استراتيجيات واضحة لمواجهة الأزمة المالية الخانقة، ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي لجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية للاقتراض، ولكن كانت أغلب هذه القروض قصيرة الأجل وبشروط قاسية، وهو ما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية.

لم تخرج الجزائر من أزمتها إلا بعد عودة أسعار براميل النفط للارتفاع بدءا من سنة 2000، فتحسنت الوضعية العامة للبلاد، عن طريق التسديد المسبق للديون، كما تم تكوين احتياطي مالي كبير لا يستهان به من العملة الصعبة، فتم استخدام جزء من هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني وتنميته، فزاد الإنفاق العمومي وتم انشاء مشاريع مهمة.

وقد اعتمدت الجزائر منذ بداية سنة 2000، أربعة مخططات لدعم الإنعاش الاقتصادي ممتدة خلال الفترة 2001-2014، واعتمدت مقارنة كينزية جوهريّة أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق. ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو:

قدّر مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001-2009 بـ 0.9، وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار. وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاحة تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 بالمائة، حيث أن الميل الحدي للاستيراد يساوي

0.807، أي أن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 80 سنتيما للخارج لاستيراد السلع والخدمات، والباقي يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية.¹¹²

فيما تعلق بمعدل النمو ومستوى التشغيل في الفترة 2000-2010، فإن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي ضعيف وغير مستدام، إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام.¹¹³

نستنتج من النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أن أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت، على العموم ضعيفة.¹¹⁴

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة من انتهاج هذه السياسة، هو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، مما يسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج. وسبب ذلك غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي

¹¹² محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص: 156.

¹¹³ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013، ص: 53.

¹¹⁴ محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 157.

تحول دون رد الاعتبار للجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية.¹¹⁵

ثانيا: أهم القرارات المتخذة لترقية القطاعات الاقتصادية

1- قطاع الطاقة:

إعادة تفعيل برنامج البحث في الطاقات المتجددة: تمتلك الجزائر إمكانات معتبرة فكانت ولا تزال قوة طاقوية، فهي غنية بموارد النفط والغاز، سواء التقليدي منها أو غير التقليدي (أساسا الصخري). فيقدر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ثالث أعظم احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا. ومع 4.5 تريليون متر مكعب (حوالي 160 تريليون قدم مكعب) من احتياطي الغاز الطبيعي التقليدي المؤكد، تحتل الجزائر المرتبة العاشرة في العالم والثانية في إفريقيا بعد نيجيريا.¹¹⁶ أما أرقام الغاز الصخري فهي غير أكيدة لكون التنقيب لا يزال في مراحله الأولى، لكن تقدير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)* يفيد بأن الجزائر تحوز نحو 20 تريليون متر مكعب (706 تريليون قدم مكعب) و5.7 مليار برميل من الموارد القابلة تقنيا للاستخراج.¹¹⁷ ورغم أن الجزائر تبقى أكبر منتج ومصدر للغاز في إفريقيا وثالث أكبر منتجها للنفط، إلا أن مستوى إنتاجها لا يعكس حجم مواردها الغنية، ويقع اللوم على بيئتها غير المشجعة للاستثمار الخاص. وتعتبر المشاريع النفطية بحكم طبيعتها طويلة الأمد، وقد تستغرق سنوات منذ لحظة الاكتشاف حتى بدء الإنتاج. ولذلك يُشكل إنتاج اليوم ثمرة سياسات الاستثمار المتبعة بالأمس، وهو ما يستلزم تشجيع المستثمرين الدوليين على التعهد بمواردهم المحدودة خاصة في ظل أسعار النفط المتدنية التي تضعف القدرة التفاوضية، وتضع الشركات في موقع أقوى لطلب شروط أفضل. وفي هذا الإطار تم إعادة النظر عام 2013 في قانون الهيدروكربون. ومن بين أبرز التغييرات التي شهدتها هذا القانون هي منح حوافز ضريبية إضافية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالغاز الصخري،

¹¹⁵ محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 157.

¹¹⁶ BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014 <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf>

* Energy Information Administration

¹¹⁷ Energy Information Administration, "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States," EIA, June 2013 <http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/>

ناهيك عن تلك الحقول الصغيرة والمترسبات في المناطق التي لم يتم التنقيب فيها على النحو الكافي، بما في ذلك في المياه والحقول ذات الجيولوجيا المعقدة أو التي تفتقر إلى البنية التحتية. وعُدلت بعض الضرائب لتصب على الأرباح بدلا من العائدات آخذة التكاليف بعين الاعتبار، وليس فقط المدخول عند احتساب القاعدة الضريبية، وهي خطوة مهمة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تم تسهيل بعض الشروط المفروضة على تنقيب وإنتاج النفط والغاز التقليدي وأدخلت أحكام جديدة لدعم البحث عن المصادر غير التقليدية وإنتاجها. كما سمحت بعض التعديلات بإعطاء رخص لمدة أطول للتنقيب عن الموارد غير التقليدية (11 سنة بالمقارنة مع 7 سنوات للموارد التقليدية)، وفترة إنتاج أطول (30 إلى 40 سنة بالمقارنة مع 25 إلى 30 سنة للنفط والغاز التقليدي).¹¹⁸

ترشيد الاستهلاك الوطني للطاقة: شهد الاستهلاك المحلي للطاقة ارتفاعا ملحوظا، ففي حين ارتفع إنتاج الغاز بنسبة 2.2% بين عامي 2013 و2014، ارتفع الاستهلاك المحلي بنسبة 12.4% في خلال الفترة نفسها¹¹⁹. ومع أن استهلاك النفط والغاز لا يزال متدنيا نسبيا بالمقارنة مع معدلات الإنتاج إلا أنهما يقلصان القدرة على التصدير ويضعان عبءا ماديا اضافيا بسبب الدعم. وتقدر كلفة دعم المنتجات الهيدروكربونية، وفقا لصندوق النقد الدولي، بنحو 2.22 مليار دولار، أو 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012.¹²⁰ وتتوقع الجزائر أن يرتفع إنتاج الغاز بنسبة 13.5% عام 2019 بالمقارنة مع عام 2014 مع إنجاز مشاريع جديدة، إلا أنه ما لم تتم معالجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي فسيكون صافي المنفعة الاقتصادية محدودا.

2- قطاع الزراعة:

تتجه الجزائر نحو تنمية القطاع الزراعي عبر إعطاء الأولوية القصوى لترقية الاستثمار المنتج وتكثيف النشاط الفلاحي في المناطق الصحراوية، وتعد إعادة النظر في القطاع الفلاحي بغرض إيجاد بديل اقتصادي للطاقة الناضبة، وكذا بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي فتشكل واردات الغذاء نحو 20% من

¹¹⁸ Lies Sahar and Stuart Elliott, "Algeria's Draft Amended Oil, Gas Law Offers New Tax Breaks," Platts, 2 January 2013 <http://www.platts.com/latest-news/oil/algers/analysis-algerias-draft-amended-oil-gas-law-offers-8027606>

¹¹⁹ BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014 <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf>

¹²⁰ International Monetary Fund, "Algeria 2013 Article IV Consultation," IMF, February 2014 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf>

فاتورة الواردات السنوية البالغة 45 مليار دولار، ومن أهمها القمح والشعير واللحوم والألبان. وللنهوض بهذا القطاع المعول عليه كثيرا تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات:

- تسليم أزيد من 185.000 عقد امتياز لصالح مستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة اي ما يعادل 96 بالمائة من الملفات المودعة لتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز.¹²¹

- استصلاح 400.000 هكتار من الأراضي في الجنوب والهضاب العليا وهي جاهزة للاستغلال، كما تم منح 180.000 هكتار لمستثمرين في فروع استراتيجية على غرار الحبوب والحليب والطماطم الصناعية وزراعة الأشجار المثمرة بشكل مكثف.¹²²

- إطلاق دراسات أخرى لمنح 600.000 هكتار في الجنوب والهضاب العليا.¹²³

- تقديم حوافز مالية للمزارعين من بينها قروض بدون فوائد، كوسيلة لدعم الزراعة وتوفير وظائف جديدة.

- كما تخطط الجزائر لفتح القطاع الزراعي أمام المستثمرين الأجانب، بهدف خفض استيراد الغذاء وتنويع الاقتصاد الوطني، ومن المقرر طرح 16 مزرعة للمستثمرين الأجانب والمحليين، وهي ليست معدة للبيع، ويشترط على المستثمرين تحديث المزارع عبر ادخال معدات جديدة. ويذكر أن قطاع الزراعة مازال حتى وقت قريب مغلقا أمام الاستثمار الأجنبي، ويشترط القانون أن يدخل الأجانب في شراكة مع شركات جزائرية، والحد الأقصى لحصتهم لا يتجاوز 49%.

3- قطاع النقل:¹²⁴ شهد قطاع النقل مسار إعادة تنظيم واسع مع تنصيب أربعة مجموعات عمومية في إطار إعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري المقرر من طرف السلطات العمومية في 2014. ان انشاء هذه المجموعات الأربعة المستقلة في قطاع النقل يدخل في إطار مسعى إعادة تنظيم القطاع العمومي ويتعلق الأمر بمجمع الخدمات المينائية، مجمع النقل البحري، مجمع نقل البضائع والخدمات اللوجستية ومجمع النقل البري للمسافرين. وتأاتي هذه المجموعات لتحل محل ثلاث شركات لتسيير مساهمات الدولة للقطاع

¹²¹ تصريحات مدير تنظيم الأراضي وحماية الأملاك بوزارة الزراعة حميد حمداي للإذاعة الوطنية، 2016/02/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.aps.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/16، 19 سا: 07د.

¹²² نفس المرجع السابق.

¹²³ نفس المرجع السابق.

¹²⁴ وكالة الأنباء الجزائرية، تحول هيكلي في قطاع النقل بتنصيب أربع مجموعات عمومية، 2016/02/14، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.radioalgerie.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/15، 19 سا: 04د.

والتي تشمل 48 مؤسسة عمومية اقتصادية، وكذا مؤسسات ذات طابع اقتصادي وصناعي تحت وصاية وزارة النقل. وبموجب عملية اعادة الهيكلة هذه:

- سيتكفل مجمع خدمات الموانئ (برأسمال قدره 54 مليار دج) بتسيير الموانئ عن طريق 10 مؤسسات للموانئ، ومؤسسة تسيير موانئ الصيد وكذا تسيير الخدمات المينائية عن طريق ثلاث شركات مختلطة موجهة للحاويات، وشركتين مختلطتين للوجستيك.

- سيضم المجمع الثاني الذي يقدر رأسماله بـ 22 مليار دج، فرعين من الشركة الوطنية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين والمؤسسة الوطنية لإصلاح السفن وخمس فروع أخرى.

- بالنسبة لمجمع النقل البري للمسافرين فرأسماله 3 مليار دج، وسيضم مؤسسة ميترو الجزائر ومؤسسة استغلال الترامواي ومؤسسة النقل الجزائرية بالكابلات وشركة تسيير المحطة البرية للجزائر وخمس فروع لنقل المسافرين بالحافلات. وفيما يتعلق بمجمع نقل البضائع واللوجستيك برأسمال قدره 2 مليار دج، فسيضم سبعة فروع تابعة للشركة الوطنية للنقل البري.

يهدف التنظيم الجديد الى عصنة المؤسسات، وتحسين المردودية والخدمات المقدمة عكس النظام الحالي للمؤسسات العمومية التي تستهلك ميزانية ضخمة.

4- قطاع السياحة:¹²⁵ على اعتبار أن قطاع السياحة من القطاعات المنتجة التي يراهن عليها خلق الثروة وإنعاش الاقتصاد الوطني، فقد تم استحداث آلية جديدة ضمن قانون المالية 2016 لفائدة المستثمرين في قطاع السياحة، لتمكينهم من انجاز مختلف المشاريع السياحية وترقية الوجهة الداخلية بدون فوائد ربوية. وكذا تقديم تسهيلات للطلبة المتخرجين من مدارس السياحة، بغية تدعيمهم لإنجاز مؤسسات صغيرة و متوسطة. و جاءت هذه الصيغة الجديدة من القروض للسماح للمستثمرين بإنجاز مختلف المشاريع السياحية والفندقية، خاصة أصحاب الوكالات السياحية، وستكون فرصة لترقية الوجهة السياحية الداخلية، واستقطاب الجالية الجزائرية بالمهجر والسواح الأجانب.

ثالثا: الإجراءات والسياسات المتبعة في مجالات الاستيراد، التصدير والاستثمار

1- مجال الاستيراد: بغرض حماية المنتج والاقتصاد الوطني على حد سواء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، والآليات التي استهدفت تقليص فاتورة الواردات الوطنية، لعدم قدرة مداخيل النفط المتهاوية على تغطيتها. ومست هذه الإجراءات المجالات التالية:

¹²⁵ www.elmihwar.com, 06/11/2015

مواد البناء: عرفت واردات مواد البناء منحى تنازلي منذ بداية 2015، وهذا راجع الى تراجع أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية. كما يرجع أيضا إلى تشجيع استعمال مواد البناء المصنعة محليا بهدف تحفيز الإنتاج الوطني وكبح ارتفاع الواردات، حيث منع المقاولون المكلفون بإنجاز مختلف المشاريع الممولة كلياً أو جزئياً من طرف الدولة، من اللجوء إلى المواد المستوردة إذا كانت نفس المنتجات مصنعة محليا بنفس معايير الجودة.

واردات الجزائر من الأدوية: لقد عرفت واردات الأدوية تراجعا ملحوظا، وهذا راجع إلى تحسن طريقة التفاوض على الأسعار، وكذا اعتماد منهجية جديدة لتحديد الأسعار تركز على مقارنة الأسعار دوليا قصد الحصول على الأحسن، وذلك في إطار التحكم في فاتورة الاستيراد. و سمحت هذه المقاربة الجديدة بتخفيض الأسعار بما لا يقل عن 10%. كما انه في إطار ترشيد واردات الأدوية تم تحديد قائمة المنتجات الصيدلانية ذات الاستعمال البشري والمعدات الطبية المصنعة بالجزائر الممنوعة من الاستيراد.

واردات الحبوب: تراجعت فاتورة واردات الحبوب مقابل ارتفاع في الكمية، وهو راجع الى انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية منذ بداية السنة بسبب وفرة المخزون، المحصول الجيد، وتراجع الطلب الصيني.

إعادة تنظيم نشاط وكالات السيارات: لقد عرف نشاط استيراد السيارات انكماشاً، منذ دخول دفتر الشروط المنظم لنشاط وكالات السيارات حيز العمل في مارس 2015، قبل فرض ضرورة توفر الوكلاء والمستوردين على رخص قبل تسويق أي مركبة في السوق المحلية. وهو ما أدى إلى تقلص كبير في حجم مبيعات العلامات الممثلة في الجزائر، مسجلة تراجعا بشكل محسوس، فقد بلغت خلال الأشهر 10 الأولى من السنة 2015 من حيث العدد، قرابة 241 ألف مركبة مستوردة، بينما بلغت خلال الفترة نفسها من سنة 2014 قرابة 340 ألف سيارة، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجعها أيضا من حيث القيمة، على الرغم من تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار والأورو، إلى حدود 2.8 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار. وقد مكن دفتر الشروط الجديد من توفير 2 مليار دولار في فاتورة استيراد السيارات. كما دفعت الإجراءات الأخيرة المتخذة في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بالعديد من المتعاملين لمراجعة الاستراتيجية المتبعة للتواجد في السوق الوطنية، لتنتقل المنافسة بين المصنعين إلى الاستثمار في الجزائر، عبر إنشاء العلامات المصنعة للسيارات فروعاً أو مصانع لتركيب منتجاتها في الجزائر.

2- مجال التصدير: حسب ما كشفت عنه دراسة تقييمية لآثار اتفاق الشراكة (2005-2014) أجرتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، لم يتعد المبلغ الاجمالي للصادرات 3ر12 مليار دولار خلال

قراءة 10 سنوات مقابل واردات بـ 195 مليار دولار خلال نفس الفترة، فقد انتقل مبلغ الصادرات من 597 مليون دولار سنة 2005 الى 2ر3 مليار دولار سنة 2014. لكن وبالرغم من حجمها المحتشم الا ان صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الاتحاد الاوربي بلغت في المتوسط 70% من اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. وبلغت الصادرات الصناعية المعفاة تماما من الرسوم نحو المجموعة 90% من مجموع الصادرات خارج المحروقات نحو نفس المجموعة، علما أن 75% منها هي مشتقات للمحروقات. وتعد حصة المنتجات المصنعة (ضمن المنتجات الصناعية) ضئيلة بنسبة تعادل 2ر5% منذ 2005. ومثلت المنتجات الفلاحية و المنتجات الفلاحية المحولة منذ 2005 نسبة 6ر2 بالمائة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي.

إن الاقتصاد الجزائري ليس حصينا أمام انعكاسات التوقيع على هذا الاتفاق، فقد وضع الاتحاد الأوروبي حواجز غير جمركية تعيق دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية، وفي المقابل لم تسعى الجزائر لحماية انتاجها الوطني، عبر ابرام أي اتفاق يتضمن قائمة المنتجات الصناعية التي تريد الجزائر اعفاءها من التفكيك الجمركي، لحماية بعض الفروع الصناعية.

لم يساهم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في دعم القطاع الخاص المنتج، كما لم يؤد دوره المنشود في إعطاء دفع لتدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الجزائر. ويشكل تعدد وتعقد قواعد المنشأ (ضرورة اشتغال السلع محل التجارة على حد أدنى من المكون المحلي) عبئا إضافيا على المنتجين المحليين، فارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوروبي، يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، ما يدفع بالمنتجين الجزائريين الى التضحية بالمعاملة التفضيلية الناجمة عن النفاذ للأسواق الأوروبية. إن إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني قبل التفكيك الجمركي الكامل، يعد ضرورة حتمية من شأنها إكسابه قدرة تنافسية تمكنه من الصمود أمام صدمة الانفتاح وتعزيز وجوده في الأسواق الخارجية.

3- مجال الاستثمار: لا تزال التوجهات التنموية للجزائر غير واضحة ويشوبها الكثير من التردد، في ظل التوجهات التي تفرضها المرحلة الراهنة، والتي تقتضي تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وتحفيز المبادرات الخاصة في القطاعات المنتجة. خاصة وأن تدابير التشغيل في إطار الوكالات الثلاث (الوكالة لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) تتسم بالتساهل في منح القروض، في ظل غياب أي دراسة للنجاعة الاقتصادية لهذه المشاريع، وكذا غياب الاستشراف العلمي

والميداني جعلها تستنزف أموالا طائلة.¹²⁶ فيقبل الشباب على قطاع الخدمات لكونه مربحا ولا يتطلب مجهودا كبيرا، في حين أن قطاعي الزراعة والصناعة ورغم أهميتها الاقتصادية الكبيرة لم يحظيا باهتمام الشباب المستثمر لطول فترة استرجاع رأس المال. وفي ظل عجز معظم المقترضين عن تسديد الديون، تقوم السلطات برصد المؤسسات التي تعلن إفلاسها وتعيد جدولتها وتمويلها من جديد، غير أن هذا الحل يعد ترفيعيا، فهؤلاء الشباب يجدون مصاعب من جديد في تحقيق أرباح تمكنهم من تسديد الديون، مما يفرض ضغوطات على الخزينة العمومية.¹²⁷

خاتمة:

إن سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر والتي رصدت لها مبالغ مالية هامة، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، ومعدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا. فالملاحظ أن هذه الأموال لم توظف بالشكل اللازم وهو ما لم يضمن تنمية حقيقية ومستدامة للاقتصاد الوطني، لهذا كان لا بد من تنويع الاقتصاد الوطني، واستثمار الأموال الضخمة للثروة النفطية في بناء اقتصاد وطني متين ومتكامل، وهذا عن طريق التركيز على قطاعات استراتيجية منتجة بصفة دائمة ومتجددة. وبعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة الناجمة عن انخيار أسعار النفط، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات، كان الغرض منها تنويع الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال:

*التنويع الأفقي: يطلق على تنويع الاستثمار بالاعتماد على أدوات من نفس الفئة، وفي هذا الإطار تشكل الإصلاحات الهادفة لتوسيع قدرة الجزائر على إنتاج النفط والغاز خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها ليست كافية. فيجب الاستغلال الناجع للنفط والغاز الصخريين وكذا فتح مجال أوسع للاستثمار في المجال.

*التنويع الرأسي: يطلق على تنويع الاستثمار على قطاعات متنوعة وفئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن القرارات المتخذة والسياسات المتبعة لا تحقق هذا النوع من التنويع. فالقطاع الزراعي بحاجة لإعادة تهمين واعتبار حقيقية، في ظل ما تنطوي عليه الجزائر من موارد

¹²⁶ نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص: 220.

¹²⁷ نفس المرجع السابق، ص: 221.

طبيعية معتبرة، من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع نسبة المواد الغذائية المصدرة. وهذا عبر انشاء مستثمرات فلاحية عصرية تعتمد على الطرق الصناعية في الإنتاج، وفتح المجال لإقامة مشاريع شراكة مع أطراف أجنبية بهدف جلب رؤوس الأموال وكذا الخبرة والمعرفة. كما أن القطاع السياحي يفتقر لقرارات وسياسات من شأنها بعث السياحة الداخلية، فالجزائر تتوفر على تنوع طبيعي مهم يفتقر للاستغلال والبنى التحتية.

كما تتأثر عملية التنويع الاقتصادي بخمس فئات من المتغيرات، يجب أن تأخذ كلها بعين الاعتبار، تتمثل في:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
 - السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية؛
 - متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
 - المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
 - الوصول الى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.
- وعليه، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة، وبيئة قانونية ومؤسسية مشجعه وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا يساعد على انشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توفر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية. كما أن هناك ضرورة لوجود بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

إن نموذج الجزائر الاقتصادي تشوبه شوائب عدة أظهرها انخفاض أسعار النفط، غير أن هذا التراجع يوفر فرصة للإصلاح، أما القدرة على اقتناص هذه الفرصة فتبقى قيد التساؤل. فلا بد من إرادة قوية وفعالية لتفكيك الاحتكارات التي تتغذى على الریوع وتطوير الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، فهي ليست مصدرا للنمو بعيد المدى فقط، وإنما وجود العديد من التحديات التي تواجه المسار التنموي للبلاد وتهدد استقراره الاقتصادي، خاصة في ظل التحدي الذي يواجه الجزائر في المرحلة الراهنة، والذي لم يكن مطروحا في السنوات السابقة، لارتباطها برزنامة للاتفاقيات الدولية في آفاق 2020 ستؤثر على المنظومة الاقتصادية، على غرار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان من المقرر أن يمدد إلى التفكيك

الجمركي الكامل في 2017 وتم تأجيله إلى 2020 على أساس استعداد وبناء مؤسسات قادرة على المنافسة، بالموازاة مع المساعي المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تحاول فرض شروط إضافية.

دراسة تقييمية لواقع التنمية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي

أ/ قروي صباح طالبة دكتوراه أ.د/ ماضي بلقاسم استاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة باجي مختار عنابة -الجزائر-

الهاتف:(213781213201)

البريد الالكتروني:garouisabah@hotmail.fr

الملخص

تحاول هذه الدراسة ان تجيب على الاشكالية التالية :هل يمكن ان تكون اليات الانفتاح الاقتصادي حلا لتحقيق التنمية بان يعاد في الاطراف ما تم انتاجه في المركز ؟ و ذلك من خلال دراسة التجربة الجزائرية و اعتبارها من بين البلدان النامية التي غيرت مسارها التنموي من خلال مرحلة انتقالية جديدة تحاول فيها الاندماج و التكامل بدرجة اكبر في الاقتصاد العالمي .
الكلمات المفتاحية : الانفتاح الاقتصادي ،التنمية ،التبعية ، فك الارتباط.

Résumé

*Cette étude tente de nous répondre à la problématique suivante:
Est-il possible que la dynamique de l'ouverture économique soit un atout dans le processus de développement et que ce dernier, qui s'est réalisé au « centre », puisse être répliqué au niveau de la « périphérie » ?*

La réponse à la question posée découlera de l'étude de l'expérience de l'Algérie en tant que pays en développement qui a adopté un nouveau modèle de développement en recherchant une intégration plus poussée au sein de l'économie mondiale.

les mots clé : Ouverture économique, Développement, Dépendance, le Désengagement.

المقدمة

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعتبر فترة البناء و الاستقرار للعديد من الدول النامية التي شهدت اغلبها تحررا سياسيا، فحاولت هذه الدول تحسين اوضاعها فاعتمدت سياسة التخطيط الاقتصادي المركزي كسياسة تنمية، الا ان هذه السياسة التنموية التي اعتمدتها هذه الدول عرفت اخفاقا كبيرا خاصة على المستوى الاقتصادي.

و الجزائر شأنها شأن هذه الدول النامية التي تأزمت اوضاعها وتدهورت مؤشراتها الاقتصادية خاصة في العقد الثاني من الثمانينات، وللخروج من هذه الاوضاع ومحاولة لصياغة سياسة تنمية فعالة اختارت الجزائر الانتقال من نظام التخطيط الاشتراكي الى تبني اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها تحت اشراف المؤسسات الدولية كوصفة علاجية لاقتصاديات الدول النامية.

– مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث ان يجيب على الاشكالية التالية :

هل يمكن ان تساهم اليات الانفتاح الاقتصادي في اختراق جدران التخلف وتكون قادرة على تحقيق التنمية ؟.

– فرضيات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث وضعت الفرضية التالية:

➤ مؤشرات الاقتصاد الجزائري تتطور ايجابيا من خلال الاصلاحات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق.

➤ الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي ساهم في تحسين مؤشرات التنمية في الجزائر.

– اهمية الدراسة:

يستمد البحث اهميته من خلال الاوضاع الراهنة التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة، فهذه الاخيرة تحاول مواكبة التطورات العالمية من خلال اختيار بديل الانتقال الى اقتصاد السوق لتحقيق التنمية.

– الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين مؤشرات التنمية و مؤشرات الانفتاح الاقتصادي من خلال الاقتصاد الجزائري. ، كما تهدف الى تحليل العلاقة بين اهداف التنمية و اليات الانفتاح الاقتصادي، خاصة و ان قيام مشروع تنموي وطني اصبح يتطلب نقاشا و تحليلا اعمق و ادق من اجل فهم الظروف التي تؤثر على المشروع التنموي.

– منهجية الدراسة و مصادر المعلومات :

من أجل دراسة المشكلة موضوع الدراسة، و تحصيل أبعادها و محاولة اختبار صحة الفرضيات الموضوعية، تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري و ذلك بالاعتماد على الكتب والأبحاث العلمية للإلمام بالجانب النظري لموضوع الدراسة، بينما تم الاعتماد على الاسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الجزائري وتفسيرها.

– هيكلية البحث:

ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن اشكالية البحث من خلال التطرق الى المحاور التالية:

المحور الاول : تطور مفهوم التنمية؛

المحور الثاني: آليات الانفتاح الإقتصادي؛

المحور الثالث: الأداء التنموي للجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي؛

المحور الاول: تطور مفهوم التنمية

شهد مفهوم التنمية عدة تطورات فبنهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كانت التنمية مرادف للنمو الا انه في نهاية الستينات و حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، بدا مفهوم التنمية يشمل ابعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد اخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر و البطالة و عدم العدالة في التوزيع و ظهر الفرق بين مصطلحي النمو و التنمية وفي منتصف السبعينات تقريبا ظهر مفهوم التنمية البشرية و التي تهتم بجميع جوانب الحياة للإنسان.

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يعاني من كثير من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، فكان لأبد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة.

1. قصور مفهوم التنمية: إن تتبع تطور مفهوم التنمية نجد في بدايات ظهوره في أواخر الأربعينات قد انحسر على الجانب الاقتصادي، ففي أواخر الأربعينات إلى أواخر الستينات توج النمو الاقتصادي فكان مرادفا للتنمية من خلال الفكر الاقتصادي الغربي الذي وضع مؤشرات التنمية من منظور اقتصادي فعرّفها بأنها "تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الانتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية" (1).

- **التنمية لا تعني النمو:** تدور الأسئلة المطروحة عن التنمية في دولة ما حول موضوعات ثلاث هي الفقر و اللامساواة و البطالة، فإذا تناقصت هذه الثلاثة أو أي من مكوناتها ، فإن هذه الدولة تكون قد شهدت عملية تنمية، أمّا إذا ازداد واحد أو أكثر من هذه الموضوعات تدهورا ، فإنه من الغريب أن ندعو ما نتج بالتنمية، وإذا كان النمو الاقتصادي يعتبر مكونا أساسيا من مكونات التنمية إلا أنه ليس المكون الوحيد، فالتنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة ولكن مضمونها الجوهري يتطلب منها أن تتضمن أكثر من الجانب المادي أو "التمويلي" في حياة البشر لأنها ليست مرادفا لارتفاع الدخل، ولذلك فإنها يجب أن تدرك على أنها عملية متعددة الأبعاد تضمن إعادة تنظيم وإعادة توجيه للنظم الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تغييرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسية والإدارية. وفي ضوء إدراكهم لشمولية التنمية، أقر العديد من الباحثين بعدم جدوى الاعتماد على انخفاض متوسط الدخل الفردي كمؤشر كاف للدلالة على "عدم التنمية". كما برزت على ساحة أدب التنمية بعد ذلك محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي انساني مضمونة أن هدف التنمية هو توفير الحاجات للإنسان ومعالجة مشاكل الفقر و البطالة و عدم العدالة في التوزيع و ظهر الفرق بين مصطلحي النمو و التنمية الاقتصادية، وتتجسد

هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج Seers الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر و البطالة و عدم العدالة في التوزيع، وكذلك تجسد في نموذج Todaro، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة ابعاد رئيسية هي: اشباع الحاجات الاساسية، احترام الذات Self-esteem وحرية الاختيار To be able to choose⁽²⁾. ولاشك أن هذا التحليل ايضا مبتور لأن تحقيق ذلك لا يتعارض بالضرورة مع الأهداف التي تتضمنها المؤشرات الاقتصادية هذا فضلا عن أن توفير الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر والبطالة لا يعني قيام الدولة بدور الرعاية الاجتماعية للإنسان، لأن ذلك يعتبر إهداراً وقتلا للطاقات ما لم يصحبه جهد انتاجي مستمر قادر على العطاء والابداع.

2. التنمية مفهوم شامل: واجه المفهوم التقليدي للتنمية، و المجالات التي استخدم فيها هذا المفهوم عدة اعتراضات وبضعة انتقادات أهمها:

- أن مصطلح التنمية قد قيّد نفسه بظاهر الكلمة الدالة عليه، وحددت التنمية بعدد من المخرجات بدون تحديد مواز لهوية الطريقة التي تحدث بها العلاقات بين هذه المخرجات؛

- أن هذا التحديد الافتراضي للتنمية قد وضع على أساس ضيق جدا، ثم فرض بعد ذلك على أوضاع وظروف متنوعة، ومن ثم أغفل أن الطرق الخاصة التي تستجيب بها بناءات اجتماعية معينة لعملية التغيير هي ذاتها طرق متغيرة، بسبب توليفة العلاقات المتشابكة المتكاملة المترابطة بين العمليات الداخلية والخارجية المكونة لهذه البناءات ومن أبرز الأمثلة على ذلك محاولة تطبيق نموذج المراحل لـ W Rostow والذي وضع مطابقا لظروف دول غرب أوروبا على مناطق أخرى غير التي وضع طبقا لظروفها.

وإذا كان الاتفاق التام على مفهوم التنمية لم يحدث حتى الآن، فإن الاتفاق على شموليتها وتكاملها قد أصبح موضوعا متكررا في أدب التنمية، التي وإن كانت قد بدأت اقتصادية، ثم اجتماعية، ثم اجتماعية/اقتصادية إلا أنها قد انتهت الآن إلى كونها عملية كلية تتناول كافة النواحي المادية والمعنوية، الكمية والکیفیه للمجتمع .

3. مفاهيم مختلفة للتنمية: باختلاف وجهات النظر و التطور لمفهوم التنمية فانه في عقد الثمانينات

و التسعينات شهدت ايضا عدة تطورات لمفهومها:

- **التنمية البشرية:** لعب برنامج الامم المتحدة الانمائي دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990، ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية و يرى البعض ان تاريخ التنمية البشرية يعود الى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، و امتد لحد القرن العشرين، الا ان المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة ، فالأول اعتبر العمل عنصر انتاج وانه يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبر المفهوم الجديد ان الانسان هو جوهر التنمية وان التنمية يجب ان تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية ايضا، و تعرف التنمية البشرية في تقارير الامم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس"⁽³⁾ و هذه الخيارات هي :

- العيش حياة طويلة و صحية؛
 - الحصول على المعارف؛
 - الحصول على المواد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.
- **التنمية المستدامة :** منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدا العالم يعاني كثير من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد اشكال الحياة فوق كوكب الارض، وكان هذا طبيعيا في ظل اهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية ، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنمية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد عرف بالتنمية المستدامة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام 1987، والتي تركز على الموازنة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية، لذا تعرف التنمية المستدامة بأنها "تنمية تفي باحتياجات الاجيال الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على الايفاء باحتياجاتها"⁽⁴⁾.

- **التنمية المستقلة:** يبرز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات و ذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، ويعتبر Paul Baran رائدا في الدعوة الى تحقيق التنمية المستقلة، ثم اخذ الفكرة اقتصاديون من القارات الثلاث و حتى في أوروبا وحاولوا تطوير تحليله لتحديد مفهوم التنمية المستقلة والتي أجمع اغلبيتهم على ربطها بالتطور اللا رأسمالي، و اعطاء الاولوية الى اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات افراده مع اعطاء الاولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية و بناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

المحور الثاني: آليات الانفتاح الاقتصادي

وضعت موجة التغيير التي تسارعت و تيرتها خلال العقدين الماضيين ضغوطا على مختلف البلدان و الحكومات كي تفتح اقتصاديا و ذلك من خلال تحرير تجارتها و تفتح حساباتها الرأسمالية و تزيل الحواجز الادارية التي تعترض اسواقها من خلال رفع القيود على المنافسة و التوجه نحو اقتصاديات السوق، لهذا سيركز هذا المحور على مفهوم الانفتاح الاقتصادي و اهم آلياته .

1. مفهوم الانفتاح الاقتصادي:

عند طرح هذا المفهوم أو مفهوم سياسة الاقتصاد المفتوح يتبادر إلى الذهن مسألة التقييد (الحمائية والحرية) والمسألة ليست بعيدة بل في صلبها إذ ان مفهوم الانفتاح الاقتصادي يتضمن حرية الاستثمار والتجارة والذي يعني فتح المجال لرأس المال الوطني والأجنبي بالعمل ضمن الحدود الوطنية دون قيود مما يفضي إلى جعل الإقتصاد الوطني (أسواق الصناعة ، الزراعة ،المال.. الخ) عرضة للمنافسة والاستثمار دون قوانين تقيديه (رخص أو اجازات أو ضوابط أو تعريفات جمركية أو شروط معينة... الخ) بينما ينطوي عكس ذلك كله تحت مفهوم الحمائية .

والحرية التجارية جاءت مع الكلاسيك الذين يؤمنون باليد الخفية التي تحرك الإقتصاد وتعيد له التوازن إذا ما اختل فنادوا بالحرية التجارية ، والانفتاح الاقتصادي هو ذات مغزى سياسي والذي يعني اقامة علاقات مع كل دول العالم (سياسية واقتصادية وغيرها) رغم انه يحمل في طياته تحول **Transition** في طبيعة النظام الإقتصادي المتبع .

حتى لو كان المفهوم الضيق ينحصر في الاستثمار الخاص المباشر من الخارج (الأجنبي) لما يحمله وفق ما طرح من مبررات ، أنه يحمل تكنولوجيا متطورة ومهارات وخبرات غير موجودة محلياً ولأن الدول الرأسمالية صاحبة فكرة حرية التجارة أو تلك المفاهيم الجديدة في منظمة التجارة العالمية فهي القادرة على اجتياز كل الحدود الوطنية بطبيعة نظامها أولاً والتكيف القانوني ضمنها ثانياً والقدرة على النفوذ من خلال القوة العسكرية ثالثاً والتكيف القانوني الأممي الذي يمهّد لها ذلك النفوذ سياسياً رابعاً وكذلك تبعية الأنظمة الوليدة الناتجة عن ذلك التكيف التي تضع قوانين تسمح بموجبها لدول الغربية دون غيرها بالاستثمار ووفق شروط تلك الدول مما يربط مصير البلدان المتحوّلة **Transition Countries** بتلك البلدان ومالها من تبعية سياسية واجتماعية وغيرها وتأثيرات أخرى ذات صلة بالمصالح.

إذن الانفتاح الذي شاع تداوله كمفردة لغوية هو انفتاح انتقائي وهناك تعريف أكثر توسعاً حول الانفتاح بأنه " سياسة اقتصادية أخذت بها إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع ، وتخفيض رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي يحتاجها البلد في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية الوطنية وتزويدها بأحدث الخبرات والعلم والتكنولوجيا واستثمار رؤوس الأموال هذه ليس قاصراً على إنشاء المشروعات الجديدة ، بل انه من الممكن أن يساهم في تحسين و تطوير المشاريع القائمة " ، اذا كان الاتهام السائد للاشتراكيين السابقين إنهم منغلقيين، إذن الانفتاح هو الخروج من انغلاق الاشتراكية إلى انفتاح الرأسمالية (5).

2. آليات الانفتاح الاقتصادي:

من اهم اليات الانفتاح الاقتصادي و التي ادت بدورها إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول (6) :

- ✓ تساعد وتاثر الاستثمارات المباشرة في التجارة الدولية و الذي أدى إلى فتح أفاق للتفكير جدياً في إنشاء شبكة دولية مركزية تدور في رحابها الشركات العالمية المتعددة الجنسية؛
- ✓ التدويل الواسع لرأس المال في ظل التطور الكبير الذي شهدته وسائل الاتصال التي أقرتها الثورة الصناعية الثالثة، ومن ثم فإن أنماط التجارة أصبحت مرتبطة بحركة الأموال الساخنة (قصيرة الأجل) وبدرجة أكبر من الحقب السابقة كافة (7) .
- ✓ برامج الخصخصة محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية، وذلك عن طريق بيع أصول المشروعات المملوكة للدولة (كلياً أو جزئياً) إلى القطاع الخاص؛

- ✓ التحرير المتزايد للاقتصاديات الوطنية، وزيادة التوجه نحو اقتصاديات السوق و الحرية الاقتصادية؛
- ✓ النمو السريع في معدلات التجارة العالمية؛
- ✓ تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ؛
- ✓ تعاظم دور التكتلات الاقتصادية 'التجمعات الإقليمية' وتزايد أعدادها؛
- ✓ تعاظم دور المؤسسات الدولية و قوتها ونفوذها، وبصفة خاصة المثلث الذي يحكم العالم من الناحية الاقتصادية و هو: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية؛
- ✓ تراجع العديد من الحوافز و القيود التي كانت تصنعها من قبل كثير من الدول أمام الأفكار و الاتصال بين البشر، وقد ساعد ذلك التقدم الهائل و السريع في وسائل الاتصالات و المواصلات (8) ؛

- ✓ زيادة المنافسة بين الدول في مجال الضرائب و المزايا الممنوحة للاستثمارات، من اجل جذب مزيد من رؤوس الأموال ،وهو ما يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية ،وتراجع قدرتها على تمويل برامج الأمان الاجتماعي و مكافحة الفقر (9) ؛

امام هذه الاليات و التي تعتبر ركائز الانفتاح الاقتصادي و شروطه ، فالسؤال الذي يتبادر الى اذهان الكثيرين ، هل حقيقة أن هذه الآليات تعتبر حلا لإشكالية التنمية في الدول النامية او انها شروط لاستمرارية الفجوة وزيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة و ان التنمية مجرد وهم ،هذا ما سنحاول الاجابة عنه باعتبار التجربة الجزائرية نموذجا .

المحور الثالث: الأداء التنموي للجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي

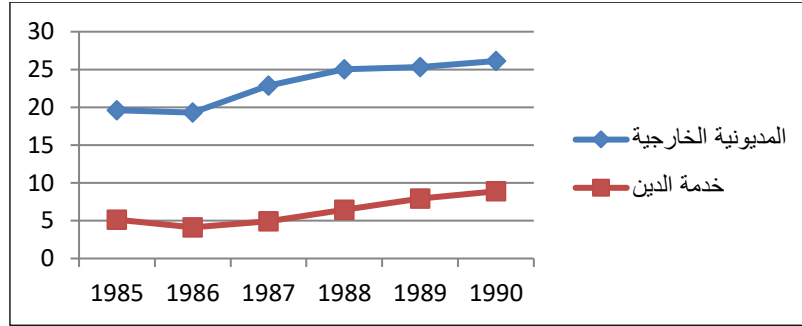
سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على اهم الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر والتي بذلت العديد من الجهودات كمحاولة لتصحيح الاوضاع و الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري المتدهورة للفترة (1985-1990) والتي ادت الى اختيار الانتقال الى اقتصاد السوق واهم نتائج هذه المرحلة الانتقالية للفترة (1990-2011).

1. المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري:

اتسم عقد الثمانينات بانقلاب عنيف في الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، ومن اهم مظاهر تدهور هذه الاوضاع نجد :

أ. **تفاقم المديونية الخارجية:** ارتفع حجم المديونية الخارجية في الجزائر بشكل سريع جدا خلال الفترة 1985 و 1990 و هذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (01): تطور المديونية الخارجية و خدماتها في الجزائر من 1985 الى 1990 بمليار دولار



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

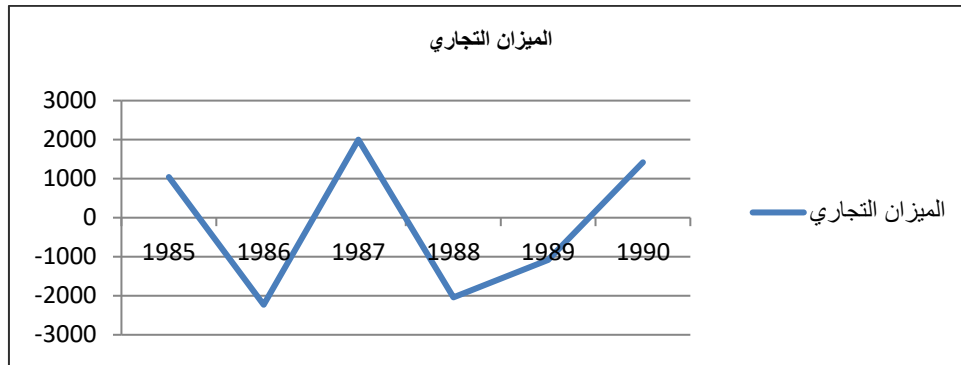
- OCDE: external debt of developing countries, Paris, 1984.
 - OCDE: La dette extérieure des pays en développement, Paris, 1987.
- من خلال منحى تطور المديونية الخارجية و خدماته للفترة ما بين 1985 الى 1990 :

بدأ المأزق المالي الخارجي خاصة انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

فأدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع خدمة الدين و تدهور أهلية الجزائر للاقتراض بحيث أن البلد أصبح مجبرا على القيام بتعديل اقتصادي انكماشى نظرا للصعوبات المواجهة أمام ضمان تغطية احتياجات التمويل.

ب. **عجز الميزان التجاري:** وضعية الميزان التجاري للفترة 1985-1990 من اهم المؤشرات لتشخيص الوضع الاقتصادي للجزائر و التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل (02): تطور الميزان التجاري للفترة (1985-1990) بمليون دولار

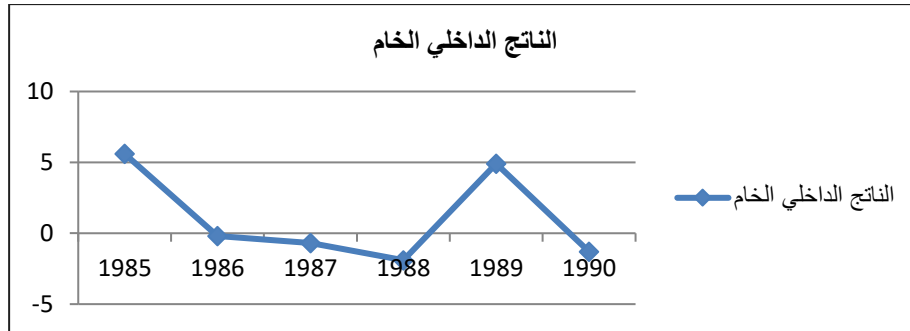


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك الدولي تقرير 1993.

انتقلت وضعية الميزان الجاري من فائض قدره 1038 مليون دولار أمريكي في سنة 1985 إلى عجز قدره 2230 مليون دولار في السنة التالية و باستثناء سنة 1987 التي تحققت فيها فائض بسيط بفضل تشديد الضغط على الواردات فقد كان لابد من الانتظار حتى سنة 1990 لكي يعود الرصيد الجاري إلى الفائض من جديد و يرجع ذلك إلى ارتفاع سعر البترول إثر حرب الخليج.

ج. انخفاض الناتج الداخلي الخام: الناتج الداخلي الخام من المؤشرات التي توضح الوضعية الاقتصادية للجزائر في هذه المرحلة و التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل (03): تطور معدل الناتج الداخلي الخام للفترة (1985 – 1990)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك الدولي : مذكرة حول الجزائر ص 9.

يبدو من المنحنى السابق و لمرة اخرى ان سنة 1986 كانت سنة القطيعة و باستثناء سنة 1989 فان الناتج الداخلي الخام كان يعرف معدلات نمو سالبة خلال بقية الفترة و يظهر مدى التراجع الاقتصادي.

ومن هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة ، تستوجب العودة بالاقتصاد و التي تفرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية ، هذه القطيعة ترجمت انطلاقا من سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق كخيار بديل لتصحيح هذه الاوضاع، فهل يمكن ان يكون خيار الاندماج و الانفتاح للاقتصاد العالمي خيار مناسب لتصحيح الاوضاع الاقتصادية في الجزائر و سبيل لتحقيق التنمية؟.

2. لجؤ الجزائر الى صندوق النقد الدولي:

لقد أوصلت أزمة المديونية الجزائرية إلى حالة العجز عن دفع مستحقات ديونها، وكانت هذه فرصة سانحة للدول المصنعة الدائنة أن تطالب الجزائر، من خلال المؤسسات المالية الدولية، بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية تكون بمنزلة المضاد الحيوي الذي يمكّن الاقتصاد الجزائري من اكتساب مناعة ضد التأثيرات السلبية للاقتصاد العالمي وتؤهله للاندماج الإيجابي في التقسيم الدولي للعمل، فشرعت الجزائر فعلاً منذ 1994 في إجراء سلسلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تحت اشراف المؤسسات الدولية، هذه الاخيرة التي آتت بهذه الوصفة الخاصة بها و التي تضمنت العديد من الميكانزمات التي تساهم في انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم و زيادة اندماجه و من بين هذه الشروط ما يلي :

- ✓ محاولة تقليص العجز الميزاني؛
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- ✓ رفع الدعم على أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع؛
- ✓ رفع سعر الفائدة ومعدلات إعادة الخصم؛
- ✓ دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي⁽¹⁰⁾.

بصفة عامة فإن برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي نفذ تحت الإشراف التقني و المالي للمؤسسات الدولية يسعى إلى تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء و فعالية الجهاز الإنتاجي وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا

و تقنيا بصورة تسمح للدولة المعنية من الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق و البنك من خلال اتفاق التسهيل الموسع.

كما كان يهدف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي أساسا إلى تخفيض العجز الميزاني وكذلك إعادة التوازن الاقتصادي الكلي ،بالإضافة إلى تحقيق أهداف على المديين القصير و الطويل كما يلي:

- إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة ، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم المعاملات بين الداخل والخارج ، شاملا تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص ، بشقيه المحلي والأجنبي ، واعتباره ركيزة التنمية ، وتشجيعه بشتى السبل ، بما في ذلك الخصخصة واشتراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.
- إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية . وتوقعا من الحكومة أن تنسحب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي، فضلا عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي(11).

و لتجسيد تلك الأهداف أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كانت أهمها :

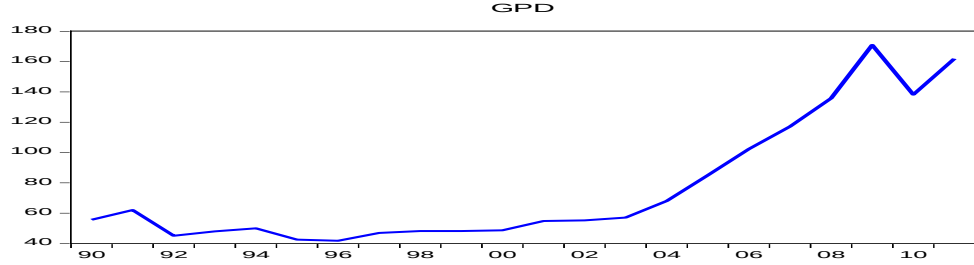
- ✓ إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار؛
- ✓ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، كما أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% سنة 1997؛
- ✓ إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و إلغاء تعويضات التسريح ؛
- ✓ التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد ؛

- ✓ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة و حث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك وإصلاح القطاع البنكي و ذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات؛
 - ✓ تحرير الأسعار حيث بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار و منها الأسعار الفلاحية الوسيطة و مواد البناء... الخ؛
 - ✓ تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل و سبتمبر 1994 بنسبة 50 % و إنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر و البنوك التجارية ؛
 - ✓ تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 و ذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49 %؛
 - ✓ إعادة النظر في تسيير القطاع من خلال تطهير النزاعات الفلاحية و تسويتها و إصدار قانون التوجيه العقاري و المحافظة على الأراضي الرعوية و تشجيع تنميتها؛
 - ✓ العمل على التنمية الدائمة و ذلك عن طريق تثمين الموارد و الحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف و شبه جاف و عليها الاختيار ما يناسب هذه البيئة؛
 - ✓ إصلاح قطاع السكن حيث وضعت الجزائر استراتيجية وطنية للسكن خصوصا في مجالات التعمير والعقار و التمويل سنة 1996⁽¹²⁾.
- من خلال هذه الإصلاحات التي تحاول ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، فهل يمكن ان تكون هذه الشروط وصفة علاجية لتحسين الاوضاع في الجزائر و تحقيق التنمية او ان التنمية تبقى وهم في الجزائر .

1- تقييم لوضعية الاقتصاد الجزائري للمرحلة الانتقالية

سنحاول دراسة الوضع الاقتصادي الجزائري ومعرفة اهم التأثيرات و التغيرات لهذه الفترة التي تعتبر مرحلة انتقالية للاقتصاد السوق.

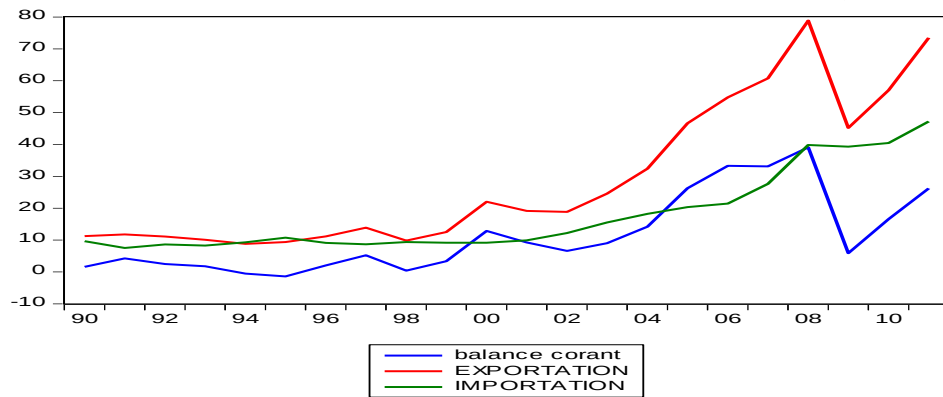
- تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: سنحاول معرفة اهم التطورات التي مر بها الناتج المحلي الاجمالي باعتباره من اهم المؤشرات التنميه و التي يوضحها الشكل الموالي: الشكل رقم (04):تطور معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- برنامج eviews8، احصائيات البنك الدولي، تقارير صندوق النقد العربي.
- أول ملاحظة يتم تسجيلها هو أن تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمتاز بالتذبذب حيث شهد منتصف التسعينات انخفاضا محسوسا في هذا المعدل، ويرجع هذا إلى الأزمة التي كانت تمر بها البلاد آن ذاك، كما نلاحظ أنه إبتداء من سنة 2001 شهد معدل النمو تحسنا ملحوظا، حيث حقق معدل 2.5 ليواصل الإرتفاع محققا سنة 2004 معدل 6.9، ليشهد تذبذبا خلال الفترة الموالية.
- تحليل تطور الميزان التجاري: بإمكاننا تتبع تطور الميزان التجاري من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم(05):تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2011-1990) بمليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-برنامج eviews

– Bank of Algeria ,Rapport :2002,2006,2007,2008,2009

– تقارير البنك الدولي

من خلال المنحنى:

نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات خلال الفترة (1999-2008)، حيث انتقلت من 13.04 مليار دولار إلى 78.59 مليار دولار خلال هذه الفترة ، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى ارتفاع صادرات المحروقات حيث انتقلت من 11.91 مليار دولار سنة 1999 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الصادرات إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال هذه الفترة ، إلا أن هذا لارتفاع عرف انخفاضا كبيرا في سنة 2009 حيث بلغت قيمة صادرات المحروقات إلى 44.41 مليار دولار ، ويفسر هذا الانخفاض إلى الصدمة الخارجية للميزان المدفوعات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية .

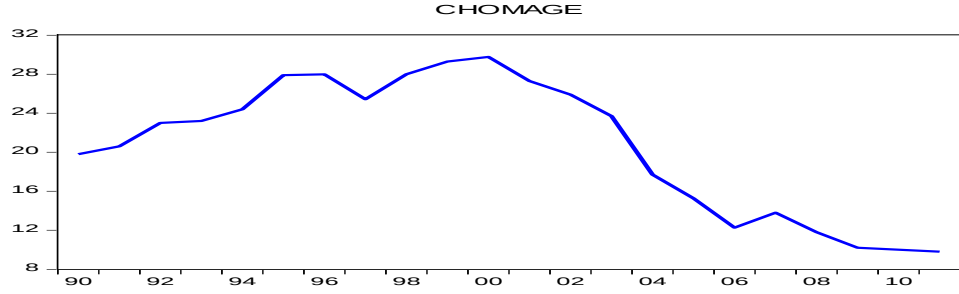
– الصادرات خارج قطاع المحروقات: بالرغم من التحسن الطفيف جدا لبعض السنوات في هذه الفترة إلا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا جدا فهو لم يصل إلى 1 مليار دولار ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى ضعف مردود القطاعات خارج قطاع المحروقات وضعف اهتمام المستثمرين الأجانب بهذه القطاعات فأكثر الاتفاقيات تتم مع شركة سونا طراك و هذا ما تم تأكيده سابقا.

– الواردات: نلاحظ من خلال الجدول التزايد الكبير الذي عرفته الواردات خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 11.52 مليار دولار سنة 1999 إلى 37.40 مليار دولار في 2009، وهذا ما يؤكد ضعف القطاعات خارج قطاع المحروقات و اللجوء إلى استيراد التجهيزات و المواد الغذائية و... الخ ، كما أن هذا الارتفاع يفسر أيضا بالمشاريع الضخمة التي تضمنتها البرامج التنموية خاصة في مجال البنى التحتية و الذي يساهم في توفير المناخ الاستثماري الملائم ، كما يؤكد هذا الارتفاع في الواردات إلى تواجد فرص كثيرة للمستثمرين الأجانب لتطوير هذه القطاعات خاصة و ان ضعف مردود ديونها يدل على نقص المنافسة و هذا ما يزيد من تحفيز المستثمرين .

- رصيد الميزان التجاري: عرف الميزان التجاري فائضا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 1.52 مليار دولار سنة 1999 إلى 40.6 مليار دولار سنة 2008 ، إن هذا الفائض يمكن تفسيره بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية خلال هذه الفترة فهو لا يفسر ديناميكية القطاعات خارج قطاع المحروقات أو زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر أو انخفاض الواردات، لذا وجب على الحكومة محاولة تحفيز النشاط في القطاعات الأخرى و توجيه الاستثمار الأجنبي إليها بهدف زيادة الصادرات و تقليل الواردات.

- تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر: يمكن تتبع تطور معدلات البطالة من خلال الشكل التالي:

الشكل(06): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Guide investir en Algérie

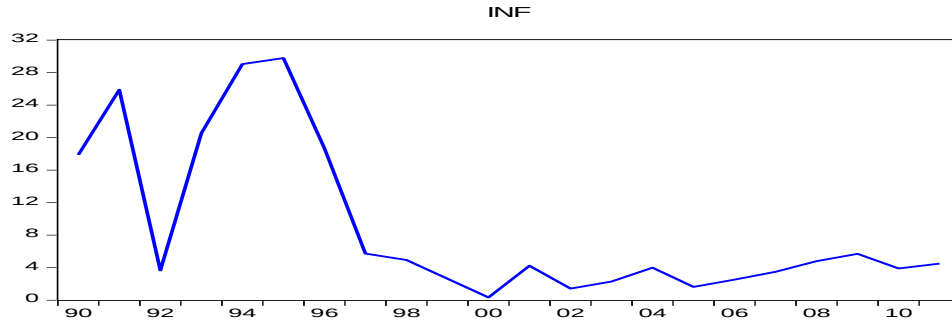
- الديوان الوطني للإحصاء ONS

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن البطالة خلال عشرية التسعينيات إرتفاعا ملحوظا ومستمر إلى غاية سنة 2000، والسبب يرجع إلى كون هذه الفترة قد شهدت عدة تغيرات على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، فمن حالة تدهور الوضع الأمني والسياسي الذي كان له الوقع الكبير على التشغيل والاقتصاد إلى الدخول في اقتصاد السوق وإعادة هيكلة النظامين المالي والمصرفي وما خلفه من آثار سلبية على مست المؤسسات العمومية وأدت إلى تسريح جماعي للعمال، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مما أدى إلى تراجع أداء سوق العمل بمعدلات منخفضة وصلت فيها معدلات البطالة أقصى الدرجات حيث مست عتبة 28 % سنة 2000.

أما العشرية الأخيرة من فترة الدراسة أو فترة الانتعاش الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الجزائري في مطلع الألفية صحة لا بأس بها مقارنة بالعقود الفارطة حيث استقرت الأوضاع السياسية والأمنية وانتعشت أسعار النفط مما أدى بالدولة إلى تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية ضخمة هذا ما انعكس على معدلات البطالة التي شهدت إنخفاضاً محسوساً ومستمرًا خلال هذه العشرية محققتا سنة 2011 معدل 9.9%.

– تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر: يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، كما يعرف على أنه إنخفاض في قيمة النقود موازنة مع إرتفاع الأسعار، وسوف نقوم بتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءONS.

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن معدلات التضخم عرفت تزايداً متواصلًا خلال ثلاث سنوات الأولى من الفترة حيث بلغ سنة 1992 معدل 31,7% أكبر معدل خلال سنوات الدراسة و تفسير ذلك يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها: التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة و ارتفاع معدلات السيولة وكذا تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات الطلب، أما سنة 1993 انخفض فيها التضخم إلى معدل 20,5% أي بـ 11 نقطة و ترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من 24% إلى 21,62%، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي، ليعاود الإرتفاع خلال السنتين الموالتين مسجلاً نسبة 29.78% سنة

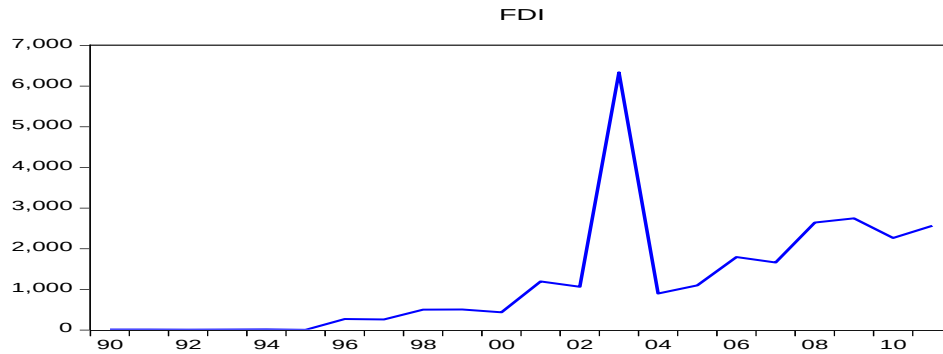
1995، وهذا يعزى إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي، وكذا تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

أما خلال الفترة 1996-2003 نلاحظ تراجع معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية و نجاحها بداية من عام 1996 و قد بلغ معدل 18,7% ليصل إلى 2,6 سنة 1999 ، و تعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود منها التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسع النقدي، تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة، مع تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة،

كما استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 بـ 0,34 مقابل 2,6 سنة 1999، ولكن سرعان ما عاودت المعدلات في الإرتفاع سنة 2001 مسجلة معدل 4.23%، ليتراجع في سنة 2002 مقتصرًا على معدل 1.42% ليعاود الإرتفاع سنة 2003 محققًا معدل 2.3%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية و الودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب، أما الفترة الأخيرة من سنة 2004-2011 فقد عرفت معدلات التضخم تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أقل معدل سنة 2005 والمقدر بـ 1.64% وأعلى معدل سنة 2009 والمقدر بـ 5.7%.

– تحليل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفق لرأس المال على دولة مضيفة له، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليًا أو جزئيًا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح، لذا سوف يتم تحليل تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

www.unctad.org/wir -

برنامج 8 eviews -

من خلال الشكل يتضح لنا ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 1990، رغم انه يبدو ضعيف جدا في الفترة 1990-1995 و هذا راجع الى الوضعية الامنية التي عرفت آنذاك، التي مثلت عامل طرد الاستثمار و القدر المسجل في تلك الفترة من الاستثمار كان مسجل في مجال المحروقات، وبعد هذه الفترة عرف تدفق تطورا معتبرا حيث سجل في سنة 1996 تدفق يقدر بـ 270 مليون دولار اي بنسبة زيادة 53%، ولعل من اهم اسباب هذا التطور هو عودة الاستقرار النسبي و اضافة الى ذلك صدور مجموعة من القوانين بداية من قانون النقد و القرض الصادر سنة 1990، و قانون 1993 ثم ارتفع ليصل سنة 2001 الى 1.96 مليار دولار، في حين تقدر قيمته سنة 2000 الى 438 مليون دولار، اي بنسبة 73% اي باكثر من الضعف، ويفسر هذا الارتفاع الى تعديل قانون الاستثمار سنة 2001، الى جانب قطع الجزائر لاشواط كبيرة بخصوص الاصلاحات الاقتصادية و الانفتاح على العالم.

كما حقق سنة 2002 قيمة مقدرة بـ 1065 مليون دولار، وذلك بسبب خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إصابات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 900 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنوات 2001، 2002 و 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات، أما في الفترة

الممتدة 2005-2011 فقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا بين الإرتفاع والانخفاض حيث حقق أعلى قيمة له سنة 2009 مقدرة بـ 2746.4 مليون دولار وأقل قيمة سنة 2005 مقدرة بـ 1100 مليون دولار.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي اسقطت على الاقتصاد الجزائري كنموذجنا نستنتج ان :

- التطور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية للجزائر سواء كان بالارتفاع الايجابي او الانخفاض مثل مستويات البطالة، الميزان التجاري، معدلات التضخم،... الخ، كان مردها الارتفاع او الانخفاض في اسعار المحروقات التي تساهم بـ 97 % في ايرادات الدولة ، فالاقتصاد الجزائري هو مرهون و تابع لأسعار المواد الريعية التي تتحكم في اسعارها الاسواق العالمية؛
- ان التبادل من خلال الاسواق الدولية هو بالدرجة الاولى تبادل لا متكافئ يحظى بموجبه الطرف الاقوى على نصيب الاسد ، وهذا ما يؤكد مايكل البرت في كتابه "الحياة بعد الرأسمالية" بقوله "من كان لديه يعطى ويزداد ،ومن ليس لديه يؤخذ منه"؛

- الانفتاح الاقتصادي هو فتح الباب لهيمنة ثالث اقتصادي هو: صندوق النقد الدولي الذي همه الغاء القيود على تحركات راس المال و السعي المحموم لتحقيق الارباح والبنك الدولي الذي يمثل الاداة لصندوق النقد الدولي يعمل على منح القروض كمكافاة لمن يفتح الباب على مصراعيه للشركات دولية النشاط، و المنظمة العالمية للتجارة التي رفعت شعار التجارة هي الاصل و التنمية هي الفرع و بالتالي وضعت التنمية في خدمة التجارة الدولية.

من خلال هذه النتائج التي تم التوصل اليها فان اهم التوصيات هي:

- التأكيد على ان التنمية ليست نماذج و اساليب و انماط جاهزة للتصدير من الدول المتقدمة الى الدول النامية فهذه المنطلقات هي مغلوطة لأنها لم توضع انطلاقا من الحاجات الفعلية للدول التابعة و المتخلفة و انما انطلاقا من احتياجات الدول المتقدمة اي متطلبات اعادة الانتاج و البحث عن اسواق جديدة للدول المتقدمة ،لهذا يجب على الدول النامية البحث على اليات و نماذج تصحح اختلالات اقتصادياتها ذاتيا و تحاول التخلص من هذه التبعية و ان تخلق ارادة وطنية لصنع التنمية الحقيقية كخطوة اولى .

- التأكيد على ان الانفتاح الاقتصادي لأي دولة يجب ان تكون قادرة على المنافسة في الساحة العالمية؛

الهوامش و المراجع

- 1- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق للنشر، الطبعة الثانية، مصر، 2002، ص 13.
- 2- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط 1، الاسكندرية، 2014، ص 78.
- 3- تقرير الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، ص 30.
- 4- عصام عمر مندر، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغير الهيكلي في الدول العربية المنهج- النظرية-القياس، دار التعليم الجامعي، ب ط، الاسكندرية، 2011، ص 33.
- 5- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 331.
- 6- منى يونس حسين، اتجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح و التحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس و العشرون، 2011، ص 124.
- 7- مصطلح الاعتماد المتبادل جاء من نظرية الأنظمة، أي من خارج الحقل الاقتصادي و يعني حسب هذه النظرية "وجود ترابط أو تشابك أو تأثير متبادل بين عناصر أو مكونات مستقلة لنظام ما، حيث ينظر إلى هذا الأخير ككل و احد".
- 8- كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 46.
- 9- نفس المرجع، ص 176
- 10- عبد الحي زلوم و آخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار، دار الفارس، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 97.
- 11- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 42.

- 12- ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشطن و امكانية تطبيقه في زمن العولمة
ص 03.
- 13- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و آثار، مجلة العلوم
الإنسانية العدد 18، السنة الثانية، فبراير 2005 .
- 14- Guide investir en Algérie
- 15- الديوان الوطني للإحصاء ONS
- 16- unctad.org/wir2002, 2002, 2006, 2009, 2010
- 17- البنك الدولي تقرير 1993.
- 18- OCDE: external debt of developing countries, Paris, 1984.
- 19- OCDE: La dette extérieure des pays en développement, Paris, 1987.

أثر عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء

(دراسة تطبيقية)

د. محمد بن سعد اليحيى

أستاذ إدارة الأعمال المساعد كلية العلوم والآداب بجامعة شقراء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة ، وتم تطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددهم (71) ،وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة احصائية لعناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء ،وبناء على تحليل الانحدار الخطي المتعدد فقد أظهرت النتائج أن كل عناصر الإبداع الإداري (الأصالة , الطلاقة الفكرية, المرونة الذهنية, الحساسية للمشكلات, الاحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه, القدرة على التحليل والربط) لها تأثير إيجابي على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء . وبينت كذلك النتائج أن عنصر الحساسية للمشكلات له التأثير الأكبر على أداء العاملين. وأكدت الدراسة على ضرورة اهتمام الإدارة العليا في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء بعناصر الابداع الإداري لرفع أداء العاملين.وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات للجهات المعنية.

الكلمات الإفتتاحية: الإبداع الإداري,الأصالة,الطلاقة الفكرية ,الحساسية للمشكلات, المرونة الذهنية,أداء العاملين

Abstract

The purpose of this study was to investigate the influence of administrative creativity dimensions on employee's performance in health public sector in Shaqra, Kingdom of Saudi Arabia. The researcher used descriptive analytical methods to answer the study questions, and used a questionnaire for collecting quantitative data from the study sample which consisted of (71) employees. The study findings showed that there was a significant effect of administrative creativity dimensions (i.e., Originality, Intellectual fluency, Mental flexibility, Sensitive to problems, Maintaining the direction or concentration of attention, Ability analysis) on employee's performance in health public sector in Shaqra. Based on the Multiple regression analysis applied in the study, results also showed that sensitive to problems dimension of administrative creativity was of the highest influencing dimensions on employees performance. The study concluded that top management should focus on administrative creativity dimensions in health public sector in Shaqra to improve employee's performance. In light of the findings, the researcher presented a set of recommendations to the stakeholder.

Keywords: Administrative creativity, Originality, Intellectual fluency, Sensitive to problems, Mental flexibility, Employee's performance.

المقدمة:

تتسم بيئة العمل في منظمات الأعمال بالديناميكية والحركية المستمرة ولم تعد كما كانت في السابق مستقرة وهادئة وقليلة التقلبات وهو ما نتج عنه زيادة المشكلات والتعقيدات في طبيعة الاعمال والإجراءات وبالتالي كان لابد لمنظمات الأعمال من إبتكار حلول ومبادرات ووسائل يمكن استخدامها لمواجهة تلك المشاكل الناتجة عن التغيرات المستمرة في بيئة العمل. ولكن لايجاد تلك الحلول والليات لتسيير منظمات الأعمال في الوقت الراهن كان لازماً من وجود بيئة مناسبة للإبداع تعمل على تشجيع العاملين في مجالات العمل المختلفة داخل المؤسسات على التفكير خارج الصندوق وإيجاد الحلول الإبداعية وبالتالي أصبح الاهتمام بالإبداع ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها (عاطف, 2013) إذا أرادت منظمات العمل في مواجهة تعقيدات العمل وكذلك تحقيق أهدافها بتقديم خدمات ذات جوده عاليه وكسب رضى المستفيدين من تلك الخدمات المقدمة وتحقيق ميزه تنافسية في السوق .

وفي هذا الإطار أكد الكثير من رواد إدارة الأعمال في العصر الحاضر بأن الابداع الإداري أصبح حاجة ملحة وضرورة فرضتها التغيرات التي تحيط بالمنظمات المخالقة للعمل (الدهان, 1992) وبالتالي على تلك المنظمات تشجيع العاملين فيها بمختلف مستوياتهم الإدارية على استخدام المنهج الإبداعي في مواجهة المشكلات والتعقيدات التي تواجهها المنظمات بدلا عن المنهج التقليدي القائم على المحاولة والخطأ في حل تلك التحديات (هيجان, 1420)

وبالتالي يعد نجاح المنظمات وتقدمها اليوم مرتبط بالإبداعات المنظمة بما يضمن التحسين المستمر لأداء الأهداف التي وضعت من أجلها، إذ يعدان هذين الهدفين من الأساسيات التي تؤكد كفاءة وفاعلية المنظمة في عالم مليء بالمتغيرات والتحديات . فالمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية ليست بمعزل عن تلك التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية وبالتالي يتوجب عليها وضع إستراتيجيات وأساليب إبداعية لرفع مستوى كفاءة العاملين (بوحديد, 2014)

مشكلة الدراسة:

لمواجهة التغيرات السريعة في بيئة الأعمال أكد كثير من الباحثين على ضرورة خلق بيئة مناسبة للإبداع في المنظمة , حيث أن توفر بيئة حاضنة للإبداع في المنظمة تساعد على إظهار مالمدى العاملين من قدرات إبداعية وإستغلالها الإستغلال الأمثل وبما ينعكس إيجاباً على روحهم المعنوية ورفع آدائهم وبالتالي زيادة الحماس عندهم لإيجاد حلول إبداعية للمشكلات التي تواجههم (الهيجان,1420). ولاشك بأن قطاع الصحة يعتبر واحداً من أهم القطاعات في المجتمع لإرتباط الخدمات التي يقدمها بصحة الناس وسلامتهم وبالتالي لابد من توفر بيئه مشجعة للإبداع للتقليل من الأسلوب القديم للإدارة القائم على المحاولة والخطأ في حل المشكلات التي تواجه العاملين في القطاع الصحي وبالتالي رفع مستوى آدائهم.

فقد بينت الدراسات السابقة على أهمية الإبداع الإداري في رفع المستوى الإداري في منظمات مختلفة كالمطارات (رضا,1424) وقطاع البنوك التجارية (عمر ومحمد , 2017;أيوب ,1421) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عمر اوي 2016;أسامة ,2014),الإتصالات (عوض ,2013) ولكن هناك ندرة في دراسة أثر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي خاصة في المملكة العربية السعودية. بالإضافة الى ذلك تعتبر سمة عدم الإستغلال الأمثل للموارد في المرافق الصحية الحكومية (والتي منها المرافق الصحية في محافظة شقراء) واحده من اهم نقاط الضعف والتي بدورها تؤثر على أداء العاملين (وزارة الصحة ,2015) ونظرا لأهمية الإبداع الإداري بالإرتقاء بالأداء الوظيفي حيث تعاني العديد من المنظمات على اختلاف مهامها وأحجامها الكثير من المشكلات الإدارية وتتجلى هذه المشكلات في الإعتماد على أسلوب المحاولة والخطأ في حل المشاكل الإدارية التي يواجهونها وبالتالي فشل

كثير من المنظمات في تحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية عالية وعليه فدراسة العلاقة بين الإبداع الإداري وأداء العاملين أصبح ضرورة وذو أهمية كبيرة (رضا، 1424). وفي هذا الإطار أكد (El-Demerdash & Mostafa, 2018) أن منظمات الرعاية الصحية تواجه مجموعه من التحديات والمتغيرات المتسارعة وأنه يتوجب على تلك المنظمات الاهتمام بموضوع الإبداع الإداري وخلق بيئة ملائمة للإبداع لمواجهة تلك التحديات وتحقيق اهدافها وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي: مامدى تأثير الابداع الاداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء بالمملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

يمكن صياغة أسئلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

مامدى تأثير عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء؟
ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما مدى تأثير الأصالة على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء؟
- 2- ما مدى تأثير الطلاقة الفكرية على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء؟
- 3- ما مدى تأثير المرونة الذهنية على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء؟
- 4- ما مدى تأثير حساسية المشكلات على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء؟

- 5- ما مدى تأثير الإحتفاظ بالإلتجاه على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء ؟
- 6- ما مدى تأثير إمكانية التحليل والربط على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء ؟

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على تأثير الأصالة على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.
- 2- التعرف على تأثير الطلاقة الفكرية على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.
- 3- التعرف على تأثير المرونة الذهنية على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.
- 4- التعرف على تأثير الحساسية للمشكلات على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.
- 5- التعرف على تأثير الإحتفاظ بالإلتجاه على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.
- 6- التعرف على تأثير إمكانية التحليل والربط على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

أهمية الدراسة:

تتضح الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث من خلال النقاط التالية:

- 1- أن هذا البحث هو الأول - على حد علم البحث - الذي يبحث في تأثير عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في المرافق الصحية العامة السعودية في محافظة شقراء.
- 2- قد تسهم هذه الدراسة في معرفة إلى أي مدى تؤثر عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء وكذلك معرفة أي من هذه العناصر أكثر أهمية وتأثير على أداء العاملين.
- 3- أن نتائج هذا البحث قد تفيد القيادات العليا في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء على التعرف على أهمية عناصر الإبداع الإداري وبالتالي العمل على تعزيز وخلق بيئة إبداعية تسهم في رفع أداء العاملين.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:** أقتصرت التطبيق الميداني في الدراسة الحالية على القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء والمراكز الصحية التابعة له.
- الحدود الموضوعية:** أقتصرت الدراسة على تأثير عناصر الإبداع الإداري والتي تشمل الأصالة , الطلاقة الفكرية, المرونة الذهنية, الحساسية للمشكلات, الاحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه, القدرة على التحليل والربط على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء
- الحدود الزمانية:** طبقت الدراسة خلال الفترة من محرم 1439هـ إلى ربيع الأول 1439هـ.

مصطلحات الدراسة:

أعتمد الباحث التعاريف الإجرائية التالية لمتغيرات الدراسة:-

الإبداع الإداري: يعرف الإبداع الإداري على أنه قدره عقلية تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكر أو عمل جديد يتميز بأكبر قدر من الطلاقة والأصالة والحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالإتجاه ومواصلته , يتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في مجال الإهتمام والقدره على تكوين علاقات جديدة وتنميتها وتطويرها حسب قدرات وإمكانات الافراد والجماعات والمنظمات (المهيجان , 1999).

أداء العاملين: يعرف أداء العاملين بأنه قدرة العاملين على أنهاء المهام الموكلة لهم والمربطه بأهداف المنظمة التي وجدوا من أجلها بالصورة التي تتفق مع معايير جودة الأداء في المنظمة وبشكل مرغوب وإيجابي من قبل العاملين في المنظمة (العشيري, 2012).

القطاع الصحي : يُعبّر مفهوم القطاع الصحي عن جميع الوحدات, والخدمات, والتنظيمات التي تُعنى بالصحة (فيليبس, 2012). و يقصد به العاملين على الكادر الصحي في مستشفيات والمراكز الصحية والرعاية الأولية.

الإطار النظري:

مفهوم الإبداع الإداري: كنتيجة طبيعية للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال كان لابد من إيجاد حلول إبداعية لمواجهة المشكلات الناجمة عن التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال وقد عرف عدد من الباحثين الإبداع على أنه أحد أنشطة الإدارة الاستراتيجية حيث تتضمن ثلاثة نشاطات متممة لبعضها البعض وهي "التخطيط بعيد المدى ، وإدارة الإستجابات والإبتكارات أو التجديد (شعبان, 2000: 197) .

وعُرف أيضاً بأنه " تطبيقُ فكرةٍ طورت داخل المنظمة، أو تمت استعارتها من خارج المنظمة، سواء كانت تتعلق بالمنتج أو الوسيلة أو النظام أو العملية أو السياسة أو البرامج أو الخدمة، وهي جديدة بالنسبة للمنظمة حينما طبقتها". (رزق الله، 2010م: 47). وبالنسبة للإبداع الإداري فقد تم تعريفه على أنه مجموعة الإجراءات والعمليات والسلوكيات التي تؤدي إلى تحسين المناخ العام في المنظمة وتفعيل الأداء الإبداعي من خلال تحفيز العاملين على حل المشكلات واتخاذ القرارات بأسلوب أكثر إبداعاً وبطريقة غير مألوفة في التفكير (العواد، 2005).

أهمية الإبداع الإداري في المنظمات

يساعد الإبداع الإداري في عمل المنظمات من خلال تنسيق الجهود والاستغلال الأمثل للموارد وتسهيل العمليات الإبداعية التي تمكن المنظمات من إيجاد حلول إبداعية للمشكلات التي تواجهها وكذلك لمواجهة التغيرات المحيطة بعملها بكفاءة وفعالية عالية، وكذلك تساهم في رفع مستوى أداء العاملين فيها وإيجاد مقترحات ولوائح جديده تعمل على خلق بيئة مناسبة للإبداع وكل ذلك يؤدي في النهاية الى تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل المنظمات وتحقيق اهدافها (حريم , 1997 عوض, 2013)

عناصر الإبداع الإداري

حدد الباحثون عدداً من العناصر الإبداعية التي تميز الشخص المبدع القادر على التفكير الإبداعي ومن دونها لا يمكن الحديث عن وجود إبداع فعال وتكمن أهمية هذه العناصر في الدور الفعال التي تقوم به في قياس مستوى الإبداع على مستوى الفرد أو المنظمة (عوض , 2013 ; الشبيني 1997: رضا, 1424) وأهم هذه العناصر ما يلي:

1. الأصالة :ويقصد بها " أن الشخص المبدع ذو تفكير أصيل أنه لا يكرر أفكار المحيطين به ، ومعيار الحكم على الفكرة بالأصالة في عدم خضوعها للأفكار المتداولة والمتعارف به وخروجها على التقليد وتمييزها وتميزها" (الطيب ,1409).

2. القدرة على التحليل والربط : قصد بها " إنتاج إبداعي أو ابتكاري يتضمن عملية انتخاب أو اختيار وتنسيق أي عمل جديد إلى وحدات بسيطة ليعاد تنظيمها" (الحقباي ، 1418هـ:17).

3. الحساسية للمشكلات يقصد بها " يمتاز الشخص المبدع بأنه يستطيع أن يدرك الازمات والمشكلات في المواقف المختلفة أكثر من غيره ويتلمس أكثر من أزمة أو مشكلة تلح على البحث عن حل لها" (البريدي ,1999).

4. الطلاقة الفكرية : تعرف بأنها القدرة على إيجاد عدد كبير من البدائل أو المترادفات أو الأفكار أو الاستعمالات عند الاستجابة لمثير معين و السرعة و السهولة في توليدها ، و هي في جوهرها عملية تذكر و استدعاء اختيارية لمعلومات أو خبرات أو مفاهيم سبق تعلمها (جروان ، 1999: 82)

5. المرونة الذهنية: وهي " المقدرة على اتخاذ الطرق المختلفة والتفكير بطرق مختلفة، وتصنيف مختلف عن التصنيف العادي، والنظر للمشكلة من أبعاد مختلفة، وهي درجة السهولة التي يغير بها الشخص موقفاً أو وجهة نظر معينة، وعدم التعصب لأفكار بحد ذاتها". (السرور، 2002: 118).

6. الإحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه : تعني عدم التنازل عن الهدف والإصرار على تتبعه والسير في اتجاهه ومحاولة تحقيقه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة غير أن قدرة المبدع على مواصلة الاتجاه لا تكون بشكل متصلب، فالمبدع أثناء مواصلته لتحقيق اتجاهاته يُعَدِّل من أفكاره لكي يُحَقِّق أهدافه الإبداعية بأفضل صورة ممكنة، لكنه لا يتنازل عن أهدافه، ويظل - بنفس الوقت - محتفظاً لنفسه بالمرونة المناسبة التي تتيح له اكتشاف السبل الهادية ومعاينتها" (إبراهيم، 2002 م :29).

أداء العاملين

عرف الأداء الإداري على أنه كل مايقوم به الموظف من مسؤوليات ومهام وواجبات لتحقيق اهداف معينة (قوي وسلمي، 2006) ويرى (آل الشيخ ،2011) أن أداء العاملين ماهو الى محصلة نهائية للتفاعل بين رغبة الفرد التي تدفعه للعمل وبيئة أو مناخ العمل المحيط بالفرد وكذلك القدرة على إنجاز العمل أو المهام المناط به.

وقد ذكر(النسور،2012) إن أداء العاملين يقصد به مايقدمونه الموظفون من مخرجات العمل ومايضيفونه ومدى التزامهم باللوائح والأنظمة وطبيعة العلاقات التي يقيمونها في المنظمه ويتم قياس الأداء من خلال المعايير التالية: جودة العمل،كمية العمل المنجز، المعرفة والإلتزام بمتطلبات الوظيفة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الابداع الاداري من جهات مختلفة

1. دراسة عمر ومحمد (2017) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع عناصر الإبداع الإداري والقدرة على تحسين الأداء في المصاريف التجارية في مدينة دهوك وقد توصل الباحثان الى إن هناك ميل عند الأفراد العاملين في البنوك التجارية إلى تقديم وتوليد الأفكار الإبداعية في محاولة منهم لإيجاد طرق جديدة لأداء العمل المناط بهم وذلك رغبة منهم في حل المشكلات التي تواجههم بصورة إبداعية. وتوصلت الدراسة كذلك إلى ضرورة إنشاء بيئة حاضنة للإبداع تسمح بحرية التعبير عن الرأي وتطوير الذات وتقديم الإقتراحات واعتماد مبدأ مشاركة الأفراد في عملية إتخاذ القرار.

2. دراسة عوض (2013) قام بدراسة واقع الإبداع الإداري في مؤسسات الاتصالات الخلوية في لبنان وأثره في التطوير التنظيمي على مستوى الأفراد والجماعة والتنظيم وقد بينت نتائج الدراسة

على أن تلك المؤسسات تطبق عناصر وجوانب الإبداع الإداري وبدرجة جيدة؛ مما يؤثر إيجابياً في التطوير التنظيمي على المستويات جميعها.

3. **دراسة العبيدي والعزاوي (2010)** فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الإبداع التنظيمي وأثره على جودة المنتج في الشركة العامة للصناعة الكهربائية - الوزيرية - العراق وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع التنظيمي المتمثل (بالإبداع الإداري والإبداع التكنولوجي) وبين جودة المنتج في الشركة العامة للصناعة الكهربائية.

4. **دراسة رضا (1424)** هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجده وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة يعتمدون على قدراتهم التحليلية والمعلومات المتاحة لديهم في الكشف على المخالفات وكذلك توصلت الدراسة إلى أن رجل الأمن بالمطار قادر على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة في مجال عمله وإنجاز الأعمال بأسلوب متجدد ومتطور.

5. **دراسة الشمري (1422)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المناخ التنظيمي وأثره على الإبداع الإداري في المنافذ الجمركية في المملكة العربية السعودية وقد خلصت الدراسة إلى توفر عناصر الإبداع الإداري بمستوى متوسط لدى مفتشي الجمارك وقد بينت النتائج أن ترتيب تلك العناصر كانت كالتالي: المرونة، والقدرة على التحليل، والأصالة، والحساسية للمشكلات، الطلاقة.

6. **دراسة العنقري (1422)**: هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين بعض متغيرات السلوك القيادي ممثلة في: (اهتمام القائد بالعمل، واهتمام القائد بالمرؤوسين ودرجة الحرية التي يمنحها القائد للمرؤوسين، وبعض الصفات الشخصية للقائد) وبين الإبداع الإداري للمرؤوسين والمتمثل في (الأصالة، والطلاقة الفكرية، والمرونة الذهنية، والحساسية للمشكلات، والقدرة على التحليل والربط)، بالإضافة إلى دراسة علاقة بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية للمرؤوسين بالإبداع

الإداري لديهم. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: بشكل عام مستوى الإبداع الإداري لدى أفراد عينة الدراسة مرتفع، حيث يشير إلى ذلك ارتفاع مستوى معظم عناصر الإبداع لديهم والمتثلة في: (الأصالة والطلاقة الفكرية، والمرونة الذهنية، والقدرة على تحسس المشكلات). في حين أن عنصري (التحليل والربط) كانا أقل عناصر الإبداع الإداري توافراً لدى المرؤوسين. وقد بينت الدراسة كذلك جود علاقة ارتباط إيجابية بين كل متغيرات السلوك القيادي التالية: (اهتمام القائد بالمرؤوسين والصفات الشخصية للقائد ودرجة الحرية الممنوحة للمرؤوسين) من جهة وبين الإبداع الإداري للمرؤوسين من جهة أخرى. ووجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين (المؤهل التعليمي، والمرتبة الوظيفية للمرؤوسين) ومستوى إبداعهم الإداري.

7. دراسة صيدلاني (1421) ركزت الدراسة على طبيعة المناخ التنظيمي وتأثيره على الإبداع الإداري في اتخاذ القرارات في إمارة المدينة المنورة وقد خلصت الدراسة إلى قلة مستوى الإبداع الإداري على الرغم من وجود رغبة بتحمل المسؤولية الإدارية وعدم إعطاء المسؤولين مزيداً من الصلاحيات الإدارية ويميل نمط القيادة إلى المركزية في اتخاذ القرارات وعدم وجود نظام حوافز فعال يرتبط بالأفكار الإبداعية وكذلك أكدت الدراسة أنه لا يوجد تشجيع للإبداع الفردي والجماعي.

8. دراسة العساف (1425): وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإبداع الإداري ومعوقة لدى مديرات المدارس بمدينة الرياض وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تعيق الإبداع الإداري في العمل تتمثل بالتالي ضغوط العمل، وتكاليف الإبداع، وعدم كفاية الحوافز، وعدم موضوعية معايير تقييم الأداء، وغياب دعم القيادة، ومقاومة التغيير، وغياب جو الحرية في المنظمات التعليمية.

9. دراسة هيجان (1420): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات الإبداع الإداري في المنظمات السعودية واقتصرت الدراسة على المنظمات الحكومية في مدينة الرياض وقد توصلت الدراسة إلى وجود عشرة معوقات للإبداع في تلك المنظمات وهي : عدم وضوح الرؤية، الخوف من الفشل،

التمسك بالأنماط المألوفة، غياب جو الحرية، غياب الدوافع الداخلية للإبداع، عدم التشجيع من المنظمة، الإفراط في مكافأة النجاح، عدم مساندة العمل الجماعي من قبل المنظمة، الاعتماد المفرط على الخبراء بعدم شيوع جوارح والتسلية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة توفير الثقافة التنظيمية الملائمة في المنظمات السعودية التي تساعد وتشجع الإبداع وضرورة نبذ المنهج البيروقراطي كأسلوب عمل في المنظمة.

10. دراسة الحقباني (1418) ركزت الدراسة على معرفة أثر المتغيرات التنظيمية (نمط

القيادة، التدريب، الحوافز المادية والمعنوية، الأنظمة والإجراءات، الاتصالات والمعلومات) على الإبداع الإداري في الأجهزة الحكومية بالرياض. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإبداع الإداري بشكل عام متوسط وقد بينت الدراسة كذلك أن نمط القيادة والتدريب والحوافز المعنوية والأنظمة والإجراءات لها أثر على مستوى الإبداع الإداري لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية ولكن لم يظهر تأثير الحوافز المادية والاتصالات والمعلومات على الإبداع الإداري في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض.

11. دراسة Cohen (1999) وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المناخ التنظيمي في

تعزيز الإبداع الإداري في مؤسسات الخدمات الإنسانية وقد خلصت الدراسة إلى أن التحدي الأكبر في إيجاد بيئة مناسبة للإبداع في مؤسسات الخدمات الإنسانية تكمن في إعادة تنظيم الهيكل والمناخ التنظيمي لتلك المنظمات بما يساهم في تعزيز وتشجيع الإبداع الإداري.

ومما سبق عرضه من الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تختلف عن سابقتها من الدراسات حيث وأنها -حسب علم الباحث - الأولى من حيث دراسة تأثير عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في المجال الصحي بشكل عام وفي بيئة المملكة العربية السعودية بشكل خاص حيث و أن أغلب الدراسات كانت تركز على دراسة واقع وكذلك المعوقات التي تواجه الإبداع الإداري في المنظمات وركزت القليل من تلك الدراسات على أثر الإبداع الإداري في أداء المنظمات ولكن في قطاعات أخرى غير

القطاع الصحي وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على آراء العاملين في مدى تأثير عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

إجراءات الدراسة

ويتناول هذا الجزء من الدراسة المنهج العلمي الذي استخدمه الباحث في دراسته إضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة والعينة المستخدمة وخصائصهم كما يتضمن هذا الجزء كيفية بناء أداة الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمت لتحليل بيانات الدراسة.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لفهم ووصف طبيعة المشكلة من خلال جمع البيانات وتحليلها وربط مدلولاتها للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع الخاص بالإبداع الإداري وأثره على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء .

مجتمع الدراسة

يشير مجتمع الدراسة إلى كل الأفراد والمنظمات التي يرغب الباحث في دراستها وتكون محل اهتمامه (Sekaran & Bougie, 2010) وعليه فمجتمع الدراسة لهذا البحث يشمل جميع العاملين في الجانب الإداري في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء والبالغ عددهم (86).

عينة الدراسة

نتيجة لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم توزيع الاستبيان الخاص بالدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة عن طريق التوزيع المباشر للاستبيان على مجتمع الدراسة وقد كانت عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها بعدد (76) وبعد مراجعة دقيقة لكل الاستبيانات المسترجعة تبين وجود 5 استبيانات غير مكتملة البيانات وبالتالي تم استبعادها وبالتالي أصبحت عدد الاستبيانات الصحيحة (71) وهو ما يمثل

حوالي نسبة (83%) من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

تم جمع بيانات الدراسة بالاعتماد على الاستبانة باعتبارها من أفضل أدوات الدراسة العلمية التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على حقائق مرتبطة بالواقع وقد قام الباحث بتصميم استمارة الإستبانة الخاصة بهذه الدراسة إعتماًداً على الدراسات والأدبيات السابقة فكل العبارات المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة تم أخذها من الدراسات السابقة. وقد تم تقسيم الإستبانة الى محورين، المحور الأول: ويتضمن البيانات الشخصية للمستجيبين وقد اشتملت على (الجنس و المؤهل العلمي و الوظيفة وعدد سنوات الخبرة) اما المحور الثاني: فقد تضمن البيانات الخاصة بالفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق الأداة أنها تقيس ما صممت له ولا تقيس شئ آخر ولضمان مصداقية الأداة فإن الباحث قام بعرض إستمارة الإستبيان على مجموعة من المحكمين وقد استجاب الباحث لأرائهم وعلى ضوء المقترحات المقدمة عدل الباحث على إستمارة الاستبيان وبذلك خرج الإستبيان بصورته النهائية. ولقياس ثبات أداة الدراسة الذي يدل على الإتساق الداخلي بين فقرات الإستبيان فقد استخدم الباحث معامل الفا كرونباخ وقد أظهرت النتائج أن قيم الفا كرونباخ قويه اذ تجاوزت نسبتها 0.77 كما يوضحها جدول رقم (1)

جدول (1) نتائج قياس معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	درجة الثبات ألفا

0.84	6	الاصالة	المتغيرات المستقلة
0.82	6	القدرة على التحليل	عناصر الابداع الإداري
0.78	5	الحساسية للمشكلات	
0.85	6	الطلاقة الفكرية	
0.83	6	المرونة العقلية	
0.79	4	الاحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه	
0.87	10	أداء العاملين	المتغير التابع

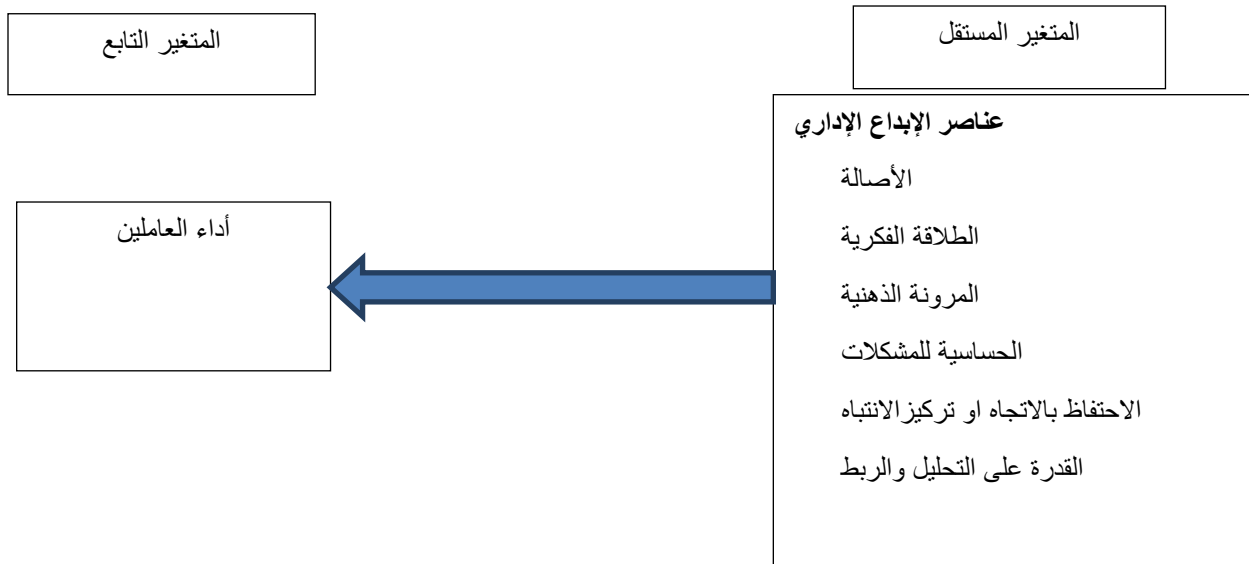
ومن خلال النتائج في الجدول رقم (1) تبين أن درجة الإتساق الداخلي لفقرات متغيرات الدراسة عالية وقوية لكل متغير, وحيث أن القيم المعيارية لألفا تكون مقبولة عند 60% فأكثر وعليه فإن قيم معامل الثبات لأداة جمع البيانات عالية ومقبولة.

متغيرات الدراسة

يوضح الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة وهي كالآتي:

- المتغير التابع: أداء العاملين
- المتغير المستقل: عناصر الإبداع الإداري التي تتكون من (الأصالة, القدرة على التحليل, الحساسية للمشكلات, الطلاقة الفكرية, المرونة العقلية, الاحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه)

نموذج الدراسة:



فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

H₁. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأصالة و أداء العاملين بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

H₂. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطلاقة الفكرية وأداء العاملين بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

H₃. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المرونة الذهنية وأداء العاملين بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

H₄. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحساسية للمشكلات وأداء العاملين بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

H₅. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإحتفاظ بالإتجاه أو تركيز الإنتباه وأداء العاملين بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

H₆. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على التحليل والربط وأداء العاملين بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل بيانات الدراسة للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية و تم استخدام معامل الثبات (Cronbach Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة وكذلك تم إستخدام معامل الارتباط (Correlation) وكذلك تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple regression) لإختبار فرضيات الدراسة.

وقد قام الباحث بتطوير نموذج رياضي للتحليل واختبار الفرضيات، يمثل الطرف الأيسر منه أداء العاملين (y) (المتغير التابع)، في حين يبين الطرف الأيمن من المعادلة المتغيرات المستقلة الستة والتي تمثل عناصر الإبداع الإداري. و بيان نموذج الدراسة كالتالي:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + b_5x_5 + b_6x_6 + E_i$$

حيث أن:

Y: أداء العاملين في مستشفى شقراء (المتغير التابع).

a: ثابت , و b1 , b2 , b3 , b4,...., b6 قيم معاملات الانحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

b1x1: الاصاله

b2x2: الطلاقة الفكرية

b3x3: المرونة الذهنية

b4x4: الحساسية للمشكلات

b5x5: الاحتفاظ بالاتجاه

b_6x_6 : امكانية التحليل والربط

E_i : الخطاء العشوائي

تقييم النموذج :-

أولاً: تقييم النموذج للمتغير المستقل الإبداع:

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد أنه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، قام الباحث بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي للأخطاء كما في الجدول رقم (2)

1- مصفوفة الارتباطات بين عناصر المتغير المستقل (الإبداع الإداري)

جدول رقم (2)

مصفوفة الارتباطات بين عناصر المتغير المستقل (الإبداع الإداري)

القدرة على التحليل والربط	الاحتفاظ بالاتجاه	الحساسية للمشكلات	المرنة الذهنية	الطلاقة الفكرية	الاصالة	
			0.170	0.298	1.000	الاصالة
			0.540	1.000	0.298	الطلاقة الفكرية
			1.000	0.540	0.170	المرنة الذهنية
		1.000	0.693	0.630	0.200	الحساسية للمشكلات
	1.000	0.600	0.575	0.356	0.530	الاحتفاظ بالاتجاه
1.000	0.725	0.294	0.57	0.467	0.530	امكانية التحليل والربط

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

وتبين النتائج في الجدول السابق أن هناك ارتباط متوسط وقوي بين عناصر الابداع الاداري وهو ما يشير

الى

وجود علاقة بين هذه المتغيرات لتمثل الإبداع الإداري وكذلك بينت النتائج انه لا يوجد مشاكل في

التداخل

الخطي بين المتغيرات حيث لا توجد قيمة أعلى من 0.90 بين المتغيرات المستقلة .

2- اختبار التداخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

جدول رقم (3)

أختبار التداخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin- Watson
الأصالة	0.680	1.472	0.148	0.196	0.755	2.232
الطلاقة الفكرية	0.443	2.256	0.279		1.423	
المرونة الذهنية	0.397	2.519	0.043		0.219	
الحساسية للمشكلات	0.608	1.645	0.483		2.064	
الأحتفاظ بالاتجاه	0.485	2.060	0.473		2.413	
امكانية التحليل والربط	0.312	3.204	0.031		0.158	

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

1. أختبار الارتباط الذاتي (Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية باستخدام إحصائية دارين واتسن (DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (n=105) و (P=7) فإن إحصائية DW=2.232 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity):

للتحقق من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة أحصائية (Variance Inflation Factor/ VIF) نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي أي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):

للتحقق من أن توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء على الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2و-2) يشير ذلك إلى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

تحليل نتائج استجابات أفراد العينة

إحصائيات وصفية لتوزيع مفردات العينة لبعض المتغيرات

سيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض متغيرات الدراسة باستخدام الإحصائيات الوصفية للتعرف على أهم الخصائص الخاصة بمفردات العينة.

توزيع مفردات العينة:

جدول رقم (4)

عينة الدراسة حسب النوع / المؤهل العلمي / الوظيفة / عدد سنوات الخبرة

البيان		العدد	الإجمالي	النسبة المئوية
النوع	ذكر	62	71	%87.3
	أنثى	9		%12.7
المؤهل العلمي	ثانوي	4	71	%5.6
	دبلوم	25		%35.2
	بكالوريوس	40		%56.3
	ماجستير	2		%2.9
المركز الوظيفي	مدير إدارة	7	71	%9.9
	رئيس قسم	16		%22.5
	موظف	48		%67.6
عدد سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	3	71	%4.2
	3 إلى أقل من 6 سنوات	14		%19.7
	6 إلى أقل من 10 سنوات	31		%43.7
	أكثر من 10 سنوات	23		%32.4

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من البيانات في الجدول رقم (4) أعلاه توزيع مفردات العينة حسب النوع، حيث شكّل الذكور النسبة العالية ، فبلغت (87,3%) مقارنة بالإناث، في حين كانت نسبة الحاملين للمؤهل العلمي البكالوريوس (56.3%) وهي الأعلى مقارنة بالحاصلين على المؤهل العلمي ثانوية ودبلوم وماجستير ، أما الذين يشغلون وظيفة (موظف) بلغت نسبتهم (67.6%) مقارنة بالذين لا يشغلون العمل الإداري ، في حين أظهر توزيع العينة حسب سنوات الخبرة قد بلغت نسبة وقدرها (43,7%) للذين يعملون في القطاع الصحي الحكومي لمدة ما بين 6 و10 سنوات .

المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة:

التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل الأبداع:

للتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل (عناصر الإبداع الإداري)

ت	العبرة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	أنجز ما يسند إلي من أعمال بأسلوب متجدد	4.0000	1.37301	موافق
2	أبتعد عن تكرار ما يفعله الآخرون في حل مشكلات العمل	3.0000	1.02684	محايد
3	أشعر بالملل من تكرار الإجراءات المتبعة في انجاز العمل	3.0000	1.15216	محايد
4	لدي مهارة عالية في النقاش والحوار والحجة والقدرة على الاقتناع	4.0000	1.13500	موافق
5	لدي مساهمة خاصة بإنتاج أفكار جديدة أقدمها في مجال العمل	4.0000	1.24356	موافق
6	لدي القدرة على اقتراح الحلول السريعة لمواجهة مشاكل العمل	4.0000	1.56831	موافق
7	لدي القدرة على تقديم أكثر من فكرة خلال فترة زمنية قصيرة	3.0000	1.34201	محايد
8	لدي القدرة على التعبير عن أفكارهم بطلاقة أو صياغتها في كلمات مفيدة تناسب موقفاً معيناً	4.0000	1.52056	موافق
9	لدي القدرة على التفكير السريع في الظروف المختلفة	3.0000	1.23643	محايد
10	لدي القدرة على تقديم أفكار جديدة لتطوير العمل بتلقائية ويسر	4.0000	1.02371	موافق
11	أحرص على معرفة الرأي المخالف للاستفادة منه	4.0000	1.02022	موافق
12	يوجد صعوبة لدي في تغيير الموقف عندما يقتنع الآخرون بعدم صحته	4.0000	1.43567	موافق

13	أحرص على إحداث تغيرات في أساليب العمل كل فترة	4.0000	1.21988	موافق
14	لدي القدرة على رؤية الأشياء من زوايا مختلفة	4.0000	1.04627	موافق
15	أنتبأ بمشكلات العمل قبل حدوثها	4.0000	1.54292	موافق
16	أخطط لمواجهة مشكلات العمل التي يمكن حدوثها	4.0000	1.22799	موافق
17	استطيع في كثير من الأحيان توقع الحل لمشكلات العمل	3.0000	1.33239	محايد
18	لا أحرص على معرفة أوجه القصور أو الضعف فيما أقوم به	3.0000	1.28710	محايد
19	أمتلك رؤية دقيقة لاكتشاف المشكلات التي يعاني منها الآخرون في العمل	4.0000	1.14054	موافق
20	أركز على مهام عملي أكثر من أي شخص آخر	3.0000	1.03333	محايد
21	عند حل مشكلة ما احتاج وقتاً في دراسة المعلومات التي تم جمعها	4.0000	1.06027	موافق
22	لا أتنازل عن أهدافي وأصر على تحقيقها	4.0000	1.32874	موافق
23	أمتلك دوافع قوية لتحقيق النجاح والدرجات العليا في الحياة	4.0000	1.11885	موافق
24	اهتمامي ينصب على إنتاج أفكار جديدة أكثر من اهتمامي بمحاولة الحصول على موافقة الآخرين	4.0000	1.36077	موافق
25	أقبل انتقادات الآخرين بصدر رحب	4.0000	1.06630	موافق
26	أقبل الفشل باعتباره التجربة التي تسبق النجاح	4.0000	1.06320	موافق
27	لدي القدرة على الدفاع عن أفكاري بالحجة والبرهان	4.0000	1.10430	موافق
28	أبادر بتبني الأفكار والأساليب الجديدة والبحث عن حلول لمشكلات العمل	4.0000	1.12685	موافق

29	أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أعمال وليس لدي الاستعداد لمواجهة النتائج المترتبة عن ذلك	4.0000	1.19178	موافق
30	لدي القدرة على تنظيم أفكارهم	4.0000	1.35196	موافق
31	أتميز بالقدرة على تجزئة مهام العمل	4.0000	1.23242	موافق
32	أتميز بالقدرة على تحليل مهام العمل	4.0000	1.32463	موافق
33	أحدد تفاصيل العمل قبل البدء بتنفيذه	4.0000	1.08292	موافق

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

من الجدول (5) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لمعظم إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات متغير الأصالة (4) كما تراوحت فيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير بين (1.02-1.57) وهذا يعني أن معظم افراد الدراسة موافقون على عبارات متغير الأصالة وأن افراد العينة يؤكدون على أهمية التفكير خارج الصندوق ولا يكررون الافكار والحلول الموجودة عند مواجهة التحديات.
2. أن الوسيط لمعظم إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات متغير الطلاقة الفكرية (4) كما تراوحت فيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير بين (1.06-1.36) وهذا يعني أن معظم افراد الدراسة موافقون على عبارات متغير الطلاقة الفكرية وأن هنالك توافق بين افراد العينة على ان هنالك قدرة على ايجاد حلول وبدائل مختلفة للمشاكل التي يواجهونها في العمل.
3. أن الوسيط لمعظم إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات متغير المرونة الذهنية (4) كما تراوحت فيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير بين (1.05-1.54) وهذا يعني أن معظم افراد الدراسة موافقون على عبارات متغير المرونة الذهنية وعلى ضرورة النظر للمشاكل والتحديات التي تواجه العمل من مجالات مختلفة وعدم التعصب لرأي او موقف معين عند حل المشكله اي لا بد من وجود مرونة في التعامل وايجاد حلول لمشاكل العمل المختلفة.

4. أن الوسيط لمعظم إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات متغير الحساسية للمشكلات (4)

كما تراوحت فيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير بين (1.03-1.36) وهذا يعني أن معظم افراد الدراسة موافقون على عبارات متغير الحساسية للمشكلات وأنه لا بد من توفر قدرات استشعار والتنبؤ بحدوث المشاكل قبل وقوعها والعمل على إيجاد حلول لها مسبقا.

5. أن الوسيط لجميع إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات متغير الإحتفاظ بالاتجاه او

تركيز الانتباه (4) كما تراوحت فيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير بين (1.08-1.35) وهذا يعني أن معظم افراد الدراسة موافقون على عبارات متغير الإحتفاظ بالاتجاه او تركيز الانتباه اي انه لا بد من توفر الاصرار والعزيمة عند العاملين لتحقيق الاهداف ولكن لا يمنع هذا من وجود مرونة مناسبة لتحقيق تلك الاهداف بما يتناسب مع ظروف العمل.

6. أن الوسيط لمعظم إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات القدرة على التحليل والربط (4)

كما تراوحت فيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير بين (1.02-1.52) وهذا يعني أن معظم افراد الدراسة موافقون على عبارات القدرة على التحليل والربط اي ان غالبية افراد العينة يؤكدون على أهمية قدرات وامكانية التحليل بالنسبة للعاملين لعناصر المشكلة وكذلك فهم واستيعاب العلاقة بين هذه العناصر وامكانية تنظيم الافكار او اعادة صياغتها بطريقة مدروسة وعلمية لإيجاد حلول وافكار ابداعية.

التحليل الوصفي لعبارات المتغير التابع (أداء العاملين):

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي رقم (6):

جدول رقم (6)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير التابع (أداء العاملين)

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	التزم بالأعمال المكلف بها بالوقت المناسب.	5.0000	1.75624	موافق بشدة
2	التزم بمعايير الجودة عند إنجاز الأعمال.	4.0000	1.24881	موافق
3	التزم بالتعليمات والارشادات التي تعطى لي عند إنجاز الأعمال	4.0000	1.70940	موافق
4	أحاول أن أعطي صورة إيجابية عن المرفق الصحي أثناء القيام بعملتي	4.0000	1.66997	موافق
5	أفكر في الحصول على حوافز عند أداء مهامي الوظيفية.	4.0000	1.65052	موافق
6	أساعد زملائي حين تأخرهم عن إنجاز أعمالهم.	4.0000	1.71505	موافق
7	يستمر العمل ولا يتأثر عند غياب أحد الموظفين عن العمل.	4.0000	1.58970	موافق
8	أسير على معايير واضحة عند إنجاز العمل.	4.0000	1.62404	موافق
9	تقل الشكاوي من قبل المراجعين على أداء الموظفين	4.0000	1.51784	موافق
10	الأخطاء البشرية عند القيام بالأعمال قليلة.	5.0000	1.73040	موافق بشدة

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

من الجدول (6) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لكل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير التابع (أداء العاملين) (4 و 5) وهذا يعني أن كل أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المتغير التابع (أداء العاملين).

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المتغير التابع (أداء العاملين) بين (1.25-1.76) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية (بال تطبيق على القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء).

وقد تم استخدام الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة التأثير بين المتغيرات المستقلة (الأصالة، الطلاقة الفكرية، المرونة الذهنية، الحساسية للمشكلات، الاحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه والقدرة على التحليل والربط) والمتغير التابع (أداء العاملين)، والاختبارات (t) و (F) لدلالة الفروق بين أداء أفراد العينة كالآتي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الأنحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير عناصر الإبداع الإداري على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.241	0.685	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	6.221	0.127	$\hat{B}_1$
معنوية	0.000	8.656	0.105	$\hat{B}_2$

معنوية	0.000	6.202	0.046	$\hat{B}_3$
معنوية	0.000	5.112	0.192	$\hat{B}_4$
معنوية	0.000	7.233	0.180	$\hat{B}_5$
معنوية	0.000	7.460	0.083	$\hat{B}_6$
			0.76	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.58	معامل التحديد (R ²)
النموذج معنوي			39.775	اختيار (F)
النموذج $y_i = 0.685 + 0.127x_1 + 0.105x_2 + 0.046x_3 + 0.192x_4 + 0.180x_5 + 0.083x_6$				

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (7) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين عناصر المتغير المستقل مجتمعة (الأصالة والطلاقة الفكرية والمرونة الذهنية والحساسية والاحتفاظ بالاتجاه والقدرة على التحليل والربط) و أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.76).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.58)، هذه القيمة تدل على أن (الأصالة والطلاقة الفكرية والمرونة الذهنية والحساسية والاحتفاظ بالاتجاه والقدرة على التحليل والربط) كمتغيرات مستقلة تساهم (58%) من التغير في أداء العاملين (المتغير التابع).

3. نموذج الأنحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (39.775) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).

4. من النتائج أعلاه نجد أن جميع معاملات الانحدار (B) معنوية الاصلة ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.221) وهي عند مستوى أقل (0.000)، الطلاقة الفكرية بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.656) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، المرونة الذهنية بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.202) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، الحساسية للمشكلات بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.112) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، الاحتفاظ بالاتجاه بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.233) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، القدرة على التحليل والربط بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.460) وهي عند مستوى أقل من (0.000). وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (الاصالة والطلاقة الفكرية والمرونة الذهنية والحساسية والأحتفاظ بالاتجاه والقدرة على التحليل والربط) على المتغير التابع (أداء العاملين) ومن هذه النتائج يتبين كذلك أن الحساسية للمشكلات تعتبر من أهم عناصر الإبداع التي تؤثر على أداء العاملين في مستشقى شقراء العام حيث أن معامل الأنحدار الخاص بهذا المكون كان 0.19 وهو أعلى قيمة مقارنة بالقيم الأخرى لمعامل الانحدار لعناصر الإبداع.

نتائج اختبار الفرضيات:

إستناداً إلى نتائج تحليل الأنحدار المتعدد أعلاه يمكن الإستنتاج بقبول جميع الفرضيات لوجود أثر ذي دلالة معنوية بين عناصر الإبداع الإداري وأداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي بشقراء ، كما

تشير نتائج تحليل الإنحدار المتعدد؛ فالتغيرات المستقلة جميعاً التي تضمنها النموذج، مجتمعة تفسر ما نسبته 58% من التغيرات التي تحدث لأداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي بشقراء.

النتائج و التوصيات :

أولاً: النتائج :

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية :

1. توصل الباحث إلى أن الحاجة للإبداع الإداري في القطاع الصحي وخاصة في مستشقى شقراء العام ضرورية جداً لرفع مستوى أداء العاملين, فقد بينت النتائج أن عناصر الإبداع الإداري تلعب دوراً هاماً في رفع مستوى أداء العاملين ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر توفير بيئة ومناخ تنظيمي محفز للإبداع الاداري.
2. إن أهمية عناصر الإبداع الإداري يمكن ترتيبها بحسب قوة تأثيرها على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء بحسب نتائج الدراسة كانت كالاتي الحساسية للمشكلات, الاحتفاظ بالاتجاه, الأصالة, الطلاقة الفكرية, القدرة على التحليل والربط والمرونة الذهنية.
3. تتوفر لدى العاملين في القطاع الصحي الحكومي القدرة على التعبير عن أفكارهم بطلاقة أو صياغتها في كلمات معبرة تناسب موقفاً معيناً .
4. إن غالبية افراد مجتمع الدراسة بالقطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء يعتمدون على قدراتهم التحليلية والمعلومات المتاحة لديهم في حل المشكلات التي تواجههم في أثناء أداء أعمالهم.
5. يتميز العاملون بالقدرة على تقديم أفكار جديدة لتطوير العمل بتلقائية و يسر .
6. يحرص العاملون على معرفة الرأي المخالف لرأيهم للاستفادة منه .

7. يسعى القطاع الصحي الحكومي في محافظة شقراء إلى تحمل مسؤوليته تجاه المجتمع من خلال التطوير المستمر للخدمة .

التوصيات :

يرى الباحث من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في رفع أداء العاملين من خلال التركيز على عناصر الإبداع الإداري وهذه التوصيات تشمل الآتي:

1. التأكيد على القيادات العليا في القطاع الصحي الحكومي بضرورة توفير بيئة حاضنة للإبداع من خلال تشجيع المبدعين من الموظفين وتحفيزهم لما لذلك من نتائج إيجابية على العمل في القطاع الصحي الحكومي.

2. ضرورة إستقطاب المبدعين وذوي الكفاءات العالية للعمل في القطاع الصحي بالمملكة.

3. العمل على تشجيع العاملين على طرح أفكارهم وآرائهم البناءة في القطاع الصحي الحكومي لما له من نتائج قد تساهم في رفع الأداء الإبداعي للعاملين.

4. ينبغي الاهتمام بعناصر الإبداع الإداري وخاصة عنصر الحساسية للمشكلات لرفع أداء العاملين وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين. وذلك من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة تساعد في زيادة قدرة العاملين على اكتشاف المشكلات في المواقف المختلفة, فالشخص المبدع يستطيع رؤية كثير من المشكلات في الموقف الواحد، فهو يعي الأخطاء ونواحي القصور الموجودة في العمل وبالتالي يعمل على إيجاد حلول إبداعية لتلك المشاكل.

5. الاهتمام بالشكاوي و الآراء التي يقدمها المستفيدين كقاعدة يتم الارتكاز عليها في تطوير الخدمات المقدمة .

6. منح العاملين الحرية في إبداء الرأي في حل المشكلات الفورية المتعلقة بتقديم الخدمات .

7. يبحث الباحث زملاءه من الباحثين على التوجه في دراستهم المستقبلية على دراسة الإبداع الإداري وأداء المنظمات من خلال دراسة العوامل التي تساعد في رفع مستوى الإبداع الإداري في المنظمات الخدمية.

المصادر والمراجع:

1. أيوب، نادية حبيب (1421)، العوامل المؤثرة على السلوك الإداري الابتكاري لدى المدبرون في قطاع البنوك التجارية السعودية. الدارة العامة، المجلد الأربعون- الرياض- معهد الإدارة العامة.
2. أسامة، محجوي (2014). أثر الإبداع التنظيمي على أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة شركة وحدة تحويل البلاستيك للجنوب بورقلة". رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مبراح - ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.
3. عمراوي، مريم (2016). أثر الإبداع التنظيمي على تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع المطاحن بولايي ورقلة وتقرت مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير-جامعة قاصدي مبراح
4. رزق الله، حنان، أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة "دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري قسنطينة" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات "جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010م.
5. إبراهيم، عبد الستار، 2002م، الإبداع قضاياه وتطبيقاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
6. جروان، فتحي عبد الرحمن، 1999م، تعليم التفكير "مفاهيم وتطبيقات"، ط1، دار الكتاب الجامعي، عمان - الأردن.
7. السرور، ناديا، 2002م، مقدمة في الإبداع، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
8. شعبان، قاسم موسى، تقنية المعلومات في دعم الشركات، سلسلة دار الرضا للنشر، ط1، 2000.

9. قوي، بوحنية وسلمى، الإمام، (2006). علاقة المناخ التنظيمي بالأداء الوظيفي داخل المنظمات الإدارية، المجلة العلمية للإدارة، مج (1)، ع (1)، الرياض: الجمعية السعودية للإدارة، ص 63.
10. البريدي، عبدالله عبدالرحمن، 1999م، الابداع يخلق الازمات رؤية جديدة في إدارة الأزمات، الرياض : بيت الافكار الدولية للنشر والتوزيع.
11. عوض،عاطف (2013). أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي دراسة ميدانية على العاملين في مؤسسات الاتصالات الخلوية في لبنان. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 29 العدد الثالث ص 197- 244
12. عمر، محمد ومحمد، روش (2017) عناصر الإبداع الإداري ودورها في تحسين الأداء التنظيمي - دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك. Academic Journal of Nawroz University, 6(2), 137-156.
13. هيجان، عبد الرحمن أحمد. (1420). معوقات الإبداع الإداري في المنظمات السعودية. مجلة الإدارة العامة، مج (39)، ع. 1، ص 1
14. الشمري، فهد عايض (1422). المناخ التنظيمي في المنافذ الجمركية وعلاقته بالإبداع الإداري: دراسة تطبيقية على مفتشي الجمارك بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
15. العنقري، غادة عبد الرحمن. (1422). علاقة السلوك القيادي بالإبداع الإداري للمرؤوسين: دراسة استطلاعية على موظفي الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود.
16. صيدلاني، خالد أحمد (1421). المناخ التنظيمي وعلاقته بالإبداع الإداري في إتخاذ القرار بإمارة منطقة المدينة المنورة وامانتها. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية نائف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

17. العساف، وفاء، (1425): واقع الإبداع الإداري ومعوقاته لدى مديرات المدارس بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
18. الدهان، أميمه. (1992 م). نظريات منظمات الأعمال. عمان، ص 87
19. حریم، حسین (1997 م). السلوك التنظيمي : سلوك الأفراد والمنظمات. عمان : دار زهران للنشر والتوزيع.
20. النصور، مروان(2012)، دور الثقافة التنظيمية في تحسين أداء العاملين في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشريون، العدد الثاني، ص192.
21. العبيدي، بشار والعزاوي، سحر (2010)، الإبداع المنظمي وأثره في تحسين جودة المنتج دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية \ الويزية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والثمانون، ص 208-243
22. الطيب، حسن أبشر(1409). محاور لتنمية التجارب الإبداعية في إستراتيجيات الإصلاح الإداري. مجلة الإدارة العامة، العدد 59، الرياض، معهد الإدارة العامة.
23. العواد، عبد الله بن محمد (2005) واقع الإبداع الإداري وأساليب تطويره. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
24. بو حديد، ليلي. (2014). التخطيط الإستراتيجي كمدخل لتحسين أداء الموارد البشرية في المستشفيات العمومية الجزائرية: دراسة حالة = Strategic Planning as an Approach of Improving the Human Resources Performance in the Algerian Public Hospitals: Case Study. Algerian Review of Economic Development, 339(2726), 1-17.
25. الشيبني، هاشم (1997) الإبداع ماهيته ومقوماته وأساليب قياسه. القاهرة، مجلة التنمية الإدارية، العدد 75 ، ص91

26. العشري، هشام (2012). أثر الثقافة التنظيمية في الأداء الوظيفي لموظفي الهيئات الحكومية في مملكة البحرين، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ص ١١٣٣-1176

27. رضا، حاتم (1424) الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي، دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبدالعزيز بجدة، دراسة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم الأمنية

28. الهيجان، عبدالرحمن أحمد (1999). المدخل الإبداعي لحل المشكلات. الرياض، أكاديمية نائف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

29. آل الشيخ، عبد المجيد بن عبد المحسن بن محمد (2011)، معوقات الاتصال الإداري المؤثرة على أداء العاملين في جوازات مدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص 120

30. الحقباني، تركي عبدالرحمن، (1418)، أثر المتغيرات التنظيمية على الإبداع الإداري في الأجهزة الحكومية في الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض

31. Cohen, B. (1999). "Fostering Innovation in a Large Human Service", Administration in Social Work, Vol. 24, 1999

32. Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research Methods for Business: A Skill Building Approach (5th ed.). New Delhi: Wiley India

33. موقع وزارة الصحة

<https://www.moh.gov.sa/Portal/WhatsNew/Documents/OKIstragi260p.pdf>

34. El-Demerdash & Mostafa (2018). Association between organizational climate and head nurses' administrative creativity, International Journal of Nursing Didactics, 8: (01) January

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

-نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013.

-نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص: 220.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014<http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf>
- BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014<http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf>
- Energy Information Administration, "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States," EIA, June 2013<http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas>
- International Monetary Fund, "Algeria 2013 Article IV Consultation," IMF, February 2014<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf>
- Lies Sahar and Stuart Elliott, "Algeria's Draft Amended Oil, Gas Law Offers New Tax Breaks," Platts, 2 January 2013 <http://www.platts.com/latest-news/oil/algers/analysis-algerias-draft-amended-oil-gas-law-offers-8027606>

المواقع الالكترونية:

www.aps.dz
www.radioalgerie.dz
www.elmihwar.com
www.elmassar-ar.com